جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية
مسار النظم السياسية المقارنة

التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية "دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية"

اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إعداد
ياسر نمر محمد أبو حامد

أ. د/السيد عبد المطلب غانم **أ. د/ محمد صفي الدين خربوش**

2015

الإجازة:

اجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية بتقدير امتياز بتاريخ 2015/3/2م بعد استيفاء جميع المتطلبات.

لجنة المناقشة والتحكيم :

1. **أ.د/ السيد عبد المطلب غانم الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية مشرفا ورئيسا**
2. **أ.د/ محمد صفي الدين خربوش استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بالكلية مشرفا**
3. **أ.د/ ماجدة علي صالح الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية عضوا وكيل الكلية لشئون الدراسلت العليا والبحوث**
4. **أ.د/ احلام السعدي فرهود استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة حلوان عضوا**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة النمل: 19) فالشكر لله أولاً على فَضْله ومِنَّته وتيسيره، وأحْمده على نعمة الإسلام اعترافًا وشكرًا وتصديقًا.

بعد شكر الله العلي القدير الذي وفقني في إتمام هذا العمل، الذي أتمناه خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، تصديقًا لقوله سبحانه وتعالى:﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ﴾ (سورة الشعراء: 183) وامتثالا لقول رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى: "مَن لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ" (أخرجه الترمذي) أبدأ تسجيل شكري وامتناني بل واعتزازي بكل من **أ.د/ السيد غانم عبد المطلب وأ.د/ محمد صفي الدين خربوش**، أستاذي العلوم السياسية في جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، اللذين حظيت بشرف إشرافهما على هذا العمل، فقد قدما لي كل التوجيه والإرشاد، وأبديا لي الملاحظات القيمة التي كان لها عظيم الأثر في تصويب هذه الدراسة، فقد علماني المبادئ والقيم والأخلاق وبناء الشخصية، فكانا نعم المشرفين والمتابعين بداءً بإعداد مقترح الدراسة وحتى آخر لحظات إعدادها.

خالص الشكر أقدمة إلى **أ.د/ عبد الناصر القدومي** رئيس جامعة الاستقلال، **ود. نظام صلاحات** رئيس المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني، **ود. سهيل صالحة** رئيس قسم المناهج بكلية التربية في جامعة النجاح، لما قدماه لي من مساعدة فيما يتعلق بالجزء الميداني من الدراسة، ولا أنسى أن أقدم عميق الشكر إلى جامعة النجاح الوطنية ممثلة برئاسة الجامعة **أ.د/ ماهر النتشه**، وقسم الحاسوب، ودائرة العلاقات العامة، وعمادة شئون الطلبة، وأساتذة قسم العلوم السياسية.

وأخيرا لا يكتمل وفائي بذكر كل من قدم لي المساعدة، إلا بعد أن أوجه شكري بل وتقديري لكل من زوجتي الغالية **أم عميد وأولادي عميد وبيسان وبيلسان وليان وألما** على معاناتهم معي، ولمن مد لي يد العون لإتمام هذه الدراسة، فلكم مني جميعا الاحترام والتقدير، وجزاكم الله كل خير.

إهداء

أهدي هذه الدراسة

إلى فلسطين

إلى أرواح الشهداء

إلى أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي

إلى ذكرى والدي - رحمه الله- قدوتي في قول الحق

إلى أمي الغالية التي علمتني الصبر

إلى إخوتي وأخواتي الذين انتظروا بفارغ الصبر نجاحي

إلى زوجتي الغالية

إلى أولادي الذين تحملوني وصبروا معي

إلى كل من له الفضل في إتمام هذه الدراسة

إليكم جميعا أهدي هذه الدراسة

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
الموضوع	1
الإجازة	2
شكر وعرفان	3
الإهداء	4
الفهرس	6 - 5
مقدمة الدراسة	7
مقدمة	8 -7
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها	10 - 9
أهداف الدراسة	10
أهمية الدراسة	10
حدود الدراسة	11
سبب اختيار جامعة النجاح كدراسة حالة	11
منهجية الدراسة وعينتها	14 -12
إلاطار النظري	17 – 14
الدراسات السابقة	30 -17
تعقيب عام على الدراسات السابقة	31 – 30
أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة الحالية والدراسات السابقة	32
استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	32
تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	32
الفصل الأول -التنشئة السياسية	35 - 34
المبحث الأول- مفهوم التنشئة السياسية	60- 36
المبحث الثاني- موقع المعرفة والقيم والاتجاهات من التنشئة السياسية	68 - 61
المبحث الثالث- موقع الثقافة السياسية من التنشئة السياسية	80 – 69
الفصل الثاني-نشأة الجامعات الفلسطينية: البنية والأهداف	83 – 82
المبحث الأول- نشأة الجامعات في فلسطين وتطورها	99 - 84
المبحث الثاني- نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية	118 - 100

المبحث الثالث- عمليات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية	125 - 119
خلاصة الفصل	126
الفصل الثالث- التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية	126
المبحث الأول- نشأة جامعة النجاح الوطنية	138 -128
المبحث الثاني- نظام التعليم العالي في جامعة النجاح الوطنية	145-139
المبحث الثالث- التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية	156 – 146
المبحث الرابع- نتائج تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية	195 – 157
خلاصة الفصل	198-195
الفصل الرابع - الدراسة الميدانية	199
المبحث الأول- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	216 – 199
المبحث الثاني- نتائج تحليل مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية	225 – 217
المبحث الثالث- نتائج تحليل مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية	256 – 226
المبحث الرابع- نتائج تحليل مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية	276 – 257
الخاتمة	283 –278
قائمة الأشكال	283
قائمة الملاحق	284 - 283
قائمة الجداول	289 - 284
ملاحق	318 - 294
قائمة المراجع	344 - 319
ملخص	346 -345
مستخلص	347
الكلمات الدالة	348
Summary	351 - 349
Abstract	352
Keywords	353

مقدمة الدراسة:

تعد عملية التنشئة السياسية من العمليات المهمة التي تضطلع بها قنوات عديدة في المجتمع، بات من المعروف أنها عملية مستمرة يتعرض لها الأفراد عبر مختلف مراحل حياتهم، وترمي إلى إكسابهم معارف وقيما واتجاهات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية ذات أبعاد ودلالات سياسية إيجابية من ناحية، مع تغيير أو تعديل بعض المعارف والقيم والاتجاهات السياسية السلبية الموجودة لدى الأفراد من ناحية ثانية، فضلاً عن نقل الثقافة السياسية للمجتمع، أو على الأقل بعضها بالشكل الذي يضمن التواصل الفكري والثقافي والسياسي بين الأجيال من ناحية ثالثة، فمن هذا المنطلق تتباين الأهمية النسبية لقنوات التنشئة تبعاً لدورها، فمن الأسرة إلى المدرسة ثم إلى الجامعة التي تتعاظم قيمتها لارتباطها بحياة المجتمع وانغماسها في حل مشكلاته وقضاياه مما جعل الأهمية النسبية لعملية التنشئة السياسية في الجامعات يتضح تأثيرها الفعلي من حيث أبعادها المختلفة، والمتمثلة بالبعد المعرفي والوجداني والمهاري ذات الصلة بإكساب الشباب معارف وقيم واتجاهات سياسية مباشرة، حيث باتت الجامعات تجلب أنظار الباحثين والراغبين في إعداد أجيال تعرف جيداً كيف تُفكر وتَستنتج، وكيف تُحلل وتُناقش وتُحاور، وكيف تَتَداخل مع الآخرين عبر رحابة الصدر وسعة الأفق ومرونة المثقف، لكونها أداة إعداد مهمة للأجيال التي ستتخذ مواقعها الفاعلة في المجتمع، ومن الجانب الآخر تتضاعف أهمية عملية التنشئة السياسية في المجتمعات التي تمر بمرحلة بناء المؤسسات، والمجتمع الفلسطيني أحدها منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، ما يوضح الحاجة إلى إثراء قنوات التنشئة السياسية ومنها الجامعات التي تضطلع بدور محوري في إكساب الشباب معارف وقيم واتجاهات سياسية، سيما وأن من أهم الأهداف التي تسعى التنشئة السياسية لتحقيقها تتجسد في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من خلال المقررات الدراسية المتصلة بالعملية السياسية، والانشطة اللامنهاجية التي يمارسها الطلبة ذات الطابع السياسي والاجتماعي وغيرة.

ويؤدي التعليم في الجامعات دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية - أي تنشئة الطلبة وتثقيفهم سياسياً- وتترك مضامين التنشئة السياسية التي يخضعون لها أثراً واضحاً على ثقافتهم السياسية، وتحكم سلوكهم السياسي ونظرتهم إلى أنفسهم وللعالم السياسي المحيط بهم، فالطالب الجامعي يبدأ يتشكل وعيه السياسي قبل ممارسة السياسة، وعليه فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على عملية التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية بالتركيز على عملية التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية كدراسة حالة، سيما وأن للجامعات دورا حيويا في عملية التنشئة السياسية وبؤرة تركيزها منصبا نحو إعداد وتأهيل الأجيال لاطلاعها بدور فاعل على صعيد المجتمع، فإن ذلك استدعى تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول **الفصل الأول** مفهوم التنشئة السياسية وأهميتها وأنماطها وأبعادها وقنواتها، وموقع المعرفة والقيم والاتجاهات، ذات الدلالة السياسية من التنشئة السياسية، وموقع الثقافة السياسية من التنشئة السياسية، أما **الفصل الثاني** فتناول نشأة الجامعات الفلسطينية وبنيتها وأهدافها، و التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية، من خلال التطرق لنشأة جامعة النجاح الوطنية في عهد الاحتلال الاسرائيلي، ثم عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، مبينا المدخلات الأساسية والإحلالية لنظام التعليم في الجامعة، ونظام التعليم والقبول والدراسة، والهيكل الأكاديمي والإداري في الجامعة، والتنشئة السياسية من حيث دور الهيئة التدريسية، وعمادة شؤون الطلبة، والحركة الطلابية، والمقررات الدراسية، وصولاً إلى مخرجات نظام التعليم العالي في جامعة النجاح الوطنية، وفي نهاية الفصل تم إجراء تحليل محتوى لمقرر دراسات

فلسطينية الذي يدرس لجميع طلبة الجامعة باعتباره مقررا إجباريا لمعرفة قدرة هذا المقرر في رفع مستوى المعرفة السياسية حيال القضية الفلسطينية لدى الطلبة، وأخيرا يتناول **الفصل الثالث** إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها التي طبقت على عينة قوامها (1000) طالب وطالبة بما لا يقل عن (5%) من مجموع الطلبة المقيدين في الفصل الثاني من العام الدراسي 2014/2013م البالغ عددهم (19891)طالباً وطالبة، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة:

وانطلقت مشكلة الدراسة من أن المجتمعات التي تمر بمرحلة بناء المؤسسات –والجامعات إحداها- تتضاعف حاجتها إلى تنشئة سياسية تعمل على إكساب الشباب معرفة وقيم واتجاهات ذات دلالة سياسية تنمي وعيهم السياسي وتعزز انتماءهم إلى الوطن واندماجهم في المجتمع.

بالرغم من أن المجتمع الفلسطيني أحد هذه المجتمعات التي تمر بمرحلة البناء منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، إلا أن عملية التنشئة السياسية في الجامعات لم تواكب هذا التطور ودورها متواضع في هذا الشأن، وبدا ذلك واضحاً من تدني مستوى الوعي السياسي وعزوف فئة الشباب عن المشاركة السياسية وفقاً لنتائج دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1]، ومنتدى شارك الشبابي[2]، من هنا تبرز مشكلة الدراسة في عرض وتحليل آليات التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية وبالتركيز على دور جامعة النجاح الوطنية، وذلك في إطار تشكيل الثقافة السياسية للشباب الجامعي.

وعليه فإن مشكلة الدراسة التي يسعى الباحث إلى طرحها يمكن صياغتها في تساؤل رئيس وهو: **ما دور التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية؟، وهل تقوم جامعة النجاح بدور مؤثر في تشكيل الثقافة السياسية لطلبتها؟**

وتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

1. كيف تسهم جامعة النجاح الوطنية في عملية تنشئة طلبتها سياسياً؟
2. ما مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟
3. ما مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟
4. ما مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

فرضيات الدراسة.

1. لا تسهم جامعة النجاح الوطنية في تنشئة طلبتها سياسياً.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تعزى إلى المتغيرات الاجتماعية/الاقتصادية (الجنس، ومكان السكن، ومصدر دخل الوالدين، والسنة الدراسية، والكلية، وتعليم الأب، وتعليم الأم، والدخل الشهري بالدولار، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاتجاهات ذات الدلالة السياسية المتمثلة في (الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونحو عملية السلام، ونحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ونحو الغرب وإسرائيل) تعزى للمتغيرات الاجتماعية/الاقتصادية سالفة الذكر.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيم ذات الدلالة السياسية المتمثلة في (الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية) تعزى للمتغيرات الاجتماعية/الاقتصادية سالفة الذكر.

أهداف الدراسة.

1. التعرف على دور جامعة النجاح الوطنية في عملية التنشئة السياسية لطلبتها.
2. قياس مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح عبر تطبيق اختبار قياس المعرفة السياسية حيال القضية الفلسطينية.

---

[1] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإسقاطات السكانية في الأراضي المحتلة**، تقديرات منقحة،(رام الله : 2010).

[2] - منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013م، (رام الله: منتدى شارك الشبابي، 2013م)، ص 57.
http://www.sharek.ps/new/sharek_report_2013_arabic.pdf

3. قياس القيم والاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية عبر تطبيق صحيفة استبيان.
4. التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في إثراء عملية التنشئة السياسية بأبعادها الثلاثة -المعرفة والقيم والاتجاهات- ذات الدلالة السياسية في الجامعات الفلسطينية، وتزويد المسئولين في إدارة جامعة النجاح الوطنية، وأعضاء هيئة التدريس بتغذية راجعة حول التنشئة السياسية للطلبة في الجامعة.

أهمية الدراسة

استند الدراسة في أهميتها إلى مجموعة من الاعتبارات على النحو التالي:

أ. اعتبارات نظرية.

1. السعي نحو الإسهام في الجهد العلمي، وكذلك لإثراء التراث النظري فيما يتعلق بموضوع التنشئة في الجامعات بشكل عام، والجامعات الفلسطينية بشكل خاص.
2. ضعف اهتمام الباحثين الفلسطينيين في دراسة عملية التنشئة السياسية، وتحديداً فيما يتعلق بالبحوث الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب. اعتبارات عملية.

1. تتضح أهميتها العملية بواقع متغيريها الأساسيين، الأول التنشئة السياسية بأبعادها - المعرفة والقيم والاتجاهات - ذات الدلالة السياسية، والثاني الجامعات في ضوء ما يشهده المجتمع الفلسطيني من عملية بناء للمؤسسات لاسيما منها الجامعات التي ينبغي أن تضطلع بدور رئيس في عملية التنشئة السياسية، حيث إن الفلسطينيين بأمس الحاجة لذلك في هذه المرحلة بوصف التنشئة السياسية أداة هامة من أدوات التأسيس لتكثيف الحراك السياسي والاجتماعي لجعل كافة مكونات المجتمع ومنها فئة الشباب يساهمون في إنجاح عملية بناء المؤسسات، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية.
2. كون فئة الشباب هي الشريحة الأكبر من شرائح المجتمع الفلسطيني مما يبرز أهمية التعرف على واقع التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية، سيما أنه يوجد في فلسطين (14) جامعة، احتضنت في العام الدراسي 2013/2012م، (173374) طالباً وطالبة[1].

حدود الدراسة بالتالي:

1. حد مكاني، تمثل في جامعة النجاح الوطنية الواقعة في مدينة نابلس وسط فلسطين المحتلة.
2. حد بشري، تمثل في الطلبة المقيدين في العام الدراسي 2014/2013م.
3. حد زمني، تمثل في العام الدراسي 2014/2013م مجالاً زمنياً للجانب الميداني.

ويرى الباحث أن اختيار جامعة النجاح الوطنية كان مقصوداً للأسباب الموضوعية التالية:

1. أن هذه الدراسة ستكون الأولى من نوعها التي تتناول التنشئة السياسية بأبعادها الثلاثة -المعرفة والقيم والاتجاهات- ذات الدلالة السياسية في الجامعات الفلسطينية دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية على مستوى فلسطين.
2. تعد جامعة النجاح الوطنية أكبر جامعة في دولة فلسطين من حيث عدد طلابها.
3. شمولها على عدد كبير من الكليات العلمية بالمقارنة مع باقي الجامعات الفلسطينية، حيث بلغ تعدادها (11) كلية تشتمل على (71) برنامج بكالوريوس في التخصصات العلمية.
4. لرمزيتها في الثقافة الوطنية الفلسطينية، واحتضانها لعدد كبير من قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية، مما عزز من حضورها العلمي والوطني والسياسي وجعلها مقصداً لنسبة كبيرة من الطلبة الفلسطينيين الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية.
5. لموقعها الجغرافي، حيث تقع في مدينة نابلس بمنتصف الضفة الغربية مما يجعل الوصول إليها سهلاً لجميع الطلبة من كل المحافظات الفلسطينية.

منهجية الدراسة فقد استعانت الدراسة بالمناهج والأدوات البحثية التالية:

---

[1] - دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي2013/2012م**، (رام الله : وزارة التربية والتعليم العالي2013/2012م)، ص6.

أ. **المنهج الوصفي التحليلي،** وتم الاستعانة به كونه يعتمد على تفسير الوضع القائم - أي ما هو كائن- وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما أنه يتعدى مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

ب. **المنهج البنائي الوظيفي،** الذي يقوم على تفسير ودراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث، فالأنظمة تتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لاستمرارها ويؤدي إخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، حيث أن أي بناء سياسي لا أهمية له في حد ذاته وإنما تنبثق أهميته من تفاعله مع غيره من الأبنية السياسية على النحو الذي يؤدي إلى استقرار واستمرار النظام في أداء وظائفه.

واستعان الباحث بثلاثة أدوات لجمع البيانات وذلك على النحو التالي:

1- **أداة تحليل المضمون**[1]، تم توظيف الأداة لتحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية الذي يدرس لجميع طلبة جامعة النجاح الوطنية، في إطار بعديه الكمي والكيفي للكشف عن القيم والاتجاهات ذات الدلالات السياسية المضمنة في المقرر، والمفترض أن يعمل على غرس القيم والاتجاهات، وينمي المعرفة السياسية لدى الطلبة، ويرجع استخدام أداة تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي إلى أن كل شق يكمل الآخر ويدعمه، بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى تحليل أكثر عمقاً للمقرر قيد التحليل سيما في إطار تنمية المعرفة السياسية وغرس القيم وبلورة الاتجاهات عند الطلبة، فتحليل المضمون الكمي يتخذ من الفقرة وحدة للعد بهدف الكشف عن الأوزان النسبية للقيم المضمنة في المقرر، بحيث يمكن تحديد ما هو أساسي وجوهري منها وما هو ثانوي- أي تحديد أيهما أكثر أهمية وأيهما أقل أهمية- أما بعده الكيفي، فيركز على رصد واستقراء المعاني والدلالات والتحليلات والتفسيرات المرتبطة بالقيم والتوجهات التي تضمنها المقرر مع الكشف عن حدود التراكم والاتساق فيما بينها.

واستند الباحث إلى استخدام أداة تحليل المضمون وفقاً لإطار معين يشمل على محاور كبرى وهي الهوية، والموقف من الآخر، والتوجه نحو المشاركة في الحياة العامة، ودور السلطة والشعب، والقيم ذات الدلالة السياسية، ويتضمن كل محور فئات تحليل فرعية، وهذا عملياً جزء مما استندت إليه أعمال ندوة التعليم والتنشئة السياسية في مصر التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة (كونراد أديناور) خلال الفترة 16-17 ديسمبر 1993م.[2]

2. **اختبار لقياس المعرفة السياسية لطلبة جامعة النجاح في العام الدراسي 2014/2013م.**

3. **صحيفة الاستبيان،** وهي أداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تتيح فرصة للتحليل الكمي والكيفي لبعدي الدراسة المتمثلين في الاتجاهات والقيم ذات الدلالة السياسية، ولبيان العلاقات بين متغيراتها المختلفة بالإضافة إلى أنها موائمة لمجتمع الدراسة، وتتيح الفرصة للتطبيق على عينة ذات حجم كبير بحيث تكون معبرة عن مجتمع الدراسة، وتم تطبيق صحيفة الاستبيان اعتماداً على مقياس "ليكرت الخماسي" (موافق– موافق بشدة– محايد– معارض– معارض بشدة)، حيث تم إعطاء أرقام من (1) إلى (5) تبدأ من الموافق بشدة وتنتهي عند المعارض بشدة بهدف التعرف على شدة الاستجابات الواردة من العينة المبحوثة لكل عبارة من العبارات (فقرة)، وتم تقسيم صحيفة الاستبيان إلى بُعدين.

أ. البعد الأول هو الاتجاهات السياسية، ويتضمن اتجاهات الطلبة نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والغرب وإسرائيل.

ب. البعد الثاني هو القيم السياسية، ويتضمن قيم الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية[3].

عينة الدراسة.

---

[1]- د. عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسية** – الكتاب الثاني بناء المقاييس- كيف تكتب بحثا او رسالة، (القاهرة : مكتبة الآداب – 42 ميدان الأوبرا، تلفون - 3900868- ، 2004)، ص ص 143- 161.

[2]- د. علي الدين هلال وآخرون، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر**، في: (كمال المنوفي) ، ط1،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص ص 9-10.

[3] - انظر ملحق رقم (1)

تم تطبيق صحيفة الاستبيان على عينة طبقية عشوائية من طلبة جامعة النجاح الوطنية، في الفترة الممتدة من 2014/3/20م إلى 2014/5/20م، وتم توخي الدقة بأن تكون العينة ممثلة للطلبة البالغ عددهم نحو(19891) طالبا وطالبة وفقا لإحصائيات عمادة القبول والتسجيل في جامعة النجاح الوطنية.

أما خصائص العينة اتفق الباحثون في الدراسات الإمبريقية على أهمية بيان الخصائص النوعية أو البيانات الأساسية لعينة الدراسة، حيث تعطي تصوراً عن المبحوثين، كما أنها توضح مدى العلاقة الوظيفية بين العينة وكل من موضوع الدراسة وأهدافها، فضلا عن الارتباطات الكامنة بينها وبين باقي متغيرات الدراسة، وتبين مدى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة، وعليه فإن خصائص عينة الدراسة تمثلت فيما يلي:

1. توزيع العينة وفقاً للجنس.
2. توزيع العينة وفقاً لمكان السكن.
3. توزيع العينة وفقاً لمصدر دخل الوالدين.
4. توزيع العينة وفقاً للسنة الدراسية.
5. توزيع العينة وفقاً للكلية.
6. توزيع العينة وفقاً مستوى تعليم الأب.
7. توزيع العينة وفقاً لمستوى تعليم الأم.
8. توزيع العينة وفقاً للدخل الشهري بالدولار للعائلة.
9. توزيع العينة وفقاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي الطالب إليه.

الاطار النظري.

1. مفهوم التنشئة السياسية.

يعد هربرت هايمان أوائل من تناول مفهوم التنشئة السياسية عام 1959م في كتابه "التنشئة السياسية"، واعتبر التنشئة السياسية "عملية تواكب حياة الفرد من ولادته حتى مماته، يكتسب من خلالها مجموعة الأنماط السلوكية والمعرفية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكياً ونفسياً"[1]، وبذلك تشير التنشئة في أوسع معانيها إلى كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل[2]، و"متصلة بالمعايير والاتجاهات والسلوك الممارس والمقبول من قبل النظام السياسي"[3]، ويكتسب بمقتضاها الفرد المعتقدات السياسية، وتحدث بشكل مباشر من خلال التعليم والتلقين، أو بشكل غير مباشر من خلال اكتساب القيم الاجتماعية، ومن هنا يتجلى دور المؤسسات المنظمة أو غير المنظمة ومنها المؤسسات التعليمية في مواكبة اتساع مدركات الفرد الاجتماعية والسياسية، من حيث تزويده بالمعرفة السياسية، وغرس القيم وبلورة الاتجاهات وتعديلها سواء السياسية أم الاجتماعية أم الثقافية.

وإزاء ذلك يضيف عبد الهادي الجوهري أن التنشئة السياسية "تعد شرطاً لنشأة الفرد داخل المجتمع السياسي، ومرد ذلك إلى أن خبرات التنشئة التي يكتسبها الفرد تسهم في تحديد فكره وسلوكه السياسي تجاه العديد من القضايا السياسية، مثل: المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام بالسياسة، وتأييد أو رفض النظام السياسي، والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه"[4]، وفي نفس الاتجاه يذهب كمال المنوفي للقول أن "التنشئة السياسية تعد بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية معينه، كما أنها عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة، وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق، والحزب السياسي، والأدوات

---

[1]- Hyman, Herbert, **Political Socialization : A Study in the Psychology of the Political Behavior** ,(London : Free Press of Glencoe. 1959),P25.

[2] - Kenneth, P, Langton**, Political Socialization**, (Boston, Little Brown,1969), p4.

[3]-. Greenberg, Edward S, "Consensus and Dissent: Trends in Political Socialization Research", in Edward S. Greenberg (ed), **Political Socialization**, (New Jersey: Transaction Publishers, 2009), p.13

[4]- د. عبد الهادي الجوهري وآخرون ، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، (أسيوط: مكتبة الطليعة، 1979،)، ص76

الإعلامية"[1]، ويذهب كل من الموند وباول للقول أن التنشئة السياسية هي "اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية منذ الطفولة حتى النضج، وإلى أن يصبح الناضجون في موقف يؤهلهم لأداء دورهم حينما يتم تجنيدهم في مختلف المواقع الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفة كيفية مشاركتهم في النظام السياسي"[2]، ويرى جورج مارشال بأن التنشئة السياسية تنطوي على "عملية إدماج الفرد في نسق سياسي من خلال إكسابه معلومات عن الرموز والمؤسسات والإجراءات السياسية وتَعلم دور العضو السلبي والايجابي في نظام الحكم واستيعاب نسق القيم والايدولوجيا التي تدعم النظام برمته، ويمكن فهم هذه العملية وتحليلها بوصفها عملية تَعلم فردي ونقل ثقافي تتم على جماعة بأكملها"[3].

يتضح مما سبق أن التنشئة السياسية عملية تطورية ينضج الفرد من خلالها سياسياً بعد أن يكتسب معرفة واتجاهات وقيما متنوعة ذات دلالة سياسية تسهم في تعميق فهمه وتقييمه للبيئة السياسية المحيطة به، وعن طريقها يمكن نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر أو العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة، ومن هنا تأخذ التنشئة السياسية صفتها المؤثرة في إكساب الأفراد المعرفة والقيم والاتجاهات التي تتعلق بالنسق السياسي لمجتمعهم واضطلاعها بدور رئيس والمتمثل في نقل الثقافة من جيل إلى جيل، وذلك عن طريق ثلاثة أبعاد رئيسة تتمحور حول:

أولاً: البعد المعرفي.
ثانياً: البعد الوجداني.
ثالثاً: البعد المهاري.

وعليه فإن المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية التي يُنشأ عليها الفرد في خبرات التنشئة السياسية الأولى، تنعكس بالضرورة على توجهه نحو المشاركة السياسية باعتبار أن السلوك السياسي يمثل الواجهة الظاهرة لما اكتسبه الفرد من قيم واتجاهات ومعرفة في المراحل المبكرة من تنشئته السياسية.

لذا إن مرحلة التعليم في الجامعة توصف بأنها من المراحل الهامة في إعداد الطلبة، ذلك لأنها تأتي بعد مراحل متدرجة من التعليم، فمن الابتدائي مروراً بالإعدادي إلى الثانوي يكون النشئ بدأت تتبلور ملامح شخصيته من خلال ما اكتسبه من معرفة وقيم واتجاهات ذات دلالة سياسية، إلا أن مرحلة الجامعة تحدث نقلة نوعية في حياة الطالب من حيث مستوى المعرفة والقيم والاتجاهات السياسية التي يَتَحَصل عليها من الجامعة وأثرها على سلوكه السياسي، سيما وأن الطلبة في هذه المرحلة يكونون متحمسين للعمل بصورته الجماعية، ومن هنا تتجلى الأهمية النسبية للدور التربوي الذي تمارسه الجامعة من خلال ما يلي:

أ. المقررات الدراسية.
ب.الأستاذ الجامعي.
ج. الانشطة الطلابي

2. مفهوم الثقافة السياسية.

تعود أصول الثقافة السياسية إلى مفهوم الثقافة ذاتها، ومن ثم ترتبط الثقافة السياسية بالافتراضات التي قدمتها كتابات كارل ماركس وماكس فيبر حول مفهوم الثقافة، تلك الافتراضات التي تطورت لاحقاً حينما أدرك علماء السياسية ومن قبلهم علماء الاجتماع في خمسينيات القرن الماضي أن الأطر التحليلية البنائية أو الوظيفية لا يمكن وحدها أن تقدم رؤية شمولية للنظم السياسية، فدعوا إلى ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة السياسية والحكم في أي مجتمع، متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي[4].

---

[1] - د. كمال المنوفي، **التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت**، ، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، عدد 91، يناير 1988م)، ص41

[2] - Almond, Gabriel. And Bingham Powell, **Comparative political Today : A World View**, (Boston & Toronto: Brown Company , 1989), P.44.

[3] - جورج مارشال، **موسوعة علم الاجتماع** ، المجلد الأول، ترجمة : د. محمد الجوهري وآخرون ، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 484.

[4] - Chilcot ,Ronald H.. **Theories of Comparative Policies**: The Search for paradigm Reconsidered.(San Francisco : West Press. 1994).p.p 177-202.

وتعددت تعريفات الثقافة السياسية بقدر تعدد من تصدوا لها بالدراسة والبحث، فيرى لوشيان باي أن الثقافة السياسية هي "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي معنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي"[1].

أما سدني فربا فيعرف الثقافة السياسية بأنها "المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره"، ومن ثم تتحصل الثقافة السياسية وفق تصوره من خلال ما يسود المجتمع من قيم واتجاهات ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين[2]، وبالتالي فإن قيم الأفراد واتجاهاتهم السياسية تندرج في إطار ثقافتهم السياسية، فيما تأخذ المعتقدات أشكالا عدة، فقد تكون إدراكية تدور حول طبيعة الحياة السياسية، أو مجموعة من القيم التي تحدد الغايات السياسية المنشودة في المجتمع، أو اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي، بمعنى أن جوهر الثقافة السياسية يدور حول معارف وقيم واتجاهات سياسية لأفراد المجتمع.

ومن واقع التعريفات السابقة لمفهوم الثقافة السياسية تتحدد المقولات النظرية لاقتراب الثقافة السياسية في النقاط الأساسية التالية:

أ. إن جوهر الثقافة السياسية متصل في المعرفة والقيم والاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع.

ب. الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

ج. تؤثر الثقافة السياسية تأثيراً كبيراً على النظام السياسي، فإن أي نظام بحاجة إلى ثقافة معينه تغذية.

د. لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتاً لكنها تتعرض للتغيير حتى لو كان طفيفاً وبطيئاً، ويتوقف حجم التغيير على عدة عوامل من بينها التغيير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ه. مثلما تتأثر ثقافة المجتمع بأوضاعه الاجتماعية والسياسية، فإنها تؤثر بدورها في تلك الأوضاع بما يؤكد وجود علاقة جدلية بين ما هو معنوي وما هو مادي.

الدراسات السابقة.

يتفق معظم الباحثين على أن البحوث والدراسات السابقة تلقي الضوء على كثير من القضايا التي تفيد الباحث في دراسته فيما يتعلق بإجراءات بحثه المختلفة، مثل صياغة أسئلة الدراسة وفروضها، وتحديد عينة الدراسة والأدوات المستخدمة وأساليب المعالجة الإحصائية، وتمثل الدراسة التحليلية الناقدة الواعية للدراسات والبحوث السابقة نقطة البدء في معظم البحوث، فمن خلال هذه الدراسات يستطيع الباحث أن يدخل متغيرات جديدة لها قيمتها العلمية، أو يعيد اختبار بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في مجالات قديمة أو حديثة، ويمكن القول هنا أن الرجوع إلى الدراسات السابقة يعد مرحلة رئيسة في البحوث العلمية، إذ تمكن الباحث من التعرف على النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين السابقين الذين تناولوا موضوعات مشابهة ذات صلة بموضوع دراسته، حيث أن الرجوع إلى مثل هذه الدراسات يبعث مزيداً من الاستبصار بموضوع الدراسة.

وفي ضوء ذلك قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من الدراسات موضحاً موضوع كل منها وأهدافها والنتيجة التي توصلت إليها كل دراسة على حدة، وقسمها الباحث إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: دراسات حول التنشئة السياسية فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية.

هدفت دراسة **(سمير الجمل، 2013)**[3] إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل في تنمية الوعي السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وفقاً لعدة متغيرات هي: (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، والانتماء السياسي، والجامعة)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (409) عضو هيئة تدريس من جامعات محافظة الخليل، وتم استخدام استبانة مكونة من(37) فقرة، وبلغ حجم العينة الدراسية (17.11%)، وأشارت نتائج

---

[1] - Pay, Lucian " **Political Culture**". Internation Encyclopedia of the Social Sciences1968.Vol.(12).p.218.

[2] - Verba , Sidney. " **Comparative Political Culture**". In: Lucian Pay and Sidney Verba (eds.). Political Culture and Political Development . New. Jersey . Princeton University Press. 1965.P. 513.

[3]- د. سمير الجمل، **دور الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل في تنمية الوعي السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، (الخليل: جامعة القدس المفتوحة ، 2013م).

الدراسة أن لجامعات محافظة الخليل دوراً مرتفعاً في تنمية الوعي السياسي، وجاء ترتيب مجالات الدراسة تنازلياً كالتالي: المشاركة السياسية، فالمعرفة السياسية وأخيراً التحليل السياسي، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور جامعات محافظة الخليل في تنمية الوعي السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لعدة متغيرات هي: (الجنس، والمؤهل العلمي، والرتبة الأكاديمية، والانتماء السياسي)، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور جامعات محافظة الخليل في تنمية الوعي السياسي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الجامعة.

فيما هدفت دراسة **(شرين الضاني، 2010م)**[1] إلى التعرف على دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية مستوى الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من طلبة الجامعات، وأجاب المبحوثون على جملة من التساؤلات بهدف الكشف عن مستوى الوعي السياسي لديهم نحو المعرفة السياسية تجاه بعض القضايا، والأحداث، والشخصيات، والانتماء والهوية، والتنظيمات السياسية، ومفاهيم الديمقراطية، والتسامح، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، ودور الأنشطة التنظيمية الممارسة داخل الجامعات في تعزيز الوعي السياسي لأبنائها الطلبة، واعتمدت الدراسة على منهجين في البحث والتحليل، المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة البكالوريوس في جامعات قطاع غزة والبالغ عددهم في حينه (60112) طالبا وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من(600) مفردة، واستبعدت (30) مفردة، وخضعت للتحليل (570) مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. انخفاض مستوى الوعي السياسي العام لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.
2. ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة الذكور مقارنة بالإناث.
3. انخفاض مستوى الانتماء الوطني لدى الطلبة في جامعات قطاع غزة، وتراجع قيام التنظيمات السياسية بوظائفها التوعوية في تعزيز الانتماء وبلورة الهوية الوطنية ونشر الوعي السياسي.
4. لدى الطلبة في الجامعة الإسلامية وجامعة القدس المفتوحة نشاط تنظيمي داخل الجامعات أكثر من طلبة جامعتي الأزهر والأقصى.
5. الطلبة المنتمون لحركتي فتح وحماس هم الأكثر ممارسة للنشاط التنظيمي داخل الجامعات مقارنة بباقي الطلبة.
6. الطلبة الذين ينتمون لحركتي فتح وحماس لديهم تسامح وديمقراطية أكثر من باقي الطلبة.
7. سجل طلبة كلية الآداب أعلى درجة في مستوى الوعي السياسي مقارنة بباقي الكليات، بينما سجل طلبة كلية التربية أقل درجات في مستوى الوعي السياسي العام.
8. ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين 28-32 عام مقارنة بباقي الفئات.

كما تناولت دراسة **(لوران الزعيم، 2007م)**[2] دور الإذاعات المحلية الفلسطينية في التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين، وهدفت إلى الكشف عن دور الإذاعات المحلية في دفع الطالب الجامعي للمشاركة في العمل السياسي بالمجتمع، والتعامل مع مختلف القضايا السياسية، والوقوف على مدى تأثر الطلبة الجامعيين بالمعلومات السياسية التي تقدمها الإذاعات المحلية، ودورها في التنشئة السياسية، واستعانت الباحثة بمنهج الدراسات المسحية، وقامت بمسح جمهور وسائل الاعلام بهدف التعرف على الخصائص الأساسية التي يتميز بها جمهور المستمعين، والمصادر التي يعتمد عليها في تنشئته السياسية ومركز الإذاعات المحلية من هذه المصادر، واستعانت الباحثة بأداة الاستبيان للتعرف على آراء ووجهات نظر المبحوثين، وتم حصر مجتمع الدراسة في الطلبة المقيدين بجامعات الأقصى والإسلامية

---

[1]- شرين حربي جميل الضاني، **دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة**، (غزة : جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، **رسالة ماجستير** ، 2010)

[2]- لوران زياد الزعيم، **دور الإذاعات المحلية الفلسطينية في التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين** : دراسة ميدانية ، (غزه : الجامعة الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الصحافة والإعلام، 2007).

والأزهر عام 2007/2006م، والبالغ عددهم (37782) طالباً وطالبة، واختارت عينه من (189) مفردة، واستبعدت (9) منها، ليستقر عدد مفردات العينة على (180).

وفي ضوء أهداف ونتائج الدراسة أوصت الباحثة بأن يضاعف المسئولون عن الإذاعات المحلية اهتمامهم وحرصهم بالموضوعات السياسية وخاصة التي تؤدي إلى تنمية الثقافة السياسية لدى شريحة الطلبة الجامعيين، وأن تعمل على تلبية رغبات الجمهور، وتبتعد عن التحيز والحزبية، وتدعو المستمعين إلى تنمية ثقافتهم السياسية من خلال المسابقات والندوات الخاصة، وفتح الباب للمشاركة والحوار والاهتمام بالقضايا المحلية والحرص على استقطاب الكفاءات في مجال التنشئة السياسية، وفتح الحوار معهم ومع المستمعين لمعرفة اتجاهاتهم في القضايا السياسية.

وأجرى **(محمود الشامي، 2006م)**[1] دراسة ميدانية تناولت الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على عينه من شباب محافظة رفح، للتعرف على الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات التي تضمنت الكشف عن توجهات الشباب الفلسطيني نحو القيم الديمقراطية، وقيم الثقافة السياسية، والمعرفة تجاه الشخصيات والمؤسسات السياسية وبعض القضايا السياسية، ومصادر تشكيل الثقافة السياسية للشباب الفلسطيني ومستويات المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني وموقفهم من العمل السياسي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستعان بأداة الاستبيان لجمع البيانات واتبع عدداً من الأساليب الاحصائية للتحليل وتفسير نتائج الدراسة، توصلت إلى نتائج هامة، كالكشف عن طبيعة ومكونات الثقافة السياسية للشباب الفلسطيني من خلال التعرف على توجهاتهم نحو القيم الديمقراطية وقيم الثقافة السياسية، ومعرفتهم بالشخصيات والمؤسسات والقضايا السياسية وتقييمهم لأدائها، والكشف عن مصادر تشكيل الثقافة السياسية لديهم، وكذلك الكشف عن مستويات المشاركة السياسية وتحديد موقفهم من العمل السياسي، ثم تلا ذلك طرح تصور اقتراحات من قبل الشباب يشجع على المشاركة السياسية ويرفع من مستوى الثقافة السياسية لديهم.

وسعت دراسة **(حنان لمراني، 2005م)**[2] التعرف على دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لطلاب التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة من خلال عناصرها الأساسية (محتوى المناهج الدراسية، والمعلم، والأنشطة المدرسية، والإدارة المدرسية)، والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون قيام المدرسة بدورها في تنمية الوعي السياسي للطلبة، وقياس مستوى الوعي السياسي لطلبة التعليم الثانوي العام في محافظة غزة، ببعديه المعرفي والمشاركة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت بعدة أدوات وهي مقياس تقدير الوعي السياسي واستبيان التقدير القيمي لدور المدرسة في تنمية الوعي السياسي من منظور طلبة التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة، واستبيان المعوقات الذي يحد من دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي للطلبة من منظور معلمي المواد الأدبية بالمرحلة الثانوية، وتكونت عينة الدراسة من فئتين، الأولى (378) طالبا وطالبة من الصف الثالث ثانوي من القسم الأدبي والعلمي موزعين على (39) مدرسة، والثانية (148) معلماً ومعلمة من معلمي المواد الأدبية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة تفيد بانخفاض مستوى الوعي السياسي ببعديه المعرفي والمشاركة، لدى طلبة التعليم الثانوي العام، حيث تقل نسبته عن (70%)، وتدني مستوى المعرفة السياسية لدى أفراد العينة بصورة عامة في غالبية محاور المعرفة السياسية، وتبين الدراسة أن معرفة الطلبة بالقضايا السياسية الخارجية كانت أكثر من معرفتهم بتاريخ القضية الفلسطينية وقضايا السياسية الداخلية والشئون الإسرائيلية، وضعف دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي من منظور طلبة التعليم الثانوي العام حيث يقل نسبته عن (70%)، ثم قدمت الدراسة تصورا مقترحا لتطوير دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة.

---

[1]- محمود محمد الشامي، **الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني- دراسة ميدانية على عينه من الشباب الفلسطيني في محافظة رفح**، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، **رسالة دكتوراه** ، 2006).

[2] - حنان لمراني العلوي، **دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لطلاب التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة- دراسة ميدانية**، (القاهرة- غزة : برنامج الدراسات العليا المشترك بين جامعة عين شمس والأقصى، كلية التربية- كلية العلوم التربوية، **رسالة ماجستير** ، 2005).

كما أجرى **(عاطف أبو مطر، 2004م)**[1] دراسة بعنوان دور التلفزيون الفلسطيني في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلبة الجامعات الفلسطينية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور التلفزيون في عملية تشكيل الوعي لطلبة الجامعات في القضايا السياسية الاجتماعية، والكشف عن مضمون الوعي الذي تبلور لدى الطلبة في الجامعات الفلسطينية نتيجة لدور التلفزيون، والوقوف على شكل الوعي لدى فئة الطلبة الجامعيين من حيث المصادر التي تشكل المعارف وتحدد القيم واتجاهات السلوك تجاه قضاياهم الاجتماعية والسياسية، واعتمدت الدراسة على عدد من أدوات البحث لجمع البيانات منها الاستبيان والمقابلات الشخصية المباشرة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الوعي السياسي يعتبر أبرز أنواع الوعي انتشاراً عند الشباب الفلسطيني، وأن طلبة الجامعات الفلسطينية يعتمدون في الحصول على معرفتهم بالقضايا السياسية والاجتماعية على الفضائيات العربية بشكل أساسي وشبكات الإنترنت، في حين كان اعتمادهم في الحصول على نفس المعلومات من التلفزيون الفلسطيني ضعيف، واحتلت البرامج السياسية المرتبة الأولى وتلاها البرامج الاجتماعية ثم البرامج الاقتصادية التي احتلت المرتبة الأخيرة، وأوضحت الدراسة أن الوعي في القضايا الاجتماعية جاء أعلى من المتوسط، وكانت قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في سلم أولويات القضايا الاجتماعية تلاها قضية البطالة، وكان دور التلفزيون ضعيفاً في تأثيره على الشباب من هذه الناحية.

وأجرى **(جهاد يوسف، 2003م)**[2] دراسة تناولت دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة السياسية عبر مراحل مختلفة منذ عام 1979م وحتى عام 2000م، وركزت الدراسة بشكل خاص على أثر اتفاقية أوسلو على الحركة الطلابية، حيث قسم الباحث مراحل عمل الحركة الطلابية إلى ثلاث مراحل: الأولى الممتدة منذ 1979م حتى الانتفاضة 1987م، والمرحلة الثانية: من الانتفاضة الأولى 1987م وحتى أوسلو، والمرحلة الثالثة: من أوسلو حتى عام 2000م، واختار الباحث جامعتي بيرزيت والنجاح دراسة حاله، وتتلخص الأهداف الرئيسة للدراسة في تحليل السلوك والممارسات السياسية للمجالس والكتل الطلابية، لمعرفة مدى إسهام هذه الممارسات في تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني، وركزت الدراسة على العناصر التالية: الانتخابات الطلابية السنوية، والسلوك السياسي للحركة الطلابية بعد الانتخابات، ودور القيادات الطلابية في توجيه وتعبئة الحركة الطلابية نحو المشاركة السياسية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية لم يتبلور بعد، فالحديث يدور عن حركة طلابية غير واضحة المعالم من الناحية الهيكلية، وتعمل الكتل والمجالس الطلابية بدرجة عالية من التسييس، وتتأثر بشكل كبير بالتنظيمات السياسية الفلسطينية، أما بالنسبة للانتخابات الطلابية فتعتبر تجربة فريدة في تاريخ العمل السياسي في فلسطين، وشهدت الحركة الطلابية أشكالا متعددة من الممارسات السياسية كإصدار البيانات السياسية والصحف الطلابية والنشرات والمجلات والشعارات والملصقات إقامة المهرجانات الخطابية والإضرابات والمسيرات الاحتجاجية، وشهدت تلك الممارسات نمطاً من التنافس بين الكتل الطلابية الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى العنف والتصادم بينها، ما قاد إلى عدم وجود خطاب سياسي موحد للحركة الطلابية.

أما **(جهاد نعيم، 2003م)**[3] أجرت دراسة حول البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وهدفت إلى التعرف على مدى أسهام المتغيرات الاجتماعية/الاقتصادية في التأثير على البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعات (النجاح الوطنية، وبير زيت، والعربية/الأمريكية)، وتم اختيار عينة عشوائية من الطلبة بلغ حجمها (700) مفردة، وقامت الباحثة باستخدام مقياس روكيش المعرب للقيم، وتكون هذا المقياس من (8) قيم غائية، و(20) قيمة وسيليه، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

---

[1]- عاطف محمد أبو مطر، **دور التلفزيون الفلسطيني في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة**، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، **رسالة ماجستير** ، 2004).

[2]- جهاد يوسف عبد الرحمن إسعيد، **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة السياسية للحركة الطلابية وأثرة في إحداث التنمية السياسية**، (نابلس : جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير ، 2003).**

[3]- جهاد نعيم عبد الرحمن قمحية، **البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، **رسالة ماجستير** ، 2003).

1. إن طلبة الجامعات الفلسطينية أعطوا أهمية أكثر للقيم الغائية التالية: التدين والعمل لليوم الآخر، والأمن الأسري، واحترام الذات، وأعطوا القيم الغائية التالية أهمية أقل، للأعراف الاجتماعية، وعالم يسوده الجمال، والمتعة والسرور، وأعطوا أهمية أكثر للقيم الوسيليه التالية: طموح ومكافح، ومنفتح العقل، والصدق، وأعطوا القيم الوسيليه التالية أهمية أقل، يعتمد عليه في تحمل المسئولية، ومطيع، والسعادة والهناء.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغيرات الدراسة، وفي ضوء النتائج أوصت الباحثة بالتالي:

أ. العمل على تدعيم القيم الغائية التي يفضلها طلبة الجامعات الفلسطينية منها التدين والعمل لليوم الآخر، والأمن الأسري، واحترام الذات.

ب. تدعيم القيم الوسيليه التالية: الأعراف الاجتماعية، وعالم يسوده الجمال، والمتعة والسرور، وتقوية القيم الغائية التي حصلت على أهمية أقل مثل طموح ومكافح، ومنفتح العقل، والصدق، والقيم الوسيليه كالاعتماد على النفس وتحمل المسئولية، والطاعة، والسعادة والهناء.

وأجرت **(علا رباح، 2002م)**[1] دراسة هدفت إلى التعرف على دور الصحف الفلسطينية اليومية في التنشئة الثقافية للطلبة الجامعيين، استخدمت الباحثة منهج البحث المسحي وأسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام وتوصلت إلى النتائج التالية :

1. أظهرت الدراسة أن أفراد العينة يحرصون على قراءة الصحف اليومية.
2. كشفت الدراسة أن الصحف اليومية لا تؤدي إلى تنمية المعارف الثقافية للطلبة الجامعيين.
3. بينت الدراسة مدى تأكيد أفراد العينة على أن الصحف اليومية الفلسطينية يمكنها أن تزيد من الوعي الثقافي للطلبة الجامعيين.

في حين أن دراسة **(سهيل الهندي،2001م)**[2] هدفت إلى التعرف على دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر، وكذلك الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات إجابات الطلبة حول دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية تعزى إلى (الجنس ومكان السكن، وتخصص الطلبة، وتخصص المعلم)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان، واستخدم بعض أساليب المعالجة الاحصائية، وبلغت عينة الدراسة (720) مفردة من النظامين الذين يدرسون في الصف الثاني عشر بمديريات التعليم الثلاث بمحافظات قطاع غزة بنسبة (5%) لمجتمع الدراسة البالغ (14471) طالبا وطالبة، وفي ضوء أهداف الدراسة ونتائجها فإن أهم ما أوصى به الباحث:

1. بذل مزيد من الجهد من قبل المعلمين والمعلمات لترسيخ القيم الاجتماعية التي برز إسهامهم بترسيخها بدرجة ضعيفة والتأكيد على القيم التي يسهمون بترسيخها بدرجة كبيرة.
2. ضرورة الاهتمام بإعداد معلمي التربية المدنية واللغة الانجليزية إعدادا متكاملا وتزويدهم بالثقافة والفكر الإسلامي من خلال كليات إعداد المعلمين وتشجيعهم على التثقيف الذاتي.
3. إعادة بناء مناهج الدراسة في التربية المدنية واللغة الانجليزية بما يكفل تضمين القيم الاجتماعية لعناصر المنهاج من حيث المحتوى والأنشطة التعليمية.
4. ضرورة أسهام جميع القوى والمؤسسات التربوية (الأسرة، والمدرسة، والمسجد، والنادي، ووسائل الإعلام) في إكساب القيم للنشئ.

كما أن دراسة **(ليلى أبو خضر، 2000م)**[3] هدفت إلى التعرف على دور الصحف المحلية في التنشئة السياسية لطلبة الجامعات الفلسطينية: دراسة ميدانية، واستخدمت الباحثة المنهج المسحي و توصلت إلى النتائج التالية:

---

[1]- علا رباح عطا الله، **دور الصحف اليومية الفلسطينية فى التنشئة الثقافية لطلبة الجامعات : دراسة ميدانية**، (غزة : الجامعة الإسلامية، قسم الصحافة،2002).

[2]- سهيل احمد الهندي، **دور المعلم فى تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثانى عشر بمحافظات غزة من وجهة نظرهم** ، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم أصول التربية، **رسالة ماجستير** ، 2001).

[3]- ليلي أبو خضر، **دور الصحف المحلية فى التنشئة السياسية لطلاب الجامعات: دراسة ميدانية**، (غزة: الجامعة الإسلامية، قسم الصحافة، 2000).

1. أظهرت الدراسة أن معظم أفراد العينة أكدوا على أن الدور السياسي للصحف هو تدعيم لآراء السلطة وتوجهاتها.
2. كشفت الدراسة أن نصف المبحوثين يواظبون على قراءة الصحف اليومية ولا تؤدي إلى تنمية المعارف السياسية لدى الطلبة الجامعيين.
3. كشفت الدراسة أن ترتيب القضايا السياسية التي تحظى باهتمام الطلبة الجامعيين تختلف عن ترتيب القضايا السياسية التي تحظى باهتمام الصحف اليومية.

أما دراسة **(رفيق محمود المصري، 2000م)**[1] فقد هدفت إلى التعرف على اتجاهات طلبة الجامعات في قطاع غزة نحو العملية السلمية الفلسطينية/الإسرائيلية في ظل انتفاضة الأقصى، ولتحقيق ذلك صمم الباحث استبيانا مكونا من (55) فقرة موزعة على خمسة مجالات أساسية هي: المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والأمني والعسكري، كشفت نتائج الدراسة أن مستوى اتجاهات الطلبة نحو العملية السلمية إيجابي بنسبة 63% لكل المجالات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى كل من متغير الجنس، والجامعة، والانتماء التنظيمي، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير مكان السكن ومكان الإقامة.

في ضوء هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة رصد اتجاهات الطلبة بشكل دوري وضرورة ممارسة الشفافية والعلانية في العمل السياسي.

المحور الثاني: دراسات حول التنشئة السياسية في البلدان العربية.

انطلقت دراسة **(سعيد العجمي، 2007م)**[2] المعنونة "التنشئة السياسية في دولة الكويت خلال الفترة 2005/1991م: دراسة حالة المؤسسة الإعلامية الكويتية"، من التساؤل الرئيس ومؤداه ما هو دور المؤسسات المختلفة سواء الحكومية أم غير الحكومية في عملية التنشئة السياسية في دولة الكويت؟ وما هو دور المؤسسة الإعلامية في تلك العملية؟، وما أهم ما يميزها من سمات عن بقية المؤسسات؟، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الحكومية في عملية التنشئة السياسية، واستخدم الباحث المنهج البنائي الوظيفي إضافة إلى منهج دراسة الحالة، أما الأدوات فتمثلت في المقابلة واستمارة الاستبيان، وخلصت الدراسة إلى أن عملية التنشئة تتم من خلال العديد من المؤسسات سواء الرسمية وغير الرسمية، وأن دولة الكويت تسعى إلى تحقيق درجة كبيرة من التنشئة السياسية للنشئ والشباب من خلال أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، وتضطلع المؤسسة الإعلامية بدور فاعل في تلك العملية، وهي من أكثر المؤسسات التي لها دور فاعل في التنشئة، كما أن للأسرة دورا هاما في عملية التنشئة من خلال غرس القيم والحفاظ على أخلاقيات أبنائها، كما أن للمؤسسة التعليمية دوراً فاعلاً في عملية التنشئة من خلال المناهج الدراسية المقررة مثل مقررات التاريخ والجغرافيا والتربية القومية ومقررات العلوم السياسية، كما أن للتجمعات السياسية دوراً محدوداً في عملية التنشئة نتيجة لظروفها وأوضاعها وعدم تحولها إلى أحزاب سياسية تمارس نشاطها السياسي بحرية تامة، كما أن دور المؤسسة الدينية ما زال دون المستوى المطلوب في عملية التنشئة السياسية لميلها لأداء الدور الدعوي بصورة كبيرة وابتعادها عن السياسة، كما أن دور المؤسسة العسكرية يتسم بالضعف.

أما دراسة **(محمود حسن إسماعيل، 1997م)**[3] "التنشئة السياسية: دراسة في أخبار التلفزيون" انطلقت من التساؤل الرئيسي ومؤداه: هل تساعد مشاهدة المراهقين البالغين من العمر 13-15 عاماً لنشرات الأخبار المتلفزة على تنشئتهم سياسياً؟، وهل المعلومات التي يحصلون عليها تسهم في تشكيل

---

[1]- رفيق محمود المصري، **اتجاهات طلبة جامعات قطاع غزة نحو العملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية في ظل انتفاضة الأقصى**، (غزة : جامعة الأقصى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2000).

[2]- سعيد محمد ظافر العجمي، **التنشئة السياسية في دولة الكويت : دراسة حالة المؤسسة الإعلامية الكويتية 1991- 2005**،(جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، **رسالة ماجستير** ،2007).

[3]- د. محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية : دراسة في أخبار التلفزيون** ، ط1 ،(القاهرة : دار النشر للجامعات- مصر، 1997)

الوعي السياسي لديهم وتهيئهم للمشاركة السياسية؟، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية ربط علم النفس بعلم السياسة، وبعدم تناول الظواهر السياسية بمعزل عن الظاهرة النفسية في إطار إكساب الفرد للمعلومات والقيم السياسية باعتبار أن المشاركة واحدة من أبعاد التنشئة السياسية التي تتضمن سلوكاً سياسياً، والسلوك السياسي ما هو إلا نشاط للفرد، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة تحليل المضمون والاستبيان، وتمثلت عينة الدراسة (500) تلميذاً وتلميذة من تلاميذ الإعدادية بمحافظتي القاهرة والشرقية مما تتراوح أعمارهم 13-15، وخلصت الدراسة فيما يتعلق بالنشرات الإخبارية والتنشئة السياسية، بأن هناك إغفالاً لدور الأحزاب السياسية وعدم التركيز على قيمة الديمقراطية، وبأن هناك اهتماما بقضايا الوطن العربي وهذا إيجابي باعتباره يؤدي إلى تزكية مفهوم العروبة وروح الانتماء إلى الوطن العربي في نفوس المشاهدين من الأطفال والمراهقين، أما على صعيد الأخبار الخاصة بالقضايا العالمية فكانت معظمها سلبية متصلة بالاضطرابات والصراعات، ومن ثم تلاها القضايا الإفريقية، وأخيراً قضايا الطفولة جاءت في الاهتمام الأدنى في نشرات الأخبار في التلفزيون المصري، وقدمت الدراسة التوصيات التالية:

1. التركيز على الأخبار المحلية.
2. تدعيم أطقم التغطية الإخبارية الخاصة بالتلفزيون.
3. التركيز على أخبار المحافظات والأقاليم.
4. أن تغير النشرة من أسلوب بنائها وضرورة أن تعتمد على أسلوب الأهم فالمهم.
5. أن يكون هناك توازن في المضامين الإخبارية.
6. أن تلتزم النشرة بمدة عرضها على الشاشة.

فيما تناولت دراسة **(علي الدين هلال، 1994)**[1] "التعليم والتنشئة السياسية: القضايا النظرية والتراث المصري" مبينه الأطروحات النظرية حول طبيعة ومكانة دور التعليم في التنشئة السياسية، وكذلك مجالات التعليم في التنشئة السياسية وآليات الدور التربوي، حيث قدمت شرحاً حول كيفية مساهمة التعليم في تربية النشء، وذلك من خلال آليات أربع وهي:

1. المقررات المدرسية.
2. المعلم.
3. الطقوس المدرسية.
4. الأنشطة الطلابية.

وتناولت الدراسة التعليم والقيم المرغوبة في التراث المصري، وقدمت عرضاً للدراسات التي أعدت بهذا الخصوص من زوايا مختلفة منها، المشكلات والأهداف البحثية والإجراءات المنهاجيه كالتصميم البحثي وأدوات جمع وتوليد البيانات –الاستبيان والعينات– وأساليب تحليل البيانات والنتائج، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها، أن المقررات الدراسية تنشئ الطفل على التوحيد بين الحكومة والدولة والاعتماد عليها وتمجيد الفرد مقابل التهوين من شأن الجماعة، والسمع والطاعة لكل رموز السلطة، بالإضافة إلى أن مقررات التاريخ بمضامينها الحالية والطرق المتبعة في تدريسها مسئولة إلى حد بعيد عن قصور التربية السياسية للطلاب، وأن الوعي السياسي لدى طلاب التعليم مسطح ومشوه، فحصيلة معارفهم السياسية متواضعة، ويعاني القطاع الكبير من طلاب الثانوي العام من تشتت فكري وتناقض في الرؤى السياسية ما يدفعهم إما إلى الالتحاق بالأغلبية الصامتة أو الوقوع فريسة للتيارات المتطرفة، ومعنى ذلك أن عملية التربية السياسية التي تُمارس اليوم في مدارس التعليم العام تُسهم في إعادة انتاج الأغلبية الصامتة وتقوم بتغذية أجنحة التطرف في الفكر والسلوك.

وأشارت دراسة **(ريتشارد داوسن، وكاردن داوسن، وكينيث برويت، 1990م)**[2] أن عملية التنشئة السياسية تتضمن التفاعل بين الفرد وقنوات التنشئة، فكل قناة من قنوات التنشئة تقوم على تأدية

---

[1]- د.علي الدين هلال ود. كمال منوفي، **التعليم والتنشئة السياسية : القضايا النظرية والتراث المصري**، في: (د. كمال المنوفي) ، ط1،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص ص 15-17.

[2]- ريتشارد داوسن و كاردن داوسن، وكينيث برويت، **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية** ، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم ومحمد المغربي، ط1، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1990).

رسالة تجاه الفرد والذي بدوره ومن خلال ميوله الخاصة وحاجاته يبرزان جوانب مختلفة من خبرات التنشئة وكلاهما يؤثران على عملية التنشئة، ويرون أنه يوجد هناك اتجاهان للتنشئة السياسية، فالاتجاه الأول يقوم بالأساس على نقل التوجهات السياسية من مختلف قنوات التنشئة السياسية إلى الفرد، حيث أن الوالدين على سبيل المثال ينقلان مواقفهما للأبناء، وكذلك المدرسة والمجتمع، أما الاتجاه الثاني فبؤرة تركيزه منصب على الفرد وتطور وعيه السياسي، وتكوين أسلوبه الخاص في التفكير حول السياسة والعلاقات السياسية، وللأفراد طرقاً للتفكير حولها، ويتباينون بالوعي السياسي، لذلك إن حاجات الفرد وتجاربه وقدرته على التفكير والفهم تبرز كمكونات أساسية في أي من أوضاع التعلم السياسي، ولهذا أشارت الدراسة أن الكبار لديهم قدرة أفضل من الصغار على التأمل في البيئة السياسية إلا أن مستوى الوعي السياسي والطريقة التي يتم فيها استقبال المنبهات والمحفزات السياسية تبقى فردية، وحددت الدراسة نمطين عامين للتنشئة السياسية، الأول النمط المباشر للتعلم السياسي، أما النمط الثاني فهو النمط غير المباشر للتعلم السياسي، وأشارت إلى ضرورة عدم الخلط بين التعلم المباشر وغير المباشر من ناحية، والتمييز بين التنشئة السياسية المقصودة وغير المقصودة من ناحية ثانية، وأن الخلط غير صائب في تصورها لأنه يحد من فائدة هذا التمييز، كون التنشئة السياسية المباشرة قد تكون مقصودة وظاهرة ومنها:

1. التقليد والمحاكاة.
2. التنشئة المتوقعة.
3. التعليم السياسي.
4. الخبرات والتجارب السياسية.

أما التنشئة السياسية غير المباشرة فتتم من خلال:

1. الاتصال الشخصي والاتجاهات السياسية.
2. التدريب المبدئي.
3. التعميم.

وفي الخلاصة يوضح الباحثون أربعة أنماط من التعلم السياسي المباشر، وثلاثة أنماط من التعلم السياسي غير المباشر، وبذلك يوضح العرض تعقد وتعدد العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته السياسية، وهذه الأنماط ليست مقصودة وغير متداخلة ففي العملية الكلية للتنشئة السياسية تحقق جميع هذه الأنماط دوراً في اكتساب الفرد الاتجاهات السياسية، كما تشير الدراسة إلى أن التنشئة السياسية المباشرة تزيد أهميتها النسبية فيما يتعلق بإكساب المعلومات والمعرفة السياسية وتكوين الانتماءات السياسية، أما التنشئة السياسية غير المباشرة فيبدو أنها أكثر صلة وارتباطاً بتنمية وتطوير الطرق الأكثر عمومية التي يربط الفرد نفسه من خلالها بالعالم السياسي.

وهدفت دراسة **(نسرين البغدادي، 1988م)**[1] التي حملت عنوان "التعليم والتنشئة السياسية في مصر: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية"، للكشف عن الدور الأيدلوجي الذي تقوم به المقررات الدراسية من خلال ما تحتويه من معلومات ومعارف تاريخية وقيم اجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى وصف التنشئة السياسية منذ قيام ثورة يوليو، فقد حاولت الدراسة الوقوف على علاقة النظام السياسي بالنظام التعليمي، بإعتباره أحد النظم الهامة التي تقوم الدولة بالإشراف عليه وتمويله مادياً، وكذلك التعرف على القيم السياسية المتعلقة بعملية التنشئة في نفس الوقت، واستخدمت الباحثة أداة تحليل المضمون وطبقت استبياناً على عينة مكونة من (300) طالب وطالبة من مرحلة الثانوية العامة.

المحور الثالث: دراسات حول التنشئة السياسية باللغة الانجليزية.

1- نسرين بغدادي، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية ،** (القاهرة: **المجلة الاجتماعية القومية**، مجلد 25، عدد1، 1988م).

هدفت دراسة كل من **(Seongyi & Wook,2011)**[1] حول "وسائل الإعلام الجديدة والتنشئة السياسية للمراهقين: دراسة حالة احتجاجات الشموع 2008م في كوريا" إلى دراسة التنشئة السياسية للمراهقين من خلال التركيز على احتجاجات الشموع التي اندلعت في عام 2008 في كوريا الجنوبية مع التركيز بوجه خاص على دور المتغيرات التكنولوجية الحديثة ممثلة في وسائل الإعلام الجديدة، ففي احتجاجات عام 2008م وجد أن ما أثار الاحتجاجات هو الشباب المتواصل إلكترونياً من خلال مقاهي الإنترنت في كوريا، والذي يستخدم في جانب منه لأغراض الترفيه والتسلية، وكانت الجهات الفاعلة هي طلاب المدارس المتوسطة والثانوية، والذين شاركوا على الصعيدين الشخصي والتنظيمي، وقاموا بدعم بعضها البعض لتضخيم تأثير الاحتجاجات، وقد أثبتت نتائج المسح أن الانترنت كان الأداة الأولى للمراهقين للحصول على معلوماتهم السياسية ومن ثم تنظيمهم وتعبئتهم، كما وجد أن الإناث كانت أكثر نشاطاً في مشاركتها، وبالتالي فإن هذه الدراسة ألقت الضوء على دور وسائل الإعلام الجديدة في إحداث تغيير ثوري وتأثيره على أنماط التنشئة السياسية للمراهقين.

أما دراسة **(Oyo & Oguud,2010)**[2] حول "تأثير التنشئة السياسية على المشاركة السياسية وجهة نظر نيجيريا"، فقد ذهبا إلى أن التنشئة الاجتماعية هي عملية معقدة يتعلم من خلالها الأفراد ويقومون باستيعاب العادات والأعراف وثقافة المجتمع ومعرفة القيم التي يقبلها المجتمع، وسعت هذه الدراسة إلى بحث دور التنشئة السياسية في تشكيل الرأي السياسي والمشاركة في النظام السياسي، كما هدفت إلى الكشف عن الآثار السلبية في نوعية التنشئة السياسية في نيجيريا وتأثيرها على الثقافة السياسية، وبالتبعية على مشاركة الفرد في النظام السياسي، كما حددت الدراسة كذلك العوامل المختلفة التي تؤثر على المشاركة السياسية للأفراد في البلاد، وقد وجدت الدراسة أن الثقافة والتنشئة السياسية لها دور مؤثر على المشاركة السياسية وأن هناك عوامل أخرى مؤثرة كالسن والكفاءة المدنية والوضع الاقتصادي والاجتماعي والتأثيرات الأبوية مثل، اتجاهات الآباء السياسية ومدى نشاطهما في المشاركة، كما وجدت أن المناخ السياسي العام والبيئة السياسية لهما تأثيراتهما على المشاركة السياسية، ورأت الدراسة أن الثقافة السياسية النيجيرية القائمة على التزوير والعنف والخداع خلقت وضعاً سياسياً سيئاً وتأثيراً سلبياً على المشاركة.

كما أجرت **(Juliana Sandell,2008)**[3] دراسة بعنوان "مع أخذ التنشئة السياسية في الاعتبار: تأثير المنافسة السياسية على نسبة تصويت الشباب"، ترى الباحثة أن المراهقة هي فترة هامة للتنمية السياسية، وقد ركزت على دور الأسرة كعامل وحيد مؤثر على التنشئة الاجتماعية للشباب، ولكن أظهر كامبل وجيمبل وغيرهما أن التنشئة تعتمد على السياق السياسي للمواطنين الشباب، وقد حاولت الباحثة بفحص هذه الفرضية اعتماداً على دراسة التربية الوطنية لعام 1988م، وسجل للديمقراطية الأمريكية، وبيانات نتائج الانتخابات ذات الصلة، حيث وجدت أن المراهقين الذين كانوا يقيمون في أماكن تشتد فيها المنافسة السياسية أو الولايات التي لديها أعلى نسبة مشاركة أكبر، يقبل فيها الشباب على المشاركة مقارنة بهؤلاء الذين يعيشون في ظروف غير تنافسية، وبالتالي تستنتج الباحثة أن الانخفاض في نسبة مشاركة الناخبين الشباب ترجع جزئياً إلى انخفاض في المنافسة الانتخابية على المستوى المحلي.

1- Seongyi Yun and Woo Young Chang, **New Media and Political Socialization of Teenagers: The Case of the 2008 Candlelight Protests in Korea(, Asian Perspective, no. 35, 2011**), p.p. 135 – 162.

2 - Oko Ugwu and Oguud Felicia Mgbo, **The impact of political socialization on political participation – a Nigerian viewpoint**,(**Continental Journal of Social Sciences, no. 3, 2010**), p.p. 44 – 49.

3 - Julianna Sandell Pacheco, **Political Socialization in Context: The Effect of Political Competition on Youth Voter Turnou**t,) **Political Behavior, no. 30, 2008**(, p.p. 415 – 436

ويطرح كل من (**Daniel A. & Thomas،2006**)[1] في دراستهما "كيف أن اشتراك الشباب في المنظمات الطوعية يؤثر على المشاركة السياسية للبالغين"، وسعيا إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده، هل تؤثر مشاركة الشباب في المنظمات الطوعية على المشاركة السياسية؟، وذهبا إلى أن المشاركة السياسية يتم تأسيسها من خلال العائلة وترتبط كذلك بالطبقة الاجتماعية، وأن أحد أهم عناصر التنشئة السياسية التي تتم قبل التحول إلى المواطنة الكاملة، وتساعد على المشاركة السياسية بغض النظر عن دور العائلة هو المشاركة في المنظمات الطوعية وخاصة تلك التي تعنى بخدمة المجتمع والتحدث في المنتديات العامة، حيث أن هذه الأنشطة تساعد على المشاركة السياسية مستقبلاً، ومن ثم فإن المشاركة في المنظمات التطوعية لها تأثير هام وغير بسيط كما يتصور البعض.

في حين يرى **(Paul Howe,2006)**[2] في دراسته "المعرفة السياسية والمشاركة الانتخابية في النرويج: مقارنة مع الحالة الكندية"، أن العديد من الدراسات أوجدت علاقة بين انخفاض المشاركة السياسية للناخبين الكنديين صغار السن والمعرفة السياسية لديهم، وتسعى الدراسة لتوضيح هذه العلاقة من خلال المقارنة مع الحالة النرويجية والتي لم تشهد انخفاضاً في المشاركة الانتخابية بين صغار السن، على الرغم من انخفاض المعرفة السياسية، وأرجعت الدراسة هذا إلى أن النرويجيين بصفة عامة لديهم معرفة سياسية أكبر من نظرائهم الكنديين، وأن التركيز يجب أن ينصرف إلى القيم المطلقة وليس النسبية للمشاركة السياسية.

ويرى **(Hillygus 2005، D. Sunshine** [3]) في دراسته "العلاقة المفقودة: اكتشاف العلاقة بين التعليم العالي والمشاركة السياسية"، أن هناك علاقة وثيقة مسلم بها بين حصول الفرد على التعليم العالي وانخراطه في المشاركة السياسية، وقد سعى إلى تفسير هذه العلاقة، وتوصل إلى أن محتوى مناهج التعليم العالي خاصة مناهج التعليم التي تطور مهارات اللغة والمهارات المدنية يكون لها تأثير حاسم في تشجيع المشاركة السياسية في النظام السياسي الأمريكي، حيث أن هذا النوع من التعليم يوفر المهارات اللازمة للمشاركة السياسية من خلال المساعدة على فهم المبادئ الأساسية للنظام السياسي وكيفية التصويت ومتابعة الحملات الانتخابية وتقييم القضايا المثارة فيها وتقييم المرشحين، كما أن هذا النوع من التعليم يمد الفرد بالمعلومات الأساسية لفهم وتقبل المبادئ الديمقراطية، ومن جهة ثالثة فإن التعليم العالي يساعد على الإلمام بالإجراءات البيروقراطية اللازمة للتسجيل والتصويت في العملية الانتخابية.

وأجرى **(Marc Hooghe2004)**[4] دراسته التي تحمل عنوان "التنشئة السياسية ومستقبل السياسة" حيث وضح بأن التغير الجيلي هو واحد من القوى الرئيسية الدافعة للتغيير الاجتماعي والسياسي في الديمقراطيات الليبرالية، وأن هناك توافقاً كبيراً حول ملاحظة أن المواقف السياسية وسلوكيات الشباب تختلف كثيراً عن الأجيال السابقة عليها، فإن هناك خلافاً حول الكيفية التي ينبغي بها تفسير هذه الملاحظة، خاصة وأن البعض عبر عن قلقه من انخفاض المشاركة بين الشباب، ويجادل بأنه إذا كانت تلك الاختلافات لا تزال قائمة حالياً فلزاماً على الأنظمة السياسية أن تجد وسيلة للتكيف مع المواطنين ذات التوجهات النقدية وغير المهتمين بالمشاركة السياسية، ويرى أنه يمكن دراسة هذه المخططات من خلال النظر فيما يجري في المدارس وجمعيات الشباب وربما حتى من خلال النظر في

---

[1] - McFarland, Daniel A. & Thomas, Reuben J., **Bowling Young: How Youth Voluntary Associations Influence Adult Political Participation, American Sociological Review**, **Vol. 71, No. 3, June 2006**, p.p. 401 – 425. -

[2] - Paul Howe, **Political Knowledge and Electoral Participation in the Netherlands: Comparisons with the Canadian Case**, **International Political Science Review, Vol. 27, No. 2, April 2006**, p.p. 137 – 166. -

[3] -Hillygus, D. Sunshine, The **Missing Link: Exploring the Relationship between Higher Education and Political Engagement, Political Behavior, Vol. 27, No. 1, March 2005**), pp. 25 – 47 .

[4] - Marc Hooghe, **Political Socialization and the Future of Politics), Acta Politica, no. 39, 2004**(, p.p. 331 – 341.

الطلاب أنفسهم، لبحث وتفعيل أبعاد المشاركة الكامنة فيهم وذلك من أجل زيادة ديمقراطية النظم السياسية الغربية.

وحاولت دراسة **(Hsiang Ann,2003)**[1] والتي حملت عنوان "التنشئة والمشاركة السياسية في نيويورك" التعرف على أثر عملية التنشئة السياسية في مدينة نيويورك، والتعرف على أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وبالتالي العمل على تحفيز الشباب على المشاركة السياسية، وطبقت الدراسة على عينه من الشباب بلغت 380 شاباً وشابة، وخلصت الدراسة إلى أن قنوات التنشئة السياسية لاسيما منها الأسرة والمدرسة ومن ثم الجامعة لها دور محوري في تعزيز الانتماء الوطني، وجعل الشباب يشعرون بمواطنتهم ويمارسون حقوقهم على هذا الأساس، ما يعزز المشاركة السياسية ويثير الرغبة لدى الشباب في الانخراط بالنشاط السياسي.

تعقيب عام على الدراسات السابقة.

تبين من خلال هذا العرض للدراسات السابقة ما يلي:

1. انخفاض في مستوى الوعي السياسي بصورة عامة لدى الطلبة في الجامعات، ومن الدراسات التي أكدت ذلك **(شرين الضاني، 2010م)**، و**(لوران الزعيم، 2007م)**، في حين أكدت دراسة **(حنان لمراني،2005م)** انخفاض مستوى الوعي السياسي ببعديه المعرفي والمشاركة لدى طلبة التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة، كما أن دراسة **(Paul Howe,2006)** ركزت على تدني مستوى المعرفة السياسية والمشاركة الانتخابية في النرويج مقارنة مع الحالة الكندية، فأرجعت الباحثة هذا إلى أن النرويجيين بصفة عامة لديهم معرفة سياسية أكبر من نظرائهم الكنديين، وأن التركيز يجب أن ينصرف إلى القيم المطلقة وليس النسبية للمشاركة السياسية، وربطت دراسة **(Seongyi & Wook,2011)** ما بين دور وسائل الإعلام الجديد والتنشئة السياسية للمراهقين في كوريا لمعرفة أثر وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية للمراهقين.
2. أن بعض الدراسات أكدت على دور المدرسة والأسرة في التنشئة السياسية **(ريتشارد داوسن، وكاردن داوسن، كينيث برويت، 1990م)**، و(**سعيد العجمي، 2007م)**، ودراسة (**سهيل الهندي، 2001م)**.
3. أكدت **(دراسة علا رباح، 2002م)** أن الصحف المحلية الفلسطينية لا تؤدي إلى تنمية المعارف الثقافية للطلبة الجامعيين، كما أن دراسة **(ليلى أبو مطر، 2000م)** كشفت أن أفراد عينه الدراسة من طلبة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة يرون أن الدور السياسي للصحف هو تدعيم لآراء السلطة وتوجهاتها، كما أكدت دراسة **(محمود حسن إسماعيل، 1997م)** على دور التلفزيون في التنشئة السياسية.
4. أكدت **(نسرين بغدادي، 1988م)** أن المقررات الدراسية تقوم بدوراً أيدلوجياً من خلال ما تحتويه من معلومات ومعارف تاريخية وقيم اجتماعية وسياسية، في حين أكدت دراسة **(علي الدين هلال، 1994م)** على دور المقررات الدراسية، والمعلم، والطقوس المدرسية، والأنشطة الطلابية في التنشئة السياسية، كما أن دراسة **(Hsiang Ann,2003)** خلصت إلى أن لقنوات التنشئة السياسية منها الأسرة والمدرسة والجامعة لها دور محوري في تعزيز الانتماء الوطني وجعل الشباب يشعرون بمواطنتهم ويمارسون حقوقهم، ما يعزز المشاركة السياسية ويثير الرغبة لدى الشباب في الانخراط بالنشاط السياسي.
5. يلاحظ أن بعض الدراسات عملت على ربط المشاركة السياسية بعملية التنشئة السياسية **(Juliana (Sandell,2008)، ودراسة (Oyo & Oguud,2010)، ودراسة (Daniel A. & Thomas ، 2006).**
6. أكدت دراسة **(رفيق المصري، 2000م)** أن اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عملية السلام ايجابية بنسبة 63%، وأوصى بضرورة رصد اتجاهات الطلبة بشكل دوري.

---

[1]- Liao, Hsiang Ann, **Communication and Political Socialization, the Case of Kids Voting** (New York, ATB Uuffalo, June 2003).

7. في حين أن دراسة **(عاطف أبو مطر، 2004م)** اعتبرت أن الوعي السياسي يعد من أبرز أنواع الوعي انتشاراً عند الشباب الفلسطيني، وأن الطلبة الجامعيين يعتمدون على الفضائيات والانترنت للحصول على المعرفة السياسية، في حين أن حصولهم على معلومات من التلفزيون الرسمي الفلسطيني ضعيف، كما أن دراسة **(محمود الشامي، 2006م)** عبرت عن أهمية توجهات الشباب الفلسطيني نحو قيم الديمقراطية، وقيم الثقافة السياسية، والمعرفة تجاه الشخصيات العامة.
8. أما دراسة **(جهاد يوسف، 2003م)** أكدت أن مفهوم الحركة الطلابية لم ينضج بعد في فلسطين، وأن الحديث عن كتل طلابية غير واضح المعالم من الناحية الهيكلية، وغالباً ما تخضع تلك الكتل لاملاءات التنظيمات السياسية الفلسطينية.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

1. تختلف عن الدراسات السابقة بأنها الدراسة الأولى على مستوى فلسطين التي تضمنت دراسة التنشئة السياسية بأبعادها الثلاثة -المعرفة والقيم الاتجاهات ذات الدلالة السياسية- في حدود علم الباحث بما يتضمنه ذلك من جهد مضن.
2. تختلف عن الدراسات من حيث متغيراتها، وعينتها، ومنهجية البحث وأدواته، والمعالجات الإحصائية التي طبقتها الدراسات السابقة ما تسبب في اختلاف نتائجها.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة ما يلي.

1. تحديد مشكلة الدراسة.
2. تحديد أهداف الدراسة، وتساؤلاتها، وفرضياتها، ومتغيراتها، ومجتمعها وعينتها.
3. إعداد صحيفة الاستبان من حيث أبعادها، ومجالاتها، وفقراتها، وكذلك معالجة البيانات الإحصائية.
4. إكساب الباحث معلومات ومهارات للتغلب على العقبات التي واجهته أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

1. بتناولها أبعاد عملية التنشئة السياسية لطلبة جامعة النجاح الوطنية المتمثلة في المعرفة، والقيم، والاتجاهات ذات الدلالة السياسية، بينما الدراسات السابقة تناولت بعداً واحداً من أبعاد التنشئة السياسية.
2. بشمولية عينة الدراسة حيث بلغت (1000) مفردة، وهي نسبة تفوق حجم العينات التي تناولتها كل الدراسات السابقة بلا استثناء.
3. بالتركيز على المتغيرات الاقتصادية/الاجتماعية الواردة في صحيفة الاستبيان، والتي شكلت خصائص عينة الدراسة (الجنس، ومكان السكن، ومصدر دخل الوالدين، والسنة الدراسية، والكلية، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، والدخل الشهري بالدولار للعائلة، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب).
4. بشمولية مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار جامعة النجاح الوطنية لتطبيق الجزء الميداني كون جامعة النجاح أكبر جامعة فلسطينية من حيث كلياتها وبرامجها العلمية وعدد طلبتها البالغ زهاء 20000 طالباً وطالبة ما يتيح تعميم نتائج على الجامعات الفلسطينية.

التنشئة السياسية

مقدمة:

تعد التنشئة من الوسائل المهمة في الحفاظ على النظام السياسي وضمان استمرارة وربما هي الأكثر نجاحا، وتعتمد آلياتها على تحويل الفرد إلى انسان اجتماعس سياسي، ولا تقتصر عملية التنشئة على جانب واحد من جوانب حياة وثقافة الفرد وإنما تشمل جوانب متعددة تتعلق بمراحل انشاء منظومته المعرفية لكي تساعدة على التكيف في الحياة والتعامل مع المجتمع اجتماعيا وسياسيا، وتقوم التنشئة بالمحافظة على استمرارية التأقبلم والتعايش والانسجام مع الوضع الراهن والتكيف مع الاوضاع المستجدة، فضلا عن ادخالها بعض التغيرات على الواقع الاجتماعي السياسي للفرد والمجتمع.

ورد مفهوم التنشئة في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ " (هود، 61)[1] وقوله تعالى: "ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ(المؤمنون، 14)[2]، وفي اللغة: التنشئة من نشأ نشوءاً، يقال نشأ الطفل شب وقَرب من الإدراك، ويقال نشأت في بني فلان أي ربيت فيهم وشببت بينهم، والنشئ جمع ناشئ[3]، وفي الاصطلاح تعد لفظة التنشئة من أهم العناصر الاجتماعية، بل إن لفظة التنشئة في المفهوم التربوي هي صلب التربية ومعناها الاصطلاحي، فالتربية هي التنشئة، والتنشئة هنا هي تربية الفرد وتعليمة وتوجيهه وتثقيفه، والإشراف على سلوكه، وتلقينه لغة الجماعة التي ينتمي إليها وتعويده على الأخذ بعادات وتقاليد وأعراف وسنن حياتها، والاستجابة للمؤثرات الخاصة بها والخضوع لقيمها ومعاييرها، والرضا بأحكامها وتَطبيعه بطباعها[4].

ويلتقي علمي السياسية والاجتماع في عدة نقاط من أهمها عملية التنشئة السياسية الاجتماعية، وذلك اذا نظرنا إلى التنشئة الاجتماعية على أنها تطبيع الفرد إجتماعيا، وأنها تمثل نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى اخر، وعملية النقل هذه تتضمن بناء الفرد والأمة والدولة وذلك في الواقع يمثل قلب علم السياسة، وتعتير التنشئة السياسية موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي.

فمن ناحية ثانية فقد حظيت قضية التربية السياسية والاجتماعية للنشئ باهنمام فلاسفة ومفكري علم السياسة منذ القدم. ففي القرن السادس قبل الميلاد، ارجع الفيلسوف الصيني " كونفوشيوس" فساد الحكم إلى غياب المواطنه الصالحة بسبب عجز الاسرة عن تلقين قيم الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة، لهذا دعا جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة ابتغاء خلق اجتماعي سليم يتاتى معه قيام حكم صالح.

وذهب " افلاطون" في كنابة الجمهورية إلى اعتبار التعليم واحد من أهم أعمدة الدولة الفاضلة، وكرس " ارسطو طاليس" كتاب سفر السياسة للحديث عن التربية، وجاء فيه أن من ضمن واجبات الحاكم أن يهتم بأمر تربية النشئ، كما نبه جان جاك رسو إلى تأثير الثقافة السياسية والتنشئة على نظام الحكم في الدولة وسياساتها[5].

ويندرج مفهوم التنشئة في إطار المفهوم الشامل للتربية الذي يتضمن العديد من أنواع التنشئة مثل التنشئة السياسية والاجتماعية وغيرها، بجانب اشتماله على الاهتمام بكل جوانب شخصية الفرد سواء منها العقلية والوجدانية وغيرها[6]، وعلى الرغم من أن بوادر الاهتمام بدراسة ما أصطلح على تسميته بالتنشئة ليس وليد الفكر الحديث، إلا أن استخدام مصطلح التنشئة بالمعنى المتداول الآن يرجع إلى نهاية العقد الرابع من القرن الماضي، ففي العام 1940م استخدم كل من أوجبرن ونيمكوف مصطلح

---

[1]- سورة **هود**، الآية 61.

[2]- سورة **المؤمنون**، الآية 14.

[3]- مراد زعيمي، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، (عنابه: منشورات جامعة باجي مختار)، ص ص 10- 11.

[4]- د. إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي**، ط2، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، 1996)،ص52.

[5]- د. كمال منوفي، النتشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، (القاهرة: مجلة السياسية الدولية، عدد 91، يناير 1988م)، ص 38.

[6]- د. سالم حسن هيكل، **تربية وتنشئة الفرد في إطار متوازن بين ثقافة مجتمعية والاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى، دراسة تحليلية**، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2002)، ص 13.

التنشئة في كتابهما علم الاجتماع[1]، وهكذا تم تداول المصطلح وانبثقت عنه مؤلفات كثيرة في علوم النفس والسياسة والاجتماع[2]. وعليه تم تقسيم الفصل الأول على النحو التالي:
المبحث الأول: التنشئة السياسية: التعريف، الأهمية، الانماط، الأبعاد، والقنوات.
المبحث الثاني: موقع المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية من التنشئة السياسية.
المبحث الثالث: موقع الثقافة السياسية من التنشئة السياسية.

المبحث الأول

التنشئة السياسية: التعريف، الأهمية، الأنماط، الأبعاد، والقنوات.

تمهيد:

تُعرف التنشئة بأنها عملية تلقين الفرد المعرفة والقيم والاتجاهات والمفاهيم العامة في مجتمعه الذي يعيش فيه حتى يتمكن من إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي، وهناك من يرى أن مفهوم التنشئة يشير إلى العملية التي يكتسب خلالها الأفراد سلوكهم[3]، ولا تؤثر فقط عملية التنشئة في سلوكهم وإنما كذلك في قدراتهم[4]، لما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الأفراد من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي، وكيفية الاختيار، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع، التي تبدو مسايرة ومواكبة للتغير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع، وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النظام القائم[5].

وهي عملية مهمة لكل من الفرد والمجتمع، إذ أن الفرد بدون أهداف عليا ووسائل سلوكية تساعده على اكتساب الخبرات والتجارب والمعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة والعامة لا يمكن أن يطور نفسه وينمي قدراته التي يحتاجها المجتمع، والأفراد الذين يحيطون به يقومون بتربية الفرد فيكتسب منهم الأدوار التي تكون مكملة لدوره[6]، إذ التنشئة تؤثر تأثيراً بليغاً في حياة الفرد الفكرية وفي أسلوب حياته وترسم شخصيته لتجعله قادراً على مواجهة الحياة بدافع التقليد والاقتداء، فالتقليد من وجهة نظر ابن خلدون عريق في الآدميين حيث يقول: "انظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم"[7].

1- Atwood, Joan D. **Family Therapy and Chronic Illness**. (New Brunswick: Aldine Transaction, 2009), p.92

2- د. إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة : مطابع دار النهضة، 1988)، ص 139

3- Mathur, Kiran, **The Challenges of Parenting: Implications of Maternal Employment for Psychological Development of the Child**, (New Delhi: Ahok Kumar Mittal, 2001), P.91.

4- Roberta M. Berns, **Child, Family, School, Community: Socialization and Support**, 9th edition, (CA: Wadsworth, 2010), P.194.

5- د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، (بنغازي: منشورات جامعة السابع من ابريل، 2007)، ص 156.

6- ميشيل دينكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1980)، ص 328

7- عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الفكر، 2002)، ص149.

وعليه أضحت التنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، وهناك من يعتقد أن التنشئة مرتبطة في المساهمة في الحياة التطوعية للمجتمع المدني[1]، وأصبحت مرهونة بالتفاعل بين مجموعة من الأفراد[2]، فقد تناول رتشارد دارسن وكينيث برويه وكارت دارسن في كتابهم التنشئة السياسية المجتمع وممثليه، ورأوا أنهم يستطيعون من خلال آليات التنشئة أن يكبحوا جماح ويعيدوا توجيه ما يعرف غالباً بنزعات الطفل الطبيعية، وأن عملية التنشئة تعمل على مساعدة الفرد في عقلنة وتبرير التضحيات التي يجب أن يقدمها لكي يصبح عضواً في المجتمع، ومن هذا المنظور فإن عملية التنشئة تدفع الفرد إلى الانخراط في المجتمع من خلال إجباره على التخلي عن نزعاته غير الاجتماعية، كما أن التنشئة عملية ذات اتجاهين:

أ. التنشئة تعني تحديد أو إلغاء بعض الخيارات السلوكية، بمعنى أن البدائل السلوكية تضيق شيئاً فشيئاً.

ب.التنشئة تجعل الفرد اجتماعيا من خلال تطويره وتنميته عن طريق تزويده بالعديد من المعارف والعادات الاجتماعية[3].

إذاً التنشئة هي عملية تَعلم وتَعليم، تقوم على أساس تفاعل بين الفرد والعديد من مؤسسات المجتمع الذي يعيش فيه، وتهدف إلى إكساب الفرد طفلاً، فمراهقاً، فراشداً، فهرماً، معرفة وقيما واتجاهات مناسبة للقيام بأدوار اجتماعية/سياسية معينة تمكنه من مسايرة مجتمعه والتوافق معه، وتكسبه الطابع الاجتماعي/السياسي، وتُيسر له سبل الاندماج في الحياة الاجتماعية[4]، كما أنها تعد عملية هامة في حياة الفرد، إذ يمكن من خلالها أن يكتسب الانسان القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تتماشي مع المجتمع والثقافة التي يعيش في كنفها، وفي هذا الإطار تعد المؤسسة التعليمية إحدى المؤسسات الرئيسة التي تعنى بعملية تنشئة الطلبة، وتمارس دورها من أجل إكسابهم القيم والاتجاهات وقدراً من المعارف تتقبلها الثقافة الفرعية التي ينتمون إليها[5].

ولعل الاهتمام بمسألة التنشئة ليس بجديد في ضروب المعرفة المتصلة بالعلوم الانسانية برمتها، وبدا هنالك اتفاق واضح بين علماء السياسة والاجتماع والنفس على وجود علاقة وثيقة الصلة بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية باعتبارها أن عملية التنشئة يتم خلالها نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر، وبموجبها يتم إعداد الفرد ودمجه في المجتمع ليتمكن من القيام بدوره الايجابي في خدمة وطنه وأمته[6].

ونظراً للأهمية العملية للتنشئة السياسية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنشئة بشكل عام، علينا تناول مفهوم التنشئة السياسية في البدء كونها تؤثر في السلوك السياسي للأفراد، في حين يتعلم الفرد من خلالها كيفية تكون عالمه السياسي، وسُبل الاختيار لديه، هذا إذا ما توافرت إمكانية للاختيار بين الانساق الاجتماعية/السياسية الموجودة في المجتمع، التي تأخذ بعين الاعتبار مسايرة ومواكبة التغيرات التي تطرأ ما بين الفينة والأخرى في المجتمع، كون ذلك سوف يقود إلى خلق اتجاهات جديدة وإعادة إنتاج القيم السياسية وفق التغيرات السياسية/الاجتماعية التي تطرأ في المجتمع، وتؤدي إلى نتائج سياسية/اجتماعية قد تؤثر بطريقة وأخرى في النظام السياسي[7].

أولاً: تعريف مفهوم التنشئة السياسية.

إن مفهوم التنشئة السياسية كغيره من المفاهيم المحورية تقاطعت في دراسته حقول معرفية شتى من أهمها علما السياسة والاجتماع، وتعددت تعريفاته لكثرة من تناولوه بالدراسة والتحليل ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لمفهوم التنشئة السياسية، بل تعددت التعريفات وفقاً لمنظور الباحثين الذين

1- Peter Robert Sawyer, **Socialization to Civil Society: A life History Study of Community Leaders**, (Albany: State University of New York, 2005), P. 38.

2- Atwood, Joan D. **Family Therapy and Chronic Illness**. (New Brunswick: Aldine Transaction, 2009). P 92.

3- ريتشارد داوسن وكاردن داوسن، وكينيث برويت، **التنشئة السياسية – دراسة تحليلية**، مرجع سابق الذكر، ص ص 58-59 .

4- د. صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، (عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص 57.

5- د. إسماعيل محمد عماد الدين، **الأطفال مرآة المجتمع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت: عالم المعرفة، 1986)،ص270.

6- د. إسماعيل علي سعد، **قضايا في علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981)، ص .157

7- د. شعبان طاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، (الدار المصرية اللبنانية، 1999)، ص138.

تصدوا له بالدراسة، وللمدارس الفكرية التي ينتمون اليها، فقد كان هربت هايمان من أوائل من تناول هذا المفهوم عام 1959م في كتابه المعنون "بالتنشئة السياسية" Political Socialization، وعرفها بأنها "تعلم الفرد لانماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكياً ونفسياً"[1]، فيما يعرّف كثير من علماء الاجتماع التنشئة السياسية على أنها "العملية التطورية التي يكتسب فيها المراهقون معارفهم وقيمهم ومواقفهم وسلوكهم المتعلقة ببيئتهم السياسية"[2].

وعرفت دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية التنشئة السياسية بأنها "عملية تلقين رسمي وغير رسمي، ومخطط وغير مخطط، للمعلومات والقيم السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"[3]، فهي إذن عبارة عن عملية تتضمن تعليما سياسيا ظاهرا ومستترا يؤثر في السلوك السياسي واكتساب المعارف السياسية وفي بلورة الاتجاهات السياسية التي تترك بالغ الأثر في شخصية الفرد وسلوكه[4]، وفي الإطار نفسه يرى إسماعيل سعد أن التنشئة السياسية هي "إحدى العمليات الاجتماعية التي يحصل الأفراد عن طريقها على المعرفة والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعاتهم، تؤهلهم لاكتساب معارف ومهارات تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، ويتم من خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع المجتمع، أي أنها تدريب على المشاركة"[5]، في حين عرفها البعض بأنها: مجال من مجالات التنشئة يتم عن طريقها تأهيل الفرد ليصبح مواطناً -كائناً سياسياً- يمتلك القدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين، وتؤهله كي يتقلد دوراً في إطار ذلك النسق من خلال نظام التدرج الاجتماعي السائد والذي له طبيعته ومعاييره[6].

ويضيف كل من ألموند وباول أن التنشئة السياسية "تعد بمثابة عملية تفضي إلى إكساب الأفراد جملة من الاتجاهات والقيم في مختلف مراحل حياتهم تؤهلهم لأداء دورهم في مختلف المواقع الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفة سبل مشاركتهم في النظام السياسي[7].

وينظر جوردن مارشال إلى التنشئة السياسية على أنها "عملية دمج الفرد في النسق السياسي من خلال تنمية معارفه ومعلوماته عن المؤسسات والاجراءات والرموز السياسية، وجعله مدركاً للدور الايجابي أو السلبي الذي يمكن أن يمارسه في نظام الحكم من خلال استيعابه نسق القيم والأيدولوجيا التي تساند النظام بشكل عام"[8]، ويتم ذلك في إطار التفاعل الاجتماعي وتوصف بأنها عملية تعلم فردي أو عملية نقل ثقافي تتم على مستوى الجماعة بكاملها[9]، وفي نفس السياق يذهب كمال المنوفي إلى تعريف التنشئة السياسية على "أنها العملية التي يتم بموجبها تلقين الاتجاهات والقيم السياسية، والإتجاهات والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الانسان طيلة حياته، كما أنها آلية لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة"،[10] في حين

---

[1] - Hyman, Herbert, **Political Socialization**.op. cit. p25.

[2] - David Buckingham, **The Making of Citizens: Young People News and Politics**, (New York: Routledge, 2000), P. 10.

[3]- Greenstein ,Fred., "**Political Socialization ", : International Encyclopedia of the Social Sciences**, Vol. 14,, (New York: MacMillan Company and the Free Press), 1968.P. 551.

[4] - Greenstein ,Fred**., Children and Political**, (New Haven: Yale University Press,1987),Pp. 6-7.

[5] - إسماعيل علي سعد، **المجتمع والسياسة**، مرجع سابق الذكر، ص309.

[6]- د. أحمد عبد القادر عبد الباسط، **العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة**، (الكويت: **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد4، السنة السادسة، 1979)، ص ص 31- 32.

[7] - جبيريل الموند و بويل وروبرت مندت، **السياسية المقارنه- اطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، (بنغازي: جامعة قاريونى، 1999)، ص 87.

[8]- جوردج مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الأول، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000م)، ص 484.

[9]- Scott , John and , Gordon Marshall, **A Dictionary of Sociology**,(Oxford :Oxford University Press,2009) ,P.575.

[10]- د. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط1، (الكويت: شركة الربيعيان للنشر و التوزيع، 1979)، ص325

يذهب كل من روش وألتوف إلى تعريف التنشئة السياسية بأنها "العملية التي بمقتضاها يصبح الفرد على دراية بالنظام السياسي، وتحدد إدراكه للقضايا السياسية في المجتمع الذي يعيش فيه"[1].

بينما يرى عبد الهادي الجوهري أن التنشئة السياسية تبدأ منذ نعومة أظافر الفرد باعتبارها عملية نقل وزرع قيم واتجاهات سياسية في سن مبكرة من الطفولة وتستمر طوال الحياة، وبالتالي فإن السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج يتحدد جزئياً بجرعات من التنشئة التي يتلقاها في مرحلة الطفولة والمراهقة، ومن ثم فإن السلوك السياسي للفرد يتأثر بخبرات التنشئة السياسية التي تعرض لها في بداية تفتحه على الحياة، وتسهم في تحديد تصرفاته السلوكية في الحياة السياسية من مشاركة سياسية أو عدم اهتمام بالسياسة، وبذلك تعد التنشئة السياسية شرطاً ضرورياً لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسي، فضلاً عن تأييد أو رفض النظام السياسي والشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو التخلي عنه[2].

وهكذا فقد ارتبطت التنشئة السياسية بعملية التنشئة الاجتماعية والتي يمكن أن تكون وسيلة لإحداث تغيرات اجتماعية أو سياسية. وذلك عندما تقوم بعض المؤسسات الاجتماعية بغرس قيم سياسية جديدة تختلف عن تلك القيم القديمة. أو عندما يربى الأطفال على أساس آمال سياسية، أو اجتماعية تختلف عن تلك المتوارثة عن السلف[3]

تأسيساً على ما عرض أعلاه من تعريفات متعددة للتنشئة السياسية فهي كغيرها من المفاهيم السياسية متعددة التعريفات، ويصعب على الباحثين تحديد تعريف محدد لها، بل تكاد تعريفاتها تتعدد بتعدد من تناولها بالدراسة والتحليل، وهنا يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين يحددان مفهوم التنشئة السياسية وذلك على النحو التالي:

التيار الأول: والذي ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يحصل الأفراد على المعارف والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاؤها واستمرارها عبر الزمان، حيث تعنى التنشئة السياسية هنا بتعليم القيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية من خلال قنوات التنشئة، بالتفاعل مع سياسات النظام السياسي[4]، فضلا عن انها تكسب الفرد استعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها[5]، وتعد ايضا بمثابة محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبة النظام، أي اكتساب المعايير والقيم والمهارات المرغوبه والمفيدة في المجتمع[6]، مما يسهل عمليا التوافق الجمعي حيال القضايا الحاصلة في المجتمع لجعل الافراد يقبلون كل المعاير والطرائق أو القيم والاتجاهات حتى يتسنى لكل فرد فرصة لبناء شخصيته[7]

التيار الثاني: ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته بحرية دون قيود، والإسهام في بناء الأمة والدولة، ويتضمن ذلك تَعليم الفرد لما له من حقوق وما عليه من واجبات"[8]، فضلا عن تعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو خلق ثقافة سياسية جديدة يراها النظام السياسي ضرورة لنقل المجتمع من حيثيات التخلف إلى مصاف التقدم، ومن نفس المنظور يرى د. كمال منوفي أن "التنشئة السياسية تُعد بمثابة تلقين واكتساب لثقافة سياسية

---

[1] - Michae, Rush and Phillip , Altoff, **An Introduction to Political Sociology**, (London : Nelson and Sons Ltd., 1971),p.170

[2]- هدية محمد سلامه، **تنمية الوعي السياسي لدى معلمات الحلقة الثانية من التعليم الأساسي: دراسة ميدانية في محافظة الغربية**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التربية، قسم أصول التربية، **رسالة ماجستير** ، 2006)، ص53، وللمزيد أنظر: محمد حرب، **الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر: واقعه ومستقبله**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، **رسالة ماجستير**، 2001)، ص43.

[3] - اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، التنشئة السياسية للطفل، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1987)، ص 68.

[4]- Adler Norman and Charles Harrington , **The learning of Political Behaviour**, (New York ,folesman ,1970),p70

[5]- محمد علي محمد، **أصول علم الجتماع السياسي**، نقلا عن ليفين روبار، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص 226.

[6]- المرجع السابق، نقلا عن وليام ميتشل، ص 226

[7]- المرجع السابق، نقلا عن كارديز، ص 226.

[8]- د. أحمد جمال ظاهر، **اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في الأردن: دراسة تطبيقية لمنطقة شمال الأردن**، (عمان: الجامعة الأردنية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد3، مجلد 14، 1991)، ص43.

معينه"[1]، وتترك أثرا واضحا على السلوك السياسي للفرد، في حين يرى د. محمد العويني "أن التنشئة السياسية عملية يكتسب بمقتضاها الطفل المعتقدات السياسية، ويكتنفها التعقيد، وتحدث بشكل مباشر من خلال التعليم السياسي والتلقين أو بشكل غير مباشر من خلال اكتساب القيم الاجتماعية.

وعليه إن المعارف والقيم والإتجاهات التي يُنشأ عليها الفرد في خبرات التنشئة السياسية الأولى تنعكس بالضرورة على طبيعة مشاركته السياسية، باعتبار أن السلوك السياسي يمثل الواجهة الظاهرة لما اكتسبه الفرد من معرفه وقيم واتجاهات في المرحلة المبكرة من تنشئته السياسية لذلك هناك علاقة وطيدة بين المشاركة السياسية والاستقطاب السياسي والتنشئة السياسية[2]. كما يتضح مما سبق أن التنشئة السياسية عملية ثنائية التأثير، فعن طريقها يتم تلقين الأفراد القيم والمعايير والأهداف السياسية ونماذج السلوك السياسي الذي يرتبط ببيئتهم السياسية، وعن طريقها ايضا يمكن نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، أو العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة تراها السلطة ضرورية لتقدم المجتمع، كما أن التنشئة السياسية تؤدي إلى بناء الأمة من خلال التكامل السياسي والذي يتحقق عن طريق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي، وايجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة، وبالرغم من التباين في التيارين في التعريف إلا أنهما يقدمان إحاطة متكاملة تفضي إلى فهم الخصائص العامة لعملية التنشئة السياسية وذلك على النحو التالي:

1. التنشئة السياسية عملية مستمرة لا تتوقف منذ بداية حياة الفرد إلى مماته[3].
2. التنشئة السياسية عملية تعلم يتحصل الفرد خلالها على القيم والاتجاهات والمعرفة ذات الدلالة السياسية[4].
3. تضطلع التنشئة السياسية بدور رئيس في نقل وخلق وتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع[5].
4. تعد عملية التنشئة السياسية محدداً للسلوك السياسي للفرد سواء بقبول أو رفض النظام السياسي، أو قبول أو رفض المجتمع ككل أو أحد مؤسساته.
5. تتعدد الأنساق والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم بهذا الدور بالنسبة للأفراد[6].

ويعد هذان التياران الرئيسان في تحديد مفهوم التنشئة السياسية بالرغم تباينهما في تفسير وظيفة التنشئة السياسية، الا أنهما يساعدان الباحث على الاسترشاد بما يتضمنه كلاهما في إطار تحليل دور التعليم بشكل عام في عملية التنشئة السياسية لا سيما في مرحلة التعليم الجامعي بوصفه من المراحل الهامة في إعداد النشئ، كونه يأتي بعد مراحل متدرجة من التعليم، فمن الابتدائي مروراً بالإعدادي إلى الثانوي يكون الطالب بدأت تتبلور ملامح شخصيته من خلال ما اكتسبه من معرفة وقيم واتجاهات سياسية، إلا أن مرحلة الجامعة تحدث نقلة نوعية في حياة الطالب من حيث انعكاس المعرفة والقيم والاتجاهات السياسية التي يحصل عليها ويكتسبها من الجامعة على سلوكه السياسي، ووجد البعض أن التعليم السياسي والتعليم غير السياسي يؤثر في السلوك السياسي للطلبة[7]، سيما وأن الطلبة في هذه المرحلة يكونون متحمسين للعمل الجماعي من هنا يَتَحصل الدور التربوي للجامعة من خلال:

أ. المقررات الدراسية التي تُدرس لجميع الطلبة كمقررات إجبارية، ويميز البعض بينها من حيث النص التعليمي الذي يستهدف خلق مواطن صالح، وبين نص تعليمي يستهدف الترويج لأيدلوجية أو مذهب معين يكرس شرعية هذا النظام أو ذلك، ومن هنا تبدو أهمية معرفة وضع بعض المقررات الدراسية

---

[1]- د. كمال المنوفي، **التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت**، مرجع سابق الذكر، ص41.

[2]- Subrata K. Mitra, **Politics in India: Structure, Process and Policy**, (Oxon: Routledge, 2011), P.83.

[3]- S. P. Udayakumar, **Presenting the Past: History Anxious and Ancient Future in Hindutva India**, (USA: Greenwood Publishing Group, 2005), P. 75.

4 - Adler , Norman and, Chrles Harrington,op ., cit. P71.

[5]- د. عبد السلام نوير، **الثقافة السياسية للمعلم في مصر: دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة دكتوراه**، 1999)، ص24.

[6]- د. طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، (القاهرة: دار غريب، 1999)، ص 105.

[7]- Konrad H. Jarausch, **Students, Society and Politics in Imperial Germany: The Rise of Academic Illiberalism**, (New Jersey: Princeton University Press, 1982), P. 238.

التي يدرسها الطلبة في جامعة النجاح الوطنية في هذا السياق ومدى أسهامها في رفع مستوى المعرفة السياسية وغرس القيم وبلورة الاتجاهات بإعتبارها من الأدوات الهامة في عملية التنشئة السياسية والتي تسهم بشكل فعال في بناء الثقافة السياسية لديهم في الجامعة.

ب. الأستاذ في الجامعة بما لديه من علم، وما يؤمن به من قيم وما يتبعه من أساليب تدريس وتعامله مع طلابه، إذ يرى علي الدين هلال "أن الأداء الجيد للمعلم الكفء في المدرسة يمكن أن يعوض الفقر في مضمون المقرر مثلما أن ثراء مضمون المقرر يمكن أن يهدره المعلم غير الكفء"[1]، وما ينطبق على دور المعلم في المدرسة ينطبق على دور الأستاذ في الجامعة وإن كان في دائرة أكثر اتساعاً وشمولاً، ذلك أن الطلبة في الجامعات تكون قد بدأت تتبلور شخصياتهم وتتسع مداركهم ومن ثم الرؤية الناقدة والمُعقبة على القضايا العامة بدأت تشق طريقها الى حياتهم، ما يزيد من درجة استجابتهم للمؤثرات، لذا فإن للأستاذ الجامعي دوراً محورياً في التأثير على الطلبة سيما في عملية غرس القيم وبلورة الاتجاهات سواء السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا تتجلى أهمية التنشئة السياسية في الجامعات بشكل عام.

ج. الأنشطة غير المنهاجية في الجامعات، كرفع الاعلام، وترديد السلام الوطني، والاحتفالات بالمناسبات الوطنية والقومية والدينية، وتعليق صور الشهداء التي تساعد على بث القيم المرغوب فيها في نفوس الطلبة، كما تكرس الطابع الجمعي لحب الوطن والانتماء إليه، فضلاً عن الأنشطة الطلابية التي تنمي مهارات المشاركة وتغذي قيم الانتماء إلى الجماعة والثقة بالنفس، وجدير بالقول هنا أن الاتساق بين هذه الآليات يؤدي إلى تفعيل دور المؤسسات التعليمية في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية وتحديد أهمية التنشئة السياسية وأنماطها وذلك على النحو التالي:

ثانيا: أهمية التنشئة السياسية.

تعد التنشئة السياسية إحدى العمليات الاجتماعية التي يكتسب الأفراد خلالها المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الصلة في النسق السياسي لمجتمعهم، وتضطلع بدور هام من حيث تكوين وتعزيز الثقافة السياسية[2]، ونقلها من جيل إلى آخر، علاوة على تعديلها وفقاً للتطورات التي تطرأ ما بين الفينة والأخرى في المجتمع، وتتجلى أهمية عملية التنشئة السياسية في المجتمع الفلسطيني في ضوء المتغيرات المتلاحقة التي تطرأ على القضية الفلسطينية باعتبارها محور تلك العملية، فالقضية الفلسطينية منذ عقدين ونصف شهدت تطورات متلاحقة ألقت بظلالها على جوهر عملية التنشئة السياسية التي تستهدف النشئ من الشباب الفلسطيني التي بدأت تعصف بهم رياح تلك التغيرات، فمن عهد الاحتلال الاسرائيلي، إلى سلطة وطنية فلسطينية تمارس مهام الدولة تحت الاحتلال، ثم انقسام سياسي على الساحة الفلسطينية منذ العام 2007م تجسد بوجود سلطتين، الأولى في الضفة الغربية تقف على رأسها حركة فتح وقوى فلسطينية أخرى، والثانية في قطاع غزة تقف على رأسها حركة حماس وقوى فلسطينية أخرى[3]، وفي خضم تلك الأجواء الصعبة التي يواجهها النشئ في فلسطين برزت معارف وقيم واتجاهات جديدة ذات دلالات سياسية تتناقلها المؤسسة التعليمية بل وتعمل على تدريسها في مقررات دراسية للطلبة من هنا تبرز أهمية التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية بوصفها إحدى مؤسسات التعليم وقناه هامة من قنوات التنشئة السياسية وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد أهمية التنشئة السياسية فيما يلي:

أ. المساهمة في بناء أيدلوجية المجتمع، الايدولوجيا مفهوم لاتيني مشتق من كلمة Ideal وهي عبارة عن الأفكار المثالية التي توجه الأفراد والمجتمع، مما جعلها تترسخ وتستقر في ضمير المجتمع عبر انتقالها من جيل إلى آخر كون هذه الأفكار تمثل التصور الأفضل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، وفي الحالة الفلسطينية، بالرغم من أن الأيدلوجية السائدة في المجتمع تقليديا تتحدد بجملة من الأفكار أهمها الخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين

---

[1] - د.علي الدين هلال ود. كمال منوفي، **التعليم والتنشئة السياسية : القضايا النظرية والتراث المصري**، في: (د. كمال المنوفي) ، ط1،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)،.ص16.

[2]- Paul W. Zagorski, **Comparative Politics: Continuity and Breakdown the Contemporary World**, (Oxon: Routledge, 2009), p. 10.

[3]- د. خليل شاهين، **عشرون عاما على أوسلو- مفاوضات عقيمة وتعميق الانقسام**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد (96)، خريف 2013م)، ص ص 265-269 .

الفلسطينيين المشتتين في العديد من دول العالم، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تغيرات ملحوظة ألقت بظلالها على المعارف والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية التي تَحَصَلَ عليها الأفراد، وفي نفس الوقت أضحى الشباب الفلسطيني منشغلاً بقضايا هامشية عوضاً عن الانشغال بقضية فلسطين في ضوء ما يعانيه المجتمع الفلسطيني من انتكاسه في إطار العلاقات الداخلية التي تتجلى في الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية منذ العام 2007م. ما ترك أثراً سلبياً على الايدلوجية السائدة في المجتمع الفلسطيني، فأضحى الإجماع الوطني حول الكثير من المسائل محل شك.

ب. التكامل السياسي وبناء الدولة، التكامل السياسي هو تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي الواحد وتخطي الفئوية الضيقة، وغرس الشعور بالولاء للدولة ومؤسساتها المركزية، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة،[1] ومن هنا تتجلى أهمية التنشئة السياسية في الحالة الفلسطينية التي تشهد انقساماً حاداً في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بل وفي المجتمع الفلسطيني برمته، سيما وأن مفهوم التكامل يتضمن أمرين هامين وهما:

1. سيطرة الحكومة على الإقليم الخاضع لسيادتها، وهذا الأمر لم يتحقق على الأقل في الوقت الحاضر في فلسطين، فقطاع غزة يخضع لحكومة تختلف باتجاهاتها وسياساتها عن حكومة الضفة الغربية، بمعنى أن أياً من الحكومتين القائمتين في فلسطين غير قادرة على تحقيق التكامل السياسي[2]، وبالتالي فإن الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية أثر استراتيجياً وسلبياً في ركيزتي، المقاومة والتسوية السياسية، فضلاً عن استمرار الاحتلال للضفة الفربية وقطاع غزة.

2. بتوافر اتجاهات لدى الشعب عموماً تشتمل على الولاء والاخلاص والرغبة في إحلال الاعتبارات القومية والوطنية فوق الاعتبارات الضيقة[3]، وهذا أيضاً في الواقع غير مُتحقق الآن في الحالة الفلسطينية التي تشهد انقساماً حاداً حيث الولاءات المتعددة وإعلاء المصالح الضيقة والفئوية والتنظيمية فوق المصلحة الوطنية.

ج. التجنيد السياسي، يقصد بذلك قيام الأفراد بشغل مناصب سياسية في الحياة العامة، سواء بدافع ذاتي أو بتأثير من الآخرين، وكون من يشغل هذه المواقع القيادية من بيئات مختلفة، فإن التنشئة السياسية تعكس نفسها عبر المخزون الداخلي للفرد، بمعني ما تحصل عليه من معارف وقيم واتجاهات تنعكس بالضرورة على سلوكه وممارساته السياسية التي ترافقه طيلة حياته سيما فيما يتعلق بفهمه للآخر ومدى تقبله لإمكانية التعايش معه[4].

د. التوازن والاستقرار السياسي، يشكل الاستقرار السياسي واحداً من أهداف النظم السياسية، فالتنشئة السياسية بما تغرسه من قيم سواء كان ذلك داخل أبناء الجيل الواحد أو بين الأجيال التي من شانها أن تحد من الآثار السلبية على المجتمع وتحافظ على تماسكه[5]، وتعزز من استقراره السياسي.

ه. المشاركة سياسية، إذا كانت التنشئة السياسية تدفع لزيادة معدلات المشاركة السياسية للفرد، فإن الأمر يقتضي بصورة دائمة متابعة دائمة لأدوات التنشئة السياسية وقنواتها لجعلها تسهم في بناء إيجابي لشخصية الفرد وحثه على المشاركة السياسية كبديل للمواطن السلبي[6]. فالمشاركة السياسية في المجتمعات المتمدنة تعد واجبا وجزءا من المواطنه[7].

1- د. إكرام بدر الدين، **أزمة التكامل والتنمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، عدد68، 1982)،ص47.

2 - جورج جقمان، **النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة الى انقلاب " التفكير"**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد73، شتاء 2008م)، ص 62. كذلك انظر: ابراهيم ابراش، **جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 78، ربيع 2009)، ص ص 5-6.

3 - أسامه سعد الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد 117، 1987)، ص16 .

4 - السيد عليوة ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص1

5 - د. عبد المنعم المشاط، **التعليم والتنشئة**، (القاهرة: **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الأول، العدد2)، ص ص 112- 114.

6 - د. حسن الحسن، **علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: دار وائل للنشر، 2005)، ص9.، كذلك انظر: كولفرني محمد، المشاركة **السياسية للمرأة في المغرب: الدلالة الاتفاقية والاجتماعية**، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية و مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد37، شتاء 2013)، ص ص 123- 124.

7 - Stilz, Anna. **Liberal Loyalty: Freedom, obligation, and the State**. (New Jersey: Princeton University Press, 2009), p162.

ثالثاً: أنماط التنشئة السياسية، يَتَحصل الفرد من خلالها على المعارف والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية، ومن أهم أنماط التنشئة السياسية:

أ. نمط التبادل بين الأشخاص، حيث أن الفرد يكتسب الخبرات عبر تعامله مع أفراد المجتمع، فمن الأسرة إلى المدرسة بمراحلها المتدرجة ثم الجامعة فالمجتمع، ما يكسب الفرد أنماطاً من علاقات متشعبة تسهم في تبلور شخصيته السياسية.[1]

ب. نمط المحاكاة، فعبر هذا النمط يكتسب الفرد جملة من القيم والاتجاهات من خلال تقليد بعض الأشخاص المؤثرين في حياته، بدءاً بوالديه وأساتذته، ومن البدهي القول أن معظم ما يتعلمه الطفل في بداية حياته سواء كان ذكراً أم أنثى، يتعلمه من خلال ما يسمع ويرى أمامه، وقد يكون هذا النوع من التعلم بوعي أو دون وعي، أو تقليداً لسلوك يحاكيه الطفل، واستخدم هذا النمط في تفسير اتجاهات الأبناء الحزبية والسياسية حيال اتجاهات آبائهم.[2]

ج. النمط التراكمي، إن الفرد يكتسب القيم والاتجاهات عبر تراكم المعلومات والمعرفة من خلال الدوائر المقربة منه سواء كان ذلك من الأسرة في بداية حياته الأولى ولاحقاً من المدرسة وهكذا.[3]

د. النمط المعرفي، يؤكد هذا النمط أن إدراك الأفراد لبعض المفاهيم مرهون ببلوغهم مرحلة معينة من النمو، فالطفل في مراحله الأولى يصعب عليه إدراك العملية السياسية، فقد لا يصل إلى إدراك ذلك حتى يبلغ المرحلة الثانوية.[4]

وتعد أنماط التنشئة السياسية بمثابة حلقات مترابطة تؤدي كل حلقة إلى الحلقة الأخرى، وكل منها يصل الفرد إلى مستوى معين من الإدراك، فمنذ البدايات الأولى لحياة الفرد يبدأ نمط التبادل بين الأشخاص بالتبلور، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الفرد مخلوق اجتماعي بطبعه، بمعنى أن الفرد يسعى منذ تفتحه على الحياة ببناء علاقات مع المحيطين به، فالطفل يبدأ عملياً بالمقربين منه بوالديه، وفي مرحلة لاحقة سواء في رياض الأطفال أو المدرسة يبدأ ببناء علاقات مع أقرانه أو مدرسيه، ومن ثم المجتمع الخارجي وهكذا في نمط المحاكاة يتأثر الفرد بالمقربين منه سواء والديه أو مدرسيه ويبدأ بتقمص ما هو مفضل لديه في شخصياتهم، فتبدأ الاتجاهات والقيم تشق طريقها إلى شخصيته، ويدعم ذلك نمط التراكم في المعرفة والمعلومات التي يحَصل عليها من خلال احتكاكه بالمقربين منه في الأسرة أو في مرحلة التعليم الرسمي التي يخضع لها، وهذا يقوده إلى النمط المعرفي الذي يتدرج طردياً في الحصول على المعرفة مع سنوات عمره كي يكون قادراً على استيعاب بعض المفردات السياسية، وبالتالي يمكن القول أن تلك الأنماط الأربعة المذكورة أعلاه مجتمعة تقود في نهاية المطاف إلى اكتمال دورة التنشئة السياسية التي يتعرض لها الفرد منذ السنوات الأولى من عمره وتستمر طوال حياته.

بناء على ما ذكر آنفاً، يمكن أن نعّرف **التنشئة السياسية إجرائيا** بأنها عملية تلقين وتعلم مستمرة ومتواصلة تلازم الفرد منذ السنوات الأولى من عمره، وتتأثر بمجموعة من العوامل والمواقف والمؤثرات الشخصية والأسرية والبيئة المحيطة، ليكتسب الفرد من خلالها جملة من المعارف والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية التي تحدد تصرفاته السياسية، مشكله بذلك ثقافته السياسية التي تتناقلها الأجيال وتتسم بالثبات.

رابعاً: أبعاد التنشئة السياسية.

هناك ثلاث أبعاد لعملية التنشئة السياسية هي:

أ. البعد المعرفي، يركز على نقل القيم والمعارف السياسية وغير السياسية إلى الأفراد لجعلهم قادرين على فهم الأحداث التي تدور في محيطهم، وتؤهلهم للتحليل العلمي لهذه الأحداث والحكم عليها

---

1 - مأمون أبو الرعد، **دور الإعلام في التنشئة السياسية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، **رسالة ماجستير**، 2004)، ص 55.

2 - Easton , David and Robert Hess, **The child,s Political World** , (New York: Johns Publishing, 1980), p242.

3 - مأمون أبو الرعد، **دور الإعلام في التنشئة السياسية**، مرجع سابق الذكر، ص 56.

4- د. إيمان الشامي، **دور التلفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة دكتوراه**، 2001)، ص7.

وتقييمها[1]، وللتعليم دور هام في إنماء المعرفة السياسية باعتبارها مرهونة بمؤسسة رسمية يرتبط بها الطلبة لسنوات طويلة، فالفرد الأكثر تعليماً يكون أكثر إلماماً بالمعلومات والمعارف التي تتصل بالموضوعات السياسية، ويزداد أثر التعليم في رفع مستوى الوعي السياسي للطلبة في مراحل التعليم العليا وينمي لديهم الإحساس بالمسئولية الاجتماعية التي تعد من القيم الهامة التي ينبغي أن تحرص الجامعات على غرسها في عقول ونفوس الطلبة، وهي مكون أساس من مكونات العملية الديمقراطية، ويقصد بالمسئولية الاجتماعية استعداد مُكتسب لدى الفرد يدفعه للمشاركة مع الآخرين في أي عمل عام يقومون فيه، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون لها، أو تقبل الدور الذي أقرته الجماعة له والعمل على المشاركة في تنفيذه، وتشتمل قيمة المسئولية الاجتماعية على مكونات هامة منها الفهم والاهتمام والتعاون والالتزام والمشاركة.[2]

ب. البعد الوجداني، وهو مرتبط بالقيم السياسية والاجتماعية التي تغرس في نفوس الأفراد، وللقيم أهمية خاصة في حياة الفرد والمجتمع في آن واحد، وتختلف من مجتمع إلى آخر ويصعب تغيرها بعكس المعرفة التي يجري عليها تغير وتطوير تبعاً للتغيرات والأحداث التي تطرأ في المجتمع من وقت إلى آخر، وهذا البعد في إطار التنشئة السياسية يساعد في تعزيز الشعور بالانتماء والولاء للوطن ويشير إلى القيم والمعرفة التي تَحَصل عليها الفرد من قنوات التنشئة السياسية.

ج. البعد المهاراتي، إن مهارات التنشئة السياسية متصلة بالمشاركة السياسية باعتبارها حق من حقوق المواطن، وتتوقف المشاركة السياسية على مستوى المعرفة سيما منها السياسية التي يمتلكها الفرد وكم المنبهات المتصل بالشأن العام الذي يتعرض له الفرد[3]، بالإضافة إلى نوعية خبرات التنشئة المبكرة، فالفرد الذي ينشأ على أسلوب مرتكز إلى بُعد ديمقراطي قوامه الحوار والمشاركة في اتخاذ القرار، والحرية، والمساواة والعدالة، يكون في واقع الحال ميالاً للمشاركة السياسية أكثر من قرينه الذي ينشأ في بيئة سلطوية تعمل بعكس ما ذكر.

إذاً هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية، ابتداء من الأسرة، وتدرجاً مع جماعة المدرسة، وجماعة النادي والأصدقاء والعمل.. الخ[4]، تؤهله كي يجسد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه[5]، أو في التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات السياسية التي يتخذونها[6]، وبذلك تكون الفرصة متاحة له كي يسهم في وضع الأهداف العامة للمجتمع وتحديد أفضل الطرق لإنجازها[7]، "وهي عملية تطوعية واختيارية يحصل الفرد عن طريقها على بطاقة انتخابيه للترشيح، أو الأداء بصوته لاختيار حكامه وممثليه في المؤسسات التشريعية والنقابية والأهلية، والاشتراك والمساهمة في مناقشة كافة الموضوعات المطروحة، وفي الأنشطة المختلفة للدولة، من خلال انتمائه لحزب أو هيئة حكومية أو أهلية أو نقابية، وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، والأشكال التقليدية لهذه الأنشطة تشمل التصويت والمناقشات وتجميع الأنصار وحضور الاجتماعات العامة ودفع الاشتراكات المالية والاتصال بالنواب، أما أكثر أشكال المشاركة السياسية فتتمثل في الانضمام للأحزاب، والمساهمة في الدعاية الانتخابية والسعي للاضطلاع بالمهام الحزبية والعامة[8]، ولا تتحقق المشاركة السياسية إلا

1- د. محمد إبراهيم عبد النبي، **الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصرى- دراسة ميدانية بقرية مصرية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، **رسالة دكتوراه**، 1985)، ص509

2 - د. أميمه مصطفى عبود، من خبرات الجامعات الحكومية في التثقيف السياسي والتدريب على المواطنة: قراءه في خبرة جامعة القاهرة ، الجامعة وبناء المواطنة في مصر، في: د.كمال المنوفي (محرراً)، **الجامعة وبناء المواطنه فى مصر**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان، 2007)، ص ص 21-22.

3- د. محمد عاطف غيث وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر- أسس نظرية ودراسات واقعية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982)، ص 523..

4- د. سيد جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984)، ص 34.

5- د.علي عبد الرزاق جلبي، **الشباب والمشاركة السياسية فى مجالات علم الاجتماع المعاصر**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982)، ص 529.

6- Brown,B and Macridis, **Comparative Politics, Notes and Readings**, 6 th(Homewood Dorsey Perss., 1986) , P 314.

7- د. عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، ط3، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998)، ص218.

8- د. السيد ياسين، **الثورة والتغير الاجتماعي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، 1977)، ص 25.

بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية لممارسة الحقوق الدستورية في إطار الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير عن الرأي بقصد تحقيق التنمية الشاملة والأهداف العامة للمجتمع"[1].

إن المشاركة السياسية لا تعني مشاركة جميع الأفراد في كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة في كل الأوقات، إنما تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في الكثير من هذه الأنشطة والمجالات، بقدر ما تسمح به استعدادات هؤلاء الأفراد وقدراتهم وميولهم، وتتوقف ممارسة الفرد لسلوك المشاركة السياسية -كعملية مكتسبة- من خلال عملية التنشئة السياسية على أن تتوافر القدرة والدافع لدى الفرد، والفرص التي يتيحها المجتمع بتقاليده وأيديولوجيته، والظروف التي تحددها طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع، ومن هنا تبرز أهمية التنشئة السياسية ودورها في خلق سلوك المشاركة وتكوينه، إذ أنها تزود الفرد بالمثيرات التي يستقبل من خلالها قيمة المشاركة، وكلما تعمقت هذه القيمة في نفسية الفرد كلما ازداد احتمال مشاركته في الأنشطة والمجالات المختلفة وازداد عمق هذه المشاركة[2]، سيما الأنشطة التي تأتي في الفترة ما بين الانتخاب والآخر التي يحاول الأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم[3]، وتختلف المشاركة أو الممارسة السياسية لكل من المرأة والرجل تبعاً لمستوى الإمكانيات والوسائل المادية والاجتماعية المتاحة في المجتمع، كذلك تبعاً لوضع المرأة وتبعاً لنوع العمل سواء كان هذا العمل خارج المنزل أو داخله، ولا يمكن تفسير العلاقة بين عمالة المرأة والمشاركة أو الممارسة السياسية دون الرجوع للخلفية التاريخية والثقافية التي أهلت المرأة في الوقت الحاضر لهذه المشاركة[4]، كما أنها تمثل القيام بدور ما في العملية السياسية، ويدخل في هذا الإطار ما من شأنه أن يؤثر في علاقات القوة في المجتمع، وتتعدد صور المشاركة وتختلف بإختلاف كل مجتمع حسب درجة تطوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك تتعدد صور المشاركة وتختلف تبعاً لتقدم المجتمع، كما تختلف في المجتمع الواحد من فترة إلى أخرى[5]، وتمتاز المشاركة السياسية بالخصائص التالية:

1. **الفعل**، وهو الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة[6]، لذلك يجب أن يكون الفرد ممتلكاً لقدر من المعرفة السياسية تؤهله لإدراك مدخلات العملية السياسية، وأن يدرك أهمية المعرفة له، وأن له تأثيراً في مسار الأحداث السياسية[7]، ومن هنا تَتَحصل أهمية التنشئة السياسية التي تواكب حياة الفرد منذ طفولته التي ينبغي أن تكسب الفرد قدراً مقبولاً من المعارف السياسية تؤهله أن يكون مدركاً لمجريات العملية السياسية من خلال قنوات التنشئة السياسية المختلفة التي يعبرها الفرد منذ ولادته حتى مماته.
2. **التطوع**، وهو عملية تقدم جهود الأفراد طواعية وبإختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم وليس تحت تأثير أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي، لذلك يجب أن يكون له رأي خاص تجاه المؤسسات السياسية وممثليها، من هنا أيضاً تَتَحصل أهمية التنشئة السياسية التي ينبغي أن تكون قائمة على مضمون ديمقراطي[8].
3. **الاختيار**، وهو إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة للعمل السياسي والقادة السياسيين، أو الإحجام عن هذه المساندة' لذلك يجب أن يعتقد الفرد أنه سوف يحصل على معاملة عادلة معقولة في كل من

1- محمد توفيق عليوة، **الفروق بين الجنسين في سلوك المخاطرة وعلاقته ببعض أشكال المشاركة السياسية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، **رسالة دكتوراه**، 1996)، ص60.

2- د. محمد سيد عتران، **دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية- دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين**، (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، **رسالة دكتوراه**، 1991)، ص- ص 2-5.

3 - Greenstein, F&Polsby, N (e.d) **Non-Governmental Politics,Hand book of Political Since**, Vol (4) (California Addisonwesley Publishing Company, Inc.1975),p2

4- سامية خضر صالح، **التنشئة السياسية للنشء – دراسة تطبيقية على تلاميذ الصف الثالث الإعدادي**، ط1، (القاهرة: دار العدد لخدمات الطباعة، 1989)، ص 125.

5 - محمد توفيق عليوة، **الفروق بين الجنسين في سلوك المخاطرة وعلاقته ببعض أشكال المشاركة السياسية**، مرجع سابق الذكر، ص60

6 - سيد جمعه، **الشباب والمشاركة السياسية**، مرجع سابق الذكر، ص38.

7 - Elcok, H: **Political Behavior,** New York,Methuen &Co. Ltd. 1976),pp, 69-70

8 - سيد جمعه، **الشباب والمشاركة السياسية**، مرجع سابق الذكر، ص38

صنع السياسات والاتصالات الفردية مع ممثلي الحكومة[1]، وعندما تكون المشاركة السياسية فعالة يكون لها علاقة جوهرية بكل الأهداف الاجتماعية والسياسية الأخرى، والمشاركة تمثل عملية تحديد الأهداف واختيار الوسائل بالنسبة لكل أنواع القضايا الاجتماعية، ويفترض من خلال المشاركة أن تتحدد أهداف المجتمع بشكل يؤدي إلى مضاعفة توزيع المزايا في المجتمع لمواجهة حاجات السكان ورغباتهم، والمشاركة لا ترتبط فقط بالأهداف الاجتماعية ولكنها تعد أسلوب لتحديد الأهداف واختيار الأولويات وتقرير الموارد التي تستخدم لتحقيق تلك الأهداف، كما أنها لا تعمل فقط على توصيل احتياجات الفرد ورغباته إلى الحكومة، وإنما تعد مصدرا أساسيا للرضا عن دور الفرد، فضلاً عن ذلك فقد يتم النظر إلى المشاركة السياسية كوسيلة تعليمية يمكن من خلالها تعلم الفرد القيم المدنية، وأنه من بين المزايا الكبرى للحكومة الحرة هو أنها تنمي الذكاء والوجدانيات لجميع أفراد المجتمع عندما يدعون للمشاركة في أعمال تؤثر مباشرة على المصالح العليا للوطن، كما أنه من خلال المشاركة يتسنى للفرد تعلم المسئولية، وبهذا المعنى يكون للمشاركة أكثر من قيمة وظيفية، فهي غاية في حد ذاتها، وفي واقع الأمر نستطيع القول: "بأنه في ظروف المعايير الديمقراطية يتحطم تقدير المرء لذاته إذا لم يشارك في القرارات التي تؤثر في حياته"[2]، وعلى هذا الأساس لا يمكن النظر إلى المشاركة السياسية باعتبارها سلوكاً تطوعياً أو كعملية طبيعية يولد بها الانسان أو يرثها، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الشخص أثناء حياته من خلال اضطلاع قنوات التنشئة السياسية بالمهام المناطة بها، وعلى الرغم من أهمية المشاركة السياسية بالنسبة إلى بناء مجتمع ديمقراطي قادر على التطور والتنمية بسياقاتها المختلفة، إلا أنه يوجد هناك تباين في ممارستها تبعاً لإختلاف الوقت والمكان والثقافة السائدة في المجتمع، وكثيرا ما يتم تناول الأحداث السياسية بالحوار والنقاش بين الناس، وهذا شكل من أشكال المشاركة السياسية أكثر من الإقبال على الاقتراع في الانتخابات.

وتتوقف مدى مشاركة الفرد في العمل السياسي على اهتماماته بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي السائد في المجتمع[3]، فالمشاركة السياسية في المجتمعات المتمدنة تعد واجباً وجزءاً من المواطنة[4]، وعلى الفرد أن يؤدي ذلك الواجب لأنه يعد مؤشراً على عافية المجتمع واستقراره، فقد أثبتت الدراسات الإمبريقية وجود تباين في مستوى المشاركة السياسية في العديد من المجتمعات سواء كانت متمدنة أم غيرها، وإن فكرة المشاركة السياسية ينظر لها من زوايا مختلفة، وأن الأفعال السياسية لا تميز من حيث درجة صعوبتها.

خامسا: قنوات التنشئة السياسية.

تتعدد قنوات التنشئة السياسية بوصفها جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية، فلا يمكن أن تتم بقناة واحدة أو بأسلوب واحد، بيد أنها ترافق حياة الانسان منذ ولادته حتى مماته، وبالرغم من أن الفرد يَتعلم ويَتلقن القيم والاتجاهات ويَحصل على المعارف من قنوات متعددة قد تختلف في أساليبها، إلا أنها جميعها تسير في طريق واحده إلا وهي تنشئة الفرد تنشئة سياسية تؤهله للاضطلاع بأدوار في المجتمع الذي يعيش في كنفه.

بالرغم من اختلاف الباحثين في تقدير الأوزان النسبية لأهمية تلك القنوات وتأثيرها في عملية التنشئة السياسية، إلا أنه من منظور عام يُعتقد بأن جميع قنوات التنشئة السياسية تُكمل كل منها الأخرى في عملية كبرى موسومة بتنمية المعارف، وزرع القيم، وتعليم أو تلقين الاتجاهات ذات الدلالة السياسية للأفراد، لتكون بمثابة موجه لسلوكهم لجعلهم أفراداً صالحين يقدمون الخدمه للصالح العام، وقادرين

---

1 - Elcok, H: **Political Behavior** op. cit, pp. 69-70.

2 - Nie and sedny Verba: **Political Participation In Freed and Nelson, Nongovernmental Politics**, (Greenstein: Addison-Wesley Publishing Company.1975),p4.

3- Baglioni Simone, "The Effects of Direct Democracy and City Size on Political Participation: The Swiss Case", Thomas Zittel, Dieter Fuchs (eds.) **Participatory Democracy and Political Participation: Can Participatory Engineering Bring Citizens Back in?**, (Oxon: Routledge, 2007) p. 104.

4- Anna Stilz, **Liberal Loyalty: Freedom, obligation, and the State**, (New Jersey: Princeton University Press, 2009), p. 162.

على فهم وتحليل النسق السياسي وفق المنظور العلمي المدروس، وتنمي الشعور بالمسئولية الاجتماعية لديهم بما يحقق المصلحة المشتركة والتمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع.

إن اختلاف نوع الثقافة السياسية ما بين مجتمع وآخر فضلاً عن اختلاف درجة نضج المؤسسات والنظام السياسي القائم يلقى بظلاله على التنشئة السياسية التي يتعرض لها الأفراد، وكذلك يتأثر أداء قنوات التنشئة السياسية، فعلى سبيل المثال أن المؤسسة الإعلامية بوصفها قناة من قنوات التنشئة السياسية تحقق دوراً بالغ التأثير في كثير من الدول التي تتمتع بالحريات الليبرالية، بينما تجسد قنوات أخرى دوراً أكثر أهمية من المؤسسة الإعلامية في المجتمعات التقليدية[1]، ويتضح مما سبق أن التنشئة السياسية عملية تطورية ينضج المواطن من خلالها سياسياً بعد أن يكتسب معارف واتجاهات وقيماً متنوعة تسهم في عملية فهم وتقييم البيئة السياسية المحيطة به، وعن طريقها أيضاً يمكن نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر أو العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة، ومن هنا تأخذ التنشئة السياسية صفتها المؤثرة في إكساب الأفراد المعارف والقيم والاتجاهات التي تتعلق بالنسق السياسي لمجتمعهم من حيث اضطلاع التنشئة السياسية بالدور الرئيس والمتمثل في نقل الثقافة من جيل إلى جيل آخر، عبر القنوات التالية:

1. **الأسرة،** تُعد من أهم قنوات التنشئة الاجتماعية بشكل عام والتنشئة السياسية بشكل خاص كونها القناة الأولى التي تتفتح عيون الطفل عليها وتستمر في تأثيرها على الطفل لفترة طويلة، فالأسرة لها الدور الأساسي في تشكيل شخصية الفرد وتحديدها[2]، إذ تعد فترة ما قبل المدرسة من الفترات الهامة من حيث بلورة شخصية الطفل وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي والسياسي، فالأسرة إذاً هي أولى قنوات التنشئة وتمارس تأثيرها على الطفل منذ تفتح عينيه على الحياة، وهي الحلقة الثقافية الأولى التي يبدأ الطفل في استلهام أفكاره منها، فهي تشرف على توجيه سلوكه وتكوين شخصيته.

فتعرف الأسرة بأنها "مجموعة من الأفراد المتكافلين الذين يقيمون في بيئتهم الخاصة وتربطهم علاقات بيولوجية ونفسية واجتماعية واقتصادية وشرعية وقانونية"[3]، فالأسرة تشكل نواة المجتمع وتتميز عن غيرها من قنوات التنشئة من حيث أنها وحدة إنتاجية تمد المجتمع بأعضاء جدد، علاوة على أن العلاقات التي تربط أعضاءها قائمة على الروابط العاطفية، فللأسرة مهمة تتمثل في إنماء الطفل الجسمي والعقلي والاجتماعي، فقد أثبتت جملة من الدراسات أن 50% من النمو المعرفي عند الطفل يتم خلال السنوات الأربعة الأولى من حياته في المنزل[4]، والتنشئة السياسية في مرحلة الأسرة تندرج في إطار تعريف الطفل على بيئته السياسية من خلال تعريفه على رموز السلطة وبعض الأمور المتعلقة بالعملية السياسية التي يستطيع أن يدركها من دون أن يبدو على الطفل في تلك المرحلة أي من التحفظات على ما يسمعه سواء من والديه أو ممن يكبره سناً من المحيطين به، وهناك إجماع من قبل مفكري علم الاجتماع السياسي على دور الوالدين والأسرة كنواة أولى في تنشئة الطفل السياسية حيث أن جميع المكونات الثقافية الأولى للطفل من تكوين الأسرة والوالدين، وللأسرة باعتبارها إحدى قنوات التنشئة السياسية أهمية كبيرة على الفرد حيث أنها تؤثر على قراراته السياسية وانخراطه في السياسة وتوقعاته السياسة العامة[5]، ويُرجع رتشارد داوسن وكاردن داوسن وكينيث برويت أهمية الأسرة في عملية التنشئة السياسية إلى العوامل التالية:

أ. سهولة وصول الأسرة إلى الأفراد المراد تنشئتهم، ففي السنوات التكوينية المبكرة من عمر الطفل تكاد تحتكر الأسرة عملية الوصول إلى الأفراد، وتؤكد بعض نظريات تكوين الشخصية وتنمية وتطور الطفل على أن السنين الأولى المبكرة من عمر الطفل مهمة جداً في تكوين الخصائص الأساسية

---

[1]- د. إبراهيم إبراش، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، (غزة: دار الشروق، 1998)، ص 211.

[2]- خالد شعبان وغادة حجازي، **التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح**، (غزة: الجامعة الإسلامية ، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2013)، ص 80.

[3]- فاطمة الكتاني، **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية**، (الرباط: دار الشروق، 2000)، ص 48.

[4]- عيسى علي، **أثر التعليم الرسمي والخاص في مستوى تحصيل طلبة ثانويات دمشق**، (دمشق: **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، عدد1، مجلد17، 2001)، ص221.

[5]- Gonga- Marsha Lyle,**The Impact of Political Socialization on Women State Legislators' Decisions, Ph.D Thesis**, Walden University, 2008, p. 86.

للشخصية وفي تحديد الهوية الشخصية والاجتماعية له، وإذا كانت الأفكار التي يتعرض لها الفرد والعلاقات الشخصية التي ينميها في السنين المبكرة من حياته مهمة، فإنه من الطبيعي أن تجسد الأسرة دوراً أساسيا بحكم سهولة وصولها إلى الطفل في تلك المرحلة.

ب. قوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة التي تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة السياسية، كسهولة وصول الأسرة إلى الأفراد وهذا ما يمكنها من الاضطلاع بدور مؤثر ومهم جداً في عملية التنشئة السياسية التي يتعرض لها الطفل.[1]

كما أن التنشئة السياسية لا تعني كساء وطعاما فقط، إنما تضطلع بمهمة غرس القيم والاتجاهات التي تقوم بها الأسرة والجهات التعليمية وغيرها من قنوات التنشئة، فاعتماد الأسرة على الأسلوب الديمقراطي في التنشئة من حيث مناقشة الأطفال ومحاورتهم حول مطالبهم دون اللجوء إلى الأسلوب الدكتاتوري والعقاب يرتد عليهم بشكل إيجابي من حيث تنمية روح المشاركة لديهم، فقد أثبتت الدراسات أنه كلما زادت مشاركة الأطفال في صنع القرار داخل الأسرة والمدرسة، كلما زادت مشاركتهم اللاحقة في الحياة السياسية والاجتماعية، ويوجد اتفاق بين مَن تناول مسألة التنشئة السياسية بالبحث والدراسة في أنها عملية متواصلة ترافق حياة الانسان منذ ولادته حتى مماته، فتبدأ عملياً في مرحلة مبكرة من عمر الطفل، فبعض المفكرين يؤكدون على أن هذه العملية تبدأ من بداية العام الثالث من عمر الطفل وترافقه حتى مماته مجمعين على أن خبرات التنشئة التي يحصل عليها الطفل في مرحلة الطفولة تعد بالضرورة من أهم محددات السلوك السياسي للفرد في مستقبله.

لذا يشير لوسيان بآي إلى أن هناك ثلاث مراحل أساسية لعملية التنشئة السياسية، وهي:

1. مرحلة تحدد انتماء الطفل لثقافة وتاريخ ونظام معين.

2. مرحلة يتفهم فيها الطفل هويته، ويزداد إدراكه للعالم السياسي والأحداث السياسية.

3. مرحلة يشارك فيها الفرد مشاركة فعلية في الحياة السياسية.[2]

إن تنشئة الطفل سياسياً تتباين أهميتها وعمقها من مرحلة إلى أخرى، لذلك يمكن تقسيم مراحل التنشئة السياسية للطفل إلى أربع مراحل ذلك على النحو التالي:

أ. مرحلة الطفولة المبكرة.

ب. مرحلة الطفولة الوسطى.

ج. مرحلة المراهقة.

د. مرحلة ما بعد المراهقة.

2. المدرسة، تعد قناة هامة من قنوات التنشئة السياسية حيث تسهم بشكل فاعل في إكساب الطلبة المعرفة السياسية، وتضطلع بدور هام بعد الأسرة مباشرة باعتبارها تمثل النظام التربوي الرسمي من خلال تعميق شعور الانتماء إلى الدولة والمجتمع، كما أنها تسهم في بناء شخصية الطلبة عبر إتباع أساليب متعددة لجعل قادرين على فهم العادات والتقاليد السائدة في المجتمع بغية جعلهم أعضاء مشاركين في المجتمع[3]، وترجع أهمية الدور الذي تلعبه المدرسة في التنشئة السياسية إلى التالي:

أ. طول الفترة التي يقضيها الطلبة في المدرسة حيث تمتد من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية.

ب. تدرج الوعي السياسي لدى الطلبة بتدرج مراحل التعليم، حيث تصبح العلاقة طردية بين المرحلة التعليمية للطالب وارتفاع درجة وعيه السياسي.

ج. مساهمة المدرسة في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الطلبة تجاه وطنهم والعملية السياسية من خلال المقررات الدراسية، كمقرر التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية التي يدرسونها طيلة دراستهم في المدرسة.

---

[1] - رتشارد داوسن ، وكاردن داوسن، وكينيث برويت، **التنشئة السياسية: دراسة تحليلية**، مرجع سابق الذكر، ص 154.

2 - عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام – دراسة في النتائج السياسية**، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، 1984)، ص 75.

[3] - عيسى أبو زهيره، **المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل الفلسطيني**، (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، **مجلة رؤية**، العدد 8، نيسان 2001م)، ص 46.

د. التعليم الرسمي يعني للدولة الكثير من التطلع إلى آفاق المستقبل، كما أنه يعني الكثير أيضاً بالنسبة إلى التلاميذ الذين يدرسون عملية التطور، فالتعليم الرسمي هو الأداه الرسمية لإحداث تغير في الاتجاهات للإسراع في تحقيق سياسية معينه ترغبها الدولة.[1]

3. الجامعة، تعد من أهم المؤسسات التعليمية التي تسهم في إعداد الكوادر المؤهلة علمياً، وكذلك تعد فضاء رحباً لإنتاج الفكر وتطويره، كما أنها تضطلع بدور محوري في متابعه قضايا المجتمع وتقديم الحلول المناسبة لها[2]، لذلك تعمل الجامعات على إكمال دور المدرسة في تنشئة الطلبة وتكوين شخصيتهم السياسية، وتنمي ثقافتهم السياسية ووعيهم إزاء قضايا المجتمع والدولة، وتغرس القيم في نفوسهم كمشاعر الولاء والانتماء والتضامن والتضحية بغية تمكينهم من المساهمة في الدفاع عن وطنهم وحمايته وكذلك المساهمة في تطوير مجتمعاتهم، وبشكل عام يضطلع التعليم في الجامعات بدور محوري في التنشئة السياسية سيما من حيث تنمية المعرفة غرس القيم وبناء الاتجاهات ذات الدلالة السياسية لدى الطلبة من خلال آليات أربع ذلك على النحو التالي:

أ. المقررات الدراسية خاصة منها التاريخ والتربية القومية.

ب. الأستاذ بما لديه من علم وما يؤمن به من قيم وما يتبعه من أساليب في التدريس وفي التعامل مع الطلبة.

ج. الطقوس التي تساعد على بث حب الوطن والانتماء إليه وتكريس الطابع الجمعي لهذه القيم مثل تحية العلم وترديد الأناشيد الوطنية، والنشيد الوطني، والاحتفال في الأعياد القومية والوطنية وتعليق صور للرموز الوطنية...الخ.

د. الأنشطة الطلابية التي تفجر الطاقات الإبداعية وتنمي مهارات المشاركة، وتغذي قيم الانتماء للجماعة والثقة بالنفس.[3]

والجامعات تسهم في عملية التنشئة السياسية لطلبتها عبر غرس القيم الايجابية وتنميتها وتدريب الطلبة على الممارسة الديمقراطية، وفي الحالة الفلسطينية تسمح إدارات الجامعات للطلبة بممارسة الأنشطة السياسية، فيوجد في كل الجامعات الفلسطينية كتل طلابية تمثل جميع القوى الوطنية والإسلامية تمارس أشكالاً متعددة من الأنشطة السياسية التي لا تضر بانتظام الدراسة فيها، وتعقد الكتل الطلابية بالاتفاق مع إدارات الجامعات انتخابات دورية في بداية كل عام دراسي لانتخاب مجالس الطلبة أو ما يطلق عليها في فلسطين مجالس اتحادات الطلبة، والكتل الطلابية تمثل كافة القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية وتلقى الدعم المباشر منها.

وبالرغم من أن الجامعات تمد المجتمع بالثروة البشرية وبالقيادات السياسية التي تأخذ على عاتقها قيادة القطاعات المجتمعية المختلفة على الصعيدين القومي والمحلي، إلا أن الجامعات الفلسطينية تعاني من قلة إنتاجها العلمي وقدرتها المتواضعة على إحداث تغيير ذي قيمة في الأنماط السلوكية في المجتمع والتي غالباً ما تتصف بالقبلية والعشائرية مما يعيق البناء الديمقراطي في فلسطين[4]، وفي نفس الوقت تحتضن كتل طلابية تتمثل بالحركة الطلابية الفلسطينية التي تعد من أغنى الحركات الطلابية من حيث التجربة في مجال مقاومة المُحتل، والدفاع عن المطالب الوطنية، ومقاومة الاستيطان، والتضامن مع الأسرى الفلسطينيين والعرب المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبنفس الوقت لم تغفل البعد النقابي للحركة الطلابية من خلال الشعار الذي رفعته "ديمقراطية الحياة الجامعية ووطنية التعليم"[5]، هذا وتسعى مجالس أو اتحادات الطلبة إلى تنشئة الطلبة سياسياً علاوة على المشاركة في إدارة الأنشطة

---

[1] - د. محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية : دراسة في أخبار التلفزيون** ، (القاهرة: دار النشر للجامعات، 1997)، ص ص 41- 42.

[2] - د. سمير الجمل، **دور الجامعات الفلسطينية في محافظة الخليل في تنمية الوعي السياسي من وجهة نظر أعضاء التدريس**، (أريحا: جامعة الاستقلال ، الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، **بحث مقدم في المؤتمر التربوي الرابع، 2013**)، ص 7.

3- د. نورهان الشيخ، النشاط الطلابي والحزبي في الجامعات، الجامعة وبناء المواطنة في مصر، في: كمال المنوفي (محرراً)، **الجامعة وبناء المواطنه في مصر**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان، (2007)، ص93 .

4 - فتحي محمد خضر، **دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1990- 2000** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير** ، 2008)، ص 23.

5- خالدة جرار، **الشباب والحركة الطلابية، ملف الشباب في فلسطين**، (رام الله: منتدى شارك الشبابي، 2012)، ص.38

السياسية التي يقوم بها الطلبة في كل المناسبات، فضلا عن تذليل العقبات المتصلة بالحياة الدراسية التي تواجههم أثناء دراستهم.

د. **المؤسسة الدينية،** تعد من القنوات الهامة التي تشارك في عملية التنشئة السياسية عبر دورها المؤثر على الأفراد، وللدين بشكل عام تأثير على نفوس الأفراد عبر ممارسة الشعائر الطقوس سواء كانت في المساجد أو الكنائس وغيرها، كما أن الوازع الديني تقليدياً يلقي بظلاله على آراء وأفكار اتجاهات وسلوك الافراد[1]، وتمتاز المؤسسة الدينية بخصائص فريدة من أهمها:

1. إحاطتها بحاله من التقديس.
2. ثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد.
3. الإجماع على تدعيمها.

والدين له مؤسساته التي تعمل على تحقيق أهدافه وغاياته السامية، ولا يقف الدين عند حدود العبادات وإقامة الشعائر والطقوس الدينية، بل إن الدور الذي يقوم به في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، ولذلك تقوم المؤسسة الدينية بدور هام في عملية التنشئة السياسية من خلال:

1. تعليم الأفراد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع.
2. إمداد الفرد بسلوكيات أخلاقية من خلال:
3. تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.
4. الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملي.
5. توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
6. غرس القيم الروحية وهي التي تتصل بأشياء غير مادية أو بمواضيع اجتماعية مثل القيم المتصلة بالشرف والطاعة والمحبة و والوفاء والإخلاص..الخ.

ويعد المسجد أحد مؤسسات التنشئة السياسية الهامة، ويعتبر مركزاً تربوياً يغرس جملة من القيم في نفوس الناس ويوجههم نحو معرفة حقوقهم وواجباتهم، وفي الحالة الفلسطينية شكلت المساجد بعداً مهماً من أبعاد المقاومة ضد الطغاة والمحتلين منذ الانتداب البريطاني في العقد الثاني من القرن الماضي إلى مقاومة الاحتلال الذي مازال قائماً إلى يومنا هذا، فالشيخ عز الدين القسام انطلق في مقاومته للانتداب البريطاني من مسجد الاستقلال في حيفا عام 1923م، حيث كان يعمل في حينه إماماً له، فكان يقدم الدروس الدينية للشباب الفلسطيني ويعمل على تهيئتهم للانخراط في صفوف المقاومين ضد الانتداب البريطاني في فلسطين[2].

وفي عهد الاحتلال الإسرائيلي لعبت المساجد دوراً رئيسياً في توعية الجمهور الفلسطيني من خلال خطبة يوم الجمعة والمناسبات الدينية الأخرى، واستطاعت أن توحد الصف الفلسطيني ضد الاحتلال، فلذلك كانت وما زالت المساجد في فلسطين مستهدفة من قبل قوات الاحتلال، فقد تعرض العديد من المساجد إلى هجمات متكررة من قبل قوات الاحتلال لا سيما تلك الهجمات المتكررة التي يتعرض لها المسجد الأقصى ، فضلاً عن المجازر التي ارتكبت في العديد من المساجد بأيدي غلاة المتطرفين اليهود، ومنها مجزرة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل عام 1996م وذهب ضحيتها العشرات من الشهداء والجرحى من أبناء المدينة، هذا ومارست المساجد في فلسطين دوراً إعلامياً هدف إلى فضح ممارسات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني مما عزز ذلك من استهدافها وتشديد الخناق عليها والتنكيل بخطبائها وأئمتها.

1- محمود الشامي، **الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينه من الشباب في محافظة رفح،** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، **رسالة دكتوراه**، 2006)، ص- ص 91-92.

2 - أيمن أبو شماله، **تصور مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة،** (القاهرة: جامعة عين شمس ، **رسالة ماجستير**، 2001)، ص 96.

ه. جماعة الرفاق، يقصد بها مجموعة الأصدقاء والزملاء المحيطين بالفرد سواء داخل الأسرة أم المدرسة والجامعة والعمل، ويستمر تأثير هذه الجماعات على الفرد في جميع مراحل حياته سواء في المدرسة أم الجامعة والعمل وغيره من أماكن تواجد الأصدقاء والزملاء، وتبرز أهمية جماعة الرفاق في غرس القيم وبناء الاتجاهات وتعديلها مع التحولات الاجتماعية تحديداً في المجتمعات التي تضعف فيها الروابط الأسرية بين الأب وأبنائه، وهنا نذكر أن تأثير جماعات الرفاق ترتبط بعلاقة عكسية مع تأثير الأسرة، فكلما كانت العلاقة بين أفراد الأسرة قوية ضعف تأثير جماعة الرفاق، والعكس صحيح.

و. التنظيمات السياسية، وتضم مجموعة من الأفراد ذوي الاتجاه الواحد، والنظرة المثالية والمبادئ والأهداف المشتركة، ويبذلون جهداً من أجل أن يحققوا تلك الأهداف، وهم يرتبطون ببعضهم البعض وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، وتحدد علاقاتهم في أثناء العمل كما تحدد أسلوبهم في تحقيق هدفهم أو أهدافهم، ويكون التنظيم على شكل اتحاد أو هيئة أو جماعة بغض النظر عن الاسم الذي يتخذونه، فلابد من توافر عنصرين أساسيين فيه وذلك على النحو التالي:[1]

1. أفراد ذو اتجاه واحد.

2. قاعدة تنظيمية يترابطون على أساسها.

وللتنظيم السياسي قواعد متعددة الأنماط منها:

أ. التنظيم السياسي الذي يجتمع حول شخص واحد كتنظيم الديغوليين في عهد الرئيس الفرنسي السابق شارك ديغول، والنازيين في عهد المستشار الألماني أدلف هتلر، وفي الحالة الفلسطينية إذا أردنا أن نذكر مثال: الرئيس الفلسطيني الشهيد الراحل ياسر عرفات الذي كان ممسكاً بكافة خيوط العملية السياسية.

ب. التنظيم السياسي الذي ينشأ بفعل ظروف تاريخية معينة وتنتهي مهمته بانتهاء تلك الظروف مثل التنظيمات الوطنية السياسية محددة الأهداف بتحقيق الاستقلال، ومنها التنظيمات السياسية الفلسطينية التي نشأت بفعل ظروف معينة حيث أن مبادئها وأهدافها الرئيسة محددة بإتجاه إنجاز التحرر الوطني وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

ج. التنظيم السياسي الذي ينشأ على أساس تحقيق أهداف محددة كإنجاز مرحلة التحرر الوطني، مهما يكن فإن أفضل قاعدة للتنظيم السياسي هي وجود المبادئ والأهداف والمصلحة، ولطالما أنها وجدت في التنظيمات السياسية الفلسطينية فقد آثر الباحث استخدام مفهوم التنظيم السياسي بالإشارة إلى القوى السياسية الوطنية والإسلامية العاملة على الساحة الفلسطينية، وقد يكون استخدام هذا المفهوم أكثر صواباً من استخدام مفهوم الحزب السياسي، لكون كل التنظيمات السياسية الفلسطينية تسعى إلى تحقيق هدف بعينه وهو زوال الاحتلال وبزواله فقد تزول هي أيضاً أو تجري تعديلاً على مبادئها وأهدافها، ومن الصواب أن نطلق عليها مفهوم التنظيم السياسي وليس الحزب، كون الأحزاب تعد قنوات للتعبير بمعنى أن الأحزاب تنتمي قبل كل شيء إلى أدوات أو وسائل التمثيل، وأنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية/سياسية محددة، كما أن الحزب هو جزء من كل، والكل هنا يكون كلاً تعددياً، فكلمة حزب بحكم اللفظ ترتبط بمفهوم الجزء، وبالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءاً من الكل، إلا أن الحزب يجب أن يسلك منهجاً غير جزئي إزاء الكل، أي أن يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل[2]، ويسعى للوصول إلى السلطة في الدول القائمة والمستقرة سياسياً عبر الانتخابات.

وبالرغم من أن معظم التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية، تعرف عن نفسها بأنها حركة أو جبهة، كحركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس، إلا أنها تمارس في الواقع دور الأحزاب السياسية وجلها يحتفظ بأجنحة عسكرية هدفها مقاومة الاحتلال كما تعلن، وتعتمد أشكالاً تنظيمية محددة بلوائح داخلية تبين شروط العضوية وواجبات وحقوق العضو، وإن اتسم بعض

1- د. داود حلس، **دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية**، ط1،(غزة: آفاق للطباعة والنشر، 2006)، ص 154.

2- أسامه الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: عالم المعرفة، سلسة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 117، 1990)، ص 14.

هذه اللوائح بعدم الوضوح لكن كلها لها لوائح داخلية ويصدر عنها مواقف سياسية ونشرات تنظيمية، وتراسل أعضائها عبر الانترنت، ولها مقراتها وهيئاتها القيادية المتخصصة، وإن كانت هناك ملاحظات تتكرر في شأن التنظيمات السياسية الفلسطينية بمكوناتها الرئيسة كإحجامها عن المراجعة النقدية لسياساتها واستراتيجياتها وبنيتها وأشكال نضالها عند كل منعطف ومرحلة جديدة وعدم اهتمامها بالتعلم من تجاربها[1]، الأمر الذي يؤشر على حاجتها إلى دارسة لاستنباط العبر من التطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية، ومراجعة الفكر والبرامج لديها، ومواقفها من مجمل التغيرات والتطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية[2]، إذ من المعتقد أن جميع التنظيمات السياسية الفلسطينية تجابه بحالة من اللامبالاة من قبل الجمهور الفلسطيني وتحديداً من جهة فئة الشباب التي تمثل عصب المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب بذل جهود لدفعها للقيام بتغيرات على مستوى البرامج، والمستوى التنظيمي، وآليات اتخاذ القرار[3]، إذ يشير تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013م أن (73%) من الشباب الفلسطيني يعبر عن عدم انتمائهم لأي من التنظيمات السياسية، وعن خيبة أملهم وفقدان ثقتهم بهذه التنظيمات خاصة لعدم قدرتها على إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، وانشغال كل منها في مصالحه الضيقة، وعدم إيلاء المجتمع وخاصة الشباب أولوية في برامجها، مقابل (28%) ينتمون لهذه التنظيمات – وترتفع نسبة الانتماء للتنظيمات السياسية في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، وبين الذكور مقارنة بالإناث- باستثناء المنظمات الشبابية بلغت نسبة العضوية (38%)، وهناك انخفاض في عضوية الشباب في مختلف المنظمات المجتمعية، إذ اعتبر الشباب – خاصة في القدس المحتلة- أن انخراطهم في غالبية النشاطات السياسية والمجتمعية يرجع لرغبتهم في مقاومة الاحتلال بغض النظر عن ثقتهم بالمؤسسات التي يعملون من خلالها، وعبر (39%) من الشباب أن ذلك يعود لعدم ثقتهم بهذه التنظيمات، وأن (20%) اعتبروها لا تمثل مصالحهم ووجهات نظرهم، كما أن (10%) تركوا انتماءاتهم السياسية للتنظيمات السياسية بعد الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، مع ارتفاع نسبة العزوف عن التنظيمات السياسية في قطاع غزة لتبلغ (18%) مقارنة بحوالي (8%) في الضفة الغربية.

ويرى العديد من الباحثين في شأن الأحزاب السياسية أن كثيراً ما يطلق عليه الأحزاب السياسية ليست أحزاباً بالمعنى العلمي لهذا المفهوم، ويستند الالتباس حول التسميه إلى افتراض أن الحزب يتنافس مع أحزاب أخرى للوصول الى السلطة في دولة مستقلة، وأن هذا يتم في الدول الديمقراطية عبر المشاركة في الانتخابات، في حين أن الحركات-التنظيمات السياسية- تعمل من أجل تحرير بلد محتل أو من أجل إيجاد دولة قومية أو وطنية بوسائل نضالية متنوعة بما فيها الكفاح المسلح كما هو الحال في الحالة الفلسطينية.[4]

و. الإعلام، إن وسائل الاتصال في عصر الفضائيات والانترنت غزت العالم ببرامجها وعروضها حتى تحول العالم إلى قرية كونية، بحيث يطلع أهالي الجنوب على أخبار أهالي الشمال بنفس الوقت وبسرعة هائلة فتدفقت الصور والرموز الثقافية على هذا النحو العجيب مما أتاح للناس مقارنات ومقاربات ثقافية غير مسبوقة، فقد أضحى كل فرد يتلمس موقع بلده بين أمم الأرض، مما أدى إلى تداخل ثقافي بين شعوب المعمورة، وهذا ما يساعد على الاطلاع الواسع والسريع على الأحداث السياسية والظروف الدولية، ويتَكون بذلك نوع من الوعي السياسي العالي حول الأحداث المثيرة على الساحة الدولية، فضلاً

---

[1] - د. جميل هلال، **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب**، (رام الله: **مجلة دراسات فلسطينية**، العدد56، خريف 2003)، ص 15.

[2] - د. تيسير عاروري، **أزمة الحزب السياسي – بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها**، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995م)، ص45، كذلك انظر : عاطف السعداوي، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، ربيع 2012م)، ص 171-172.، للمزيد انظر: تيسير محيسن، **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني**، (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، **مجلة رؤية**، العدد 13، تشرين أول 2011)، ص ص 51-52.

[3] - منتدى شارك الشبابي، **تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013م**، (رام الله: منتدى شارك الشبابي، 2013م)، 57. http://www.sharek.ps/new/sharek_report_2013_arabic.pdf

[4] - د. جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 2006)، ص 61.

عن الوعي السياسي لكل شعب من شعوب المنطقة بالأحداث والأمور الداخلية المتعلقة بسياسات حكوماتهم[1]، وتكمن أهمية المؤسسة الإعلامية في المجتمعات الحديثة بالتالي:

1. التقدم العلمي والتكنولوجي السريع في المجتمع الحديث يبرز أهمية المؤسسة الإعلامية وضرورتها في إحاطة أفراد المجتمع علماً بما يجري فيه من أحداث وتطورات.

2. تحقق المؤسسة الإعلامية دوراً هاماً في نقل المعلومات والأخبار والحقائق.

3. زيادة المعلومات ومصادرها، وتعقد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضيق وقت الأفراد وعدم توافر الوقت الكافي للاطلاع والإحاطة بالمعلومات في المجتمع الحديث، جعل مهمة فهم المشكلات ومعرفة الحقائق والمعلومات أمراً صعباً، ما زاد أهمية الإعلام الحر الصريح الذي يساعد في التغلب على هذه الصعاب، ويساعد الأفراد على فهم الأمور ومعرفة البيئة المحيطة بهم والتجاوب معها.

4. عدم تمكن الفرد العادي في المجتمع الحديث من معرفة النظريات الحديثة والاكتشافات العلمية والتقدم التكنولوجي من مصادرها الأولية، فإن الإعلام يقوم بهذه المهمة بأسلوب سهل ومفهوم وباستخدام ألفاظ عادية غير فنية وبعيدة عن المصطلحات المعقدة مع الاحتفاظ بالمعاني الأصلية[2]، وتؤدي المؤسسة الإعلامية وظائف[3]، التوجيه والإرشاد، والأخبار، والتعليم، والتثقيف، والاتصال الجماعي، والإعلان، والترفيه.

أما حول دور وسائل الإعلام في التنشئة السياسية فإنها تؤثر في الفرد سواء كان صغيراً أو كبيراً سيما وأنها تقدم خبرات متنوعة وثرية وجذابة، وقد اعتبر علماء السياسة أن وسائل الإعلام جزء من النسق السياسي، لهذا كان اهتمام النخبة الحاكمة منصباً حول تسخير وسائل الإعلام لخدمتها ولإضفاء الشرعية على نظامها السياسي.

ففي الدول النامية يتدفق الإعلام داخل الدولة عن طريق النخبة إلى الرأي العام، فالنظام السياسي هو المحدد الاساسي لفاعلية وتأثير وسائل الإعلام، وعلى الرغم من أهميتها وخطورتها في عملية التنشئة السياسية من حيث قدرتها على اختراق الحواجز وتمكنها من إيصال رسالتها إلى الأفراد في منازلهم من خلال برامج متنوعة، إلا أن التطور التكنولوجي الحادث على وسائل الإعلام ونجاح اختراقها لحواجز الحدود الجغرافية والسياسية من خلال تطور منظومة الأقمار الصناعية والانترنت وضع أمام الأنظمة السياسية تحديات جديدة أهمها دخول وسائل أخرى لا تسيطر عليها إلى المشاهد والمستمع، حيث أصبح لديه كم هائل من مصادر المعلومات والأخبار يتأثر بها وقد يقرر الفرد بأن يعزف عن متابعة وسائل الإعلام الوطنية إذا لم تشبع رغبته في الاطلاع على المزيد من المعلومات والأخبار، ويتوقف دور وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية عموماً على[4]:

أ. نوع الوسيلة الإعلامية المتاحة للفرد.

ب. رد فعل الفرد لما يتعرض له في وسائل الإعلام حسب عمره.

ج. خصائص الفرد الشخصية ومدى ما يحققه من إشباع لحاجاته.

د. درجة تأثر الفرد بما يعرض له في وسائل الإعلام.

ه. الإدراك الانتقائي حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي ينتمي له الفرد.

ومن العوامل التي تؤثر في فعالية وسائل الإعلام في التنشئة السياسية تفاعلها مع مؤسسات المجتمع وقيامها بدور الوسيط ما بين تلك المؤسسات والجماهير فهي في كثير من الأحيان تنقل مؤشرات سياسية نابعة من داخل أدوات أخرى للتنشئة السياسية خاصة الأدوات الرسمية، إلا أن دور وسائل الإعلام الحالي لا يقف عند نقل الأحداث والاتجاهات السياسية، وإنما تسهم بطريقه مباشرة أو غير مباشرة في صنع تلك الأحداث واتجاهاتها مما يُدعم دورها في عملية التنشئة السياسية، وهذا ما حصل وما زال

---

[1]- د. إبراهيم إبراش، **علم الاجتماع السياسي**، (غزة: مكتبة ومطبعة دار المناره، 2011)، ص ص 118- 125.، كذلك انظر: **عبد العزيز السيد، معاناة الأحزاب السياسية العربية وهمومها – نظرة تقيميه لدور الأحزاب العربية وأوضاعها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 280، السنة 33، أكتوبر 2010م)، ص ص 169-170.

[2]- د. حامد زهران، **علم النفس الاجتماعي**، ط2، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989)، ص 297.

[3]- د. طلعت همام، **منة سؤال حول وسائل الإعلام**، (عمان: دار الفرقان، 1983)، ص 17.

[4]- د. محمد حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية : دراسة في أخبار التلفزيون**، مرجع سابق الذكر، ص 46.

يحصل في البلدان العربية التي تعرضت إلى الثورات، حيث بدت وسائل الإعلام والانترنت تضطلع بدور كبير في صناعة الأحداث السياسية التي أدت الى انهيار العديد من الانظمة السياسية في البلدان العربية.

المبحث الثاني
موقع المعرفة والقيم والاتجاهات السياسية من التنشئة السياسية

تمهيد:

التنشئة السياسية عملية يخضع لها الفرد طوال حياته ويتشرب من خلالها معرفة وقيم واتجاهات سياسية تترك بالغ الأثر على سلوكه السياسي داخل المجتمع، وقد تختلف القيم والاتجاهات التي يتشربها الفرد من مجتمع لآخر، وفقاً للثقافة السياسية السائدة في تلك المجتمعات علماً بأن قنوات التنشئة السياسية تمثل الأداة التي من خلالها يتم نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر، لذلك ينبغي معرفة موقع المعرفة السياسية القيم والاتجاهات من التنشئة السياسية.

اولًا: موقع المعرفة السياسية من التنشئة السياسية.

يقصد بالمعرفة السياسية ذلك المستوى المعين من المعرفة والمعلومات والمفاهيم والحقائق السياسية التي ينبغي أن يمتلكها الفرد حتى يتسنى له التعامل مع القضايا والمشكلات التي تواجهه بأسلوب يتسم بالوعي[1]، إذاً المعرفة السياسية تكتسب عبر مرور الفرد بقنوات التنشئة السياسية التي تعمل على بناء شخصيته وتجعله قادراً على الاضطلاع بأدوار عديدة في المجتمع فامتلاك الفرد للمعلومات وإدراكه للمفاهيم واطلاعه على الحقائق المتعلقة بالعملية السياسية يكون بذلك مدركاً للعالم السياسي المحيط به، وبالتالي يكون ميالاً لممارسة السياسة عبر إحدى مظاهر المشاركة السياسية، ويحصل الفرد على المعرفة السياسية من عدة مصادر منها:

1. الأسرة، وهي النواة الأولى التي تبدأ في إكساب الطفل المعرفة السياسية بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به[2]، فعلماء الاجتماع السياسي أكدوا على دور الأسرة والوالدين في تنشئة الطفل سياسياً، ذلك أن جميع المكونات الثقافية الأولى تُكَون من الأسرة والوالدين، فهي البداية الأولى للبنية السياسية للطفل.
2. المدرسة، تعد عاملاً مهماً من عوامل إكساب الفرد المعرفة السياسية عبر المقررات الدراسية التي يدرسها الطلبة في المراحل المتدرجة التي يمرون بها، ففي المرحلة الابتدائية يتلقون معرفه سياسية تأخذ بعين الاعتبار حداثة تجربته العلمية، وفي المرحلة الإعدادية تكون المعرفة السياسية أكثر غزارة وتفصيلاً عبر مقررات دراسية كالتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والتربية الدينية، وفي المرحلة

---

[1] - ماهر الزيادات و محمود قطاوي، **مستوى المعرفة السياسية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات**، (غزة: الجامعة الإسلامية، **مجلة الجامعة الإسلامية- سلسة الدراسات الإنسانية**، مجلد10، عدد2، 2010)، ص 408.

[2] - د.صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، (بغداد: بدون دار للنشر، 1990)، ص 438.

الثانوية تكون المعرفة السياسية التي تحصل عليها مستندة إلى بعد نظري مشتمل على مفاهيم كبرى كالديمقراطية وتطبيقاتها، والمجتمع والدولة، والسلطات الرئيسة في الدولة كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والدور المناط بها، بمعنى وضع الطالب في تلك المرحلة في حالة من الاطلاع على مضمون العملية السياسية، ومن ثم تكون تلك المعرفة التي يحصل عليها الطلبة بمثابة مقدمة لجعله قادراً على فهم ما يجري حوله من أحداث سياسية.

3. الجامعة، التي تكمن قيمتها الحقيقية في مدى انغماسها وارتباطها بقضايا المجتمع وتقديم الحلول المثلى لها، وتكاد تجمع معظم الدراسات ذات الصلة بدور الجامعات في أن دورها موسوم بالعناوين التالية:

أ. التنشئة، بمعنى إعداد القوى البشرية.

ب. البحث العلمي.

ج. التنشيط الثقافي والفكري العام.

4. التنظيمات السياسية، منها يتحصل الفرد على معلومات متصلة بالشأن السياسي تحدد السلوك المتوقع منه سياسياً.

5. الإعلام، ففي واقعنا المعاصر يشكل صلب الحياة، خاصة بعد الانتشار السريع للبث الإعلامي بأشكاله المختلفة، المقروء أو المسموع الفضائي والالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، وأضحت المعرفة السياسية التي تقدم عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ترسم صورة ذهنية لدى الفرد عن ملامح واقعة بحقيقته وزيفه، لذا أضحى الإعلام يقوم بدور جوهري في نقل المعلومات وبالتالي الاضطلاع بدور محوري في عملية التنشئة السياسية من خلال تزويد الأفراد بالمعلومات[1].

6. المؤسسة الدينية، تضطلع بدور رئيس في تزويد الفرد بالمعلومات الدينية عبر الدروس الدينية، والاستماع لخطبة يوم الجمعة التي في الأغلب تتناول القضايا الراهنة التي تمر بها الأمة الإسلامية.

وعليه يمكن القول أن المعرفة السياسية تعد مكوناً أساسياً من مكونات عملية التنشئة السياسية التي ترافق الفرد طيلة حياته، وتماشياً مع غرض الدراسة يمكن أن نُعرف المعرفة السياسية إجرائيا بأنها ذلك المستوى المعين من المعلومات والحقائق السياسية التي يمتلكها طلبة جامعة النجاح الوطنية حيال القضية الفلسطينية بغية تمكينهم من التعامل مع قضيتهم بإسلوب يتسم بالوعي والإدراك.

ثانيا: موقع القيم السياسية من التنشئة السياسية.

تُمثل القيم السياسية جانباً رئيساً من ثقافة المجتمع، فهي القلب من الثقافة ولبها، وتشتمل على موجهات تُنظم النشاط السياسي والاجتماعي لكافة الأفراد تكتسب عبر التنشئة السياسية، يعطيها الأفراد اهتماماً خاصاً، مشكلتا ميادين تتكامل فيها الأهداف الفردية مع الأهداف العامة للمجتمع[2]، كما أنها مفهوم عقلي ينعكس على نظرة الفرد للأمور والقضايا التي تواجهه في المجتمع ناتجة عن اقتناعه بما يصدره من أحكام متعلقة بأفضل السلوكيات دون غيرها[3]، حيث يستخدمها للحكم على الأشياء المادية أو المعنوية في مواقف التفضيل والاختيار[4]، وتشير إلى الأحكام المعيارية والأفكار التي توجه السلوك الانتقائي والاختيار الإنساني في مواقف بعينها، وهي بذلك تصورات مجردة تستشف من خلال السلوك الواقعي تُعين الفرد على حسم الانتقاء بين الوسائل والغايات[5]، وهي أحكام متصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن يكون لهذه الأحكام قبولاً من جماعة اجتماعية معينة تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية واهتماماته[6].

---

[1] - خالد الصوفي وعلي البريهمي، **دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو الربيع العربي**، (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية الإعلام، **مجلة رؤى إستراتيجية**، 2014)، ص33.

[2] - محمد يوسف الدقس، **قيم مديري ومديريات المدارس الأساسية في الأردن وعلاقتها في الجنس والمؤهل العلمي و الخبرة والمرحلة الأساسية**، (عمان: الجامعة الأردنية، **رسالة ماجستير**، 1990)، ص 80.

[3] - ماهر محمود، **سيكولوجية العلاقات الاجتماعية**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)،ص 157.

[4] - د. سعد عبد الرحمن، **السلوك الإنساني: تحليل وقياس المتغيرات**، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1991)، ص 157.

[5] - د. عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام : دراسة في النتائج السياسية**، مرجع سابق الذكر، ص65.

[6] - حامد زهران، **علم النفس الاجتماعي**، (القاهرة: عالم الكتب، 1984)، ص 24.

والقيم من المفاهيم التي نالت اهتمام كثير من الباحثين والدارسين في مجالات معرفية مختلفة كالعلوم السياسية والاقتصاد والاجتماع، وما يهم هنا هو مفهوم القيمة في علم السياسة باعتبارها من الموجهات الأساسية للسلوك السياسي للأفراد، وأضحى موضوع القيم بصفته متصل بشكل مباشر بعملية التنشئة السياسية ينال اهتمام دارسي النظم السياسية المقارنة، ذلك لأن القيم تعد أيضاً من المحددات الرئيسة للسلوك السياسي للفرد، إذ أن لكل مجتمع من المجتمعات ثقافته السياسية التي بموجبها تتحدد طريقة حياته وبقائه، فللقيم دور هام في تحديد تصرفات الأفراد بشكل عام، كما أن المجتمع يخط الأساليب التي تضمن بقاءه ودوام تماسكه بما يضمن تلبية مطالب أفراده كي يتسنى لهم أن يعيشوا حياة منتظمة، كما أن تكامل البيئة السياسية لأي مجتمع يعتمد على ما يسوده من قيم سياسية مشتركة بين أعضائه وعلى مدى انتشار مستويات متقاربة من درجات الوعي والإدراك لتلك القيم التي تمتاز بالتجريد أكثر من السلوك، فهي ليست مجرد سلوك انتقائي بل تتضمن المعايير التي يحدث تفضيل السلوك على أساسها.

تأسيساً على ذلك، فإن طلبة الجامعة يتأثرون بعدة عوامل منها، عوامل داخلية تتعلق بالطالب نفسه من حيث معارفه وقيمه واتجاهاته التي يؤمن بها والتي ينبغي أن تتعزز بشكل أو بآخر من خلال المعرفة التي يحَصل عليها من دراسته لمجموعة من المقررات الدراسية ذات العلاقة بتنمية ثقافته السياسية، والأبنية الجامعية ومدرسيه وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة به كالمجتمع المحلي، والدور المنطقي الذي ينبغي أن تضطلع به الجامعة، وفي هذا الإطار يتمثل غرس القيم في عقول الطلبة كونها تمثل معيار لتوجيه السلوك الصادر عن الطلبة حيال الكثير من القضايا والمسائل التي تحدث في المجتمع

عليه يمكن تعريف القيم السياسية إجرائيا بأنها إطار مرجعي يستخدم للحكم على الأشياء المادية والمعنوية في مواقف التفضيل والاختيار كقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية تعمل على توجيه أفكار وقرارات وأحكام طلبة جامعة النجاح الوطنية في المواقف المختلفة وبشكل منظم ومنسق، وتختلف القيم في ترتيب أولوياتها من شخص لآخر حسب أهميتها.

ثالثا: موقع الاتجاهات السياسية من التنشئة السياسية.

مفهوم الاتجاه يعد من أكثر المفاهيم استخداماً في علوم الاجتماع والنفس إلى جانب العلوم الأخرى كالعلوم السياسية والإعلام، ولربما يعود ذلك إلى كثرة ظهوره في الدراسات الإمبريقية، سيما وأن هذا المفهوم يحمل كثيراً من المرونة ما جعله يستخدم على نطاق الفرد والجماعة، وكذلك على نماذج عريضة من الثقافة، الأمر الذي أدى إلى أن يكون نقطة التقاء بين علمي الاجتماع والنفس[1]، ويمكن القول أن الباحثين يستخدمون مفهوم الاتجاه بطرق متباينة تختلف باختلاف الأطر التصورية والنظرية السائدة في كل من العلوم الاجتماعية، وبالرغم من هذا التباين، إلا أن هناك قدراً مشتركاً من الاتفاق بين الباحثين في استخدامه خاصة أن هذا المفهوم لا ينتمي إلى أي من المدارس السلوكية التي يسود بينها النزاع، وبشكل عام يتحدد السلوك السياسي لدى الأفراد بمنظومة اتجاهاتهم وأنساقهم القيمية بالإضافة إلى معارفهم السياسية بوصفها تعبيراً عن الثقافة السياسية التي تعكس الجانب الروحي المتلازم مع الجانب المادي من حياة المجتمع، وورد في لسان العرب: الجهة النحو، نقول كذا جهة كذا، "واتجهت إليك أي توجهت"[2].

ويعد هربرت سبنسر أول من استخدم مفهوم الاتجاه، حيث قال في كتابه الموسوم بالمبادئ الأولى عام 1882م "أن وصولنا إلى أحكام صحيحة في المسائل الجدلية يعتمد إلى حد كبير على الاتجاه الذهني الذي نحمله أثناء إصغائنا إلى الجدل والاشتراك فيه"[3]، وفي العام 1918م ظهر المفهوم في دراسة وليام توماس وفلوريان زنانيكي الشهيرة عن الفلاح البولندي، إذ ميز بين القيمة والاتجاه، فالاتجاه لديهما عملية شعورية فردية يُحدد النشاط الممكن أو الحقيقي للفرد في العالم الاجتماعي وهذا

---

[1]- د. عبد العظيم المصدر، **محاضرات علم النفس الاجتماعي المعاصر**، (غزة: جامعة الأزهر، 2002)، ص95.

[2]- ابن منظور، **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف ، المجلد الأول، 1970)، ص 516.

[3]- د. أحمد بلقيس، **الاتجاهات وطرائق تكوينها وتعديلاتها في التعليم الدراسي**، (عمان: وكالة غوث الدولية، معهد التربية، دائرة التربية، قسم المعلمين والتعليم العالي، 1986)،ص.8

يعني أن الاتجاه عبارة عن قطاع فردي من القيم يربطهما معاً النشاط والفعالية[1]، ويضيف إيقلي وتشكين أن الاتجاه حالة داخلية تؤثر في الفرد بأشكال مختلفة، وبشكل أدق فالاتجاه عبارة عن رد فعل تجاه شخص أو موضوع ما نظهره في أفكارنا ومشاعرنا وأفعالنا المقصودة[2]، كما أنه ميل أو استعداد منظم للاستجابة المحبذة أو غير المحبذة تجاه موضوع أو حالة معينة.[3]

وإزاء ذلك لا يوجد اتفاق أو إجماع على تعريف محدد للاتجاه بين الفلاسفة والباحثين، فقد أحصى أجزين وفنشباين حوالي (500) تعريف إجرائي للاتجاه تختلف عن بعضهما البعض، وتبين أن حوالي (70%) من (200) دراسة تُعرف الاتجاه بأكثر من معنى، الأمر الذي يدلل على افتقار هذا المفهوم إلى إطار تصوري محدد، إلى جانب كثير ممن يخلطون بينه وبين مفاهيم أخرى مثل القيمة، والمعيار، والعاطفة، والميل، وبالرغم من ذلك إلا أن عبد اللطيف خليفة حدد التيارات النظرية الكبرى التي تسهم في إيجاد تعريف واضح لمفهوم للاتجاه[4]، وتتلخص في تيارين أساسيين على النحو التالي:

التيا الأول: يتجلى في التعاطي مع مفهوم الاتجاه في إطار مكوناته الثلاثة وهي المكون المعرفي، ويشير إلى مستوى معارف الأفراد ومعلوماتهم تجاه قضية أو موقف ما، والمكون السلوكي يشير إلى الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الأفراد، والمكون الوجداني يشير إلى تقويمات الأفراد وما يصدر عنهم من أحكام القبول والرفض بالسلب والإيجاب.

التيار الثاني: يتضمن التعامل مع مكونات الاتجاه سالفة الذكر بشكل منفصل ومختلف، فهناك من تناوله في ضوء المكون المعرفي، ومنهم من تناوله في ضوء المكون الوجداني، وآخرون تناولوه في ضوء المكون السلوكي والنوايا الكامنة وراء السلوك، و يصبح الاتجاه على هذا النحو هو ذلك المفهوم الذي يستخدمه الفرد ليصف به ترابط الاستجابات المتعددة أزاء مشكلة أو موضوع محدد، وفي نفس السياق يؤكد ثرستون هذه الفكرة، والاتجاه هنا يعد بمثابة تعميم لاستجابات الفرد بحيث يُمكنه هذا التعميم من أن يتجه بالقبول أو الرفض أزاء موضوع معين، ويشير مصطلح الاتجاه وفقاً لهذا التعريف إلى ما يوجد بين استجابات الفرد من اتفاق واتساق يسمح بالتنبؤ بإستجابة الفرد إزاء المواقف، أو الموضوعات الاجتماعية والسياسية، وفي إطار هذين التيارين توجد العديد من التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع والسياسة، فيرى بوجاردس أن الاتجاه يرجع إلى "قوى داخلية دافعة للسلوك على أساس أن الميل الذي ينحو بالسلوك قريبا من بعض عوامل البيئة أو بعيداً عنها يضفي عليها معايير موجبة أو سالبة وفقاً لانجذاب الفرد إليها أو نفوره منها"[5]، فيما استعرض ألبورت تعريفات متعددة للاتجاهات وذكر علماء من أمثال: وران وتشيف وكانترل ولندبرج، واستخلصوا تعريفاً للاتجاه أكثر شيوعا وقبولا لدى الباحثين في هذا المجال، حيث يرون أن الاتجاه هو "حالة استعداد أو تأهب عصبي ونفسي تُنظم من خلاله خبرة الشخص وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي تؤثر على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثيرها هذه الاستجابة"[6].

ويورد ميشيل دنيكن في معجم علم الاجتماع أن الاتجاه يشير إلى "ميل أو نزعة يتعلمها الفرد في بيئته الاجتماعية تهدف إلى تقييم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة بعيدة كل البعد عن التضاد والتنافر"[7]، ويعرف عبد اللطيف خليفة الاتجاهات بأنها عبارة عن "الحالة الوجدانية أو الانفعالية للفرد نحو موضوع ما، ويتكون بناء على ما يوجد لديه من معارف ومعتقدات وخبرات عن هذا الموضوع، وقد تؤدي هذه الحالة الوجدانية بالفرد إلى القيام ببعض الاستجابات أو الانفعالات في موقف معين

---

[1]- د. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي : **محاولة نظرية نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده،(** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1990)،ص- ص 268- 269.

[2] - Philip, chalk ,**Invition to Social Psychology** ،(London: Harcourt Brace &company،New York ، 1995),p 162.

[3]- Hayes, Niky, **Foundation of psychology**, (London: Thomas Nelson & Sons Ltd, 1996),p 603

[4]- عبد اللطيف خليفة، **إتجاهات طلاب الجامعة نحو الشعوب: دراسة مقارنة بين الطلاب الوافدين والطلاب المغتربين**، (القاهرة: جامعة عين شمس، **مجلة علم النفس**، عدد 6-7، 1990)، ص 270.

[5] - Bogards, B.S**, fundamentais of social Psychdogy**,(Gelence Press,1931), p51

[6] - Gorden , Alport , **Attitudes in carl Murchison (editor), Ahand book of social Pychology**, (Worcester, Mass Chark University Press, 1954) ,pp 789- 844

[7]- ميشيل دنيكن، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة إحسان الحسن، (بيروت : دار الطليعة، 1986)، ص12

ويتحدد من هذه الاستجابات درجة رفضه أو قبوله لموضوع الاتجاه"[1]، ويقرر الزعبي أن الاتجاهات عبارة عن "محددات موجهة وضابطة ومنظمة لسلوك الفرد، وهي أساليب منظمة ومتسقة في التفكير والسلوك وردود الفعل تجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية والسياسية"[2]، ويشير جوردون مارشال إلى أن " الاتجاه في معناه الفضفاض هو توجه نحو شخص، أو موقف، أو نظام، أو عملية اجتماعية، ويعد مؤشراً على قيمة أو اعتقاد كامن خلفها"[3]، وتتجلى أهمية الاتجاهات في كونها تعكس إدراك الفرد للعالم المحيط به واستخدامه للمعلومات عن هذا العالم ما يقوده ذلك للتفكير والسلوك بطريقه معينة[4]، كما أن وضوح الاتجاه يُنمي قدرة الفرد من حيث التعبير الإيجابي عن قيمة وتجعله يشعر بالرضا والقناعة[5]، وترتبط الاتجاهات بالحكم العقلي الذي يوجه السلوك الفردي وفقاً لمنطقية تفكيره، لذا تتباين الاتجاهات تبعاً لدرجة ثباتها، وعليه قد تكون الاتجاهات قوية أو ضعيفة، سطحية أو عميقة، سلبية أو إيجابية، لكونها نابعة عن استجابة الفرد نحو مثيرات معينه منبثقة عن البيئة المحيطة بالفرد تنتظم تبعاً لخبراته السابقة في هذا المجال، بما يضمن تقويمها وتقييمها ومن ثم تعميمها على سلوكياته تجاه المواقف والمسائل المرتبطة بموضوع الاتجاه سواء كان سلبياً أم إيجاباً.

في هذا الإطار فإن بقاء الاتجاه واستقراره، أو سلبيته أو إيجابيته تجاه المسائل المختلفة يكون متصلاً بتأثر الفرد بالمثيرات المختلفة المتواجدة في البيئة الاجتماعية/السياسية المحيطة به، علاوة على مضمون الثقافة السياسية والاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد، لذا تتصف الاتجاهات بالنسبية ويطالها التغير والتعديل تبعاً للتغيرات الاجتماعية/السياسية على البيئة المحيطة بالفرد، وبهذا السياق هي عبارة عن ميل نحو قضية ترتبط بالمعرفة التي حصل عليها الفرد نتيجة خبراته السابقة، بالإضافة إلى انفعالاته واستعداداته نحو قضية أو موقف ما[6]، لذا فإن أي فرد يمتلك عدداً غير محدد من الاتجاهات إزاء المسائل والقضايا الموجودة في بيئته سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.... الخ، وتغيرها وتطويرها مرهون بالتغير الحاصل على تلك المسائل والقضايا في المجتمع.

بناء على ما سبق يتجلى محوران أساسيان اشتملت عليهما التعريفات سالفة الذكر، وهما محور علم الاجتماع السياسي، ومحور علم النفس الاجتماعي، فإذا كان علم النفس الاجتماعي يركز على الخصوصية الفردية والسيكولوجية، فإن علم الاجتماع السياسي يركز على الخصوصية الاجتماعية/السياسية للاتجاه سيما وأن الاتجاه بالمعنى الاجتماعي/السياسي مرتبط بالضرورة بالبيئة الاجتماعية/السياسية التي يحصل الفرد من خلالها على مستوى من المعارف تنعكس بشكل مباشر على انتقائه لخياراته وتصرفاته ومواقفه الاجتماعية/السياسية إزاء العديد من المسائل المرتبطة بسلوكه الاجتماعي/السياسي، وبالرغم من الاختلافات الواضحة في التعريفات سالفة الذكر، إلا أن تحليل ما تضمنته من استجلاء لمفهوم الاتجاه تؤكد على توليفة من نقاط الالتقاء من حيث دلالاتها التوضيحية للمفهوم وذلك على النحو التالي:

1. الاتجاهات مكتسبة من البيئة المحيطة بالفرد وقابلة للاكتساب والتعديل والتطوير.
2. الاتجاهات غير ثابتة ونسبية في ديمومتها واستمراريتها.
3. الاتجاهات قابلة للقياس.
4. الاتجاهات تأخذ شكلين سلبي وإيجابي.
5. الاتجاهات تتسم بالطابع الانفعالي وعلى تماس مباشر بالقيم ومستوى المعارف.
6. الاتجاهات أداة هامة لفهم السلوك السياسي، والاجتماعي للفرد.
7. الاتجاهات قد تكون سطحية أو عميقة.

---

[1]- عبد خليفة، **سيكولوجية الاتجاهات**، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر، 1990)، ص231.
[2]- احمد محمد الزعبي، **أسس علم النفس الاجتماعي**، (صنعاء: الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1994)، ص17.
[3]- جورج مارشال، **موسوعة علم الاجتماع** ، المجلد الأول، ترجمة : د. محمد الجوهري وآخرون ، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص79.
[4]- عبد الفتاح دويدار، **علم النفس الاجتماعي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1994)، ص 175.
[5]- منيرة أحمد، **ثلاث نظريات في تغير الاتجاهات**، (القاهرة: مكتبة الإنجلو- مصرية، 1978)، ص 74.
[6]- أحمد الزعبي، **أسس علم النفس الاجتماعي**، مرجع سابق الذكر، ص 174.

إذاً الاتجاه بالمعنى السياسي يُكتسب عبر الخبرات السابقة التي يتعرض لها الفرد في مسيرة تنشئته السياسية ومحور أساسي من محاورها، ويرى الباحث أن أكثر الاتجاهات أهمية هي تلك التي تتبلور عند الطلبة أثناء دراستهم في الجامعات كونها تأخذ طابعا قويا في الثبات والاستمرار باعتبار أن الاتجاه تعبيراً عن مواقف طلبة الجامعات إزاء القضايا الحاصلة في مجتمعاتهم، وما يزيد من شدة الاتجاه في تلك المرحلة تبلوره نتيجة قناعة قد تكون مستندة إلى معرفة سياسية حصل عليها الطلبة من خلال دراستهم للمقررات الدراسية أو الاطلاع على المراجع العلمية، أو تولد قناعة لديهم حيال تلك القضايا بفعل النقاش مع أساتذتهم وزملائهم، ويمكن القول أن كل ما يترك أثراً بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة الطالب الجامعي يُمكن أن يكون موضوع اتجاه، ولذلك تعد الاتجاهات مكوناً رئيساً من مكونات عملية التنشئة السياسية وتماشياً مع غرض الدراسة يمكن أن نُعرف الاتجاه إجرائياً: بأنه محصلة استجابات طلبة جامعة النجاح الوطنية حيال مجموعة من الاتجاهات السياسية المتمثلة في التوجه نحو المشاركة السياسية، ونحو عملية السلام، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ونحو الغرب وإسرائيل.

المبحث الثالث
موقع الثقافة السياسية من التنشئة السياسية

تمهيد:

إن الثقافة السياسية لدى أي مجتمع هي جزء من ثقافته العامة تنتقل من جيل لآخر عبر قنوات التنشئة السياسية، وتختلف الثقافة السياسية من مجتمع إلى آخر تبعاً لعوامل داخلية تتعلق ببنية النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بالاضافة إلى ما يعتريها من تغيرات تطال الأطر الثقافية والقيمية في المجتمع، وتبعاً لعوامل خارجية تتغلغل لثقافة المجتمع السياسية، وتجد مصادرها في الميراث التاريخي والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع[1]، وتربط الثقافة السياسية علاقة جدلية بالتنشئة السياسية يصعب على الباحث سبر أعماقها، وإنما تعد أنماط الثقافة السياسية محدداً لمستوى المعرفة السياسية التي يحصل عليها الأفراد، والقيم والاتجاهات السياسية التي تبنى لديهم حيال القضايا السياسية التي تحدث في المجتمع، الأمر الذي يتطلب في بداية المبحث تقديم نبذة نظرية حول مفهوم الثقافة السياسية.

أولاً: مفهوم الثقافة السياسية.

بالرغم من وجود قاسم مشترك في الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع ككل، إلا أن ذلك لا يمنع وجود عدد من الثقافات السياسية التي ترتبط بمكان الإقامة، مثل ثقافة أهل المدن والريف والمخيمات في الحالة الفلسطينية، أو الاختلافات الجبلية مثل ثقافة الكبار – المسنين- وثقافة الشباب، أو الاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وتكاد تتفق الدراسات التي تناولت مفهوم الثقافة السياسية بأنها تتعلق بالمعرفة السياسية والقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع نحو شئون الحكم والسياسة، بمعنى منظومة المعارف والقيم والاتجاهات التي تحدد الكيفية التي يتم رؤية المجتمع لسلطته، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، الأمر الذي يضمن معنى للعملية السياسية ويحكم سلوك الأفراد داخل النظام السياسي، وتعود الأصول النظرية للبحث في الثقافة السياسية إلى مفهوم الثقافة ذاتها، وترتبط الثقافة السياسية بالافتراضات التي قدمتها كتابات كارل ماركس وماكس فيبر حول مفهوم الثقافة، تلك الافتراضات التي تطورت لاحقا حينما أدرك علماء السياسة ومن قبلهم علماء الاجتماع في خمسينيات القرن الماضي، أن الأطر التحليلية البنائية أو الوظيفية لا يمكن وحدها تقديم رؤية شمولية للنظم السياسية، فدعوا إلى ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة السياسة والحكم في أي مجتمع، متأثرين بذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي[2]، وحينها بدأ اتجاه جديد يتبلور في علم السياسة خصوصاً في السياسة

---

[1] - مجدي فارس تركس، **تنمية الثقافة السياسية للمرأة في صعيد مصر**، (أسيوط: البرنامج التنموي للمرأة والطفل في سوهاج، 2007)، ص3

[2] - Chilcote ,Ronald H.. **Theories of Comparative Policies**: op. cit ،Pp 177-202.

المقارنة، حيث أصبح يُنظر إلى مفهوم الثقافة كونها إطاراً سياسياً يعبر عن المزيد من عدم الرضا بدراسات الطابع القومي الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة المفهوم.

وتعددت تعريفات الثقافة السياسية بقدر تعدد من تصدوا لها بالدراسة والبحث والتحليل، ويعتبر ألموند أول من تناول مفهوم الثقافة السياسية في عام 1956 في محاولة منه لتصنيف النظم السياسية وعرفها في حينه بأنها "مجموعة من الاتجاهات السياسية والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[1]، ويرى لوشيان باي أن الثقافة السياسية هي "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي"[2]، وبهذا المعنى تتحصل الثقافة السياسية في رأي باي على القيم التي تسهم في بلورة الاتجاهات التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي.

بينما يعرف فربا الثقافة السياسية بأنها "المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره"، ومن ثم تَتَحصل الثقافة السياسية وفق تصوره من خلال ما يسود المجتمع من قيم واتجاهات ومعارف سياسية تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حُكاماً ومحكومين[3]، وبالتالي فإن قيم واتجاهات الأفراد السياسية تندرج في إطار ثقافتهم السياسية، فيما تأخذ المعارف السياسية أشكالاً عدة فقد تكون إدراكية تدور حول طبيعة الحياة السياسية، أو أنها تأخذ شكل مجموعة من القيم التي تحدد الغايات السياسية المنشودة في المجتمع، أو أن تَتَكون من اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي، بمعنى أن جوهر الثقافة السياسية يدور حول معارف وقيم واتجاهات سياسية لأفراد المجتمع[4].

من هنا يَتَحصل دور قنوات التنشئة السياسية بالتعاون والتكامل في تنشئة الفرد تنشئة سياسية يتجلى فيها ورفع مستوى معرفه وغرس القيم وبناء وتعديل اتجاهات، لتساعده في توجيه سلوكه بما يخدم مصلحة المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على تجذير الروح الوطنية والقومية لدى الأفراد، ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم الحضاري، ذلك الاعتزاز الذي يدفعهم إلى أن يكونوا على أهبة الاستعداد لتقديم التضحية في سبيل أوطانهم[5]، وينظر صامويل بيير للثقافة السياسية بأنها "تلك القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية التي توضح ما يتوقع من الحكومة وما ينبغي عليها أن تعمله لكي تستمر[6]، ويُعرف قاموس أكسفورد الثقافة السياسية "بأنها الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه، إلى جانب أحكام تقييمية بشأنه[7]، في حين يعرفها فليب برو بأنها "تتكون من مجموعة من المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد ببناء تصور حول علاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه"[8]، ويعرفها ارك روي بانها" نمط المعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية"[9]، ومن منظورة فان ثنائية المفاهيم عند الفرد حول مسائل عدة منها الصالح والطالح، والصواب والخطا، والخير والشر تبلور معا نمط القيم والاتجاهات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعتقدات الفردية نحو ما هو قائم في العالم السياسي المحيط بالفرد وتتفاعل عواطفة نحو تعزيز القيم والاتجاهات لديه.

---

[1]- د. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي في مصر**، ط2، (القاهرة: الكتاب الأول، 2006)، ص 178.

[2]- Pay, Lucian **" Political Culture". International Encyclopedia of the Social Sciences. Chicago:** op. cit .p.218

[3]- Verba , Sidney. " **Comparative Political Culture**". op.cit.p. 513.

[4]- د. السيد عليوة، ومنى محمود، **المشاركة السياسية**،مرجع سابق الذكر، ص20

[5]- د. مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007)، ص ص 161-162.

[6] - Beer, Samuel**, potterns of government**, (New York: Routedge, 1970),p30

[7] -Lain mclean, **concise dictionary of politics**, (ford university press, 1966),p379.

[8] - فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة عرب حاميلا، ط1،(بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1998)، ص 213.

[9] - Row, Erik. **Modern Political: An Introduction to Behavior and Institute**. (London: Routledge and Kegan Paul, 1969), p12>

في حين ينظر كافاناخ إلى الثقافة السياسية باعتبارها " البيئة السيكولوجية المحيطة بالنظام السياسي والمكونة بوجه خاص من الاتجاهات ووجهات نظر الأفراد، فهي تعبر عن توزيع عام لاتجاهات المواطنين إزاء الغايات السياسية"[1]، في حين يؤكد ألموند وبويل أن الثقافة السياسية تتكون من القيم والاتجاهات والمعتقدات والمهارات السائدة في المجتمع بين جميع قطاعاته جنباً إلى جنب مع الاتجاهات والمعتقدات والقيم والميول الخاصة التي تميز قطاعات منفصلة من هذا المجتمع: أنها تمثل توزيع القيم والاتجاهات السياسية في المجتمع[2]، ويعد جابريل ألموند من أوائل مَن تناولوا مفهوم الثقافة السياسية بالبحث والدراسة وقدم له تفسيرات جديدة من خلال ربطه بالنظام السياسي، فأكد على أن أي نظام سياسي بالضرورة أن يعيش في ظل ثقافة سياسية تتكون من القيم والاتجاهات السياسية وعلى هذا الأساس يمكن تفسير كيفية عمل المؤسسات السياسية[3]، وفي العام 1963 قدم ألموند وفربا دراسة تساءلا بواقعها عن نظرة الفرد وتوجهاته إزاء النظام النظام لسياسي ومدخلاته ومخرجاته، وإزاء الأفراد أنفسهم وهل يمكن تصورهم كمشاركين نشطين؟.

إن استعراض الدراسة لتعريفات الثقافة السياسية جعل الباحث يدرك الملاحظات التالية:

1. هناك من الباحثين والدارسين مَن ينظر إلى الثقافة السياسية من منظور الرؤية المعيارية والمعرفية، بوصفها تركز على جانب القيم والاتجاهات والمعارف السياسية لدى الأفراد في المجتمع في إطار علاقته بالنظام السياسي.

2. هناك من الباحثين والدارسين مَن يَنظر إلى الثقافة السياسية من الجانب المهاراتي بوصفها تركز على الجانب السلوكي لدى الأفراد تجاه النظام السياسي.

3. هناك من الباحثين والدارسين مَن ينظر إلى الثقافة السياسية بوصفها محددا تقييميا يمثل مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات[4]، وفي هذا الإطار أكد جابريل ألموند وسدني فربا أن التوجهات الإدراكية للثقافة السياسية تتضمن معرفة واتجاهات الأفراد إزاء النظام السياسي، وعملياته وقياداته، وأن الاتجاهات المعنوية تشتمل على المشاعر إزاء النظام السياسي كالانتماء للوطن والقومية والاغتراب عنه، ومن هنا تتجلى معالم إمكانية قياس الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد للجوانب التالية:

أ. الدولة - النظام السياسي- ككل: الحجم، الموقع، الإطار الدستوري..... الخ.

ب. المدخلات، الأفراد والجماعات والبنى والعمليات السياسية، ليتم من خلالها تقديم المطالب المختلفة إلى السلطة السياسية وتحويلها إلى قرارات.

ج. المخرجات، كيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع، وما البنى التي تقوم بهذه العملية؟.

د. دور الفرد، ما هو الدور الذي يحققه الفرد في الحياة السياسية؟ وما مدى معرفته لحقوقه وواجباته وقدراته السياسية؟ وكيفية المشاركة السياسية؟ وأي المعايير سيستخدم لتكوين آرائه حول النظام وتقيمه لجوانبه المختلفة؟

ومن واقع إسهامات الباحثين والدارسين لمفهوم الثقافة السياسية تتحدد المقولات النظرية للثقافة السياسية في النقاط الأساسية التالية:

1. إن جوهر الثقافة السياسية متصل في المعرفة والقيم والاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع، وهي بهذا تعبير عن عناصر معنوية غير مادية، وفي هذا الإطار تعد المعارف السياسية بمثابة المكون الثقافي لمجموعة الحقائق والمدركات والمفاهيم ذات العلاقة بالشأن السياسي، مرورا بغرس القيم ذات الدلالة

---

[1] - Kavanagh ,Dennis**, Political Culture**, (London: The Macmillan Press Ltd., 1972), PP. 395-396.

[2] - Almond , Gabriel and Bingham Powell. **Comparative Politics : A Development Approach (**Boston. Little Brown Co. 1966).p. 70.

[3] -Almond ,Gabriel, **Comparative Political Systems**, Journal of Political, No,(18),1956, pp. 395-396.

[4] - نبيل حليلو، **التنمية السياسية والثقافة السياسية: أية علاقة**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ، عدد8، 2012)، ص27.

السياسية في عقول ونفوس الأفراد، وتنتهي بتبلور الآراء والإتجاهات وتعديلها بشأن قضية ما أو موضوع معين.
2. الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.
3. تؤثر الثقافة السياسية تأثيراً كبيراً على النظام السياسي، فإن استمرارية أي نظام مرهونة بحاجته إلى ثقافة معينة تغذيه.
4. لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتاً مطلقاً، لكنها تتعرض للتغيير حتى لو كان طفيفاً وبطيئاً، ويتوقف حجم التغيير على عدة عوامل من بينها التغيير في البنى الاقتصادية والإجتماعية والسياسية.
5. مثلما تتأثر ثقافة المجتمع بأوضاعه الاجتماعية والسياسية فإنها تؤثر بدورها في تلك الأوضاع بما يؤكد وجود علاقة جدلية بين ما هو معنوي وما هو مادي.

ثانيا: أنماط الثقافة السياسية وموقعها من التنشئة السياسية.

تعدد أنماط الثقافة السياسية في العديد من المجتمعات حيث أن العلاقة ما بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية تتحد بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فنمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع يمثل الوعاء الذي تنهل منه قنوات التنشئة السياسية سبلها وطرائقها في إعداد الأجيال ومن أهم أنماط الثقافة السياسية:

1. الثقافة السياسية التابعة، في هذا النمط غالباً ما يكون الأفراد سلبيين بسبب شعورهم بعدم القدرة في التأثير على النظام السياسي، لذا فإن مشاركتهم تكون ضعيفة أو لا يشاركون في الحياة العامة وفي العملية السياسية[1]، ويلبون رغبات السلطة السياسية بشكل سلبي ولا يتدخلون في السياسية[2]، وفي المجتمعات التي يسود فيها هذا النمط من الثقافة السياسية تنحو قنوات التنشئة السياسية إلى تشكيل شخصية الفرد وفق مضمونها، ما يقود ذلك إلى وجود فرد ميال إلى السلبية بسبب الشعور بالضعف حيال التأثير في الحياة العامة والعملية السياسية، وهذا النمط من الثقافة السياسية غالباً ما يكون مرتبطاً ببناء الاتجاهات السياسية لدى الأفراد حيال النظام السياسي، والاتجاهات مكون أساسي من مكونات عملية التنشئة السياسية التي يتعرض لها الفرد.

2. الثقافة السياسية المحدودة، في هذا النمط من الثقافة السياسية لا يمتلك الأفراد سوى القليل من المعرفة حول الأهداف والغايات السياسية، ما يجعلهم غير قادرين على التأثير في السياسة العامة السائدة في مجتمعهم أو على النظام السياسي، كما أنهم في تلك الحالة يكونون غير قادرين على تقديم الأحكام الصحيحة تجاه الأهداف السياسية والسياسة العامة، وبالتالي يكون موقعهم على هامش النظام السياسي، فالتنشئة السياسية التي يخضع لها الفرد وفق هذا النمط من الثقافة السياسية تفضي إلى وجود فرد ذي معرفة سياسية سطحية ما يرتد ذلك على سلوكه السياسي، وغالباً ما يكون الفرد متسماً باللامبالاة بالأحداث السياسية في مجتمعه بسبب سطحية معرفة الفرد حول الأهداف والغايات السياسية وخياراتها، علماً بأن المعرفة السياسية مكون أساسي من مكونات التنشئة السياسية، ويظهر هذا النوع من الثقافة السياسية في المجتمعات غير المتجانسة، ويكون من الصعب إيجاد نوع من التكامل فيما بينها، وهذا النوع من الثقافة يظهر في العديد من الدول لا سيما في مراحل نشأتها الأولى[3].

3. الثقافة السياسية المشاركة، يمتلك الأفراد في هذا النمط من الثقافة السياسية قدراً من الإدراك والمعرفة حول مدخلات ومخرجات النظام السياسي، ما يضعهم في دائرة الفعل والتأثير على النظام السياسي وبطرائق مختلفة، كالتاثير في صنع السياسية العامة، والمشاركة في الانتخابات لدعم برامج ورموز سياسية بعينها كونهم قادرين على التحليل والإدراك السياسي، وبالتالي المفاضلة بين الخيارات المتاحة أمامهم، ومن ثم التقييم والحكم على النظام السياسي وأطرافه، إن هذا النمط من الثقافة السياسية يشكل في واقع الحال فضاء رحبا لقنوات التنشئة السياسية من حيث إعداد فرد فاعل في مجتمعه من خلال ميوله للمشاركة السياسية والاهتمام بقضايا مجتمعه.

---

[1]- د. باسم زبيدي، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 2003)، ص9.
[2]- د. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي في مصر**، ط2، (القاهرة: الكتاب الأول، 2006)، ص 187.
[3]- د. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2001)،ص ص 437- 338.

وقبل أن ننتقل إلى النقطة المحورية في هذا المبحث، والمتصلة بعلاقة الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية، أن أول ما يتبلور في ذهن الباجث السؤال التالي: ما الذي تحتاجه التنشئة السياسية من الثقافة السياسية؟ هذا يقود في البداية لتناول تصنيف آخر للثقافة السياسية والمرتبط بجوهر النقطة المحورية التي سنناقشها لاحقاً حول علاقة الثقافة السياسية بالتنشئة السياسية، حيث صنف الباحث روزنبوم الثقافة السياسية إلى قسمين وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: الثقافة السياسية المتكاملة، ففي هذا الصنف يكون الأفراد في المجتمع إيجابيين بإتجاهاتهم حيال النظام السياسي، بحيث ينتابهم الشعور بأنهم على مقدرة وكفاءة وفاعلية في التأثير في النظام والعملية السياسية، كما أن دورهم فاعل في المجتمع، وبالتالي هم على ثقة بأقرانهم في المجتمع ويبدون الرغبة في التعاون من أجل تحقيق المصلحة العامة.

القسم الثاني: الثقافة السياسية المفتتة، على عكس الثقافة السياسية المتكاملة، يكون الأفراد في المجتمع سلبيين في اتجاهاتهم حيال النظام السياسي، ولا ينتابهم الشعور بأنهم على قدرة وكفاءة وفاعلية في التأثير في النظام والعملية السياسية، بل إنهم يشعرون بالاغتراب السياسي في وطنهم ولا يثقون بالآخرين، ما يرتد عليهم سلبياً من حيث التعاون مع باقي أقرانهم في المجتمع[1].

إذاً الثقافة السياسية تشتمل على تقاليد انبثقت عن الثقافة العامة للمجتمع بشكل عام، وكل نمط من الأنماط المذكورة أعلاه من الثقافة السياسية يوفر أسلوباً وسلوكاً خاصاً متضمنا قيماً واتجاهات أزاء النظام السياسي والعملية السياسية، تتوافق مع الثقافة العامة السائدة في المجتمع، علماً أنه قد يتزامن وجود أكثر من نمط للثقافة السياسية في المجتمع الواحد ، بحيث تكون الثقافة السياسية السائدة عبارة عن مزيج من أنماط الثقافة السياسية، وهذه ليست خاصية وإنما إن دلت على شيء فإنما تدل على حالة من الاستنقرار السياسي وعملية سياسية لا يحظيان بإجماع وطني.

كما أن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تلقي بظلالها على بنية الثقافة السياسية القائمة في المجتمع[2]، ففي الحالة الفلسطينية ترك الاحتلال بالغ الأثر على بنية الثقافة السياسية في المجتمع الفلسطيني، ولعل المآسي والويلات التي تعرض لها الفلسطينيون منذ بداية القرن الماضي وأصبحت مفرداتها ومفاهيمها دالة على مضمونها، فشاعت مفاهيم وتعبيرات كثيرة كعودة اللاجئين إلى ديارهم، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والكفاح المسلح، والمقاومة، والتحرير، والصمود...إلخ، اعتبرت محددا رئيسا للثقافة السياسية الفلسطينية، وترافق ذلك مع ظهور التنظيمات السياسية الفلسطينية التي ساهمت في عملية التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني إلى أن بدأت تلوح في الأفق مظاهر الانتفاضة الشعبية الأولى في العام 1987م وكان لها دور رئيس في تحديد ملامح الثقافة السياسة الفلسطينية وذلك على النحو التالي[3]:

1. بروز العديد من التنظيمات السياسية التي تتبنى مرجعيات أيدلوجية مختلفة منها الوطني والقومي والإسلامي والاشتراكي.

2. بروز ثقافة سياسية غير ديمقراطية تنزع إلى تجميع الصلاحيات في أيدي أفراد محددين وبقي ذلك سائداً لحين استشهاد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي كان ممسكاً في خيوط العملية السياسية بفلسطين.

3. التوقيع على إعلان المبادئ في العام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي بموجبه نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية.

4. البدء في بناء المؤسسات الفلسطينية سواء منها المدنية والأمنية والعسكرية.

5. بروز مفردات سياسية جديدة كالصمود على الأرض، وبناء الانسان، واستكمال عملية التحرير، وبناء المؤسسات...الخ.

---

[1] - Resemboum , Water, **political culture**, (New Yourk, Precagerpibies, 1975). P p 52-53

[2] - Almond, Gabriel A. "A Functional Approach to Comparative Politics". **In Howard J, Wlarda** (ed.). **Comparative Politics: Critical Concepts in Political Science**. Vol. 1. Oxon: Routledge, 2005, p180.

[3]- محمود محمد الشامي، **الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني- دراسة ميدانية على عينه من الشباب الفلسطيني في محافظة رفح**، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، **رسالة دكتوراه** ، 2006).ص121.

6. تراجع في دور التنظيمات السياسية الفلسطينية لحساب السلطة الوطنية الفلسطينية التي حاولت ومازالت تحاول بسط سيادتها على جزء من الأراضي المحتلة عام 1967م.
7. بروز خلاف بين مؤيدي عملية السلام ومعارضيها وهذا مثل حالة البداية في الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية الذي مازال قائماً إلى يومنا هذا.

ومع بداية انتفاضة الأقصى في العام 2000م يمكن تحديد أهم ملامح الثقافة السياسية الفلسطينية وذلك على النحو التالي:

1. جنوح المجتمع الفلسطيني نحو التدين.
2. تراجع التأييد لعملية السلام مع إسرائيل في أوساط الفلسطينيين.
3. سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة عام 2007م.
4. ضعف الممارسة الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، وبالرغم من أن الولايتين الرئاسية والتشريعية منتهية إلا أنه بسبب الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية لم يتسن عقدهما لغاية الآن.
5. فرض حصار على قطاع غزة منذ عام 2006م بعد فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية، وتكرار الاعتداءات على قطاع غزة، كان آخرها إعتداء الاحتلال على قطاع غزة عام 2014م.
6. توسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وتهويد القدس.
7. حصول فلسطين على عضوية دولة غير عضو بصفة المراقب في الأمم المتحدة.
8. ضعف ثقة المواطنين الفلسطينيين بالتنظيمات الفلسطينية.
9. تغيرات متلاحقة في البلدان العربية المحيطة بفعل (الربيع العربي) ألقت بظلالها على الثقافة السياسية الفلسطينية.

ثالثا: الثقافة السياسية التي تحتاجها التنشئة السياسية.

إن ذلك يدفع الباحث إلى الإجابة عن أسئلة محورية متصلة بهذا النقاش ومنها من هو محور عملية التنشئة السياسية؟، وما هو هدفها؟ ومن يحركها؟، يتبادر للباحث من الوهلة الأولى بأن الفرد هو العامل المشترك بين هذه الإجابات، مما يدلل على أن الفرد بؤرة تركيز تلك العملية برمتها من حيث تشريب الفرد للمعرفة، وغرس للقيم وبلورة الاتجاهات السياسية وتعديل أخرى لجعله قادراً على فهم العملية السياسية برمتها.

وتتجلى علاقة الثقافة السياسية بالتنشئة، بالنظر إلى إسهامات المفكرين والباحثين من حيث دارستهم للثقافة والسياسة، كما نلاحظ مدى الترابط ما بين المفهومين، حيث إن الأفراد والجماعات هما بؤرة التركيز لكلى المفهومين، نظرياً وعملياً، فالتنشئة السياسية عبارة عن عملية يكتسب الفرد بموجبها معرفة وقيما واتجاهات سياسية، تساعده على فهم وتقييم ارتباطه بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعد جزءاً من عملية كبرى يترعرع الفرد في كنفها، وهي تنشئة اجتماعية عامة، وما يحصل عليه الفرد بموجبها من معرفة وقيم واتجاهات حيال الحياة السياسية وهي في الغالب منبثقة عن الثقافة العامة التي يتشربها الفرد في كنف بيئته الاجتماعية، وتعتُبر الثقافة السياسية إحدى مكوناتها الأصيلة.

فإذا كانت التنشئة السياسية بقنواتها المختلفة الأداة التي يتشرب الفرد من خلالها معارفه وقيمه واتجاهاته السياسية، فإن الثقافة السياسية هي الوعاء التي تنهل منها قنوات التنشئة السياسية أطرها الفكرية التي تعد محدداً عاماً لطبيعة شخصية الفرد، وهذا مرتبط بنمط الثقافة السياسية والنظام السائد في المجتمع، فعندما تستند قنوات التنشئة ومنها الجامعات إلى أسس العملية الديمقراطية في إعداد الأجيال لجعلهم عارفين بشكل جيد كيف يفكرون ويستنتجون، وكيف يحللون ويناقشون ويحاورون ويَتَداخلون مع الآخرين برحابة الصدر وسعة الأفق ومرونة المثقف، فإن ذلك سيقود إلى الإنماء الايجابي للمعرفة والقيم والاتجاهات السياسية لدى الطلبة في الجامعات، كما أنها تنمي الجانب المهاري بالشكل الإيجابي في إطار السلوك المتوقع من الطلبة تجاه القضايا العامة، بالإضافة إلى توسيع مداركهم التقييمية وأحكامهم تجاه الظواهر والأحداث التي تحصل في المجتمع.

وحينما نتحدث عن بؤرة التركيز التي يشغلها الفرد في عملية التنشئة السياسية، لا نتوقع أن يعتبر الفرد في جميع الحالات عنصراً فاعلاً في وصول تلك العملية إلى أغراضها على أكمل وجه، والمتمثلة في تنمية المعرفة، وغرس القيم وبلورة الاتجاهات ذات الدلالة السياسية لديه، فإذا ما عدنا إلى

تقسيم جابريل ألموند وسدني فربا لأنماط الثقافة والسياسية، حيث أفادا أن الأفراد في الثقافة السياسية المحدودة لا يعرفون إلا القليل عن الأهداف والغايات السياسية فضلاً عن عدم اهتمامهم بالقضايا السياسية المتصلة بالشأن العام، هذا بالإضافة إلى عدم مقدرتهم على تقديم الأحكام الصحيحة حول السياسات العامة في مجتمعاتهم، الأمر الذي يدلل على عدم معرفة ما يدور خارج بيئتهم المعزولة اجتماعيا، والتي غالباً ما توجد في الأرياف والبادية.

على عكس نمط الثقافة السياسية المشاركة التي يعتقد الأفراد بموجبها أن لديهم فرصاً للمشاركة في الحياة السياسية ويكونون على وعي تام بالنظام السياسي، بمعنى أنهم يكونون على وعي تام بمدخلات النظام السياسي ومخرجاته، وأكثر من ذلك يعتقدون بأنهم قادرون على التأثيرفي النظام السياسي من خلال نشاطات مختلفة، كالمشاركة في الانتخابات، والنشاط الحزبي، والتظاهر وغيرها من مظاهر المشاركة السياسية، وبالتالي يكون لهم دور في التأثير على النظام والعملية السياسية في المجتمع الذي ينتمون إليه.

أما النمط الاول للثقافة السياسية والموصوف بالثقافة التابعة، فإنه يكون لدى الأفراد في هذا النمط وعي بالنظام من حيث مدخلاته ومخرجاته، ولكن هؤلاء الأفراد يتصفون بالسلبية واللامبالاة تجاه النظام السياسي، فهم لا يستطيعون المشاركة الفاعلة في النظام، ويعزى ذلك إلى أنهم يشعرون بأن دورهم لا قيمة له، ومقتصر على الخضوع والإذعان للنخب الحاكمة، ويخشون من الإقدام على أي فعل، أو تجاوز تجاه النظام السياسي حتى لو كان ذلك عن طريق الرفض السلبي لأهداف وغايات النظام السياسي.

وفي معرض الإجابة عن سؤال: أية ثقافة سياسية نريد؟ آثر الباحث التعريج على تقسيم جابريل ألموند وسدني فربا لأنماط الثقافة السياسية كونها تحمل في مضامينها أنواع النظم السياسية من حيث الغايات والسبل والطرائق التي تنتهجها مؤسسات التنشئة السياسية في تنشئة الفرد سياسيا، وتعد إشارتهم إلى أن أنماط الثقافة السياسية لا يعني سيادة نمط بعينه وإستبعاد الأنماط الأخرى، فضلاً عن تأكيدهم أن النمط السائد مرتبط بأيدلوجية النظام السياسي القائم في المجتمع، فالثقافة السياسية المحدودة ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي مركزي، أما الثقافة السياسية التابعه فمتصلة ببناء تسلطي مركزي، والثقافة السياسية المشاركة متصلة بالنظم السياسية الديمقراطية، وبالرغم من تعدد أنماط الثقافة السياسية، إلا أنه من الصعب ثبات أي نمط من أنماطها حيث إنها تتعرض للتغير تبعاً للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فضلاً عن أن التغير الذي قد يطرأ نتيجة رغبة الحكومة في تلقين الأفراد مجموعة من القيم والاتجاهات الجديدة[1].

بناء على ما ذكر آنفاً تتجلى علاقة الثقافة السياسية في التنشئة السياسية في المجتمعات باعتبارها جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، والمتصلة بالمعرفة وبالقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية السائدة في المجتمع، التي تعمل على توجيه سلوك الأفراد والجماعات اتجاه النظام السياسي، وتحدد سلوكهم في العملية السياسية[2]، وهي الوعاء العام الذي تستلهم منه عملية التنشئة السياسية معارفها وقيمها واتجاهاتها المنقولة للأجيال عبر قنوات التنشئة السياسية، التي من شأنها أن تُحقق الانسجام والتكامل بين أفراد المجتمع الواحد.

كما أن التنشئة السياسية وموجهاتها الأساسية تتوقف بدرجة أكبر على عامل الفرد نفسه، وثقافته السياسية التي تميزه عن باقي الأفراد في المجتمعات الأخرى، وتدلنا التجربة المعاصرة للمجتمعات الديمقراطية الحديثة المتقدمة التي توفر عاملاً هاماً لا غنى عنه، وهو إرادة التنشئة السياسية التي من شأنها أن تعد فرداً قادراً على المشاركة الفاعلة في التأثير على النظام والعملية السياسية في بلده، بل والتأثير على النظام السياسي عبر ومظاهر المشاركة السياسية المختلفة، وهي التي ينبغي توافرها على

---

[1]- د. كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: مع دراسة ميدانية فى قرية مصرية** (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، **رسالة دكتوراه**، 1978)، ص16.

[2] - السيد شحاتة أحمد، **دور الثقافة السياسية فى مواقف الشباب نحو العمل السياسى: دراسة ميدانية فى فترة السبعينات**، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، **رسالة دكتوراه**، 1993)، ص 195.

مستوى المجتمع بأسره، ولا يجب أن تقتصر على فئة معينة، إلى جانب وجوب حدوث تغير جوهري في طرائق التفكير والقيم والاتجاهات القديمة السائدة في المجتمع.

فالوعي السياسي هنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الثقافة السياسية والتنشئة، فالثقافة السياسية هي التي تحدد مستوى إدراك الفرد للعالم السياسي حوله، كما أنها تعد أحد أهم مصادر الوعي السياسي، فعن طريق قنوات التنشئة السياسية تنتقل الثقافة السياسية وتستمر، وبدونها لا يمكن للفرد أن يتلقى الثقافة السياسية[1]، ويخلص الباحث إلى ان إرادة التنشئة السياسية التي تعد الفرد للمشاركة الفاعلة في تحديد مصير بلده تتكون من عناصر ثلاثة وذلك على النحو التالي:

1. الوعي بقضية الخيارات السياسية وتعددها أمام الفرد.

2. الوعي بأولية الخيارات السياسية التي يمكن أن ينتهجها الفرد على المستوى الفردي والجماعي.

3. الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة لضرورة غرس القيم وبناء الاتجاهات، وتنمية مستوى المعرفة السياسية الإيجابية نحو المشاركة بجميع أشكالها ومستوياتها، والتي تنشغل بدعم مهارات التفكير الناقد ومهارات متابعة التأثير في النظام والعملية السياسية، ونجدها في المجتمع الذي يقوم على المشاركة الإيجابية والتعددية والمحاسبة والشفافية الهادفة إلى دعم الإحساس بالفعالية والكفاءة السياسية.

إذا الوعي القائم على منظور الثقافة السياسية المشاركة كمحدد عام للتنشئة السياسية عبر قنواتها المختلفة، يعد مقدمة ضرورية لمشاركة الأفراد في العملية السياسية، ومن أوجه كثيرة أهمها التأثير على النظام السياسي كي تكون احتياجات الأفراد منعكسة بصلب السياسة العامة بالمجتمع، فضلاً عن أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع من جانب، والدولة من جانب آخر، بالإضافة إلى أنها تعمق الديمقراطية التي تركز على إشراك الأفراد في تحمل مسئوليات التفكير والعمل الجاد من أجل مجتمعهم.

كما أن الثقافة السياسية المشاركة تقود إلى المشاركة السياسية التي تُعد إحدى الاتجاهات المحورية لدى الفرد، وباعتبارها هدفاً استراتيجيا ووسيلة في الوقت نفسه، حيث إنها تُعتَبر إستراتيجية للعلاج عن طريق التعليم، ويتم من خلالها تدريب الأفراد على الأسلوب الديمقراطي للتعبير، كما انها أي المشاركة السياسية إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والاتجاهات والمعارف التي يصنعها التنظيم.

إن الحديث في هذا الإطار عن الثقافة السياسية المشاركة والتنشئة السياسية يتطلب تسليط الضوء بإيجاز على المناخ السياسي/الاجتماعي السائد في المجتمع الذي سيشارك فيه الفرد، فإذا كان من الضروري توافر إرادة التنشئة السياسية لدى الفرد، فيجب في الوقت نفسه أن تتوافر هذه الإرادة لدى القيادات والنخب السياسية، وبغيابها تتضاعف الصعاب أمام الأفراد تجاه إدراكهم وفهمهم للبيئة السياسية المحيطة بهم، مما ينعكس بالشكل السلبي عليهم، بحيث يصبحون غير مبالين تجاه النظام السياسي برمته والعملية السياسية؛ وهذا يقودنا للإشارة إلى دور قنوات التنشئة السياسية وإدراكها لأهمية التنشئة السياسية، وشيوع الديمقراطية في مختلف المستويات، وما تتضمنه من قيم كالمساواة، والحرية، والعدل، والانتماء للوطن، وحقوق الانسان وأن غياب هذه القيم يترتب عليه شعور الفرد بعدم الثقة في حكومته وعدم التحلي بروح المسئولية الاجتماعية والمواطنة والاهتمام بالقضايا العامة.

ويمكن للباحث توضيح ما ذكر أعلاه بمعادلة تتكون أطرافها من، النظام وما يرتبط به من مقومات تُمكنه من الاستمرار في أداء وظائفه، إلى جانب وجود أفراد يتميزون بثقافة سياسية مشاركة ويتحلون بالمسئولية الاجتماعية، وأخيرا طرف التنشئة السياسية التي تتأثر بالأطراف السابقة أي أن تحقيقها مرهون بنوع النظام والثقافة السياسية السائدة في المجتمع .

وعليه، إن تحقيق تنشئة سياسية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار إعداد فرد قادر على تحمل المسئولية تجاه مجتمعه ووطنه بما يتضمن عمليات مختلفة مرتبطة بوجود نظام سياسي ديمقراطي مستند إلى مؤسسات فاعلة ومؤثرة تأثيرا إيجابيا على الأفراد، وبتوافر بيئة سياسية تكون الفرصة مهيئةً لميلاد أو انبثاق ثقافة سياسية مشاركة تُعتبر محدداً عاماً لعمل قنوات التنشئة السياسية في إطار تلقينها

---

[1] - أمين بلعفية، **التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956**، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **رسالة ماجستير**، 2008م)، ص14.

للقيم والاتجاهات والمعرفة السياسية للأفراد، مما ينتج عن ذلك وجود فرد قادر على المشاركة والمساهمة بجهوده في تطوير المجتمع وتنميته، وهذه هي جدلية العلاقة التي ينبغي أن تتجسد بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، ويبين شكل رقم (1) تلك العلاقة.

شكل رقم (1)

نموذج تنشئة سياسية متوازنة

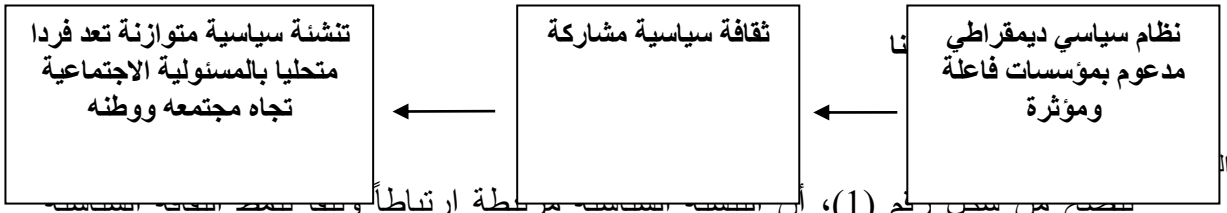

يتضح من شكل رقم (1)، أن التنشئة السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيق بنمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، واستناداً لأنماط الثقافة السياسية التي ذكرها ألموند وفربا، فإن إحدى أهم مخرجات وجود نظام سياسي ديمقراطي انبثاق ثقافة سياسية مشاركة، وقد يكون العكس صحيحاً أيضاً، حيث يكون الأفراد بموجبها من ناحية الإدراك ملمين ببنية النظام السياسي والعملية السياسية مما يتيح لهم القيام بأدوار فعالة من خلال التأثير على النظام السياسي بطرق مختلفة من خلال المشاركة السياسية الفعالة والمؤثرة على النظام والعملية السياسية وفي صنع السياسة العامة وتحميلها لتطلعات الجمهور[1]، وبدورها أي الثقافة السياسية المشاركة تُعد محدداً عاماً لاستلهام قنوات التنشئة السياسية لطرائقها ووسائلها في إعداد الأجيال مما يتيح الفرصة لإعداد فرد يتحلى بالمسئولية الاجتماعية تجاه مجتمعه ووطنه، هذه هي الثقافة السياسية التي ينبغي أن تسود في المجتمع والتي تحتاجها التنشئة السياسية المتوازنة في إطار إعداد الأفراد القادرين على المشاركة الفاعلة والإيجابية.

الفصل الثاني
نشأة الجامعات الفلسطينية: البنية والأهداف

مقدمة:

الجامعات هي: "المؤسسات التي يضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس-الدرجة الجامعية الأولى- وللجامعة أن تقدم برامج الدراسات العليا، تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي، أو الماجستير، أو الدكتوراه، ويجوز لها أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة دبلوم وفق أنظمة الدبلوم المعمول بها في فلسطين"[2].

وتعود عملية البدء في تأسيس الجامعات في فلسطين إلى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، عندما انكبت نخبة من الفلسطينيين على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مصر والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من دول العالم، الأمر الذي أدى إلى بلورة فكرة مفادها ضرورة

---

[1] - عبوري رعد بطرس، **أزمة المشاركة السياسية وفضية حقوق الانسان في الوطن العربي**، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 206، ابريل 1996)، ص 24.

[2]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون رقم 11 لسنة 1998م بشأن التعليم العالي**، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد 27، 1998م)، أنظر: المادة 10 الفقرة 2.

أن يتم إنشاء جامعات في فلسطين، سيما وأنه قبل عقد السبعينيات من القرن الماضي لم يكن هناك أية جامعة في فلسطين، وبالرغم من أن مسيرة هذا القطاع من مؤسسات التعليم العالي كانت مضنية وشاقة في عهد الاحتلال، إلا أن الفلسطينيين استطاعوا أن يؤسسوا منظومة متكاملة من التعليم العالي التي عملت لعقود متتالية تحت ضغوط متشعبة وكثيرة كانت تفرضها سلطات الاحتلال بهدف تقويض تلك المنظومة للحيلولة دون تطورها، ومن أبرز ما قامت به سلطات الاحتلال ضد الجامعات الفلسطينية سياسة الإغلاق المتكررة التي كانت تعاني منها الجامعات، وكذلك مؤسسات التعليم العالي الأخرى، فضلاً عن سياسة الاعتقالات والإبعاد وفرض الإقامة الجبرية على الطلبة والعاملين فيها، الأمر الذي دفع الفلسطينيين للبحث عن السبل التي من شأنها أن تعزز الاعتماد على الذات في مجال التخطيط والإبداع والتفكير لتطوير بنية نظام التعليم العالي في فلسطين بشكل عام لجعله قادراً على الصمود في مواجهة الإجراءات التي اتبعتها سلطات الاحتلال، ومن ثم المشاركة الفعلية في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر المؤهلة في سائر التخصصات العلمية والمهنية، وتم تقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة الجامعات الفلسطينية وتطورها.

اولاً: الانتداب البريطاني والتعليم العالي في فلسطين.

ثانياً: الاحتلال الإسرائيلي ونشأة الجامعات في فلسطين.

المبحث الثاني: نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

اولاً: مفهوم النظام ومكوناته.

ثانياً: مدخلات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م.

ثالثاً: البيئة القانونية لنظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

المبحث الثالث: عمليات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

اولاً: الأهداف الإستراتيجية لنظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

ثانياً: نظام الدراسة وسياسة قبول الطلبة وتسجيلهم في الجامعات الفلسطينية.

ثالثاً: مخرجات أساسية لنظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م.

المبحث الرابع: نشأة جامعة النجاح الوطنية.

اولاً: التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

ثانيا: نتائج تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية.

المبحث الأول
نشأة الجامعات في فلسطين وتطورها

تمهيد:

يولي المجتمع الفلسطيني بشكل عام أهمية قصوى لقضية التعليم بجميع مراحله بدءاً برياض الأطفال وصولاً إلى التعليم العالي، كون التعليم برمته يعد ملاذا يندفع بإتجاهه الفلسطينيون في مواجهة سلطات الاحتلال[1]، ولكون التعليم أيضاً يقود إلى إعداد أجيال قادرة على فهم معطيات قضيتهم العادلة، تلك القضية التي بدأت ملامح أطرافها تطفو على السطح منذ بدايات القرن الماضي، وما زالت تداعياتها قائمة حتى الآن، ويمكن القول بأنها القضية الوحيدة في العالم التي ما زالت قائمة من حيث إخضاع شعب كامل لاحتلال أجنبي، ونظام التعليم في فلسطين بشكل عام كان وما زال مستهدفاً من قبل سلطات الاحتلال التي تناوبت على حكم فلسطين، حيث كانت تدرك أن للتعليم مخرجات تحول دون تحقيق أهداف المحتل، وبالتالي واجه الشعب الفلسطيني لعقود طويلة سياسات مختلفة كان جزء أساسي منها يهدف إلى تقويض أركان العملية التعليمية برمتها.

اولاً: الانتداب البريطاني والتعليم العالي في فلسطين.

كانت فلسطين حتى عام 1914م تقع ضمن حدود الدولة العثمانية، وبعد أن دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى بجانب الألمان، انفرط عقد وحدتها الجيوبولوتيكية، فخسرت جميع أراضيها في البلاد العربية لصالح بريطانيا وفرنسا بواقع معاهدة سيفر الموقعة عام 1920م، ومعاهدة لوزان الموقعة عام 1923م، وكانت بريطانيا وفرنسا وقعتا اتفاقية سايكس- بيكو في العام 1916م لتقاسم الأراضي العثمانية، وبذلك أصبحت فلسطين من ضمن الأراضي الخاضعة لبريطانيا وفق اتفاقية سايكس- بيكو[2]، ومنذ ذلك التاريخ بدأت بريطانيا مشروع التهويد المنظم لأرض فلسطين، واستطاعت بريطانيا إقناع فرنسا بالتخلي عن مشروع تدويل فلسطين كما جاء في نص الاتفاق المشار إليه أعلاه مقابل توقف بريطانيا عن دعم الحكومة العربية التي نشأت في دمشق بزعامة فيصل بن الشريف حسين بن علي، حتى تتمكن فرنسا من احتلال سوريا[3]، وفي أغرب القرارات التي صدرت عن قوى الاحتلال الأجنبي التي شهدتها الخبرة الإنسانية أقدمت بريطانيا في تلك الحقبة على إصدار تصريح بلفور الذي اشتهر بوعد بلفور في 1917/11/2م، وبموجبه تعهدت بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[4]، علماً أن هذا الوعد يتعارض مع الاتفاقيات التي سبقته بين قوى الاحتلال، فضلاً عن تجاوز رغبات الفلسطينيين وامانيهم وتطلعاتهم نحو إقامة دولتهم المستقلة باعتبارهم أصحاب الحق الشرعي في هذه الأرض، وبموجبه تعهدت بريطانيا أن تعطي أرضا لا تملكها بل ولم تكن احتلتها بعد إلى اليهود بغية إقامة دولة لهم عليها، وتجدر الإشارة إلى أن وعد بلفور لم يذكر كلمة العرب لا المسلمين منهم ولا المسيحيين في مضمونه، وإنما ذكر عبارة غير اليهود في فلسطين، علماً أن العرب كانوا في حينه يشكلون (93%) من المقيمين في فلسطين بينما شكل اليهود (7%) فقط ، وظل هذا الوعد مكتوما عن العرب عموما والفلسطينيين خصوصاً حتى البدء في تنفيذه[5].

وفي العام 1920م انعقد مجلس الحلفاء في سان ريمو بإيطاليا وتقرر وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وأوصى بضرورة الالتزام بتنفيذ وعد بلفور، والقاضي كما ذكر آنفاً بإقامة وطن

---

[1] - خليل هندي، **معضلات التعليم العالي في فلسطين**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 93، شتاء 2013م)، ص 181.

[2]- رفيق المصري وآخرون، **فلسطين تاريخ وقضية**، (غزو: هيئة الكتاب الجامعي، جامعة الأقصى، ط1، 2005م)، ص 32.

[3]- محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها الحاضرة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012م)، ص41.

[4]- المرجع السابق، ص34.

[5] - عيسى السفيري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، (يافا: 1937م)، ص12.

قومي لليهود في فلسطين، وفي 24 يونيو 1922م أقرت عصبة الأمم صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الأمر الذي أعطى بريطانيا سندا أمميا لتنفيذ مشروعها القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[1]، حيث أصبح ذلك التزاماً دولياً غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الأمم كانت قائمة على أساس مساعدة الشعوب الخاضعة للانتداب، وإعدادها لنيل استقلالها الوطني، ولم يتحقق ذلك في فلسطين بل أن بريطانيا انتهجت العديد من السياسات التي من شأنها أن تيسر السبل أمام قيام دولة لليهود في فلسطين، علماً أن صك الانتداب نفسه على فلسطين تضمن مسؤولية الدولة المنتدبة في الارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي وصيانة الحقوق المدنية والدينية والسياسية لجميع سكان فلسطين، وعملياً كان تنفيذ وعد بلفور يعني الإضرار بمصالح الفلسطينيين وحقوقهم وتعطيل بناء مؤسساتهم الوطنية، وانتهجت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين العديد من السياسات التي من شأنها أن تحد من تطور المؤسسات، بل كانت تعمل على إجهاض كافة المحاولات الفلسطينية التي من شأنها أن تعود بالإيجاب على المجتمع الفلسطيني، لاسيما منها تطوير العملية التعليمية.

أن التعليم حق من الحقوق المدنية التي ينبغي أن يحصل عليها كل مواطن قاطن في فلسطين، فقد أصبح من المتعذر على الفلسطينيين أن يشيدوا المدارس بحكم سياسات الانتداب البريطاني، حيث شهدت العملية التعليمية تراجعاً ملحوظاً بين الفلسطينيين فلم تتجاوز نسبة المتعلمين بشكل عام (13.75%) عام 1931 أي بعد (14) عاما من الانتداب، بينما بلغت نسبة المتعلمين من الراشدين أي فوق (21) عاما ما نسبته (10.7%) من الفلسطينيين[2] بسبب عدم اهتمام سلطات الانتداب البريطاني بالتعليم، وعدم توفير ميزانيات كافية تغطي النفقات المترتبة عليه، فضلاً عن محدودية المدارس والمعلمين، وفي العام 1920م وصل عدد المدارس الابتدائية (37) مدرسة وعدد الطلبه بلغ (8277) منهم (8090) في المرحلة الابتدائية بنسبة (97.8%)، ولم يكن في حينه مدارس للبنات سوى (3) مدارس ثانوية موجودة في كل من القدس، ويافا، ونابلس، بما فيها المدارس الخاصة، أما المدارس الوطنية فقد أشرفت عليها هيئات عربية كمدرسة النجاح الوطنية في نابلس وروضة المعارف الوطنية في القدس، أو مدارس خاصة أجنبية أشرفت عليها هيئات دينية مسيحية مثل مدارس الفرندز في رام الله، ومدرسة تراسنطا للذكور في القدس[3]، وتعمدت سلطات الانتداب البريطاني انتهاج سياسة تعيين المعلمين غير المؤهلين من حملة شهادة الابتدائية والثانوية مما أدى إلى تدني المستوى العلمي للطلبة واستمرت تلك السياسة حتى انتهاء الانتداب عام 1948م.

أما بالنسبة للتعليم العالي في فلسطين فقد اقتصر على وجود كلية واحدة هي الكلية العربية في مدينة القدس، التي أنشئت بهدف تخريج طلبة للعمل في دوائر سلطات الانتداب البريطاني، وكانت تستغرق مدة الدراسة فيها عامين بعد الثانوية العامة[4]، وبالرغم من المحاولات العديدة التي بذلت من قبل نخبة من المثقفين الفلسطينيين بغية إنشاء جامعة عربية في فلسطين، منها محاولة المجلس الإسلامي الأعلى في حينه لإنشاء جامعة إسلامية في القدس عام 1931م، إلا أن ضغط الحركة الصهيونية ومعارضة سلطات الانتداب البريطاني حال دون تأسيسها، بذريعة أن إنشاء جامعة فلسطينية تعنى بالتعليم العالي سيلحق الضرر بالتعليم العالي العبري في البلاد[5]، إن تلك المحاولات كانت تجابه بسلسلة من السياسات البريطانية الهادفة لإجهاضها، وأهم تلك السياسات الحظر المالي للمساعدات التي كانت تأتي من الخارج لمساعدة الفلسطينيين في تنفيذ مشاريعهم، ولم تثن تلك السياسات الفلسطينيين عن المحاولة مرات عديدة كان آخرها محاولة جورج شبر لإقامة جامعة عربية في مدينة القدس عام

---

1 - محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، (القاهرة: دار الشروق، الكتاب الأول، 1996م)، ص129. كذلك انظر: ماري فرانسيس جيابزي، **تصريح بلفور: أصول النزاع العربي- الاسرائيلي**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 95، صيف 2013م)، ص 165.

2 - نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني في عهد الانتداب**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1969)، ص107-108.

3- الخدمات التعليمية زمن الانتداب البريطاني قبل عام 1948م، تاريخ الزيارة 2013/12/30م، http://nazweb.arabblogs.com/services/education.htm

4 - المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، **أحوال التعليم في الأراضي الفلسطينية**، (القاهرة: المطابع الأميرية، 1973م)، ص56.

5 -جامعة القدس، كلية الدعوة وأصول الدين، (ألرام: الكتاب النبوي، مطبعة الأمل، 1983م)، ص8.

1947م[1] ولم يتسنَّ لتلك المحاولة أن ترى النور، حيث عمدت سلطة الانتداب إلى إجهاضها، وبقي التعليم العالي في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني مقصوراً على الكلية العربية في مدينة القدس[2].

ثانيا: الاحتلال الإسرائيلي ونشأة الجامعات في فلسطين.

بالرغم من ظروف التشرد والحرمان التي طالت السواد الأعظم من الفلسطينيين بعد حرب عام 1948م، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البائسة التي حلت بهم، إلا أن إصرارهم على البقاء ومواجهة سياسات سلطات الاحتلال الهادفة لإفراغ المواطن العربي الفلسطيني من محتواه الوطني والقومي والديني، استطاع الفلسطينيون أن يتمسكوا بهويتهم الوطنية والقومية والدينية[3]، ويحققوا إنجازات هامة في إطار تمسكهم بالعلم ومواصلة التعليم باعتباره أداة هامة من الأدوات التي تعمل على تعبئة الأجيال القادرة على مواجهة صلف سلطات الاحتلال، حيث شهدت العملية التعليمية تطوراً نتيجة الإقبال الشديد على التعليم رغبةً من الفلسطينيين في تنمية مواردهم البشرية وبسبب زيادة أعداد اللاجئين وفقدانهم لمصادر رزقهم داخل فلسطين المحتلة عام 1948م مما دعا الفلسطينيين إلى الاهتمام في التعليم ومواصلته، فازدادت المدارس وأعداد المعلمين والطلبة في مختلف مراحل التعليم واستمرت الزيادة بعد حرب عام 1967م، بالرغم من الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلسطينيين في تلك الفترة، ويبين جدول رقم (1) أن هنالك تزايد حصل على عدد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1948م حتى عام 1983م.

جدول رقم (1)

توزيع الطلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل التعليم 1948/1983م

المستوى التعليمي	1948/49	1959/60	1969/70	1979/80	1982/83
المجموع الكلي للطلاب	11.129	46254	110537	177406	200921
الحضانة	1124	7374	14211	17344	18652
التعليم الابتدائي	9991	36903	85449	121985	135317
التعليم المتوسط	-	-	2457	14803	18091
التعليم قبل الثانوية	14	1956	8050	22473	28326
التعليم الثانوي	-	-	-	-	-
عام	14	1933	6198	19034	23679
مهني	-	-	1462	2645	3953
زراعي	-	23	290	794	694
ما بعد الثانوي	-	121	370	621	435
معاهد أخرى	-	-	-	180	100

المصدر: **الخدمات التعليمية زمن الانتداب البريطاني قبل عام 1948م،مرجع سابق الذكر، تاريخ الزيارة 2013/12/30م.**
http://nazweb.arabblogs.com/services/eduation.htm

يتضح من الجدول رقم (1) تطور العملية التعليمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن بالرغم من هذا التطور على صعيد الاهتمام بالتعليم في المدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية، إلا أن الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تخلو من الجامعات التي تعنى بالتعليم العالي في الفترة 1967/1948م، وكل ما كان قائماً في تلك الفترة عبارة عن كليات مجتمع متوسطة من أهمها:

1. كلية بيرزيت 1951م[4].
2. دار المعلمين والمعلمات في غزة 1951م.

---

[1] - سليم محمد أحمد عثمان، **مشكلات طلبة الدراسات العليا في جامعات الضفة الغربية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، **رسالة ماجستير ، 2000)**، ص2.

[2] - محمد ناصر، **جامعة عربية في فلسطين دراسة أولية**، (فلسطين: منشورات جامعة بيرزيت، 1976م)، ص1.

[3] - ماجد كيالي، **صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 90، ربيع 2012م)، ص ص 7-8.

[4] - خليل معشي، **أوضاع التعليم العالي العربي في الأرض المحتلة وأسس تطوره ودعمه**، (رام الله: جامعة بير زيت، 1978م)، ص1.

3. دار المعلمات في رام الله 1952م.
4. معهد تدريب المعلمين في العروب 1958م.
5. معهد تدريب المعلمين التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في رام الله 1961م.
6. معهد النجاح الوطني لتدريب المعلمين في نابلس1965م[1].

ونتيجة للزيادة الطبيعية في التعداد العام للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورغبة فئة الشباب في مواصلة تحصيلهم العلمي أصبحت هذه المعاهد غير قادرة على استيعاب تدفق الطلبة، وأضحت الجامعات في البلدان العربية المجاورة مقصداً للطلبة الفلسطينيين الراغبين في إكمال مسيرتهم التعليمية، وهنا لا بد من ذكر مسألة هامة في تاريخ التعليم العالي الفلسطيني وهي أن البلدان العربية وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية لم تألُ جهداً في تقديم المساعدة للطلبة الفلسطينيين، وعملت على تذليل الصعاب أمامهم بغية إكمال تحصيلهم العلمي، وفي هذا الإطار أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً بموجبه يتم خفض الرسوم الدراسية للطلبة الفلسطينيين الحاصلين على درجة البكالوريوس من جامعات الوطن المحتل والراغبين في مواصلة دراستهم العليا في الجامعات الحكومية المصرية بنسبة 50%، وما زال هذا القرار ساري المفعول لغاية يومنا هذا.

ومن جانب آخر، تجلت ردة فعل شريحة كبيرة من الفلسطينيين على نتائج حرب عام 1948م في الإقبال على مواصلة مسيرتهم التعليمية كوسيلة للبقاء وإثبات للوجود ومقاومة الاحتلال، فإزداد الاهتمام بالتعليم العالي، بالرغم مما ترتب عليه من سفر إلى بلدان العالم المختلفة للتحصل عليه، ومن النفقات الباهظة التي تكبدها أولياء الأمور، وتدل الإحصائيات على أن نسبة الطلبة الفلسطينيين في مختلف مراحل التعليم إلى مجموع السكان تفوق نسبة الطلبة في الدول المجاورة، وأن (75%) من الناجحين في الثانوية العامة من الفلسطينيين يواصلون دراستهم في المعاهد العليا والجامعات، فكل هذه العوامل أدت إلى التفكير بإنشاء جامعات فلسطينية تعنى بقيم الشعب الفلسطيني وبتجربته الخاصة، وإصراره على الصمود والبقاء على أرضه[2]، وفي السياق نفسه واجه الفلسطينيون عقبات جمة في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار استكمال أبنائهم لدراستهم الجامعية ومن أهم تلك العقبات:

أ. الشروط الصعبة التي كانت تفرضها دور المعلمين والمعلمات التابعة لكل من الإدارة المدنية لسلطات الاحتلال، ووكالة غوث الانروا لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قبولها للطلبة الراغبين في الالتحاق بها، كتحديد درجات مرتفعة في الثانوية العامة لقبول الطلبة وهذا بدوره حد من نسبة المقبولين فيها.

ب. الشروط الصعبة التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال على الطلبة الراغبين في الدراسة خارج فلسطين، حيث اعتمدت الإدارة المدنية سياسة من شانها أن تبعد الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات خارج فلسطين لمدة خمس سنوات متتالية من خلال الطلب منهم أن يوقعوا إقراراً يمنعون بموجبه من العودة إلى فلسطين إلا بعد مضي خمس سنوات على سفرهم.

ج. كما أن الالتحاق بالجامعات خارج فلسطين شكل عبئا اقتصاديا يفوق إمكانيات أسر الطلبة الراغبين أبناؤها في الالتحاق بالجامعات خارج فلسطين.

د. الإجراءات التعسفية التي كان وما يزال يواجهها الكثير من الطلبة الدارسين في الخارج عند عودتهم إلى فلسطين عبر المعابر الإسرائيلية، كالتحقيق والاعتقال والاستدعاء إلى مقرات المخابرات الإسرائيلية ما يضعف رغبتهم في الالتحاق بالجامعات خارج فلسطين، أو العودة إلى فلسطين بعد انتهاء فترة دراستهم، وفي مواجهة ذلك كانت الإرادة الصلبة لدى نخبة من الفلسطينيين تنحو باتجاه تطوير ما هو قائم من المؤسسات ذات التعليم المتوسط، وإنشاء جامعات جديدة قادرة على استيعاب الطلبة الراغبين في مواصلة مسيرتهم التعليمية داخل الوطن المحتل، وفي هذا الإطار برزت المبادرات الفردية والجماعية نحو العمل على تطوير وإنشاء مؤسسات تعليم عالي.

---

1 - فتحي صبح، **إدارة التعليم العالي بالضفة الغربية وقطاع غزة، (** المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التربية، **رسالة دكتوراه**، 1990م)، ص31.

2- برهان حافظ عبد الرحمن، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين: جامعة النجاح الوطنية أنموذجاً**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**، 2010م)، ص59-60.

ثالثاً: اوضاع الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال

بالرغم من التزايد في عدد الجامعات العاملة في فلسطين، إلا أن التعليم العالي في الجامعات ما زال يواجه تحديات ذاتية ونقصد بالذاتية تلك التحديات المرتبطة بالتعليم العالي في الجامعات وقدرته على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وقدرته على الاكتفاء الذاتي ومدى تأهيله للخرجيين القادرين على الانخراط في العملية التنموية، وتلبية الحاجات الفعلية لسوق العمل الفلسطيني، فضلاً عن التحدي المتمثل في تجاوز قصور دور الجامعات الفلسطينية في نشر قيم الانفتاح على الثقافات الأخرى، مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية الفلسطينية، بما يضمن تقدم المجتمع وإحداث تغيرات نوعية فيه[1]، بالإضافة إلى التحديات التي وجدت بفعل سياسات سلطات الاحتلال، إذ لم يتوقف عن افتعال الأزمات ووضع العراقيل أمام تطوير وتوسيع التعليم العالي في الجامعات، كعدم السماح في أغلب الأوقات بتشييد أبنية جديدة لهذه المؤسسات أو إضافة أي ملحقات للمباني الموجودة، بالإضافة إلى سياسة إغلاق الجامعات، ووضع الحواجز ونقاط التفتيش على الطرقات المؤدية إليها، وحصار واحتجاز الطلبة والأستاذة داخل جامعاتهم لفترات طويلة والمداهمة والاعتقال.

والبارز في سياسة الاحتلال هو منع ما يقود لتطور الجامعات، والاستثناء هو السماح بتطورها[2]، فلا تعطي سلطات الاحتلال الإسرائيلي المختصة رخصاً لإقامة أبنية جديدة إلا بعد سنوات من تقديمها وأحياناً أخرى لا تلقى الجامعات الفلسطينية أي رد من قبلها، وأغلب الجامعات الفلسطينية تمتلك مخططات لتشييد أبنية جديدة لكنها كانت متوقفة منذ مرحلة الإنشاء أو في مرحلة البناء والتشييد قبل إنجازه، فعلى سبيل المثال، منعت سلطات الاحتلال إدارة جامعة النجاح من البدء في بناء كلية الهندسة على أرض حرم الجامعة الجديد الواقع غرب مدينة نابلس، ولم تستطع الجامعة من البدء في بناء الكلية إلا بعد انسحاب الاحتلال من مدينة نابلس بعد توقيع إعلان المبادئ المعروف بأوسلو عام 1993م، وكذلك منعت سلطات الاحتلال إدارة جامعة بيرزيت من بناء الحرم الجديد على الأرض المقررة له في مدينة رام الله، واستمرت جامعة بيت لحم على مدى ثماني سنوات تقدم طلبات لسلطات الاحتلال بغرض السماح لها بإنشاء كلية العلوم الزراعية دون جدوى، ولحل إشكالية المباني عمدت الجامعات الفلسطينية إلى استئجار مبانٍ لم تكن في الأساس معدة للاستخدام كمبان تعليمية، وبالرغم من ذلك كانت سلطات الاحتلال تعمل على فرض مزيد من المعيقات للحيلولة دون تأدية الجامعات الفلسطينية لرسالتها، فمنعت سلطات الاحتلال إدارة جامعة النجاح الوطنية من استئجار بنايات في مدينة نابلس لاستخدامها كقاعات دراسية يتلقى الطلبة دروسهم ومحاضراتهم فيها، علماً أن الجامعة في تلك الأوقات كانت مغلقة بأمر عسكري إسرائيلي بموجبه يمنع الطلبة والموظفين الأكاديميين والإداريين من الاقتراب منها[3]، إن تلك السياسة التي كانت تنتهجها سلطات الاحتلال بشأن منع الجامعات الفلسطينية من التوسع وتشييد أبنية جديدة أدت إلى:

1. نقص كبير في الخدمات التي كان ينبغي أن يحصل عليها الطلبة، فضلاً عن النقص في المرافق الأساسية كقاعات الدراسة والمكاتب للطاقمين الإداري والأكاديمي، والسكنات الداخلية للطلبة علما أن جميع جامعات فلسطين تخلو من السكنات الداخلية باستثناء السكن الداخلي للطالبات في جامعة بيرزيت، وبالرغم من أن هذه المشاريع تتبناها الجامعات في سائر أنحاء العالم، إلا أن سلطات الاحتلال كانت تمنع الجامعات الفلسطينية من تنفيذها.
2. خلو معظم الجامعات الفلسطينية من المسارح الحديثة.
3. خلو معظم الجامعات الفلسطينية من الصالات الرياضية.
4. خلو معظم الجامعات الفلسطينية من المطاعم الكبيرة التي تقدم وجبات غداء، أما المطاعم والكافيتريات الموجودة فلا تعدو كونها مطاعم صغيرة تقدم وجبات سريعة.
5. ضيق الأبنية المخصصة للمكتبات وعدم تجهيزيها بالإمكانيات الضرورية لإتمام الدور المناط بالمكتبة في الجامعة، باستثناء جامعة بيرزيت، وبيت لحم، والقدس، أما باقي الجامعات فبالرغم من أن

---

[1]- جامعة بيرزيت، **تقرير التنمية البشرية 2004**، (رام الله: برنامج دراسات التنمية البشرية، 2004) ص28

[2]- الأب بونيه، **الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإرهاب الصهيوني**، (**مجلة اليوم السابع**، عدد 183، 1978م)، ص25.

[3]- الأب بونيه، **الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإرهاب الصهيوني**، (**مجلة اليوم السابع**، عدد 183، 1978م)، ص17.

مكتباتها تحتوي على أعداد ضخمة من الكتب، إلا أنها بحاجة إلى مبان مستقلة خاصة بها ومزوده بالإمكانيات الإلكترونية التي أصبحت تلازم الحياة اليومية لا سيما خدمات الانترنت ومرفقاتها.

أما على صعيد سياسة إغلاق الجامعات الفلسطينية التي كانت وما زالت تنتهجها سلطات الاحتلال كسياسة عقاب جماعي، فلم يشهد العالم المعاصر شبيهاً لها حتى في ظل أكثر الأنظمة دكتاتورية وفاشية، وحتى يكون المعنى واضحاً لمفهوم الإغلاق -إغلاق الجامعة- فلا بد من عرض الإجراء الذي كانت تمارسه سلطات الاحتلال حيال الجامعة المنوي إغلاقها، فعندما يتم اتخاذ قرار إغلاق الجامعة، كانت سلطات الاحتلال تبلغ إدارة الجامعة المنوي إغلاقها عبر التليفون، ثم يلي ذلك التهديد والوعيد وإعطاء إدارة الجامعة مهلة قصيرة لإخلائها من الطلبة والموظفين، وفي الوقت نفسه تكون الجامعة المنوي إغلاقها تحت الرقابة الأمنية، ومحاطة بآليات عسكرية مكدسة بالجنود المدججين بالسلاح وعناصر المخابرات، وبفعل الإلحاح من قبل سلطات الاحتلال على إغلاق الجامعة عبر اتصالاتها المتكررة بإدارة الجامعة يبدأ الطلبة والموظفون بإخلائها، وكان ذلك يستدعي مرورهم عبر نقاط التفتيش الأمني الإسرائيلية المقامة في محيطها لتقوم بفحص وتفتيش كل الموظفين وتعتقل من تشاء منهم، وعند إخلاء الجامعة نهائياً من الطلبة والموظفين يتم نصب الحواجز العسكرية على الطرقات المؤدية إليها، بغية منع الطلبة والموظفين من العودة إليها مجدداً حتى يتم الإعلان مجدداً عن انتهاء مدة الإغلاق، إذ تعتبر المنطقة الواقعة فيها الجامعة منطقة عسكرية مغلقة، وكل من يحاول الاقتراب منها أو الدخول إليها يعرض نفسه للاعتقال أو يطلق عليه النار، وإلى جانب ذلك فإن الجامعة تكون مراقبة أمنياً من خلال وضع نقاط أمنية على أسطح البنايات العالية المطلة عليها خلال أوقات الدوام الرسمي للجامعة.

وفي هذا الإطار استطاعت جامعة بيت لحم من الاستمرار في تأدية رسالتها التعليمية وسط الظروف الصعبة التي أوجدتها سلطات الاحتلال، حينما أغلقت بأمر عسكري إسرائيلي من عام 1987م حتى عام 1990م وكان الطلبة يتلقون محاضراتهم ودروسهم في مبانٍ استأجرتها إدارة الجامعة خارج الحرم الجامعي[1]، وبالرغم من أن سياسة إغلاق الجامعات تركت آثاراً وأضراراً نفسية ومعنوية وأكاديمية على الطلبة والطاقمين الإداري والأكاديمي، إلا أن الجامعات تحملت تلك الآثار وأصرت على مواصلة العملية التعليمية في الأراضي الفلسطينية، لما لتلك العملية من حضور في ذهن المواطن الفلسطيني باعتبارها بعداً من الأبعاد التي تندرج في إطارها مقاومة الاحتلال، ويشير الباحث إلى أن عملية إغلاق الجامعات كافة أخذت الطابع المستمر، والمتكرر وليست عملية استثنائية، الأمر الذي يدلل على أنها عملية ممنهجة، تقصد سلطات الاحتلال من ورائها إزعاج الطلبة وتعطيل العملية التعليمية في الجامعات[2]، وحاولت سلطات الاحتلال منذ مطلع العام 1986م منع دخول الطلبة إلى الجامعات إلا بعد إبراز البطاقة الجامعية مع الهوية الشخصية الصادرة في حينه عن الإدارة المدنية الإسرائيلية، أو ما يسمى مكتب الحاكم العسكري الإسرائيلي، وكانت تمنع أي شخص لا يحمل بطاقة جامعية من الدخول إلى الحرم الجامعي، وكانت تقدم شكاوي من قبل الطالبات لإدارات الجامعات عن مضايقات وإزعاج يقوم بها جنود الاحتلال بحقهن بشكل خاص[3]، كما أغلقت سلطات الاحتلال الجامعات الفلسطينية جميعها بدون استثناء لمدة أربع سنوات متواصلة، اعتباراً من بداية الانتفاضة الأولى في أواخر العام 1987م حتى نهاية العام 1991م، وكانت تضع خلالها الحواجز، والشمع الأحمر، والأسلاك الشائكة على مداخل الجامعات والطرق المؤدية إليها، وتمنع إدارة الجامعة من الدخول إليها قطعياً، كما منعت حراس الجامعات من الإقامة فيها، وكان التهديد بالمحاكمة العسكرية من نصيب كل من يحاول مخالفة تلك الإجراءات، وقد قدرت خسائر بعض الجامعات الفلسطينية حوالي نصف مليون دولار إضافية جراء إغلاقها عن كل شهر، ويبين جدول رقم (2) تكرار الإغلاقات للجامعات الفلسطينية ومجموع

1- أحمد علي كنعان، **التعليم العام والعالي في القدس والأراضي الفلسطينية (مشكلاته ومتطلباته)**، (دمشق: جامعة دمشق، كلية التربية الرابعة بالقنيطرة، 2009م)، ص296.

2- الأب بونيه، **الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإرهاب الصهيوني**، (**مجلة اليوم السابع**، عدد 183، 1978م)، ص21 .

3- عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م)، ص376.

الأيام التي أغلقت بها، والخسائر المالية بالدينار الأردني التي تكبدتها الجامعات الفلسطينية جراء هذه السياسة التي كانت تنتهجها سلطات الاحتلال خلال الأعوام 1979/ 1992م[1].

جدول رقم (2)

تكرار إغلاق الجامعات الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال خلال الأعوام1992/1979م والخسائر المترتبة عليها.

المؤسسة	عدد مرات الإغلاق منذ عام 1992/1979م	مجموع الأيام	الخسائر المالية بالمليون دينار أردني
جامعة بير زيت	14	2075	16.6
جامعة النجاح الوطنية	20	1812	16
الجامعة الإسلامية	9	1344	5.4
جامعة الخليل	9	1580	10
جامعة القدس	9	1298	6.5
البوليتكنيك	3	238	4.9
المجموع	64	8347	59.4

المصدر: جامعة النجاح الوطنية، (نابلس: دائرة العلاقات العامة، **بيانات صحفية متفرقة**، 83-1991م).

يتضح من جدول رقم (2) أن الجامعات الفلسطينية تكبدت مئآت الملايين من الدنانير، فضلاً عن حرمان آلاف الطلبة من الالتحاق بجامعاتهم ذلك بسبب السياسية التي إنتهجتها سلطات الاحتلال، ولتحقيق اهدافها كانت تنصب الحواجز ونقاط التفتيش على الطرقات المؤدية إلى الجامعات الفلسطينية، بغية اعتقال أو منع الطلبة والهيئتين التدريسية والإدارية من الوصول إلى الجامعات، وطيلة سنوات الاحتلال غدت هذه الحواجز نقاطا ثابتة منذ العام 1981م حتى يومنا هذا، ويمكن القول أن ما من مدينة فلسطينية يوجد فيها جامعة إلا ويتواجد على مداخلها الرئيسة حواجز عسكرية إسرائيلية تكون ثابتة أو متنقلة تستهدف التدقيق بوثائق الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.

وكثف قوات الاحتلال من وجود الحواجز ونقاط التفتيش على مختلف الطرقات الرابطة بين المدن والريف منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م، وانتشرت الحواجز ونقاط التفتيش عند مداخل المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967م ومفترقات الطرق الرئيسة الرابطة بين المدن الفلسطينية الكبرى، وتستطيع تلك الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية أن تقسم الضفة الغربية إلى 27 جزءاً، بالإضافة إلى مساهمتها في إحكام الإغلاق وحظر التجول الذي يمنع بموجبه الفلسطينيون من التنقل بين المدن الرئيسة أو حتى داخل المدينة الواحدة في بعض الأحيان، كما هو الحال في مدينة الخليل، الأمر الذي تسبب في إعاقة وصول الطلبة إلى جامعاتهم، وحالت دون تنقل الفلسطينيين داخل مناطقهم، بل ومنعت ذهاب المرضى إلى المستشفيات في الكثير من الأحيان، فضلاً عن إعاقة وصول المواد الغذائية إلى المدن والأرياف التي يقطنها الفلسطينيون.

إن تلك السياسة هدفت إلى حصار واحتجاز الطلبة وأعضاء الطاقمين الإداري والأكاديمي داخل الجامعات الفلسطينية لفترات طويلة، ومداهمة الجامعات وتفتيشها، فعلى سبيل المثال قامت قوات الاحتلال بمحاصرة جامعة النجاح الوطنية عام 1992م لمدة أربعة أيام متواصلة، وقطعت عنها الماء والغذاء، والكهرباء، وما شهدته جامعة النجاح شهدته معظم الجامعات الفلسطينية خلال 25 عاما من عمرها بحيث تعرضت لسلسلة من الأحداث المتتالية بسبب السياسات الإسرائيلية تجاهها، وذهب ضحيتها خلال الانتفاضتين الأولى والثانية العشرات من الطلبة بين شهيد وجريح وأهم تلك الأحداث هي:

1. التعدي على الجامعات من خلال إطلاق النار الحي والمطاطي والغازات المسيلة للدموع الأمر الذي أدى إلى استشهاد وجرح المئات من الطلبة والأساتذة.

[1]- جامعة النجاح الوطنية، (نابلس: دائرة العلاقات العامة، **بيانات صحفية متفرقة**، 1983-1991م).

2. الاعتقالات الانتقائية والعشوائية بحق الطلبة والعاملين في الجامعات.
3. العبث بمكاتب الجامعات ومرافقها، ومصادرة آلاف من الكتب والوثائق، فضلاً عن القصف المدفعي والصاروخي الذي تعرضت له كلية الزراعة الواقعة في مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية، وجامعة بيت لحم إبان انتفاضة الأقصى عام 2000م.

كما عمدت سلطات الاحتلال إلى تقييد الحركة الطلابية، وأعضاء الهيئة التدريسية عبر فرض الإقامة الجبرية، علاوة على الاعتقالات المتكررة، وأخضعت سلطات الاحتلال الآلاف من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية إلى الاعتقالات المتكررة بصفتهم هذه، وغالبا ما كانت تعمد إلى تنفيذ الاعتقالات الإدارية، أو ما تسميه دوائر الأمن الإسرائيلي في حينه بالاعتقال الاحترازي، وفي السنة الجامعية 1984/1985م تعرض (90%) من طلبة جامعة بيرزيت لهذا النوع من الاعتقال لمدة تزيد عن (749) يوماً[1] وفي السنة الجامعية 1985/1986م قضى طلاب جامعة بيرزيت ما مجموعه (1121) يوماً في السجن الإسرائيلي بموجب الاعتقال الإداري، وفي (10) مارس 1987م كان هناك تسعة أفراد من جامعة النجاح الوطنية رهن الاعتقال الإداري، وفي العام الدراسي 1986/1987 اعتقلت قوات الاحتلال (94) طالبا و (6) من أعضاء الهيئة التدريسية من جامعة بيرزيت.

وخضع لأوامر الإقامة الجبرية حوالي (500) من طلبة وأساتذة الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع المتوسطة خلال فترات مختلفة، ولمدة أقلها ستة شهور، وقد بلغ عدد طلبة جامعة النجاح الذين تم اعتقالهم خلال فترة انتفاضة 1987م وما قبلها اعتقالا إداريا والذين قدموا للمحاكمات العسكرية الصورية نحو (500) طالبا وطالبة، وخلال انتفاضة الأقصى نحو (200) طالبا وطالبة، أما عدد أعضاء الهيئة التدريسية الذين تم اعتقالهم خلال الانتفاضتين بلغ (12) عضو هيئة تدريس فضلاً عن شمول الاعتقال الإداري والمحاكمات الصورية لاثنين من أعضاء مجلس أمناء الجامعة[2].

وبلغ عدد المبعدين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية ما مجموعه (28) مدرساً، أربعة منهم خلال الانتفاضة الأولى، ومع نهاية عام 1992م اتخذت سلطات الاحتلال قراراً بإبعاد (415) فلسطينيا آخرين كان من بينهم (30) مدرسا جامعيا إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، وبذلك يصل عدد المبعدين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية 58 عضواً وما يزال عشرة منهم خارج فلسطين بصورة إجبارية لغاية يومنا هذا، أما الطلاب فلم يكن نصيبهم أقل من أساتذتهم، فمن جامعة النجاح وحدها بلغ عدد الطلاب المبعدين (16) مبعداً عادوا جميعاً بعد انقضاء مدة إبعادهم[3].

وفيما يتعلق بالاستدعاءات المتكررة للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية وإدارات الجامعات إلى مقر الحكم العسكري ودوائر المخابرات الإسرائيلية، فقد خضع لهذا الإجراء أكثر من (30%) من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، في حين بلغ عدد الاستدعاءات لأربعة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية وحدها ما مجموعه (200) مرة خلال العامين 1980/1982م أي بمعدل (100) مرة في العام الواحد[4]، أما الوقت الذي تستغرقه عملية الاستدعاء والمقابلة فغالبا ما يكون نهارا كاملا.

وبالرغم من مرور (21) عاما على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والتوقيع على إعلان المبادئ المعروف بأوسلو عام 1993م، إلا أن سلطات الاحتلال ما زالت تنتهك الحقوق المدنية والسياسية للمواطن الفلسطيني، ولم تدخل تغيرات يلمسها المواطن الفلسطيني على سلوكها تجاهه، بل واستمرت بكل صلف وعدوان بانتهاكها لتلك الحقوق وعدم اعترافها بالاتفاقيات الدولية وانطباقها على الأراضي العربية المحتلة، خاصة منها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م من جهة، وخلق وقائع احتلالية جديدة كمصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية الذي

1- الأب بونيه، **الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإرهاب الصهيوني**، (**مجلة اليوم السابع**، عدد 183، 1978م)، ص14.
2- عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م)، ص372.
3- دائرة العلاقات العامة، **جامعة النجاح الوطنية**، (نابلس: فلسطين، 2013م).
4- الأب بونيه، **الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإرهاب الصهيوني**، (**مجلة اليوم السابع**، عدد 183، 1978م)، ص24.

يؤثر بالشكل السلبي على ديموغرافيا السكان في الضفة الغربية من جهة أخرى، وشملت انتهاكات سلطات الاحتلال جميع الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م، وغير ذلك من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن استمرارها في خرق التفاهمات مع الجانب الفلسطيني والتنصل من التزاماتها المنصوص عليها بهذه الاتفاقيات.

وبالرغم من انسحاب الاحتلال من التجمعات الفلسطينية الكبرى، وانتقال جملة من الصلاحيات المدنية والأمنية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية لا يزال يعتبرها أرضا محتلة، الأمر الذي يدلل على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، فجيش الاحتلال لا يزال يمارس مهام أمنية واسعة في كافة الأراضي الفلسطينية، ويقتحم المدن متى يشاء، وبالتالي فإسرائيل باعتبارها دولة احتلال ينبغي أن تكون ملزمة بتطبيق القانون الدولي الإنساني، خاصة أنظمة لاهاي لعام 1907م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م التي تنص في مادتها السادسة على استمرار تطبيق بنودها طوال مدة الاحتلال ما دامت الدولة المحتلة تمارس وظائف حكومية في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، وأخذت إسرائيل تصعد من انتهاكاتها بعد أن دخلت مفاوضات الوضع النهائي في مأزق، من جانب آخر أمعنت في الانتهاكات حيال المقدسات الإسلامية حيث يتعرض المسجد الأقصى المبارك يوميا لانتهاكات إسرائيلية، وبعد فشل المفاوضات عام 2000م صعدت الحكومة الإسرائيلية من إجراءاتها العقابية تجاه الشعب الفلسطيني بما في ذلك مبدأ الحق في التعليم، حيث فرضت حصارا عسكريا على المدن الفلسطينية وشددت الخناق على المدن التي تقع الجامعات فيها وقطعت أوصال الأراضي الفلسطينية بالحواجز العسكرية[1].

وبالرغم من تلك الانتهاكات والإجراءات التي كانت تنتهجها سلطات الاحتلال تجاه الجامعات الفلسطينية، إلا أنها استطاعت عبر مسيرتها منذ تأسيسها لغاية الآن أن تحقق انجازات على أرض الواقع وأن تعد أجيالا تلبي من خلالها احتياجات المجتمع الفلسطيني وصمدت في مواجهة سياسات سلطات الاحتلال التي كانت تهدف إلى تدمير المجتمع الفلسطيني سيما أن الاحتلال متيقن من أن الدور المناط بالجامعات في فلسطين يتناقض مع تطلعاته الهادفة إلى تجهيل الشباب الفلسطيني، فواجه الفلسطينيون سياسات الاحتلال تجاه الجامعات الفلسطينية، فكلما أمعنت إسرائيل في ممارساتها الهادفة إلى إلحاق الأذى بالعملية التعليمية برمتها في فلسطين، ازداد إصرار الفلسطينيين على مواصلة تحديهم للاحتلال في السير قدما نحو تطوير تلك المؤسسات، فمن افتقاد فلسطين لوجود جامعات تعنى بالتعليم العالي جراء ممارسات قوى الاحتلال بدأ بالانتداب البريطاني ومرورا بسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية تجاهها من إغلاق، ونصب الحواجز العسكرية والأمنية، ومنع التجوال، والاعتقال، والإبعاد للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، والمداهمات للجامعات والعبث بمحتوياتها ومنع صدور التراخيص لتشييد مبانٍ جديدة، استطاع الفلسطينيون أن يصلوا بمؤسساتهم إلى مستوى المنافسة مع البلدان المجاورة.

[1] - حسن غنام، **الانتهاكات الإسرائيلية ضد طلبة ومؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**، (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، **مجلة رؤية**، العدد 12، أيلول 2001م)، ص ص 65-66,

المبحث الثاني
نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية

تمهيد:

يلقي هذا المبحث الضوء على نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية بوصفه نظاما يتفاعل مع عناصر البيئة الثقافية التي تحيط به، يؤثر ويتأثر بها، ويتفاعل مع القيم والاتجاهات والمعارف السائدة في المجتمع، لذا فإن قيم الانتماء، والحماسة الوطنية، والمقاومة السائدة في فلسطين بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني دفعت بالكثير من الفعاليات الاجتماعية والسياسية، على المستويين الفردي والجماعي إلى المبادرة لإنشاء هذا النظام الفرعي الذي قاد إلى تأسيس وتطور العديد من الجامعات داخل الأراضي المحتلة، حيث شكلت عنصراً هاماً من عناصر إثبات الهوية الوطنية بأبعادها الوطنية والعربية والإسلامية عبر إطلاعها بدور متميز في بناء الأجيال المتسلحة بالوعي السياسي والوطني والقادرين على حمل هموم الأمة والوطن[1]، وشهدت فترة السبعينيات ثم الثمانينات من القرن الماضي طفرة ملموسة في إنشاء الجامعات الفلسطينية، أو التوسع بما كان موجوداً من كليات ومعاهد متوسطة، وكانت حصيلة تلك الجهود في حينه قيام (6) جامعات فلسطينية معترف بها من قبل اتحاد الجامعات العربية، وبعضها عضو في اتحاد الجامعات العالمي[2].

وإزاء ذلك كان نشوء نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية تعبيراً عن رغبة فردية وجماعية تشكلت أركانها في خضم المعركة مع سلطات الاحتلال التي كانت تمارس سياسة راغبة في تجهيل الفلسطينيين، كما أن الثقافة المجتمعية السائدة في حينه في ربوع المجتمع الفلسطيني تحسست خطورة سياسات سلطات الاحتلال على مستقبل الفلسطينيين، ومن واقع تلك الرؤية انبثق نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية وتبلورت ملامحه، وجاء مدركاً لجسامة التحديات التي ستواجهه وللدور المناط به في عملية إعداد الأجيال وتنشئهم سياسياً عبر تشريب الطلبة لمحتوى النسق القيمي للمجتمع الذين يعيشون فيه، وتدريبهم على الأدوار المتوقعة منهم، لذا حققت الجامعات الفلسطينية دوراً هاماً ومحورياً في عملية التنشئة السياسية عن طريقين:

الأولى: التثقيف السياسي من خلال مقررات معينة تدرس للطلبة، كمقررات دراستها إجبارية مثل مقرر دراسات فلسطينية.

الثانية: نظام المؤسسة التعليمية الذي يساعد في تشكل إحساس الطلبة بالفاعلية الشخصية وفي تحديد نظرتهم تجاه النظام الاجتماعي والحالة السياسية التي فرضتها سلطات الاحتلال على فلسطين.

---

[1]- ربحي قطامش وآخرون، **النظام التربوي الفلسطيني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعايير الدولية**، (رام الله: مركز إبداع المعلم، 2004م)، ص22.

[2]- عبد الجواد صالح، **المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، (القدس: دار العمود العربي، 1992م)، ص ص25-26.

اولاً: مفهوم النظام ومكوناته.

النظام اصطلاح يستخدم على نطاق واسع في حياتنا اليومية، كالقول النظام الاجتماعي، والنظام التعليمي، والنظام السياسي...الخ، فالنظام إذا مجموعة من الأشياء المادية والأفكار المنطقية والعلاقات المتبادلة التي يتم توجيهها نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة[1]، ويرى الباحث أنه يمكن حصر مكونات النظام في التالي:

1. مجموعة من الأفكار المادية والمنطقية والعلاقات المتبادلة فيما بينها.
2. مجموعة من العناصر المترابطة أو الأجزاء المتفاعلة في بيئة ما داخل حدود معينه.
3. تتفاعل هذه العناصر وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينه.
4. النظام يؤدي نشاطاً هادفاً له سمات تميزه عن غيره ويقيم علاقات مع البيئة التي تحيط به.
5. قيمة وفعالية النظام ككل تكون أكبر من مجموع قيم أو فعاليات كل جزء من مكوناته على حدة.

لذا يمكن القول أن النظام مجموعة من العناصر المترابطة، تتفاعل وتتكامل فيما بينها ومع بيئتها، لتحقيق أهداف مشتركة، ويتكون النظام من مجموعة عناصر وله حدوده، وعلاقات مع البيئة التي يعمل فيها، ومدخلات، ومخرجات، أي أنه لا بد أن تتوافر فيه الأمور التالية[2]:

1. لكل نظام كيان خاص له حدود معينة تميزه عن البيئة التي يعيش فيها.
2. جميع عناصر النظام تقع ضمن حدوده، وكل ما هو خارج هذه الحدود يسمى بيئة النظام.
3. للنظام أهداف ووظائف.
4. عمل النظام تحويلي، فالنظام يحول المدخلات إلى مخرجات حسب معايير معينة.
5. بيئة النظام هي كل ما يؤثر على هذا النظام ويتأثر به.

وعليه يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من المدخلات يتم معالجتها لتتحول إلى مخرجات، ومدخلات النظام هي جميع المتغيرات التي تؤثر على النظام ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع[3]:

1. مدخلات أساسية، هي تلك التي ينصب عليها نشاط النظام وعملياته، أي تلك التي تدخل في عمليات النظام، لتتحول إلى شيئ جديد، وتشمل الموارد والعناصر اللازمة لاستمرار عمل النظام وهي:
   أ. مدخلات إحلالية، وتشمل العناصر والموارد الجديدة والمتطورة.
   ب. مدخلات بيئية، وتمثل جميع المؤثرات البيئية التي لا تخضع لعمليات النظام، ولا تتحول داخلة، كما أنها لا تصبح أحد مكوناته، وإنما تؤثر تأثيراً خارجياً على عمليات النظام، أو على النوعين السابقين من المدخلات.
2. نشاط النظام وعملياته، هو التفاعل الذي يتم بين عناصره من ناحية، والمدخلات من ناحية أخرى، وذلك لتحويل مدخلات النظام الأساسية إلى مخرجات، وهذا يتطلب تعاون وتضافر عناصر النظام المختلفة.
3. مخرجات النظام، وهي تمثل عوائده، أي ما ينتج عنه، وترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف النظام.

ويبين نموذج آلية عمل النظام وفق شكل رقم (2).

شكل رقم (2)

آلية عمل النظام[4]

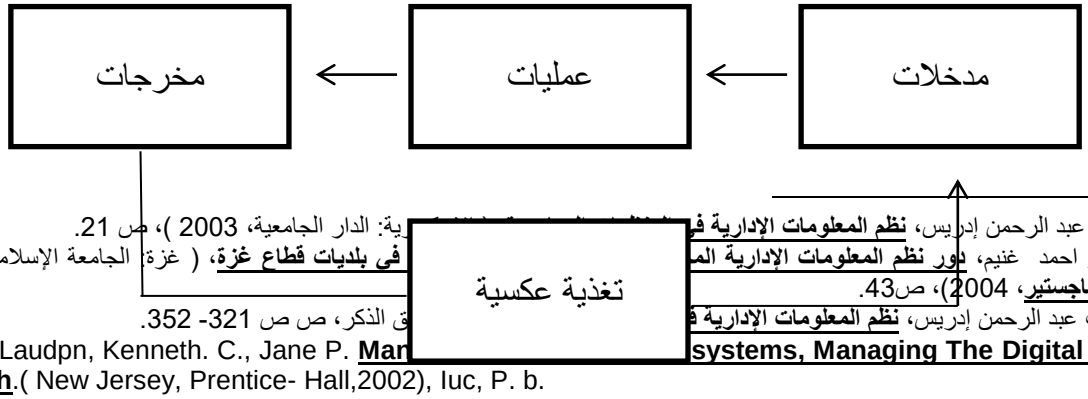

[1]- ثابت عبد الرحمن إدريس، **نظم المعلومات الإدارية في** ...ية: الدار الجامعية، 2003)، ص 21.

[2]- ماهر احمد غنيم، **دور نظم المعلومات الإدارية الم** ... **في بلديات قطاع غزة**، (غزة: الجامعة الإسلامية، **رسالة ماجستير**، 2004)، ص43.

[3] - ثابت عبد الرحمن إدريس، **نظم المعلومات الإدارية ف** ...ق الذكر، ص ص 321- 352.

[4] -Laudpn, Kenneth. C., Jane P. **Man** ... **systems, Managing The Digital Firm, 7th**.(New Jersey, Prentice- Hall,2002), Iuc, P. b.

يتضح من شكل رقم (2)، أن آلية عمل النظام تتكون من مدخلات ومن ثم عمليات النظام في سياق تحويل المدخلات إلى مخرجات، وبناء عليه يتكون نظام التعليم في الجامعات الفلسطينية من التالي[1]:

أ. مدخلات نظام التعليم في الجامعات الفلسطينية وتتضمن مدخلات أساسية تتمثل في الطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين يتم إعدادهم كخريجين في التخصصات العلمية المختلفة، ومدخلات إحلالية، وتشمل الطاقمين الأكاديمي والإداري وجميع الوسائط الأخرى التي تحصل الطلبة من خلالها على معارف جديدة، ومدخلات بيئية، وتشمل جميع العوامل والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على عناصر النظام وعلاقتها مع بعضها البعض، ومع البيئة الخارجية، في إطار إتمام الرسالة المنوطة بالجامعات، كما قد تترك أثراً في كثير من الحالات على مدخلاته الإحلالية والأساسية.

ب. عمليات النظام التعليمي، وتشمل القيام بجميع المهام والواجبات والأنشطة التي تمكن الجامعة من أداء وظائفها سواء كانت تدريساً أو بحثاً بالإضافة إلى خدمة المجتمع.

ج. مخرجات النظام التعليمي، وتشمل الإنجازات والنتائج المتحققة من القيام بالعمليات والأنشطة المتعلقة بالعملية التعليمية، وتشمل هذه المخرجات جميع الطلبة المزودين بالمعرفة وطرق التفكير والمهارات المختلفة والبحث العلمي والقادرين على سد احتياجات المجتمع الفلسطيني في هذا المجال.

وسيتناول هذا الفصل مؤشرات التعليم العالي في الجامعات من حيث الزيادة الحاصلة في عدد الطلبة الجدد، والمقيدين في الجامعات الفلسطينية في الفترة 2003/ 2013م، وباعتبارها مدخلات أساسية لنظام التعليم العالي في الجامعات، إضافة إلى قراءة في مؤشر الزيادة الحاصلة في المدخلات الإحلالية التي تتضمن العاملين على المستويين الأكاديمي والإداري في نفس الفترة المشار إليها آنفاً، وذلك للأسباب التالية:

أ. توفر البيانات الكمية حول مؤشرات التعليم العالي من خلال الإصدار الدوري المنتظم منذ عام 2003 لغاية عام 2013م عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني الموسوم بعنوان الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

ب. تلك البيانات تؤهل الباحث لإجراء تحليل كمي وكيفي لمجمل التغيرات الطارئة على المدخلات الأساسية والاحلالية ومخرجات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية لمعرفة التغير الحاصل على مدخلات ومخرجات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

كما سيتناول هذا الفصل المدخلات البيئية كالأطر القانونية الناظمة لعمل الجامعات وتصنيفها وتمويلها، في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وعمليات النظام التعليمي كنظام الدراسة، وسياسة قبول الطلبة وتسجيلهم، وصولاً إلى مخرجات النظام التعليمي والإنجازات والنتائج المتحققة من القيام بالمهام المناطة به، وإزاء ذلك فإن نظام التعليم العالي في الجامعات يرتبط بالاعتبارات التالية:

أ. اعتبار معنوي، باعتبار أن الجامعات تعتبر من أهم قنوات التنشئة السياسية، فللتعليم دور محوري في رفع مستوى المعارف غرس القيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية لدى الطلبة، وهذا ما يشد من عزيمة المجتمع الفلسطيني ويحول دون تذويب الهوية الفلسطينية وتمزيق النسيج الثقافي والاجتماعي للفلسطينيين[2].

---

[1]- ناجي رجب سكر، **تقويم الكفاية الداخلية للنظام التعليمي في كلية التربية الحكومية في مدينة غزة،** (القاهرة: جامعة عين شمس، برنامج الدراسات العليا المشترك بين كلية التربية وجامعة عين شمس، **رسالة دكتوراه** ، 2001م)، ص82.

[2]- تفيده جرباوي وآخرون، **تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة**، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مركز مواطن، 2008م)، ص256.

ب. اعتبار مادي، باعتبار أن التعليم يحسن من الظروف المعيشية للفلسطينيين، ويوفر فرصا للعمل، وهو ما يدعو لإفشال سياسات سلطات الاحتلال الهادفة إلى تهجير واقتلاع المواطن الفلسطيني من أرضه، ذلك أن التعليم يقلل ضغوط التبعات الاقتصادية المرافقة لحياة المواطن الفلسطيني، فبالعلم يستطيع الشاب أن يتحصل على وظيفة مناسبة تكفل له العيش بكرامة[1].

ثانيا: مدخلات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م.

نشأت الجامعات الفلسطينية في خضم ظروف تتسم بالصعوبة والتحدي لسياسات الاحتلال عبر مبادرات فردية وجماعية ذات نزعة وطنية نمت وتطورت بسرعة حتى وصل عددها إلى (14) جامعة معتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، منها (3) حكومية، و(3) خاصة، و(8) عامه، كما سيتضح لاحقا، وأخذت تستوعب أعدادا هائلة من الطلبة الفلسطينيين الراغبين في إكمال مسيرتهم التعليمية هذا ما بدا واضحا في السنوات الأخيرة من خلال الإقبال على الالتحاق بالجامعات الفلسطينية فضلاً عن الزيادة الملحوظة في أعداد الخريجين، وهذا يعد مؤشراً على تطور طرأ على الجامعات من حيث البرامج الأكاديمية المطروحة للدراسة والتنوع في التخصصات العلمية التي من شأنها أن تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني من المتخصصين في العديد من المجالات، وتتماشي مع ميول الطلبة في انتقائهم للتخصصات العلمية التي يرغبون دراستها، مما يدفع الباحث لرصد التزايد في أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الفلسطينية الراغبين في الحصول على درجة البكالوريوس فقط في الفترة الممتدة بين الأعوام 2013/2003م، بوصف ذلك مدخلا أساسيا من مدخلات نظام التعليم في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة إلى التعليم الجامعي المفتوح والذي تضطلع به في فلسطين جامعة القدس المفتوحة.

أ. الطلبة الجدد الملتحقون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م.

يعد الطلبة الجدد الملتحقون في الجامعات الفلسطينية من أهم المدخلات الاساسية لنظام التعليم العالي الفلسطيني، اذ ان الاعوام 2013/3003م شهدت اقبالاً من الطلبة على التوجة نحو الدراسة في الجامعات الفلسطينية، الامر الذي يدلل على تطور طرأ على نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية كونها اصبحت قادرة على استيعاب اعداد متزايدة من الطلبة كما هو مبين في جدول رقم (3) الذي اعده الباحث.

جدول رقم (3)
الطلبة الجدد الملتحقون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م

الرقم	العام الراسي	الطلبة الجدد الملتحقون في الجامعات الفلسطينية (درجة البكالوريوس)	حاصل التغير في كل عام
1	2004/2003م[2]	19145	
2	2005/2004م[3]	29174	29
3	2006/2005م[4]	29518	344
4	2007/2006م[5]	36758	7240
5	2008/2007م[6]	36599	-159

1- فضل المزيني، **التمكين الأساسي لبناء المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة دكتوراه**، 2010م)، ص119.

2 - دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2004/2003م** ، (رام الله وزارة التربية و التعليم العالي 2004/2003م)، ص33.

3 - دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2005/2004م** ، (رام الله وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2005/2004م)، ص6.

4 - دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2006/2005م**،(رام الله: وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2006/2005م)، ص6.

5 - دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2007/2006**، (رام الله: وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2007/2006)، ص13.

6- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2008/2007**، (رام الله: وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2008/2007)، ص13.

6	2010/2009م[1]	39966	3367
7	2011/2010م[2]	41432	1466
8	2012/2011م[3]	44358	2926
9	2013/2012م[4]	43849	509

يتضح جدول رقم (3) أن هناك زيادة على التوالي منذ 2013/2003م في عدد الطلبة الملتحقين الجدد إلى الجامعات الفلسطينية، باستثناء عام 2008/2007م، إن تلك الزيادة المتتالية تؤشر على وجود تطور مطرد في المدخل الأساسي لنظام التعليم في الجامعات الفلسطينية والمتمثل في الطلبة الجدد الملتحقين في الجامعات، كما يؤشر على وجود تنوع في البرامج العلمية والتخصصات التي تلبي تطلعات ورغبات وميول الطلبة للالتحاق في الجامعات وإكمال مسيرتهم التعليمية داخل الأراضي المحتلة.

ب. الطلبة المقيدون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م.

كما أن الطلبة المقيدون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م شهد تزايد وذلك يؤشر على ان الجامعات الفلسطينية أخذت بالتطور وعلى اكثر من صعيد، فبدأت تطرح تخصصات علمية متعددة حازت على قبول الطلبة وتلبي رغباتهم في التخصص العلمي، فضلاً عن توسعة المباني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية الامر الذي اتاح الفرصه امامها لاستيعاب الاعداد المتزايدة في كل عام دراسي جديد كما هو مبين في جدول رقم (4) الذي اعده الباحث.

جدول رقم (4)
الطلبة المقيدون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م

الرقم	العام الدراسي	الطلبة المقيدون في الجامعات الفلسطينية (درجة البكالوريوس)	حاصل التغير في كل عام
1	2004/2003م[5]	99472	
2	2005/2004م[6]	121939	22464
3	2006/2005م[7]	127582	5643
4	2007/2006م[8]	145884	18302

1- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2009/200808**، (رام الله: وزارة التعليم العالي الفلسطيني2009/2008)، ص9.

2- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2011/2010م**، (رام الله: وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2011/2010م)، ص6.

3- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2012/2011م**، (رام الله: وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2012/2011م)، ص7.

4- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012م**، (رام الله: وزارة التربية و التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012م)، ص6.

5- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003م**، مرجع سابق الذكر, ص- ص20- 27.

6- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2005/2004م**، مرجع سابق الذكر, ص3.

7- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2006/2005م**، مرجع سابق الذكر, ص9.

8- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2007/2006م**، مرجع سابق الذكر, ص13.

5	2008/2007م[1]	154985	9101
6	2010/2009م[2]	157487	2502
7	2011/2010م[3]	173804	16317
8	2012/2011م[4]	173658	-146
9	2013/2012م[5]	173374	-284

يتضح من جدول رقم (4) أعلاه تزايد في عدد الطلبة المقيدون في الجامعات الفلسطينية باستثناء 2012/2011م، و2013/2012م حيث شهدت تناقصا طفيفا كماهو واضح في الجدول اعلاه، وهذا يؤشر على تطور حاصل في مسيرة الجامعات الفلسطينية على أكثر من مستوى ويعزى للأسباب التالية:

1. التزايد في تعداد السكان في فلسطين وفق إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. تنوع في البرامج الأكاديمية المطروحة التي يحصل الطلبة بموجبها على درجة البكالوريوس.
3. انخفاض في تكاليف الدراسة بالمقارنة مع الدراسة خارج فلسطين.
4. وجود تشريعات فلسطينية تتطلب الدرجة العلمية لشغل الكثير من الوظائف.
5. رغبة الكثير من الشباب بتحسين مستوى معيشتهم عن طريق إكمال داستهم للحصول على وظائف تتطلب الاختصاص العلمي.
6. العمل في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية يتطلب مؤهلات علمية محددة من قبل ديوان الموظفين العام، وهذا ما يدفع الشباب لإكمال مسيرتهم التعليمية في الجامعات.
7. تطور ملحوظ طرأ على نشاط القطاع الخاص الذي اصبح يوفر وظائف تتطلب درجات علمية متخصصة لشغلها.

ج. العاملون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م.

يعد العاملون في الجامعات الفلسطينية من المدخلات الإحلالية لنظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية إذ ستتناول الدراسة فقط من يشغلون الوظائف التالية[6]:

1. أكاديمي تعليمي.
2. أكاديمي إداري.

ويقوم نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية بالإستعانة بهم لمعالجة المدخلات القادمة من البيئة الخارجية ليتم تحويلها إلى مخرجات، فإن هذه المدخلات تكون على شكل آلة، أو إنسان أو مهام أخرى تؤدي بواسطة أعضاء النظام، وعادة ما يقوم النظام بعمليات تحويلية[7]، وفي حالة نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية يتم الإستعانة بطاقم من الموظفين لتحويل المدخلات الأساسية المتمثلة في الطلبة الملتحقين في الجامعات الفلسطينية في إطار إعدادهم وتدريسهم ليكونوا على شكل مخرجات للنظام، وطرأ تزايد ملحوظ على عدد العاملين في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م كما هو مبين في جدول رقم (5) الذي اعده الباحث.

1- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2008/2007م**، مرجع سابق الذكر، ص13.

2- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2010/2009م**، مرجع سابق الذكر, ص9.

3- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2011/2010م**، مرجع سابق الذكر، ص3.

4- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2012/2011م**، مرجع سابق الذكر، ص ص4-7.

5- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2012/ 2013م**، مرجع سابق الذكر، ص6.

6- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التعليم العالي الفلسطيني، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012م، توزيع العاملين حسب المؤسسة والتصنيف الوظيفي**، (رام الله: وزارة التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012م), ص185.

7- طارق حمادة، **نظام معالجة المعلومات الإدارية**، (عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1987م)، ص7.

جدول رقم (5)
العاملين في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م

رقم	السنة الدراسية	العاملين في الجامعات	العاملين في جامعة القدس المفتوحة	المجموع الكلي	حاصل التغير في كل عام
1	2004/2003	[1]3128	غير متوفر	3128	
2	2005/2004	[2]5884	[3]2111	7995	
3	2006/2005	[4] 6501	[5] 2481	8982	987
4	2007/2006	6852	[6] 2666	9518	536
5	2008/2007	7193	[7] 2325	9518	0
6	2010/2009	[8] 8311	[9] 2936	11247	1729
7	2011/2010	[10] 9084	[11] 2987	12071	824
8	2012/2011	[12] 9574	[13] 2951	12525	454
9	2013/2012	[14] 10246	[15] 2648	12894	369

يتضح من جدول رقم (5) أن الزيادة بعدد العاملين في المجالين التعليمي والإداري بالجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2004/2003م بلغت (3128) موظفاً، باستثناء العاملين في جامعة القدس المفتوحة، في حين أن العام الدراسي 2005/2004م إزداد عدد العاملين في الجامعات الفلسطينية ووصل مجموع العاملين فيها (7995)، وفي العام الدراسي 2006/2005م وصل عدد العاملين في الجامعات بالزيادة ليصل الى (8982) عاملاً، وهكذا كما هو موضح في الجدول أعلاه وصولاً للعام

1- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003م**، مرجع سابق الذكر, ص53.

2- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2005/2004م**، مرجع سابق الذكر، ص46.

3- المرجع السابق، ص67.

4- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2006/2005م**، مرجع سابق الذكر، ص71.

5- المرجع السابق، ص89.

6- دولة فلسطين، دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية و التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2007/06م**، مرجع سابق الذكر، ص183.

7- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2008/07م**، مرجع سابق الذكر، ص182.

8- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2010/09م**، مرجع سابق لذكر، ص161.

9- المرجع السابق، ص163.

10- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2011/10م**، مرجع سابق الذكر، ص124.

11- المرجع السابق، ص136.

12- المرجع السابق، ص171.

13- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2012/11م**، مرجع سابق الذكر، ص175.

14- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2013/12م**، مرجع سابق الذكر، ص183.

15- المرجع السابق، ص185.

الدراسي 2013/2012م وصل عدد العاملين في الجامعات الفلسطينية (12894) أن تلك الزيادة المتتالية سنوياً في عدد العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى:

1. توسع في البرامج التعليمية والتخصصات مما يتطلب استيعاب موظفين جدداً من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير.
2. طلب متزايد من قبل الطلبة على إكمال مسيرتهم التعليمية في الجامعات الفلسطينية، ما يولد ضغوطا إضافية على إدارات الجامعات لإيجاد حلول لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة في كل عام دراسي وإجراء توسعه على مستوى هياكلها الإدارية والأكاديمية الأمر الذي يتطلب موظفين جدداً في كل عام دراسي.
3. توسع في مجال الخدمات التي تقدمها الجامعات للطلبة، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العاملين ومتخصصين في العديد من المجالات.

ثالثا: الاطار القانوني لعمل الجامعات الفلسطينية.

إن التعليم العالي في أي مجتمع من المجتمعات مهما صغر أو كبر يعد مظهرا من مظاهر التربية وجانبا مهما من جوانبها، يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإطار الاجتماعي الذي يوجد فيه، ويقدم خدمة تربوية تعكس فلسفة المجتمع كما يعكس المفهوم السائد للتنشئة السياسة ووظيفتها متضمنا المعرفة، والقيم، والاتجاهات ذات الدلالة السياسية السائدة فيه، من هنا يمكن القول أن التعليم العالي في فلسطين عموماً كغيره من مؤسسات التنشئة السياسية، لا بد أن يكون انعكاساً لفلسفة المجتمع الفلسطيني ولحياته الاجتماعية والسياسية وللتطورات الحادثة فيه.

ونظرا لتعرض فلسطين وما زالت لنكبات متتالية، فإن ذلك انعكس على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها الفلسطينيون، لذا فإن تصنيف مؤسسات التعليم العالي والأطر القانونية الناظمة لعملها أخذت بعين الاعتبار معطيات الحالة الفلسطينية، فعلى سبيل المثال لم يتمكن الفلسطينيون من إنشاء جامعات حكومية إلا بعد أن قامت السلطة الوطنية في العام 1994م، بيد أن الجامعات التي كانت تعمل قبل ذلك في عهد الاحتلال كجمعيات أهلية غير ربحية، ومارس الاحتلال ضغوطا عديدة عليها لثنيها عن تأدية رسالتها العلمية والإنسانية عبر سياسات ممنهجه هدفت إلى تقويضها والحد من تطورها، لذا أخذت معظم التشريعات والأطر القانونية الفلسطينية تلك الأبعاد بعين الاعتبار، وهناك جملة من القوانين الفلسطينية عملت على تنظيم عمل نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، ومثلت إحدى أهم عناصر البيئة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط به بهدف جعله قادرا على تأدية رسالته العلمية والإنسانية وتحقيق أهدافه الإستراتيجية التي أعلن عنها، ويتناول هذا المطلب أهم الأطر القانونية الناظمة لعمل الجامعات الفلسطينية على النحو التالي:

أ. أهم الأطر القانونية الناظمة لعمل الجامعات الفلسطينية.

1. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003م.

تنص المادة 58 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن تحترم الدولة استقلالية الجامعات ومراكز الأبحاث ذات الأهداف العلمية، وتنظم القوانين للإشراف عليها بما يضمن حرية البحث العلمي وتشجيعه، كما تنص المادة (59) على أن تقدم الدولة في حدود إمكانياتها المساعدة للطلبة المتفوقين غير القادرين ماديا على مواصلة تعليمهم، في حين تنص المادة (24) من القانون الأساسي على أن:

أ. التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل، ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.

ب.تشرف السلطة الوطنية الفلسطينية على التعليم في جميع مراحله ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه.

ج. يكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعه وإعانته.

د. تلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية الفلسطينية وتخضع لإشرافها[1].

2. قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لعام 1998م.

صدر هذا القانون في العام 1998م، وتنص المادة رقم (2) منه على أن "التعليم العالي حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط العلمية والموضوعية المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه"، كما تنص المادة (3) منه على أن تتمتع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالاستقلالية وفقا لأحكام هذا القانون الذي يضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني وتعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تشجيعها وإعانتها.[2]"

وإزاء ذلك تؤمن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني بأن الأهداف العامة للتعليم العالي الفلسطيني المحددة في قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لسنة 1998م يجب أن تستند إلى تكامل الأبعاد الفكرية والروحية والتطبيقية بطريقة تضمن أن التعليم العالي وبغض النظر عن المؤسسة التي تقدمه ومستوى الدراسة، ينبغي أن يستهدف تنمية الفكر والروح والمهارات التطبيقية، أي أن خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني يصبحون مؤهلين لمتابعة وتطوير أحد هذه الأبعاد، أو ثلاثتها مجتمعه وفق احتياجات المجتمع الفلسطيني وقابلية الخريجين، وكذلك يسهم التعليم العالي الفلسطيني مساهمة فاعلة في تطوير الموارد البشرية الفلسطينية تطويراً نوعياً بالدرجة الأولى وكمياً بالدرجة الثانية.

وفي المادة الخامسة من قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لسنة 1998م تم تبيان صلاحيات ومسؤوليات وزارة التعليم العالي وذلك على النحو التالي[3]:

1. التخطيط العام للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء احتياجات الوطن.
2. تمثيل فلسطين في المؤتمرات الإقليمية والدولية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
3. عقد الاتفاقيات الحكومية الرسمية المتعلقة بتنظيم علاقات التعاون الدولية في مجال تطوير التعليم العالي.
4. إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وإصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمل جميع مؤسسات التعليم العالي والأجهزة التابعة للوزارة، بشكل يضمن جودة الأداء والتطوير المستمر.
5. الإشراف على مؤسسات التعليم العالي وفق أحكام هذا القانون والأنظمة التي تصدر بمقتضاه.
6. اعتماد مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ضمن شروط الاعتماد المقررة في الوزارة والصادرة بموجب أحكام القانون.
7. الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ضمن إطار الخطة العامة للتعليم العالي.
8. الموافقة على افتتاح البرامج التعليمية في التخصصات العلمية المختلفة واعتمادها بموجب أنظمة الاعتماد.
9. اعتماد مشروع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وبرامجها لدى الدول الشقيقة والصديقة.
10. تنسيق شؤون الوافدين من طلبة وأساتذة حسب الاتفاقيات والعقود المبرمة مع دولهم.
11. الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي العربية والأجنبية وتشكيل اللجان المختصة بذلك، وتنظيم أعمال مكاتب خدمات الطلبة، والإشراف على شؤونها ونشر الجداول الخاصة بأسماء وعناوين الجامعات المعترف، بها وأي تعديل يطرأ عليها.
12. تحديد الشروط التي يسمح بموجبها لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية بفتح فروع أو مؤسسات لها في فلسطين ومنحها التراخيص اللازمة لمزاولة عملها.

---

[1]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م**، المادة (59) و(24)، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد ، 4004م)، ص 82.

[2]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون رقم (11) بشأن تنظيم التعليم العالي الفلسطيني، المادة (2) و(3)، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد (27) ، 1998م)، ص 28.

[3]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لسنة 1998م، المادة (5)**، مرجع سابق الذكر.

13. وضع السياسة العامة للبعث والمنح والمساعدات الدراسية ومتابعة شؤونها داخل الوطن وخارجه ووضع الأنظمة والتعليمات لتنفيذ هذه السياسة.
14. تنسيب المستشارين والملحقين لتوثيق العلاقات الثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة.
15. توفير مصادر الأموال الإضافية اللازمة لاستكمال تغطية الخدمات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتحديد أسس وآلية توزيعها.
16. التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية في وضع أنظمة الترخيص ومزاولة المهن التي تتطلب مؤهلات علمية.
17. تحديد المعدلات الدنيا في امتحانات شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها كأساس للقبول في مؤسسات التعليم العالي.
18. تحديد عدد الطلبة المسموح بقبولهم لدى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وفق الأسس التي تعتمد بموجبها تلك المؤسسات وبرامجها التعليمية على ضوء إمكانياتها.
19. الموافقة على عقد أية امتحانات عامة بعد الثانوية العامة تقرر مؤسسة التعليم العالي ضرورتها.
20. معادلة وتصديق شهادات التعليم العالي وشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها طبقاً لأنظمة المعادلة والتصديق.
21. تحديد رسوم الترخيص والمعادلة ومصادقة الشهادات.

ب. تصنيف مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

وفقاً لما جاء في المادة رقم (10)، وفي الفقرتين (1) و(2) من قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لسنة 1998م.

1. تُصنيف مؤسسات التعليم العالي من حيث التأسيس إلى[1]:

أ. مؤسسات تعليم عال حكومية وتنشأ بقرار من مجلس الوزراء وتتبع الوزارة إدارياً ومالياً وقانونياً.

ب. مؤسسات تعليم عال عامة وتنشأ بموجب أحكام هذا القانون.

ج. مؤسسات تعليم عال خاصة وتنشأ بموجب أحكام هذا القانون.

2. **تصنيف مؤسسات التعليم العالي من حيث البرامج التعليمية التي تدرسها إلى:**

أ. الجامعات، وهي مؤسسات يضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليات جامعية، وتقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس كدرجة علمية أولى، وللجامعة أن تقدم برامج الدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم العالي أو الماجستير أو الدكتوراه، ويجوز لها أن تقدم برامج تعليمية تنتهي بمنح شهادة دبلوم وفق أنظمة الدبلوم.

ب. الكليات الجامعية، وهي مؤسسات تقدم برامج تعليمية أكاديمية أو مهنية تنتهي بمنح درجة البكالوريوس، وللكلية الجامعية أن تقدم برامج تعليمية و/أو مهنية و/أو تقنية لمدة سنتين أو ثلاث وتنتهي بمنح شهادة الدبلوم وفق أنظمة الدبلوم.

ج. البوليتكنيك، وهي مؤسسة تقدم برامج مهنية و/أو تقنية تنتهي بمنح درجة الدبلوم وفق تعليمات الدبلوم، وللبوليتكنيك أن تقدم برامج تقنية و/أو مهنية وتنتهي بمنح درجة البكالوريوس و/أو الماجستير أو الدكتوراه في التخصصات المهنية و/أو التقنية.

د. كليات المجتمع، وهي مؤسسات تقدم برامج تعليمية أكاديمية و/أو مهنية و/أو تقنية لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية واحدة وتنتهي بمنح درجة الدبلوم الأكاديمي أو المهني أو التقني وفق أنظمة الدبلوم.

يلاحظ أن هذا القانون راعى الوضع الصعب الذي عاشه الفلسطينيون ابان عهد الاحتلال من جانب، ومن الجانب الآخر راعى الوضع التاريخي لهذه المؤسسات، حيث لم يكن في الأراضي المحتلة جامعات حكومية قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن الجامعات التي نشأت قبل عام 1993م أخذت طابع الجمعيات الأهلية وفق القانون المعمول به إبان عهد الاحتلال، وهي بذلك تعتبر مؤسسات غير ربحية، كما أطلق عليها القانون مؤسسات عامة، وأعطى الحرية للحكومة الفلسطينية إنشاء

---

[1]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون رقم (11) لسنة 1998م بشأن التعليم العالي الفلسطيني، المادة (10) الفقرتين (1) و(2)**، مرجع سابق الذكر.

جامعات كما سيتبين لاحقاً تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي وأطلق عليها جامعات حكومية، فالجامعات في فلسطين مصنفه وفق قانون رقم (11) لعام 1998م إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

1. **جامعات حكومية**، تنشأ بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني، وتتبع مباشرة لوزارة التربية والتعليم العالي إداريا وماليا وقانونيا، ويشرف عليها مجلس استشاري يتم تشكيله بتنسيب من مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئيس الجامعة، ويصدر قرار تعيين رئيس الجامعة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.
2. **جامعات عامة**، وهي أهلية وتنشأ بموجب أحكام قانون التعليم العالي الفلسطيني رقم (11) لعام 1998م، ونشأت الجامعات العامة قبل عهد السلطة الفلسطينية، بموجب قانون الجمعيات الخيرية وتم ترخيصها ومنحها شهادة كجمعية مرخصة لدى وزارة الداخلية، وبعد أن أصبح هناك وزارة تختص بذلك وصدور قانون التعليم العالي أصبحت هذه الجامعات مرخصة تلقائياً من وزارة التربية والتعليم العالي وفقاً للقانون، وأية جامعة فلسطينية عامة تنشأ بعد صدور هذا القانون تعطى ترخيص من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني[1].
3. **جامعات خاصة**، يقوم على إنشائها رجال الأعمال، وتعتبر شركة خاصة تتبع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، ولا تتلقى دعم من قبل الحكومة، مثل الجامعة العربية الأمريكية في مدينة جنين، ويبيّن جدول رقم (6) عدد الجامعات الفلسطينية وموقعها وسنة تأسيسها وتصنيفها.

جدول رقم (6)
الجامعات الفلسطينية تصنيفها وسنة تأسيسها وموقعها 2013/2012

الرقم	الاسم	تصنيفها	سنة التأسيس	الموقع
.1	جامعة الأزهر	عامة	1991م	خانيونس
.2	جامعة النجاح الوطنية	عامة	1977م	نابلس
.3	الجامعة العربية الأمريكية	خاصة	1997م	جنين
.4	الجامعة الإسلامية	عامة	1978م	غزة
.5	جامعة الأقصى	حكومية	1991م	رفح
.6	جامعة الخليل	عامة	1971م	الخليل
.7	جامعة بوليتكنيك فلسطين	عامة	1978م	الخليل
.8	جامعة بيت لحم	عامة	1973م	بيت لحم
.9	جامعة القدس	عامة	1984م	ابو ديس – القدس
.10	جامعة بيرزيت	عامة	1972م	بير زيت
.11	جامعة فلسطين التقنية-طولكرم-خضوري	حكومية	1930م	طولكرم
.12	جامعة غزة للبنات	خاصة	2007م	شمال غزة
13	جامعة فلسطين	خاصة	2008م	شمال غزة
.14	**جامعة الاستقلال(الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية)**	حكومية	2007م	أريحا

المصدر: دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التعليم العالي الفلسطيني، **واقع التعليم العالي الفلسطيني أرقام إحصائيات**،(رام الله: وزارة التعليم العالي الفلسطيني، الإدارة العامة للتطوير والبحث 2010 م).

[1]- فاهوم الشلبي، **ورشة عمل لمناقشة تقرير بيئية النزاهة والشفافية والمسائلة في الجامعات الفلسطينية**، (رام الله: مؤسسة أمان 2012 م).

أما حول التعليم المفتوح فيوجد في فلسطين جامعة واحدة وهي جامعة القدس المفتوحة وتصنف على أنها جامعة عامة وأسست عام 1991/1990م، وبذلك يصبح في فلسطين (14) جامعة، ثلاثة منها حكومية وفق التصنيف أعلاه، وثلاثة خاصة، وثمانية عامة[1].

المبحث الثالث

سياسات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية

تمهيد:

منذ نشأته سعى نظام التعليم العالي الفلسطيني في طريق شائكة ومحفوفة بالمخاطر وواجه تحديات يصعب حصرها، وبالرغم من عظم التحديات التي فرضتها ظروف القضية الفلسطينية، إلا أن هذا النظام استطاع أن يحقق إنجازات أهمها، أن مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تطورت بشكل ملحوظ في عهد الاحتلال، وأسهمت مؤسساته في ترسيخ وتثبيت مفاهيم متصلة بفلسطين أرضا وعلما وهوية وإنسانا وخرجت عشرات الآلاف من الطلبة الذين أخذوا على عاتقهم الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية والدينية لفلسطين وأخذت تلك المؤسسات على عاتقها تحقيق الأهداف الإستراتيجية لنظام التعليم العالي الفلسطيني.

اولاً: الأهداف الإستراتيجية لنظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

تبنت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني منظوراً هاماً يؤكد على رغبتها للوصول إلى تعليم عالٍ متيسر ومفتوح لجميع الأفراد المؤهلين أكاديميا، بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، ومكان إقامتهم، وإعاقتهم من أبناء الشعب الفلسطيني، كما أكدت على التعدد والتنوع للبرامج والتخصصات في معظم مجالات العلوم والمعرفة ضمن مؤسسات تعليم عال حكومية وخاصة وعامة تمنح درجات علمية متعددة، وتتنوع من حيث أنماط التعليم النظامي والمفتوح والمستدام مغطى مالياً من مصادر متنوعة، ومتسم بالمرونة وقادر على التكيف بسرعة قياسية مع الظروف والاحتياجات المتغيرة للمجتمع الفلسطيني، ومتحيزاً لبيئة بحث علمي قائم على الإبداع والابتكار وساناً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإزاء ذلك اعتبرت رسالة وزارة التربية والتعليم العالي أن التعليم العالي ما هو إلا وسيلة تسهم في خلق مجتمع متعلم ومثقف قادر على مواكبة التغيرات التي تفي بالتقدم الحضاري في ظل القفزات النوعية التي تعيشها البشرية في زمننا الحاضر، وعلى ضوء رسالة الوزارة تحددت الأهداف الإستراتيجية لمسيرة التعليم العالي الفلسطيني ومنها الجامعات وذلك على النحو التالي:

1. موائمة الطلب المتزايد على التعليم العالي بكافة مستوياته، ورفع نسبة الالتحاق لشرائح من ذوي المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.
2. موائمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات المجتمع الفلسطيني والسوق المحلي والإقليمي.
3. الارتقاء بمستوى البحث العلمي ليصبح فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. تحسين النوعية وضبط الجودة.

---

[1]- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012 م**، مرجع سابق الذكر، ص6.

5. ضمان استمرارية التمويل اللازم لتغطية العجز في المصاريف التشغيلية والتطويرية والرأسمالية لمؤسسات التعليم العالي.
6. إصلاح وتطوير وحوكمة التعليم العالي على مستوى الوزارة والمؤسسات.
7. الارتقاء بالتعليم العالي والتقني كماً ونوعاً[1].

ولكي تتحقق تلك الأهداف كان لزاماً على مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني أن تعمل على ربط العملية التعليمية برمتها بعملية التنشئة السياسية فعلياً، فيما يعبر الإعداد الأكاديمي للطلبة في عملية التدريس الجامعي عن ضرورة ضمان احترام الحريات السياسية والمدنية، وغرس القيم ذات الدلالة السياسية، ورفع مستوى المعرفة أزاء القضية الفلسطينية والعملية السياسية، لجعلهم قادرين على بناء اتجاهات جديدة متصلة بالعملية السياسية والقضية الفلسطينية، وتأسيساً على ذلك حدد القانون رقم (11) لسنة 1998م أهداف التعليم العالي بما يلي[2]:

1. فتح المجال أمام جميع الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي ومتابعة الكفاءات العلمية في الداخل والخارج وتنميتها.
2. تشجيع حركة التأليف والترجمة والبحث العلمي ودعم برامج التعليم المستمر التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية.
3. تمكين المجتمع الفلسطيني من التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية واستثمارها وتطويرها.
4. الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف المجالات العلمية والثقافية.
5. توثيق التعاون مع الهيئات العلمية والدولية ودعم وتطوير مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي.
6. العناية بدراسة الحضارة العربية والإسلامية وإكساب الطلبة مهارات التفكير الناقد وتشجيع الإبداع والابتكار العلمي والقدرة على البحث ومواكبة التقدم العلمي.
7. تنمية القيم العلمية والروحية وتنشئة أفراد منتمين لوطنهم وعروبتهم وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي لدى الطلبة.
8. الإسهام في تقدم العلم وصون الحريات ونزاهة البحث العلمي وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة.

ثانياً: نظام الدراسة وسياسة قبول الطلبة وتسجيلهم في الجامعات الفلسطينية.

أ. نظام الدراسة في الجامعات الفلسطينية.

عالميا هناك أربعة أنظمة للدراسة في الجامعات تتمثل في التالي[3]:

1. نظام العام الدراسي الكامل.
2. نظام المراحل الدراسية.
3. نظام الفصول الدراسية.
4. نظام الساعات المعتمدة.

ويتميز نظام الساعات المعتمدة عن غيره من أنظمة التعليم في أنه مراعاته للفروق بين الطلاب من حيث القدرات والرغبات، ويتمثل ذلك في العبء الدراسي الذي يختلف من طالبا لأخر كماً ونوعاً ووفقاً لقدراته وظروفه الشخصية والاجتماعية، إذ يتيح للطالب متابعة دراسته على أساس جزئي أو على فترات متقطعة تتخللها فترات عمل[4].

1- الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الفلسطيني، تاريخ الزيارة 2013/11/10 **www.mohe.pna.ps**

2- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون رقم (11) لسنة 1998 بشأن التعليم العالي الفلسطيني 1998م، مادة (4)**، مرجع سابق الذكر.

3- عايدة فؤاد عباس، **إعداد المعلم بكليات التربية في اليمن في ضوء الاتجاهات المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، **مجلة التربية**، عدد (5)، المجلد الخامس, 2001 م)، ص ص186 - 187.

4- بيومي ضحاوي، **نظام الساعات المعتمدة بكليات التربية في سلطنة عمان**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التربية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، مجلد(1) ، عدد (3)، يناير 1996 م)، ص ص19 - 20.

وفي فلسطين تم تطبيق نظام الساعات المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي سواء كانت جامعات بأصنافها الثلاثة، والكليات الجامعية، والكليات المتوسطة، وتنص المادة (21) من القانون رقم (11) لعام 1998م بشان التعليم العالي أن "نظام الدراسة المعتمد في مؤسسات التعليم العالي هو الدوام الفعلي المنتظم ويعمل بنظام الساعات الدراسية المعتمدة، ولمؤسسات التعليم العالي المفتوح نظام خاص بها"[1]، وتقسم بموجبه السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين ومدة كل منها من (15-16) أسبوعاً بالإضافة إلى فصل صيفي ومدته من (8-9) أسابيع بما في ذلك الامتحانات في كل فصل دراسي، والساعة المعتمدة وحدة علمية يستحقها الطالب في حالة نجاحه في المساق (المقرر) الذي يدرسه، وهي حصيلة ساعة دراسية أسبوعية نظرية أو ساعتي مختبر أو تطبيق ولمدة فصل دراسي من (16) أسبوعاً، ويتراوح مجموع الساعات المعتمدة التي يسمح للطالب بتسجيلها في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة في الفصل الدراسي من(12-19) ساعة معتمدة في الفصول العادية، ومن (6-9) ساعات معتمدة في الفصل الصيفي، ولا يجوز أن تقل مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات دراسية، وفي بعض الجامعات الفلسطينية مثل جامعتي بيرزيت وبيت لحم تتبعان نظام التعليم الحر الذي يتيح للطالب فرصة دراسة المواد اللازمة للتخصص وفي نفس الوقت اختيار بعض المواد خارج التخصص ذلك لتنمية ثقافته ولتلبية ميوله الشخصية.

ويتراوح عدد الساعات المعتمدة لنيل درجة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية ما بين (125) إلى (144) ساعة معتمدة باستثناء كليات الهندسة والطب، حيث تصل متطلبات التخرج الى (174) ساعة معتمدة، وتشترط معظم الجامعات الفلسطينية الانتظام في الدراسة، وبالرغم من أن نظام الساعات المعتمدة مناسباً للتطبيق في الجامعات الفلسطينية في ظل التغيرات التربوية والتعليمية العصرية المتنامية حيث يساعد ذلك النظام في زيارة عائد العملية التعليمية وتحقيق الأهداف التي أنشئت الجامعات من أجلها، إلا أنه يفقد أهميته ومزاياه في ظل الأعداد المتزايد من الطلبة والنقص في أعضاء الهيئة التدريسية ونقص الغرف الدراسية في بعض الجامعات والكليات الجامعية، وكذلك النقص في المرافق والإمكانيات المادية الأخرى.

ثالثاً: سياسة قبول الطلبة وتسجيلهم في الجامعات الفلسطينية.

يعتبر التعليم العالي متميزاً من جانب زيادة عدد الملتحقين فيه نتيجة الزيادة السريعة في عدد خريجي الثانوية العامة، حيث يتوزع الملتحقون في التخصصات المختلفة بواقع (71%) على التخصصات الإنسانية، و(23%) على التخصصات العلمية، و(6%) على التخصصات المهنية للعام الدراسي 2011/2010م[2]، علما أن معايير قبول الطلبة الجدد للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني تعتمد على معدل الطالب في شهادة الثانوية العامة، فعلى الطالب أن يكون حاصل على معدل (65%) كي يتقدم بطلب الالتحاق للجامعة باستثناء بعض التخصصات كالطب والهندسة التي يتطلب فيها حصول الطالب على معدل لا يقل عن (80%)، كما أن المادة رقم (1) من تعليمات تصديق الوثائق والشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي تنص "على أنه يجب أن يكون معدل الطالب في الثانوية العامة (65%) فأكثر للملتحقين في برنامج البكالوريوس"، وذلك لكل من التحق بالجامعات الفلسطينية منذ الفصل الأول من العام الدراسي 2004/2003م بغض النظر عن سنة حصوله على الثانوية العامة.

رابعا: مخرجات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية.

بالرغم من التحديات التي واجهت مسيرة الجامعات في فلسطين منذ نشأتها وعلى أكثر من مستوى، إلا أنها استطاعت أن تحقق مخرجات هامة في إطار العملية التعليمية، وتشير الإحصائيات المتوافرة في هذا الشأن إلى أن هناك تزايداً في عدد خريجي الجامعات الفلسطينية في الأعوام 2013/2003م. إذ يعد الطلبة الخريجين من أهم مخرجات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، حيث أن الاعوام 2013/2003م شهدت تزايداً في عدد الطلبة الخريجين، ورافق ذلك تطورا طرأ على

1- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون رقم (11) لعام 1998م بشان التعليم العالي، المادة (21)** ، مرجع سابق الذكر.

2- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **تقرير التربية والتعليم**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم، 2010/2011م.

اداء الجامعات ببعدية الأكاديمي والاداري حيث تم اعتماد برامج اكاديمية جديدة يتحصل الطلبة من خلال دراستها على درجة البكالوريوس، فضلا عن نشأة جامعات جديدة في الاراضي المحتلة اخذت تستوعب المزيد من الطلبة الامر الذي قاد إلى تزايد في عدد الطلبة الخريجين كما هو مبين في جدول رقم (7) الذي أعده الباحث.

جدول رقم (7)

الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية 2013/2003م

الرقم	السنة الدراسية	عدد الخريجين (بكالوريوس)	عدد الخريجين/القدس المفتوحة (بكالوريوس)	المجموع	التغير الحاصل
1	2004/2003م	[1*]9292	[2]2409	11701	
2	2005/2004م	9450	[3]3751	13201	1500
3	2006/2005م	11848	[4]4397	16245	3044
4	2007/2006م	13737	[5]5025	18762	2517
5	2008/2007م	[6]13601	[7]4929	18530	232
6	2010/2009م	[8]15359	[9]6243	21602	3072
7	2011/2010م	[10]16320	[11]6748	23068	1466
8	2012/2011م	[12]17794	[13]6356	24150	1082
9	2013/2012م	18792	[14]6812	25604	1454

يتضح من جدول رقم (7) أن عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية آخذاً بالزيادة ويعزى ذلك للاسباب التالية:

1. تطور متسارع في المخرجات الأساسية لنظام التعليم العالي في فلسطين.
2. مؤشر على تطور الجامعات الفلسطينية من حيث القدرة على استيعاب أعداد متزايد من الطلبة في كل عام، الأمر الذي يحمل في طياته أيضاً توسع في البرامج التعليمية والأكاديمية التي تأخذ بعين الاعتبار ميول ورغبات الطلبة في تخصصات جديدة.

1- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003م**، مرجع سابق الذكر, ص45.

* هذا العدد مجموع خريجي الجامعات الفلسطينية باستثناء مجموع خريجي جامعة القدس أبو ديس عدم توفر البيانات من قبل الجامعة نفسها وزارة التعليم العالي الفلسطيني, وفق البيانات المنشورة في الدليل الإحصائي للجامعات الفلسطينية 2004/2003.

2- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية،وزارة التربية التعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2004/2003**, مرجع سابق الذكر, ص45.

3- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني, 2005/2004م**، مرجع سابق الذكر، ص9.

4- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2006/2005م**، مرجع سابق الذكر، ص13.

5- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني،2007/2006م**، مرجع سابق الذكر, ص13.

6- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2008/2007م**، مرجع سابق الذكر، ص168.

7- المرجع السابق الذكر, ص163.

8- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2010/2009م**، مرجع سابق الذكر، ص124.

9- المرجع السابق الذكر, ص130.

10- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2011/2010م**، مرجع سابق الذكر، ص95.

11- المرجع السابق الذكر، ص101.

12- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2012/2011م**، مرجع سابق الذكر, ص161.

13- المرجع السابق الذكر، ص167.

14- دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، 2013/2012م**، ص6.

المبحث الرابع

نشأة جامعة النجاح الوطنية

تمهيد :

بدأت جامعة النجاح الوطنية مسيرتها التعليمية علم 1918م كمدرسة تعنى بالتدريس الابتدائي، في تلك الفترة كان التعليم ليس في فلسطين فقط بل وفي معظم البلدان العربية التي كانت تخضع للدولة العثمانية، يعاني من مصاعب عديدة أهمها أن الدولة العثمانية حينئذ كانت تفرض حالة من العزلة الثقافية والتعليمية على البلدان العربية، الأمر الذي عزز من الإشكاليات والمصاعب التي كانت تعاني منها العملية التعليمية، وفي تلك الحقبة كانت مدرسة النجاح تستقبل طلابها من جميع أنحاء فلسطين ومن بعض الأقطار العربية أيضاً، وفي العام 1941م تطورت المدرسة، وأصبح يطلق عليها كلية النجاح الوطنية، ولم تتوقف مسيرة تطورها حيث افتتحت عام 1965م معهداً لإعداد المعلمين، وفي العام 1977م شهدت تحولاً جذرياً فأصبح يطلق عليها جامعة النجاح الوطنية وشكلت كلياتها الخمس الأولى نواتها التعليمية وهي العلوم، والآداب، والهندسة، والاقتصاد والعلوم الإدارية، والتربية[1]، وانضمت جامعة النجاح الوطنية إلى مجلس اتحاد الجامعات العربية في نفس العام[2].

اولاً: جامعة النجاح الوطنية في عهد الاحتلال الإسرائيلي 1977/ 1994م.

إن جامعة النجاح الوطنية شأنها شأن باقي الجامعات الفلسطينية انشغلت منذ بداية تأسيسها في تعزيز وإنجاح تجربتها الأكاديمية، وانصب اهتمام العاملين فيها سواء كانوا إداريين أم أكاديميين وكذلك الطلبة على إنجاحها، بعيداً عن أجهزة سلطات الاحتلال التي كانت تفرض مزيداً من القيود على إدارة الجامعة، وبالرغم من المسعى المتواصل نحو تطوير الجامعة، إلا أن سلطات الاحتلال كانت تقوض إمكانية تطور الجامعات الفلسطينية، ومنها جامعة النجاح عبر جملة من الإجراءات كتعطيل استيراد الأجهزة التكنولوجية الحديثة، والمواد التي تحتاجها المختبرات، وسعت عبر وسائل إعلامها الموجهة للمجتمعات الغربية والعالمية إلى تشويه صورة الجامعات الفلسطينية بشكل عام رغبة منها في التقليل من مكانتها العلمية وقدرتها عل قيادة دفة الحياة الأكاديمية، وتسويغاً لتدخلها في الجامعات عبر مجموعة من القرارات العسكرية التي كانت تصدرها[3]، علما أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كان تهدف من وراء موافقتها على افتتاح الجامعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تحقيق التالي:

1. الظهور أمام العالم بمظهر الدولة الحضارية في تعاملها مع الفلسطينيين.
2. تجميل صورتها العالقة في أذهان كثيرين باعتبارها سلطات احتلال تمارس القمع والقهر على الفلسطينيين.
3. الحد من سفر الشباب الفلسطيني تخوفاً من التحاقهم في صفوف الثورة الفلسطينية في حينه.
4. الحد من ممارسة العنف من منظور قيادة الاحتلال، حيث أنهم يعتقدون أن الحريات الفردية كالتعليم، والعمل، والتنقل التي ينبغي أن يتمتع بها الفلسطينيين قد تقود للحد من ممارسة مظاهر المقاومه ضد الاحتلال[4].

فقد مارست سلطات الاحتلال سياسات عديدة ضد الجامعات الفلسطينية ومنها جامعة النجاح الوطنية، وأدرك الاحتلال أن الجامعات الفلسطينية أصبحت تضطلع بدور محوري في حياة المجتمع الفلسطيني، وتنمي قدرات الطلبة وتوثق صلتهم بقضايا المجتمع الأمر الذي جعلها تمثل تحدياً لسياساته، لذا كانت الجامعات الفلسطينية طيلة سنوات الاحتلال مستهدفة عبر إجراءاته القمعية، فقد حرمت جامعة

---

[1]- جامعة النجاح الوطنية, **دليل الطالب**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013- 2014)، ص4.

[2]- المرجع السابق، ص5.

[3]- عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م) ، ص- ص347- 348.

[4]- عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م) ، ص357.

النجاح الوطنية من التوسع في الحرم الجامعي القديم أو البدء في بناء الحرم الجامعي الجديد الواقع غرب مدينة نابلس واعتبر الباحث عدنان السلقان أن السماح ببناء أبنية جديدة في الجامعة كان استثناء، والمنع كان يشكل القاعدة، فمنعت إدارة جامعة النجاح الوطنية من التوسع، فلم تستطع إدارة الجامعة من التوسع إلا بعد جلاء قوات الاحتلال عن مدينة نابلس، ومن ثم تم البدء فعليا في بناء حرم الجامعة الجديد[1]، كما حرمتها سلطات الاحتلال من افتتاح أقسام وكليات جديدة خارج الحرم القديم، فضلاً عن إغلاق الجامعة لسنوات عديدة أطولها كان أربعة أعوام بداية الانتفاضة الأولى عام1987م وحتى عام 1992م، كما تمت محاصرة الجامعة لأربعة أيام وبداخلها آلاف الطلبة والعاملين عام 1992م، ووضع الحواجز على الطريق المؤدية الى مدينة نابلس، ومنع التجوال الذي كان يفرض على المدن والمخيمات والقرى لفترات طويلة وخاصة على مدينة نابلس سواء كان ذلك في الانتفاضة الأولى أو في الانتفاضة الثانية عام 2000م بغية منع الطلبة من الوصول إلى الجامعة.

وبالرغم من إجراءات سلطات الاحتلال، إلا أن جامعة النجاح الوطنية تمسكت بهويتها الوطنية والقومية والدينية وبرسالتها التعليمية، وتجلى ذلك عبر رفضها التعايش مع سياسات الاحتلال، الأمر الذي وضعها في دائرة الاستهداف المتواصل، إذ صمدت الجامعة أمام كل تلك المعاناة ولم يقتصر ذلك على جامعة النجاح بل شمل معظم الجامعات الفلسطينية.

وفي إطار مقاومة الاحتلال قدمت جامعة النجاح الوطنية العشرات من الشهداء والمصابين والمعتقلين جراء المواجهات التي كانت تحدث بين الطلبة وقوات الاحتلال سواء في محيط الجامعة بمدينة نابلس، أو في أماكن سكناهم، أو في السجون أو استهدافهم عبر سياسية الاغتيالات التي انتهجتها قوات الاحتلال أبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م (انتفاضة الأقصى)، ووصل عدد شهداء الحركة الطلابية في جامعة النجاح وحدها على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين إلى:

1. (24) شهيدا خلال الانتفاضة الأولى[2]* 1987/ 1993م[3].
2. (36) شهيدا خلال الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) [4]* عام 2000م[5].

وبلغ عدد المعتقلين من طلاب الجامعة (500) طالب، و(12) أستاذ جامعي، وعضوان من مجلس أمناء الجامعة، ونشطت المخابرات الإسرائيلية في مجال استدعاء الطلبة، والعشرات من أساتذة الجامعة بشكل متكرر، ومنع العديد من الطلبة والأساتذة من السفر خارج فلسطين للمشاركة في المؤتمرات العلمية[6]، ومنع إدخال العديد من الكتب والمراجع العلمية الى مكتبة الجامعة حيث وصل عدد المصنفات العلمية الممنوع إدخالها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في عهد الاحتلال الإسرائيلي الى (1800)

---

[1]- المرجع السابق، ص362.

[2] - جامعة النجاح الوطنية، دائرة العلاقات العامة، 2014، كذلك انظر: حسن غنام، **الانتهاكات الإسرائيلية ضد طلبة ومؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**، (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، **مجلة رؤية**، العدد 12، أيلول 2001)، ص ص 73-74.

* - بدأت الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الأول 1987م في قطاع غزة بعد حادث سير متعمد حيث صدم إسرائيليا شاحنته بسيارتين صغيرتين تقلان عمالا من قطاع غزة بالقرب من حاجز إريز شمال القطاع، فاستشهد أربعة وجرح تسعة آخرون، وعلى اثر هذه الحادثة اتقدت فتيل انتفاضة شعبية عفوية عارمة انطلقت من مخيم جباليا وانتشرت في جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، وتمكنت الانتفاضة من بدايتها – بما حددته من أهداف واضحة وبما ابتدعته من أساليب نضالية لتحقيق هذه الأهداف- من تأكيد قدرتها على الاستمرار والنمو كحقيقة ثورية ميدانية تستطيع فرض واقع جديد على مسيرة الصراع العربي- الاسرائيلي بشكل عام، وعلى مسار منظمة التحرير الفلسطينية شكل خاص.
انظر: شفيق الحوت، وبيان الحوت، **الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية 1988/87م**، ط1، (بيروت: الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، القسم الثاني – دراسات خاصة-، 1990م)، ص 977، وللمزيد انظر: شفيق غبرا، **الانتفاضة الفلسطينية أسبابها، وآلية استمرارها، وأهدافها**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 113، السنة 11، تموز 1988)، ص ص 59- 74، كذلك انظر: ماجد كيالي، **السمات العامة الأساسية للانتفاضة**، (دمشق: مؤسسة الأرض المقدسة، **مجلة الأرض**- فكرية سياسية شهرية تعنى بالشؤون الإسرائيلية وقضايا الصراع العربي – الاسرائيلي، السنة 16، العدد 2، شباط 1989)، ص- ص 45-46.

[3] - انظر ملحق رقم (3)

[4] - جامعة النجاح الوطنية، **دائرة العلاقات العامة**، 2014.

* - بدأت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م على اثر اقتحام ارئيل شارون مصطحباً معه المئات من الجنود الاسرائيلين المدججين بالسلاح الحرم القدسي الشريف في 2000/9/28م، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين الفلسطينيين ضد الزيارة... وللمزيد انظر: سليم تماري وريما حمامي، انتفاضة الاقصى: الخلفية والتشخيص، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 45-46، شتاء – ربيع 2001)، ص ص 7- 8.

[5] - انظر ملحق رقم (4)

[6] - عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م) ، ص- ص372- 373.

مصنف[1]، وبالرغم من سياسات الاحتلال وإجراءاته التعسفية تجاه جامعة النجاح إلا أن الجامعة استطاعت أن تؤدي دورا رياديا على صعيد خدمة الفلسطينيين وذلك على النحو التالي:

1. رفد المجتمع الفلسطيني وسوق العمل بأعداد متزايدة من الخريجين في العديد من التخصصات العلمية.
2. تعزيز مقومات الصمود من خلال تخريج أعداد متزايدة من الطلبة الذين يؤمنون بالأفكار الوطنية والقومية والدينية المقاومة للاحتلال الاسرائيلي وسياساته.
3. خففت من العبء المالي للأسر الفلسطينية التي تدرس أبنائها في الجامعة.
4. استقطبت العديد من الكفاءات العلمية بعد أن كانت محرومة من العمل في وطنها بسبب عدم تناسب مؤهلاتها العلمية مع سوق العمل المحلي.
5. أسهمت في تخريج أعداد متزايدة من الطلبة في الجوانب العلمية كالهندسة والطب والزراعة والصيدلة التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني الذي كان محروما منها لسنوات طويلة.

وفي مجال تقديم المساعدات، قدمت جامعة النجاح الدعم والمساندة للطلبة لأبناء الشهداء وإخوتهم، والأسرى والمحررين من سجون الاحتلال الاسرائيلي، والمتفوقين علميا، ومنحهم إعفاءات تصل الى (100%)[2].

أما حول الدور السياسي لجامعة النجاح الوطنية، فقد أشار الباحث جهاد اسعيد أن العلاقة بين الجامعة والسياسة تأخذ ثلاثة أشكال من حيث إطلالة الجامعة على المجتمع وذلك على النحو التالي:

1. الجامعة حاضنة للعمل السياسي، وتشكل ركيزة أساسية في الفعل السياسي النشط.
2. مهمة الجامعة تتجلى في إحداث التغير المناسب في المجتمع، بالإضافة إلى اهتمامها في إحداث تغيرات ذات قيمة في الجانب العام[3].

وعليه ان لكل مجتمع خصوصية تعد في كثير من الأحيان محددا لدور كثير من المؤسسات العاملة فيه، فللمجتمع الفلسطيني خاصية تميزه عن غيره من المجتمعات، تتجسد بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي ألقى بثقله وأثره على كافة المستويات أو مكونات المجتمع، حيث أصبحت المعاناة منه مكونا من مكونات حياة الفرد وليس المؤسسة فقط في فلسطين، فعليك كفرد عندما تصحو مبكرا وتريد أن تقضي أمرا ما خارج مدينتك أو قريتك عليك أن تفكر وتطرح على نفسك سؤالا هل بإمكاني أن أصل للمكان الذي أريد الذهاب إليه؟، وأن تضع بدائل أو على الأقل أن تكون حاضرة في ذهنك إذا لم تستطع الوصول بسبب حواجز وقيود سلطات الاحتلال الاسرائيلي، هذا على مستوى حياة الفرد، فكيف الأمر سيكون على صعيد المجتمع والمؤسسات العاملة فيه، فكل جوانب الحياة العامة والخاصة للفلسطينيين تتأثر بالقيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي.

إذاً تلك الخاصة التي تميز المجتمع الفلسطيني عن غيره تلزم الجامعة أو الجامعات في فلسطين بأن تضطلع بدور سياسي محوري لطالما وجد الاحتلال وحتى بعد زواله، ينبغي أن تحافظ الجامعة على نشاطها في إعداد أجيال قادرة على المشاركة السياسية الفاعلة، لذا تبقى الجامعة من أهم دعائم المجتمعات الواعدة حتى لو اقتصر دورها على الجانب الأكاديمي العلمي، كون العلم يبحث دائماً عن الحقيقة ويعمل على إخضاع كل شيء للمساءلة العلمية.

ثانيا- جامعة النجاح الوطنية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية 2013/1994م.

تواصلت جهود إدارة جامعة النجاح نحو التطور ومواكبة التقدم العلمي على جميع الأصعدة، ففي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي تم تحويل قسمين أكاديميين إلى كليات علمية هما كلية الشريعة، والزراعة، وتم البدء بالعمل في منح درجة الماجستير في تخصصات اللغة العربية، والتاريخ، والهندسة المدنية، وفي العام 1994م أنشئت كلية الصيدلة واستحدثت برامج ومراكز علمية متخصصة

---

[1] - المرجع السابق، ص378.

[2] - انظر ملحق رقم (5) و(6)

[3]- جهاد يوسف عبد الرحمن إسعيد، **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة السياسية للحركة الطلابية وأثر هذا الدور في إحداث التنمية السياسية في فلسطين 1979- 2000**،(نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير** ، 2003)، ص35.

منها البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية، ومركز الدراسات المائية والبيئية الذي تم تحويله إلى معهد للدراسات المائية والبيئية، وحاضنة للأعمال التكنولوجية[1].

وأُنشئت كلية الفنون عام 1995م، وشهد العام 1996م قفزة في الحياة الأكاديمية فبدأ عملياً العمل في برنامج الدكتوراه في الكيمياء بالتعاون مع جامعات ألمانية وبريطانية وكندية وإسبانية وغيرها[2]، واستحدث برنامج الماجستير في العلوم البيئية والرياضيات والفيزياء في كلية العلوم، وتم إنشاء مركز الطاقة المتجددة، ومركز علوم الأرض وهندسة الزلازل، وفي نفس العام نقلت كلية الزراعة من حرم الجامعة القديم إلى كلية خضوري في طولكرم وذلك لتوفر مساحات من الأراضي الزراعية واستخدامها في التطبيقات العلمية فيما تقدمه الكلية من برامج متخصصة، ومع التطور الحاصل على مفاهيم حقوق الإنسان وما تشمل عليه من سياقات عديدة متصلة بهذا الحقل منها المواطنة والحقوق المدنية والسياسية شرعت الجامعة في العام 1997م لتأسيس شراكة مع اليونسكو عبر التوقيع على اتفاقية لإنشاء برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تم في العام نفسه طرح برنامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

وفي العام 1998م اتخذ مجلس أمناء الجامعة قراراً بإنشاء مركز التخطيط الحضري والإقليمي، وتبع ذلك في العام 1999م إنشاء كلية الطب البشري بالتعاون مع جامعة القدس والأزهر في غزة، وفي العام 2000م قام الرئيس الراحل ياسر عرفات بوضع حجر الأساس لبناء كلية الهندسة في الحرم الجامعي الجديد في منطقة جنيد غرب مدينة نابلس، علاوة على أن هذا العام شهد إنشاء كلية الطب البيطري، بالإضافة إلى اعتماد عدد من التخصصات العلمية منها هندسة الحاسوب في كلية الهندسة، والإحصاء في كلية العلوم، والاقتصاد والتنمية الزراعية في كلية الزراعة، وفي العام 2003م تم اعتماد برنامج ماجستير في القانون العام، وآخر في القانون الخاص، وفي العام 2004 تم اعتماد برنامج بكالوريوس في التمريض، وآخر في أنظمة المعلومات الحاسوبية والبصريات، وفي العام الدراسي 2007/2006م حققت جامعة النجاح مزيداً من الإنجازات التي تخدم الطلبة والمجتمع الفلسطيني، فتم افتتاح معهد الطب العدلي التابع لكلية الطب البشري، ووحدة النجاح للتوظيف التي تهدف إلى المساعدة في تأهيل طلبة الجامعة للانخراط في سوق العمل وتمثل حلقة وصل بين طلابها الخريجين وأصحاب العمل، كما افتتح مركز السموم والمعلومات الدوائية الذي يعتبر الأول في فلسطين في مجال تقديم المعلومات للعاملين في المجال الصحي حول كيفية تشخيص السموم والوقاية منها، واعتمده من قبل منظمة الصحة العالمية ضمن مراكز السموم في الشرق الأوسط، وتم تحويل قسم التربية الرياضية إلى كلية قائمة بذاتها، وحصلت الجامعة على اعتماد لبرنامج الشريعة والمصارف الإسلامية، والماجستير في الإنتاج النباتي، والماجستير في الإدارة الهندسية، والبكالوريوس في دكتور صيدلة، والبكالوريوس في القبالة، والبكالوريوس في الطب البشري[3].

وفي العام 2008م حصلت جامعة النجاح الوطنية على اعتماد مستقل لكلية الطب البشري من هيئة الاعتماد والجودة في وزارة التربية والتعليم العالي، كما استأجرت مستشفى لجنة الزكاة لمدة 99 عام كمستشفى تعليمي لطلبة الطب والتمريض في الجامعة، وأصبحت كلية الطب البشري في جامعة النجاح الوطنية ضمن القائمة الدولية لكليات الطب المعترف بها في مختلف دول العالم في العام 2009م، وتكمن أهمية إدراج الكلية في هذه القائمة بأن هذا يؤهل الطلبة من خريجي الجامعة التقدم إلى امتحان المعادلة الأمريكي.

واعتمدت الجامعة في العام 2011م عضوا في برنامج التأثير الأكاديمي التابع للأمم المتحدة، وتم اعتماد تخصص التخطيط العمراني في كلية الهندسة، وبرنامج ماجستير في دراسات المرأة، وبرنامج الإذاعة والتلفزيون، وبرنامج العلاقات العامة والاتصال في كلية الإعلام، وبرنامج ماجستير العلوم الصيدلانية من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، وافتتح مركز التميز في التعلم والتعليم، وفي العام نفسه بالاستناد إلى معايير الجودة عملت الجامعة على دمج كليات الطب البشري، والتمريض،

---

[1]- جامعة النجاح الوطنية، **دليل جامعة النجاح الوطنية- الكليات الإنسانية**، مرجع سابق الذكر، ص6.

[2]- جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013- 2014)، ص5.

[3]- جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب**، مرجع سابق الذكر، ص6. كذلك انظر: **دليل جامعة النجاح الوطنية 2008- 2007**، ص ص 7- 8.

والبصريات، والصيدلة، والعلوم الطبية والمخبرية لتصبح جميعها في كلية واحدة باسم كلية الطب وعلوم الصحة، أما من حيث الأهداف التي وجدت الجامعة من أجلها فيمكن إيجازها بالتالي[1]:

1. توفير التعليم الجامعي للطلبة الفلسطينيين دون تمييز.
2. الحد من معدلات الهجرة للطلبة الذين كانوا لا يجدون التخصصات العلمية التي يرغبون دراستها في جامعات الوطن المحتل، وبالتالي أصبحت معظم التخصصات في المجالين العلمي والإنساني متوفرة.
3. توفير التعليم غير المكلف للطلبة الفلسطينيين[2].

وحصلت الجامعة على أكثر من (68) جائزة أكاديمية وبحثية ومؤسسية منها على سبيل المثال حصول الجامعة للمرة العاشرة على جائزة هشام أديب حجاوي للعلوم التكنولوجية كان آخرها عام 2011م، وتسع مرات على جائزة عبد الحميد شومان، وأوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بنشر تجربة جامعة النجاح في مجال أنظمة الجودة وتعميمها، وحصلت على جائزة التميّز الأكاديمي من بين الجامعات الفلسطينية عام 2009م، واعتمدت الجامعة عضواً في برنامج التأثير الأكاديمي التابع للأمم المتحدة، وتبوأت المرتبة الأولى في فلسطين، والخامسة على مستوى الوطن العربي و(1011) عالمياً عام 2011م حسب التقويم العالمي Webometrics.[3]

وتعمل الجامعة من خلال وحدة النجاح للخريجين على صقل مهارات الطلبة وتنميتها لإعدادهم لسوق العمل، فقد عملت الوحدة على توفير التدريب العملي لآلاف الخريجين ومساعدتهم في الحصول على فرص العمل، وحصل العديد منهم على فرص عمل مرموقة محلياً وعربياً ودولياً، وتتلقى الجامعة دائماً معلومات من أرباب العمل تشيد بمهارات طلبة الجامعة وإمكاناتهم على جميع المستويات. وتعتبر إدارة الجامعة ذلك من أولوياتها، وتعمل على فتح آفاق التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والعام لتوفير فرص عمل للطلبة وتوفير فرص الدراسات العليا في الجامعات العالمية، فللجامعة ما يزيد عن مئة اتفاقية تعاون مع الجامعات العالمية، وتعمل إدارة الجامعة أيضا على مساعدة الطلبة في التغلب على المشاكل التي تواجههم في سوق العمل، وأحدثت تحسينات كبيرة في البرامج الأكاديمية والمراكز العلمية فيها لضمان الملاءمة مع سوق العمل ومتطلبات العصر على جميع الصعد.

ثالثاً: التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية

تعد التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تؤديها الجامعة وهي وظيفة مرتبطة برؤيتها ورسالتها، في بالضرورة بفلسفة المجتمع والثقافة السياسية السائدة فيه، فإعداد الأجيال المتسلحة بالمعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية تتطلب جهودا متواصلة من البنى الجامعية ذات العلاقة المباشرة في تأدية وظيفة التنشئة السياسية في الجامعة، والتي ينبغي أن تكون على دراية كاملة بأهمية عملية التنشئة السياسية، وفي هذا الاطار تمارس جامعة النجاح الوطنية دورا في عملية التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين عبر البنى الجامعية من خلال المنهاج الدراسي، وعمادة شؤون الطلبة، وأساتذة الجامعة، والحركة الطلابية ذلك النحو التالي:

أ: دور المنهاج الدراسي في التنشئة السياسية.

يعد المنهاج الدراسي الأداة الأساسية التي تستخدمها المؤسسة التعليمية لتحقيق أهدافها من العلمية التربوية، ويشمل كل الأنشطة التي يقوم بها الطلبة وجميع الخبرات التي يمرون بها تحت إشراف المؤسسة التعليمية، علاوة على اشتماله على المحتوى وطرائق التدريس والغرض منها، وعند إقراره يجب أخذ البيئة التعليمية بالحسبان ويحقق نتيجة الدراسة المنتظمة التي يتلقاها الطلبة، [4]ويستند بناء المنهاج الى مجموعة من الأسس الفكرية والوطنية والاجتماعية والنفسية والمعرفية المستقاة من

---

[1]- جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب**، مرجع سابق الذكر، ص- ص9- 10.

[2] - عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م) ، ص- ص320- 321.

[3]-انظر: ملحق رقم (7).

[4] - سائد أبو فرحة، **مؤتمر مواطن حول المنهاج الفلسطيني، أسئلة تفرض نفسها حيال تجربة فتية وجديدة على الساحة الفلسطينية**، (رام الله مركز القدس للإعلام والاتصال، **مجلة فلسطيننا**، العدد 1، شتاء 2007)، ص 113.

الفلسفة العامة للمجتمع، وما يتصل بها من قيم، وتراث، و قواعد ترتبط بالسياسة التربوية، ومن مدخلات المنهج الدراسي:

1. شكل المعرفة ونوعها.
2. خصائص المتعلمين وحاجاتهم، وميولهم واهتماماتهم.
3. فلسفة المجتمع وقيمه وآماله وطموحاته.
4. مدخلات بغرض التطوير التكنولوجي.

وتتمثل آليات تنفيذ المنهاج بالتالي:

1. اختيار مستوى التخطيط مركزياً أو غير ذلك.
2. اختيار الأشخاص المسئولين عن التخطيط.
3. تحديد الأهداف.
4. تنظيم المحتوى.
5. تقويم المنهاج بهدف التطوير والتحسين.

وتتمثل المخرجات في ناتج التفاعل بين المدخلات وآليات التنفيذ (المقررات الدراسية) فهي إذاً الكتب التي يدرسها الطالب في مكان معين وبيئة معينة وداخل غرف معينة مثل مقرر دراسات فلسطينية الذي يدرس لجميع طلبة جامعة النجاح الوطنية كمتطلب جامعة إجباري، ويعرف المنهاج الدراسي بأنه جميع الخبرات التربوية والتعليمية والاجتماعية التي تتضمنها الكتب الجامعية والنشاطات والفعاليات التي يتعلمها الدارسون داخل الجامعة وخارجها بشكل مبرمج وإكسابهم مهارات وأنماطا من السلوك الجيد وتعديل أنماط أخرى غير مرغوب فيها وتطوير شخصياتهم من جميع الجوانب، وتعد المنهاج التعليمي أداة التربية والتعليم لتحقيق الأهداف النابعة من فلسفة المجتمع واتجاهاته المستقبلية وخططه التنموية، باعتبارها الإطار العام للتعليم وأداة هامة من أدوات التنشئة السياسية فيتزود الطلبة من خلاله بالمعرفة والقيم التي تؤثر على الأنماط السلوكية والمهارات اللازمة لحياة الإنسان كمواطن يمتلك شخصية فعالة في مجتمعه.

فالمنهاج يمثل الدعامة الأساسية لإعداد الأجيال القادمة وتأهيلها لتكون قادرة على العمل المنتج البناء من أجل إحداث النقلة المطلوبة في المجتمع من التخلف إلى الرفاه والتقدم، ومن التعصيب والانغلاق إلى الديمقراطية وقبول الآخر، ومن النظر إلى المصلحة الشخصية إلى مراعاة الصالح الوطني العام[1].

كما ان الهدف النهائي للمناهج التعليمية هو بناء الفرد ثقافيا وإنسانيا وعلميا واجتماعيا، إذ تعد حلقة الوصل بين التربية كفلسفة تمثل اطر نظرية وفكرية تبنى على أسس قيمية واجتماعية وثقافية ونفسية ومعرفية وبين التعليم بوصفة الجانب التطبيقي الذي من خلاله يمكن أن تتحقق الأهداف التربوية التي تعرف على أنها توجيه الناشئة نحو السلوك المرغوب به في إطار تحقيق تكييف الفرد مع ذاته ومحيطه وتكوين ما يطلق عليه المواطنة الصالحة، من هنا ينبغي أن تتمتع الجهات التي تشرف على إقرار المنهاج الجامعي بحرص شديد وتأخذ بعين الاعتبار أن يكون المنهج الجامعي مساهما في تنشئة قائمة على غرس القيم النبيلة في عقول الناشئة، ويسهم في رفع مستوى المعرفة لديهم، لجعلهم قادرين على فهم ما يدور حولهم من قضايا، بالإضافة إلى جعلهم قادرين على بناء اتجاهات وتعديل أخرى حيال ما يحدث في مجتمعهم، كون العملية التعليمة ينبغي أن تعمل على تعميق انتماء الطلبة لوطنهم ودينهم وتاريخهم عبر تزويدهم بالمعارف المختلفة سواء منها العلمية أو التاريخية أو الجغرافية أو الوطنية أو الإنسانية، وبناء على ذلك ينبغي أن تكون المقررات الدراسية التي تقرها الجامعة ذات قيمة وأهمية في إطار غرس القيم وانماء مستوى المعارف لدى الطلبة، لذا ينبغي أن تتوفر في تلك المقررات المواصفات التالية[2].

1. أن تكون مناسبة من حيث الكم حتى يكون الوقت مواتياً لدراستها.
2. أن تراعي قدراً مناسباً من الترابط فيما بينها.

---

[1] - نعمة عبد اللطيف، **متى نشرع بالتغيير في مناهجنا**، (الكويت: جريدة الصباح، 11/ 7/ 2009).

[2] - علي راشد، **خصائص المعلم العصري وأدواره**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002)، ص- ص62- 64.

3. أن ترتبط بجوانب ومجالات ومشكلات البيئية المحلية والدولية.
4. أن تحث الطلبة على التفكير والبحث العلمي.
5. أن تثير لديهم الدافعية نحو التعليم.
6. تنوع مصادرها كي يتسنى للطلبة الاطلاع على الأفكار المتنوعة والمتعددة.

وفيما يتعلق بالمقررات الدراسية في جامعة النجاح الوطنية يمكن القول أن جامعة النجاح الوطنية منذ تأسيسها عام 1977م وانطلاق مسيرتها التعليمية، تضافرت جهود المستويين الإداري والأكاديمي نحو تطويرها آخذين بعين الاعتبار تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني للعديد من التخصصات العلمية، حيث بلغ مجموع البرامج العلمية التي يتحصل الطالب من خلال دراستها على درجة البكالوريوس في تخصصات مختلفة إلى (71) برنامجاً موزعة على (11) كلية علمية وهذا يعد مؤشرا هاما على اضطلاع جامعة النجاح الوطنية بدور محوري في عملية تنشئة الشباب وفق منظور يلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني لجعلهم قادرين على مواكبة المتغيرات الطارئة على المجتمع من جانب، ومن الجانب الآخر تعزز من صمودهم في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، فتضافرت جهود العاملين في الجامعة لا سيما منهم الأكاديميين في إطار تطوير أداء الجامعة من حيث البرامج العلمية المطروحة للدراسة ويحصل الطلبة بعد إتمام الساعات الدراسية المقررة لها على درجة البكالوريوس، ومن أجل تحفيز الطلبة تم إنشاء كلية الشرف في جامعة النجاح الوطنية حيث أن الانتساب إلى هذه الكلية مشروط على النحو التالي:[1].

1. أن يكون الطالب مسجلاً في إحدى كليات جامعة النجاح الوطنية لنيل درجة البكالوريوس.
2. أن يكون الطالب قد مضى على دراسته في جامعة النجاح الوطنية سنة أكاديمية على الأقل أي أنه قد أنهى (30) ساعة معتمدة.
3. أن يكون الطالب حاصلاً على معدل تراكمي في كليته الرئيسة بتقدير لا يقل عن (87%) أو (3.63) لدفعات 2008م فأعلى.
4. أن يتمتع الطالب المتقدم للكلية بسجل أخلاقي عال وحسن السلوك والسيرة.
5. أن يتمتع الطالب المتقدم للكلية بدرجة عالية من الانتماء لكلية الجامعية المسجل فيها أصلاً.
6. على الطالب المسجل في الكلية المحافظة على معدل القبول فيها، وفي حال حصوله على معدل أدنى عن المعدل المطلوب يعطى الطالب فصلا دراسيا إضافيا للحفاظ على المعدل المطلوب وإلا يعد مفصولا من كلية الشرف.

وتم إنشاء هذه الكلية في العام الدراسي 2006/2005م كخدمة متميزة للطلبة المتميزين في الجامعة دون تكليفهم بأعباء مالية، ومن الأهداف العامة للكلية ما يلي[2]:

1. الاهتمام بالطلبة المتميزين في الجامعة وخلق روح المثابرة عند باقي الطلبة للوصول إلى وضع التميز.
2. تأهيل الطلبة المتميزين عبر إكسابهم مهارات في الاتصال والقيادة وتعزيز القدرات لديهم، إضافة إلى تعزيز مهاراتهم في اللغة الإنجليزية والعلاقات العامة والثقافة القانونية، بالاضافة إلى المهارات البحثية وصقل شخصياتهم بغية جعلهم قادرين على الاعتماد على أنفسهم وتأدية واجباتهم تجاه المجتمع على أفضل وجه.
3. تمكين طلبة الكلية من الحصول على فرص عمل أفضل من غيرهم، ولإكمال دراستهم العليا.

وتنص المادة الخامسة من تعليمات منح درجة البكالوريوس في جامعة النجاح الوطنية، على أن يتمم الطالب دراسة (18) ساعة معتمدة إجبارية بواقع (9) مقررات دراسية يدرسها كافة طلبة جامعة النجاح من مختلف الكليات[3].

---

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 2013/ 2014**، مرجع سابق الذكر، ص57.
[2] - جامعة النجاح الوطنية, **دليل جامعة النجاح الوطنية 2007/ 2008**, (نابلس: جامعة النجاح الوطنية 2008/2007)، ص56.
[3] - انظر ملحق رقم (12).

أما مقررات الجامعة الاختيارية، فإن طلبة جامعة النجاح الوطنية ملزمون بدراسة 6 ساعات معتمدة من المقررات الاختيارية المطروحة في كل فصل دراسي بحيث يدرس الطلبة بحد أقصى مقرر من كل كلية[1].

ب: دور الهيئة التدريسية في التنشئة السياسية.

من المعلوم أن دور الأستاذ الجامعي لا يقتصر على نقل المعلومة أو انماء مهارات تقنية معينة، إنما يتعدى ذلك إلى انماء جوانب متعددة في شخصية الطلبة، وصولاً إلى تنميتهم في كل محاور شخصياتهم، ومن أهم الأمور التي ينبغي على أعضاء هيئة التدريس القيام بها تجاه تنشئة الطلبة سياسياً[2]:

1. رفع مستوى معارف الطلبة سياسياً.
2. بث القيم السياسية الإيجابية في نفوس الطلبة.
3. المساهمة في بناء اتجاهات الطلبة وتعديا اخرى إزاء القضايا الحادثة في مجتمعهم، وأشعار الطلبة أنهم جسد واحد مهما اختلفت مشاربهم الفكرية وانتماءاتهم التنظيمية، فهم أبناء وطن واحد يجمعهم هم واحد ويجلسون في قاعة دراسية واحدة ويدرسون مقررا واحدا.
4. نقل تجاربهم إلى طلبتهم، كون أعضاء هيئة التدريس-غالباً- أكبر سناً وأكثر خبرة، وعاصروا مراحل مختلفة لم يعيشها طلبتهم، ويمتلكون خبرات متعددة في حياتهم ينبغي نقلها إلى طلبتهم مما يسهم ذلك في إثراء خبرتهم وتجربتهم.

كما ان الأستاذ الجامعة يعد من أهم الركائز الأساسية للتعليم، وتسند إليه العديد من المهام، في مقدمتها الدور الأكاديمي فضلا عن الدور الإداري في بعض الأحيان، ويسهم في تنمية القيم والاتجاهات والمعارف السياسية لدى الطلبة ويعمل على توثيق علاقتهم في الجامعة والمجتمع[3]، ومن هنا تتجلى واجبات أستاذ الجامعة تجاه طلبته من خلال[4]:

1. إظهار التفاني أمام جميع طلبته مهما كانت ظروفهم الاجتماعية، وجنسيتهم، ودينهم، وجنسهم، وعرقهم، وسمعتهم أو الشعور الذي يكنه لهم.
2. عدم قبول أي منفعة مادية من طرف طلبته أو غيرهم، ويمنع عليه القيام بكل تصرف يمنح بطبيعته الطالب أي منفعة لا مبرر لها.
3. الالتزام أمام طلبته بالعدل والموضوعية وعلية أن يبرهن عن نزاهته في العمل.
4. رفض تقديم أي شهادة إرضاء، واحترام كرامة الطالب وشخصه ومعتقداته، فمطلبه الوحيد هو احترام العلم والقانون، وعلى وجه الخصوص الذي يتعلق بالتدريس ومراقبة المعارف.
5. تقديم كل المعلومات اللازمة لفهم العلم الذي يقدمه، وعلى وجه الخصوص الإشارة الى مصادر تحضيره لكي يتسنى للطالب القيام بالبحث وإثراء التوثيق.
6. المحافظة على السرية فيما يتعلق بالامتحانات والمسابقات أو أي مراقبة على المعارف.

وإن كانت العملية التعليمية في الجامعات تتوقف على عدة عوامل مثل: الإدارة والمنهاج التعليمي والأستاذ الجامعي، فإن الأستاذ يعد قلب تلك العوامل، التي تهدف إلى رفع مستوى المعارف وغرس القيم وبناء وتعديل اتجاهات الطلبة إزاء القضايا السياسية الحادثة في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فإن دور الأستاذ الجامعي يكمن في تحفيز الطلبة على الاعتزاز بانتمائهم لوطنهم وثقافتهم ولغتهم،

---

[1] - انظر ملحق رقم (13).

[4]- بسام عايش النجار، **دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الحس الوطني لدى طلبتها**، (خانيونس: كلية العلوم والتكنولوجيا،2013م)، ص- ص10- 11.

[3] - باسل أبو بكر، الأبعاد **الوطنية والسياسية في فكر وممارسة الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية منذ اتفاق أوسلو وأثرها على التنمية السياسية**، (جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العالي، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**، 2004م)، ص 74-75.

[4] - برقوق عبد الرحمن، **عضو هيئة التدريس وأخلاقيات وأدبيات الجامعة**، (الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، **مجلة المخبر**- أبحاث في اللغة والأدب الجزائري)، ص 64-65.
http://univ-biskra.dz/lab/lla/images/pdf/revue2/barkouke.pdf

والمشاركة في تقديم الحلول للمشاكل التي تتعرض لها مجتمعاتهم، فهو يعمق ارتباطهم بوطنهم عن طريق تعزيز ثقتهم بأنفسهم وانتمائهم للوطن وربطهم بتاريخهم وحضارتهم[1].

ويمارس الأستاذ الجامعي دوره في تحقيق المواطنة الإيجابية وتثقيف الطلبة سياسياً من خلال غرس القيم والاتجاهات والممارسات السياسية الايجابية التي يتبناها المجتمع ويمارسها الفرد، ومن ثم يتحصل الطلبة على هذا السلوك منه باعتبار القدوة التي يقلدها الطالب منذ التحاقه بالجامعة، وعليه فإن لأستاذ الجامعة دورا مهما في التنشئة السياسية التي يخضع لها الطلبة في الجامعة ويتوقف عليها سلوكه من جهة، وعلى العلاقات القائمة بين الاساتذه والطلبة من جهة أخرى، كما أن العلاقة القائمة على الحوار والنقاش بين الطلبة وأساتذتهم تؤدي إلى إكساب الطلبة القيم السياسية المرغوبة، وتكوين الاتجاهات الإيجابية لديهم الأمر الذي يرتد بالشكل الإيجابي على مشاركتهم السياسية في مجمل القضايا الوطنية.

وأثبتت البحوث التربوية أن التدريس الجامعي الفعال بالدرجة الأولى يعتمد على شخصية الأستاذ الجامعي وذكائه ومهاراته التي يتمتع بها، ويشير عالم التربية [2] شاندلر إلى أن التدريس الجامعي هي المهنة الأم، كونها تعد المصدر الأساسي الذي يمد المجتمع بالعناصر البشرية علميا واجتماعيا وسياسيا وفنيا وأخلاقيا، في حين تشير النظرية الوظيفية إلى أن أحد الأدوار الرئيسة للأستاذ هو نقل القيم والتقاليد وثقافة المجتمع من جيل إلى آخر ويعزز القيم السائدة وينميها ويحافظ عليها من الاندثار والضياع.

ج : دور الحركة الطلابية في التنشئة السياسية.

ارتبط نشوء الحركة الطلابية الفلسطينية وبروز ملامحها الأولى منذ بداية الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، فالصراع مع الاحتلال مثل أهم سمات الحركة الطلابية واتجاهاتها، كما أصبحت الحركة الطلابية احد أهم اذرع منظمة التحرير الفلسطينية، وساهمت في بروز عدد كبير من النخب السياسية وقيادات العمل الوطني المقاوم للاحتلال[3]، وإدارة الفعل الوطني وتنظيمه، فإن عدداً كبيراً من قيادات الحركة الطلابية تصدروا مواقع هامة في قيادة الانتفاضتين الأولى عام 1987م، والثانية عام 2000م ميدانيا وفي التخطيط لأنشطتها وفعالياتها، الأمر الذي أدى الى استشهاد المئات واعتقال ومطاردة وإبعاد الآلاف منهم[4]، فضلاً عن تبوء عدد كبير من قياداتها بعد تخرجها من الجامعة لمراكز مهمة في قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى كافة المستويات المدنية والعسكرية والأمنية.

ويستطيع الباحث القول أن دور الحركة الطلابية تصاعد بعد عام 1976م بعيد استهداف رؤساء البلديات الفلسطينية الذين تم انتخابهم، من قبل سلطات الاحتلال، فمثلت الحركة الطلابية البديل لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن المحتل، وهذا ما جعل منها حركة مستهدفة من قبل الاحتلال، وميدانيا مثلت فضاء للتنافس بين التنظيمات السياسة العاملة على الساحة الفلسطينية، ونتيجة للدور الوطني الذي بدت تضطلع به الحركة الطلابية منذ نشوئها، فقد تعرضت لتقلبات كثيرة وانعكست عليها جراء التقلبات التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، فازدهرت الحركة الطلابية كلما ازدهرت الحركة الوطنية الفلسطينية، وتراجعت كلما تراجعت الحركة الوطنية، كما أن التغيير في قواعد اللعبة في الصراع مع الاحتلال ينعكس على الحركة الطلابية قبل أي قطاع آخر من قطاعات المجتمع الفلسطيني، فبعد البدء في عملية السلام أصبح النضال الوطني هامشيا في برامج الحركة الطلابية، ومع انكفاء العمل الوطني للحركة الطلابية ضعفت المشاركة الطلابية.

---

[1] - محمد عبد الرؤوف عطية، **التعليم وأزمة الهوية الثقافية**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2009)، ص29.

[2] عبد السلام الجقندي، **دليل المعلم العصري في التربية وطرق التدريس**، ط1،(دمشق: دار قتيبة، 2008م)، ص- ص349- 350.

[3] - عماد غياظة، **الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفعالية**، ط1، (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000م)، ص5.

[4] - رياح جبر وحلمي الأعرج، **الحركة الطلابية بين مهام استكمال التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي**، في: (مجدي المالكي) محرر: الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء، (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000م)، ص65.

وجدير بالقول أن الحركة الطلابية الفلسطينية تتكون من الكتل الطلابية، وهي حركة الشبيبة الطلابية الذراع الطلابي لحركة (فتح)، والكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة (حماس)، ويمثل اليسار عدد من الكتل الطلابية أبرزها جبهة العمل الطلابي التقدمية الذراع الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكتلة الوحدة الطلابية الذراع الطلابي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكتلة اتحاد الطلبة التقدمية، فيما تعتبر الكتلة العلمية هي الكتلة المستقلة الوحيدة في الجامعة وهي غير تابعة لأي من التنظيمات الفلسطينية وإنما انبثقت عن منتدى الأمة الذي شكله عبد الستار قاسم[1].

ومارست الحركة الطلابية دورا مهما في عملية التنشئة السياسية للطلبة، إذ مثلت جبهة متقدمة في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لسنوات عديدة، وتفتخر عادة بشهدائها وجرحاها ومعتقليها الذين سقطوا أو أصيبوا أو اعتقلوا من قبل الاحتلال أثناء المواجهات والمسيرات والتظاهرات المنددة بالاحتلال، وعلية يمكن للباحث أن يحصر أهم مظاهر التنشئة السياسية التي مارستها الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية بالتالي:

1. المهام الوطنية النضالية في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

إن الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية اضطلعت بدور بارز في النضال الوطني ضد الاحتلال، ويعتقد بعض المحللين أن هذا الدور تراجع منذ بداية عملية السلام مع إسرائيل، في حين يرى آخرون أنه استمر، وبغض النظر عن استمراره أو تراجعه وأن الكتل الطلابية في جامعة النجاح كانت ومازالت تعبر عن مواقفها السياسية حيال العديد من القضايا السياسية الحاصلة على الساحة الفلسطينية، من خلال نشرات دورية توزع على الأعضاء، وبيانات توزع على الطلبة ما يترك ذلك أثرا على المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وهذا ما يدخل في عمق عملية التنشئة السياسية للطلبة في الجامعة.[2]

2. إحياء المناسبات الوطنية والدينية والأعياد وإقامة المهرجانات.

اعتادت الكتل الطلابية في جامعة النجاح الوطنية إحياء المناسبات الوطنية أو الدينية أو القومية والخاصة بها، وتستغل الكتل الطلابية ذلك لحشد المؤيدين واستقطاب الطلبة، وخاصة في انتخابات مجالس الطلبة، مما يترك ذلك أثراً على قيم واتجاهات الطلبة، ويعد ذلك مظهرا هاما من مظاهر التنشئة السياسية التي تمارسه الكتل الطلابية تجاه الطلبة في الجامعة.[3].

3. التفاخر بالشهداء والجرحى والمعتقلين.

مثل التفاخر بشهداء التنظيمات السياسية الفلسطينية والحركة الطلابية وجرحاها ومعتقليها مظهرا واضحا في الخطاب السياسي للكتل الطلابية، واستغلت الكتل هذا المظهر في التأثير على قيم واتجاهات الطلبة، بالإضافة الى حشد المؤيدين واستقطاب الطلبة للانخراط في الكتل الطلابية، ومن ثم في التنظيمات السياسية وخاصة الجدد منهم، وفي موعد انتخاب مجلس الطلبة، ويعتبر الباحث أن ذلك يندرج في إطار عملية التنشئة السياسية التي تستهدف الطلبة في الجامعة، باعتبارها تطال القيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية لدى الطلبة.[4]

4. البناء الديمقراطي للكتل الطلابية.

أما على صعيد الحياة الديمقراطية فتركز الكتل الطلابية على حرية الأعضاء في التعبير وإبداء الرأي في انتخاب القادة، وتدعوا بعضها الى حضور المرأة وتمثيلها في كافة الأطر واللجان التي

---

[1] - باسل أبو بكر، **الأبعاد الوطنية في فكر وممارسة الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية منذ اتفاق أوسلو وأثرها على التنمية السياسي 1993-2000م**، مرجع سابق الذكر، ص 54

[2]- بيان صادر عن كتلة الوحدة الطلابية- كتلة الشهيد عمر القاسم الاطار الطلابي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في جامعة النجاح الوطنية، **ذكرى يوم الأرض الخالد 29/ آذار 2012م**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012م).

3- بيان صادر عن مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية، في **ذكرى إعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات استقلال فلسطين**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013م)... كذلك، بيان صادر عن حركة الشبيبة الطلابية، **تهنئه للطلبة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013م).

4- بيان صادر عن مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية، **بمناسبة ذكرى استشهاد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013م)...كذلك، بيان صادر عن كتلة الوحدة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية، **في ذكرى وعد بلفور1917/11/2م، ويستذكر نفس البيان بعض شهداء الثورة الفلسطينية فؤاد حجازي وعز الدين القسام وعبد القادر الحسيني وياسر عرفات وعمر القاسم واحمد ياسين وأبو علي مصطفى وفتحي الشقاقي**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/11/2م).

تفرزها أو تتنافس على رئاستها، وهذا يعد مظهراً آخر من مظاهر التنشئة السياسية التي تمارسها الكتل الطلابية لما له من بالغ الأثر في غرس قيمة المسؤولية الاجتماعية في عقل الطالب من حيث دعوته للمشاركة وإبداء الرأي حيال القضايا المتعلقة بالحياة الجامعية واختيار قادة العمل الطلابي.[1]

د: دور عمادة شئون الطلبة في التنشئة السياسية.

تعد عمادة شؤون الطلبة من أبرز عمادات جامعة النجاح الوطنية، فهي ترعى الطلبة وتشرف على أنشطتهم المختلفة، وتلعب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية من خلال الإشراف ومتابعة جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية التي يقوم فيها الطلبة داخل حرم الجامعة انسجاما مع رؤية ورسالة وأهداف الجامعة في إعداد جيلا متسلحا بمعرفة وقيم واتجاهات تفضي لتنمية شخصية الطلبة وتعودهم على تحمل المسؤولية، إذ يقوم مكتب العمادة بالمهام التالية[2]:

1. الإشراف على سير العمل في مختلف أقسام العمادة ويضع مع رؤساء الأقسام العلمية الخطط والتوجهات.
2. تنسيق مراجعات الطلبة مع العمادة وأقسامها.
3. تصوير ووضع النماذج والرسائل والكتب المتعلقة بالعمادة ومجلس اتحاد الطلبة مع ضبط الصادر والوارد منها، وتتكون العمادة من الأقسام التالية:
1. قسم النشاط الثقافي والاجتماعي
2. قسم الخدمات الطلابية.
3. قسم النشاط الطلابي.
4. قسم الصحة.
5. قسم الإشراف الاجتماعي.

وتشرف العمادة على الأنشطة الطلابية المختلفة ومنها:

أ- النشاط الاجتماعي ويتمثل بما يلي:

1. حتفال استقبال الطلبة الجدد في بداية كل عام دراسي.[3]
2. تنظيم الزيارات الطلابية للمؤسسات العامة
3. بث روح الالتزام الخلقي بين الطلبة، وتنظيم العلاقة بينهم وبين المجتمع عن طريق الندوات الاجتماعية.[4]
4. إشراف ومشاركة العمادة للطلبة في بيوت العزاء.[5]

ب- النشاط الثقافي والفني ويتمثل بما يلي:

1- بيان هام صادر عن حركة الشبيبة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية الذراع الطلابي لحركة (فتح)، **تعلن عن مشاركتها انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية يوم الثلاثاء الموافق 2008/11/4م**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية 2008م)... كذلك، بيان صادر عن كتلة الوحدة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية ، **ترحيب الكتلة بقرار إدارة جامعة النجاح الوطنية المتمثل في إجراء انتخابات مجلس اتحاد الطلبة 2012م وعودة الأنشطة الطلابية للكتل الطلابية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012).

2 - جامعة النجاح الوطنية، دليل الطالب 2008/2007م، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

3- جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب مجلس اتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط مجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على حفل استقبال الطلبة الجدد ومعرض صور السلامة على الطرق**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012/9/23م).

4 - جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عبد الرحمن ماهر الدقة، الجهة القائمة على النشاط حملة مكافحة الأفلام الإباحية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة تعريفية بالحملة الهادفة للتوعية من مخاطر مشاهدة الأفلام الإباحية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/8/21م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عمر محمد عبد اللطيف، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي الاطار الطلابي لحزب التحرير، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على ندوة بعنوان المرأة بين تكريم الإسلام وامتهان الغرب**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/12/2م)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **ندوة حول المواقع الإباحية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/8/26م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب مجلس اتحاد الطلبة ومجلس اتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة ومجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة ومجلس اتحاد الطلبة على ورشة عن النظافة في الجامعة** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/11/21م).

5- جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب سعد جودة، الجهة القائمة على النشاط مجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة بيت عزاء لأحد طلبة الجامعة**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/6/2م)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، اسم مقدم الطلب أمير محمد إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة بيت عزاء لمدة ساعة لأخ الشهيد محمد مغامرة**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/12/1م).

1. تنظيم عقد أمسيات ومسابقات ثقافية للطلبة.[1]
2 . تنظيم برامج المحاضرات والندوات ذات البعد الوطني.[2]
3. إقامة المعارض، والمهرجانات الفنية، وعرض أفلام وثائقية، والمسرحيات ذات البعد الوطني.[3]
ج- النشاط السياسي ويتمثل بما يلي:
1. المشاركة مع مجلس الطلبة في إحياء المناسبات والأعياد الوطنية والدينية[4].
2. التنسيق مع الكتل الطلابية ومجلس اتحاد الطلبة فيما يتعلق بتنفيذ النشاطات السياسية داخل حرم الجامعة كالتضامن مع الأسرى، والقدس. ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية[5]
3. تنظيم احتفالات التأبين لذكرى القادة الفلسطينيين الذين اغتالتهم إسرائيل.[6]

1- جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب أمير محمد إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد مسابقة ثقافية وتهنئة بعيد الأضحى المبارك بعنوان فرحة عيد**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/10/120م)... كذلك جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عمر جعابيص، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد مسابقة ثقافية**، (جامعة النجاح الوطنية، 2013/10/30)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **عقد أمسية فنية وثقافية لطلبة الجامعة**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/10/16م).

2 - جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب إبراهيم بسام، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة سياسية عن الشهيد ياسر عرفات**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/9/17م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عوني مازن الشخشير، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة بعنوان لبيك يا أقصى** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 22/ 9/ 2013م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عبد الحميد جودة، الجهة القائمة على النشاط حركة الشبيبة الطلابية ، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة سياسية بعنوان الوضع السياسي الحالي**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2014/8/31م).

3- جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب أمير إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية ، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة معرض يجسد حرب الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/11/24م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب مجلس إتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة معرض ياسر عرفات للصور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/10/13م)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب يسار خندقجي، الجهة القائمة على النشاط كتلة إتحاد الطلبة التقدمية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة معرض كتاب بعنوان أدب السجون**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،29/ 2013/ 10)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب إبراهيم بسام، الجهة القائمة على النشاط مجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عرض فلم وثائقي عن حياة الشهيد ياسر عرفات**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/9/15م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب أمير إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة حماس، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عرض مسرحية وسكتش تتحدث عن معاناة الأسرى وأمراضهم واستشهادهم داخل السجون الإسرائيلية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/11/6م)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب إبراهيم فقيه، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة عرض فلم وثائقي بعنوان المقاومة الشعبية في بلدة كفر قدوم** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/10/23م).

4 - جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **رعاية احتفال بمناسبة يوم الاستقلال** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،11/19/ 2013)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **رعاية احتفال ديني بمناسبة العشر الأوائل من ذي الحجة** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/9/29م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب عمر محمد عبد اللطيف جعابيص، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي ، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على تعليق كراتين على الألواح فى ذكرى الهجرة النبوية المشرفة** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/11/3م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **رعاية احتفال ديني بمناسبة رأس السنة الهجرية** ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/10/29م).

5- جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب نمر هندي، الجهة القائمة النشاط على الكتلة الإسلامية ، إشراف عمادة شؤون الطلبة على نشاط وفقه تضامنية مع الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي ، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/3/29م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب هنداوي هنداوي، الجهة القائمة على النشاط جبهة العمل الطلابية التقدمية ، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على نشاط مهرجان خطابي تضامن مع الأسير أحمد سعدات والحركة الأسيرة فى سجون الاحتلال ،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/10/20م)...كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب مجلس إتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على نشاط أسبوع القدس والأسرى فى سجون الاحتلال**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية،2013/9/22م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب عوني مازن الشخشير، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على تعليق جداريات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/10/26م).

6- جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب عبد الله محمود بني عودة، الجهة القائمة على النشاط الرابطة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على فعالية إحياء ذكرى استشهاد فتحي الشقاقي وانطلاقة حركة الجهاد الإسلامي،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/10/20م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب ايمن عاكف حمد الله، الجهة القائمة على النشاط جبهة العمل الطلابي التقدمية الذراع الطلابي، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على فعالية إحياء ذكرى استشهاد أبو علي مصطفى،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/8/29م)... كذلك، جامعة النجاح الوطنية، عمادة

وتسهم العمادة في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه الطلبة في الجامعة والمرتبطة بشؤونهم الشخصية والاجتماعية والأكاديمية عن طريق الإرشاد المهني المتعلق باختيار برامج التخصص الملائمة مع طاقاتهم وقدراتهم، كذلك عن طريق الإرشاد الأكاديمي والمتعلق بانجازاتهم، وذلك بإحالتهم الى مرشد القسم أو الكلية، إضافة الى الإرشاد النفسي عن طريق تفهم الذات الداخلية، بتحليل أوضاع الطالب المختلفة وعرض الحلول التي من شانها التغلب على العقبات التي تعترض التكيف مع الحياة.

من جانب آخر تعمل عمادة شؤون الطلبة على إصدار البطاقات الجامعية وكذلك شهادات حسن السير والسلوك للطلبة وتساعد على تنظيم توجه الطلبة المستجدين وتعريفهم بمرافق الجامعة العامة وشعارهم بروح التعاون والصداقة السائد في الجامعة.

رابعاً: نتائج تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية.

الطلبة الجامعيون في أي مجتمع هم جزء لا يتجزأ منه وقادته في المستقبل المنظور، لذا تعلق الدول أهمية كبيرة على دور الجامعات في إعدادهم وتنشئتهم سياسياً حتى يكونوا مواطنين صالحين وقادرين على الاسهام في تنمية المجتمع وتطويره، فالثابت أن الطلبة الجامعيين يدرسون مقررات تهدف لرفع مستوى المعرفة لديهم، وغرس قيم وبناء اتجاهات إزاء الموضوع الذي يتناوله المقرر الذي تعد مكونا أساسيا من مكونات العملية التعليمية وهي أحد أهم أدوات التنشئة السياسية، وبات من المعروف أن التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد عبر مراحل حياته وتنمي وعيه السياسي لجعله قادرا على فهم وإدراك الواقع السياسي والتاريخي للمجتمع، وتنمي قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به، مما يساعد على بلورة الاتجاهات السياسية[1]، واكتساب قيم ومعارف سياسية مباشرة، أو قيم ذات دلالة سياسية إيجابية مع تغيير أو تعديل بعضها، بالإضافة إلى نقل مكونات الثقافة السياسية من جيل إلى آخر.

وتأسيساً على ذلك فإن التنشئة السياسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمقررات الدراسية لجميع مراحل العملية التعليمية، وتؤدي الجامعات بوصفها إحدى مؤسسات التعليم دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية التي يتعرض لها الطلبة الجامعيون أثناء دراستهم الجامعية، إذ أن أحد أهم السبل المتبعة في عملية التنشئة السياسية للطلبة اعتماد مقررات دراسية تهدف بشكل رئيس إلى تعزيز البناء القيمي لدى الطلبة، ورفع مستوى معارفهم السياسية حيال قضاياهم الوطنية، وبناء اتجاهاتهم حيالها، فإن المقررات الدراسية في جامعة النجاح الوطنية تقسم وفق نظام الدراسة إلى مقررات إجبارية وأخرى اختيارية على

شؤون الطلبة، مقدم الطلب ميسرة محمد النيرب، الجهة القائمة على النشاط حركة الشبيبة الطلابية الذراع الطلابي لحركة فتح، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على فعالية إحياء ذكرى استشهاد ياسر عرفات،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013/10/29م).

[1] - سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، (القاهرة: استراك للنشر والتوزيع، 2004م)، ص28.

صعيدي متطلبات الجامعة بشكل عام، ومتطلبات التخصص العلمي، فعن طريق محتواها يمكن رفع مستوى المعرفة السياسة أزاء القضية الفلسطينية التي يتحصل عليها الطلبة، كما أنه عن طريقها يمكن غرس وتغيير عدد من المفاهيم والقيم والاتجاهات أزاء العديد من القضايا السياسية والاجتماعية عن طريق اختيار ما يكتب، ويدرس، وطريقة التدريس[1].

وفي هذا المبحث تم الاستعانة بأداة تحليل المضمون الكمي والكيفي للكشف عن القيم والاتجاهات السياسية ذات الأبعاد والدلالة السياسية المضمنة في مقرر دراسات فلسطينية الذي يدرس لكافة طلبة جامعة النجاح بوصفه متطلبا إجباريا، ويستند الباحث في استخدامه لأداة تحليل المضمون الكمي والكيفي إلى الاعتبارات التالية:

أ. إن كل شق في أداة تحليل المضمون يكمل الآخر بل ويدعمه في كثير من الأحيان بحيث يمكن الباحث من التوصل إلى تحليل أكثر عمقاً ودقة للمقرر، فتحليل المضمون الكيفي يتركز على تحليل المعاني والدلالات المرتبطة بالقيم والاتجاهات التي يتضمنها المقرر مناط التحليل مع إمكانية الكشف عن حدود التراكم والاتساق فيما بينها.

ب. بينما تحليل المحتوى الكمي يكشف الأوزان للقيم والاتجاهات المتضمنة في المقرر مناط التحليل، بحيث يمكن تحديد ما تم التركيز عليه في المقرر مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف العامة في الوطن، ففي الحالة الفلسطينية ما زالت فلسطين تخضع للاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي من الضرورة أن تكون القيم والاتجاهات المضمنة في هذا المقرر بوصفه متطلباً إجبارياً يدرسه جميع طلبة جامعة النجاح الوطنية تراعي تلك الحالة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبحث اتخذ من الجملة المفيدة والفقرة وحدة للعد والتحليل، آخذاً بعين الاعتبار أن الجملة الواحدة والفقرة الواحدة تنطوي على قيمة واحدة، أو ذات اتجاه واحد، أما حول محاور التحليل الرئيسة، و الفئات الفرعية المرتبطة في كل محور، فإن الباحث اعتمد بصفة عامة على جزء من الإطار الذي اتفق عليه فريق البحث في كتاب التعليم والتنشئة السياسية في مصر المعد من قبل الأساتذة الأفاضل[2]، حيث اتفق فريق البحث على عدة محاور رئيسة (فئات تحليل) يتضمن كل منها عدة فئات فرعية لتحليل المضامين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ذات الدلالة السياسية التي تحتويها المقررات الدراسية مناط التحليل، وبناء عليه فإن هذا المبحث من الدراسة يتضمن أربعة مطالب وذلك على النحو التالي:

1. وصف مقرر دراسات فلسطينية مناط تحليل المضمون.
2. يعرض نتائج تحليل مضمون المقرر وفق (محور الهوية)، ويتضمن الفئات الفرعية التالية: (البعد الوطني، والبعد العربي، والبعد الإسلامي، والعبد الإنساني العالمي)، فيما يعرض المحور الثاني نتائج تحليل مضمون المقرر وفق محور (الموقف من الأخر)، ويتضمن الفئات الفرعية التالية: (إسرائيل، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وألمانيا، والصين، وروسيا الاتحادية).
3. يعرض نتائج تحليل مضمون المقرر وفق محور (التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة)، ويتضمن الفئات الفرعية التالية: (التوجه نحو إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم، ودور التنظيمات السياسية، ودور الإعلام والصحافة، ودور المرأة).
4. يعرض نتائج تحليل مضمون المقرر وفق محور (القيم ذات الدلالة السياسية)، ويتضمن الفئات الفرعية التالية: (الحرية، والمقاومة، والمساواة والعدالة الاجتماعية، والوحدة الوطنية، والتعاون، والتسامح، ونبذ العنف).

اولاً: وصف مقرر دراسات فلسطينية.

يدرس مقرر دراسات فلسطينية لكافة طلبة النجاح الوطنية، وتم نشر هذا الكتاب بعد تقيميه وتحكيمه من قبل عمادة البحث العلمي في الجامعة، وطبع عام 2011م ويحمل رقم إيداع مؤقت/ (145) وشارك في تأليفه كل من أ.د عبد الستار قاسم، و د. رائد نعيرات، و د. نايف أبو خلف، و د. عثمان

---

[1]- إيمان نور الدين أمين، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر, التوجهات السياسية في كتب التربية الدينية المسيحية**, في: كمال منوفي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية، قسم العلوم السياسية، 1994), ص297.

[2]- انظر: ملحق رقم (14).

عثمان، وجميعهم مدرسون متفرغون في قسم العلوم السياسية، وينقسم الكتاب إلى أربع وحدات موزعة على (304) صفحة، وتتجلى أهميته في عملية التنشئة السياسية للطلبة في أن هذا المقرر يعد متطلبا إجباريا، ومنسجماً مع رسالة الجامعة ورؤيتها التي تهدف إلى إعداد الكوادر المهنية والمؤهلة للقيادة وتطويرها في جميع ميادين الحياة، وإكساب الطلبة المعرفة السياسية حيال القضية الفلسطينية، ومواكبة الاطلاع على التغيرات التي تلاحقها منذ القدم ليكون خريج الجامعة عنصراً خلاقاً وفاعلاً في الحفاظ على الإرث الحضاري للشعب الفلسطيني، ويمكن إجمال أهم الأهداف التي يسعى المقرر إلى تحقيقها وفق ما تضمنته وحدات المقرر بالتالي:

أ. إطلاع الطلبة على تاريخ فلسطين عبر العصور القديمة، ودور القوى الاستعمارية في دعم الحركة الصهيونية، وأهم المبررات التي تسوقها الحركة الصهيونية حول قيام دولة إسرائيل وتبيان دور العوامل الذاتية، والصهيونية، والموضوعية، والقوى الإمبريالية في قيام إسرائيل، والحالة التي عاشتها فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى 1914- 1918، والقضية الفلسطينية بين الانتداب البريطاني وقيام اسرائيل عام 1948م[1].

ب. إطلاع الطلبة على ظروف القضية الفلسطينية بين 1973/1948م، متناولا احتلال فلسطين عام 1948م وعمق النكبة التي حلت بالشعب العربي الفلسطيني بعيد قيام إسرائيل عام 1948م، والظروف التي أدت إلى وجود منظمة التحرير الفلسطينية، والحروب المتواصلة التي خاضتها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل[2].

ج. إطلاع الطلبة على أحوال القضية الفلسطينية بين الأعوام 1991/1973م بدءاً بنتائج حرب أكتوبر عام 1973، والحرب الأهلية في لبنان عام 1975م، وحرب لبنان عام 1982م، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1978م[3].

د. إطلاع الطلبة على أهم الأحداث التي طرأت على القضية الفلسطينية بين 2010/1991م، بدءاً بحرب الخليج وأبعادها على القضية الفلسطينية، واعلان المبادئ أوسلو عام 1993م، وما تلاه من تفاهمات مع الاسرائيليين، وقمة كامب ديفيد وانتفاضة الأقصى عام 2000م، والمشهد السياسي الفلسطيني 2006/2002م، وصولا إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية [4].

ه. اطلاع الطلبة على السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والهادفة إلى تهجير السكان الفلسطينيين من ديارهم وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم.

و. إطلاع الطلبة على دور التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية في إطار الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وإنجاز الحقوق المشروعة ومنها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ثانيا: الهوية والموقف من الآخر.

يتناول هذا المطلب تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية لمحورين أولهما يعرض ويناقش نتائج ما اسفر عنه تحليل محتوى مقرر دراسات فلسطينية لمحور (الهوية)، ويتضمن الفئات الفرعية التالية (البعد الوطني، والبعد العربي، والبعد الإسلامي، والبعد الإنساني– العالمي)، فيما يعرض ويناقش المحور الثاني الموقف من الآخر، ويتضمن الفئات الفرعية التالية (إسرائيل، وبريطانيا، والولايات المحتدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا الاتحادية، والصين).

المحور الأول- الهوية.

تعد مسألة الهوية أحد العوامل الرئيسة المكونة للمجتمع السياسي، كما أنها تعد من أهم المسائل المرتبطة بقياس الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، وتساعد على فهم الكيفية التي يتكون بها إدراك الأفراد والجماعات لأنفسهم، سواء ارتبط هذا الإدراك بجماعة عرقية أم دينية أم قبلية أم إقليم أم دولة أم

---

[1]- عبد الستار قاسم وآخرون، **دراسات فلسطينية**، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص - ص 1- 104.

[2] - المرجع السابق، ص ص 105- 159.

[3] - المرجع السابق، ص ص 162- 213.

[4] - عبد الستار قاسم وآخرون، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص ص 213- 255.

أمة[1] وتعد الهوية السياسية أو الانتماء الوطني من أهم المعتقدات السياسية التي تساعد الفرد على إدراكه لذاته، فهي تعني الشعور بالاندماج مع الدولة بما يضفي شرعية على أنشطتها، ويحرك الشعور بالولاء والدعم لها بما يسمح ببقاء النظام واستمراره وتخطي المشكلات المصاحبة للتغير الاجتماعي[2]، والهوية كحقيقة أصبحت قضية تشترك في تحديد مفهومها كل القيم الإنسانية الكبرى حتى القومية والوطنية والعقل والفكر واللغة والتاريخ والدين...الخ، وبها يكتمل المفهوم الحقيقي للأمة والشعب والوطن والإنسان[3]، ولغوياً فإن المعاجم العربية كالمصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب تخلو من هذا المفهوم إذ لا تتجاوز كونها من الفعل هوى أي سقط من أعلى، أو يكون معناه البئر القعر، وأن لفظ هوية مصدر صناعي مركب من هو ضمير المفرد الغائب، المعرف بأداة التعريف ال، ومن اللاحقة المتمثلة في ال (ي) المشددة وعلامة التأنيث[4].

وفي الاصطلاح يقابل مصطلح الهوية العربي كلمة Identity في الإنجليزية، و Identite في اللغة الفرنسية، وهو مصطلح من أصل لاتيني يعني الشيء نفسه أي أن الشيء له الطبيعة نفسها لا للشيء الآخر[5]، وتعرف الهوية: بأنها كيان يجمع بين انتماءات متكاملة، وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة فالهوية القومية تمنح أبناء الأمة الشعور بالثقة والأمن والاستقرار، وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعدداً بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية يتوجب على السياسيين العمل على ربح هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها المختلفة، فالهوية المشتركة لا تعني بالضرورة إزالة الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني ضمان عدم التضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفرعية، والهوية الوطنية تعرف بأنها مجموعة من السمات والخصائص المشتركة التي تميز أمة أو مجتمعا أو وطنا معينا يعتز بها وتشكل جوهر وجودها وشخصيتها المتميزة. وللهوية الوطنية مقومات يمكن حصرها بالتالي[6].

أ. أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا ومبدءا قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب الذين يحملون هذه الهوية.

ب. أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب بوصفه كلا غير قابل للتجزئة، بمعنى أنها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها، وهذا ما يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيرا عن موقف سياسي ضيق.

ج. أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأساسا راسخا لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة استعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى.

واعتبرت قضية الهوية من القضايا الهامة التي شغلت الدول منذ تأسيسها، وتأتي في القلب من بناء الدولة القومية الحديثة، وخاصة في الدول حديثة الاستقلال التي أقيمت قبل أن يكتمل بناء الأمة[7]، وفلسطين واحدة من تلك الدول، بل إن تجربتها في هذا الإطار تعد فريدة من نوعها، فمع وجود الاحتلال الإسرائيلي أقيمت سلطة وطنية تضطلع بمهام الإشراف على الحياة المدنية للشعب الفلسطيني كالإشراف

---

[1] - آمال سليمان العبيدي، **الهوية في ليبيا (دراسة ميدانية)**، (لبنان: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة والعشرين، عدد 276، أيار 2001)، ص141.

[2] - سامي محمد نصار وآخرون، **الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت**، (القاهرة: مجلة البحث التربوي، المركز الحقوقي للبحوث التربوية والتنمية، السنة الرابعة، العدد الأول، 2005)، ص112.

[3] - عبد الكريم غلاب، **أزمة الهوية وانحراف التفكير**، ط1، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، 1998)، ص-ص53- 36.

[4] - مجمع اللغة العربية، **معجم الوجيز**, (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2000م)، ص85.

[5] - عفيف البوني، **في الهوية القومية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 57، شباط 1984)، ص5.

[6] - سعيد إسماعيل علي، **الهوية والتعليم**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب للنشر والطباعة، 2005م)، ص- ص23- 30.، كذلك أنظر: الكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص 220.

[7] - عبد المنعم المشاط وآخرون، **التنشئة السياسية في مصر، التوجهات السياسية في كتب الدراسات الاجتماعية لمراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي**، في: كمال منوفي محرراً، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،1994), ص31.

على التعليم بكل مستوياته بدءا برياض الأطفال وانتهاء بالتعليم العالي، لذا عمدت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني إلى توظيف المقررات الدراسية في غرس الهوية وتكريس مشاعر وأحاسيس الولاء والانتماء للجماعة والإعلاء من شأنها عن بقية الجماعات الأجنبية، بهدف بناء إجماع وطني حول الهوية الوطنية الفلسطينية التي طالما تعرضت لمحاولات متكررة من الطمس والإذابة من قبل الاحتلال، والهوية الوطنية بهذا المعنى متمثلة في مقومات ثابتة وقيم ناظمة بحكم التشبث المتواصل بها عبر العصور والأجيال بحب صادق تشد له الأجيال وتجعل الكل يتفاعل معها بإدراك عميق أو بدونه أي بعفوية وتلقائية تجعل الفرد قادراً على الإجابة على تساؤلات رئيسة مثل: من أنا ومن نحن؟، وما هو الوطن أو الكيان الذي يتجه إليه الفرد بولائه الاسمي؟، وما طبيعة العلاقة بين ولاءات الفرد في حالة تعددها[1]؟

ومن ثم فإن الهوية هي التي تحث المشدودين بها وإليها إلى بناء الوطن ومؤسساته والعمل على تقدمه ودرء المخاطر الداخلية والخارجية عنه، وحفظ كرامته، وتخطي الصعاب التي تواجهه، ومواجهة الإشكاليات والعراقيل التي يصادفها في مسيرته خارجية كانت أم داخلية، وخاصة تلك التي تكون نابعة من سوء فعل الذات حائلة دون صون عزة أبناء الوطن واحترام إنسانيتهم، وضمان ما لهم من حقوق وأداء ما عليهم من واجبات في ظل أحوال مستقرة، وعدالة تتحقق بها المساواة القائمة على تكافؤ الفرص، والتكافل من غير أي شكل من أشكال التمييز، وفيما يتعلق بالحالة الفلسطينية تعد الهوية من أهم المسائل التي ينبغي التركيز عليها في عملية التنشئة السياسية للطلبة لجعلهم ملمين بأبعاد انتماءهم لفلسطين، ولتحفيزهم أيضا على الاندماج في المجتمع والانخراط في عملية بناء المؤسسات سيما وأن المجتمع الفلسطيني منذ عقدين من الزمن يشهد تحولا ويتهي لخوض غمار الاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية.

وتأسيساً على ذلك تعمل معظم بل كل دول العالم على غرس مكونات الهوية في عقول الناشئة والتي من شأنها أن تستنفر مشاعر الولاء والانتماء لدى الطلبة باستخدام وسائل عديدة منها مضمون المقررات الدراسية التي تدرس للطلبة في الجامعات ومنها الجامعات الفلسطينية، لذا فسيتم التركيز في هذا الجزء من المبحث على تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية وفقا لمحور الهوية على أربعة أبعاد للهوية الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

أ. البعد الوطني، وجوهره الارتباط في فلسطين والدفاع عنها بكل الوسائل الممكنة والتعبير عن الانتماء الى فلسطين أرضا وعلما وهوية وشعبا.

ب. البعد الإسلامي، وجوهرة أن الإسلام هو دين غالبية الفلسطينيين وأن فلسطين جزء لا تتجزأ من البلدان الإسلامية، والشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية.

ج. البعد العربي، وجوهرة الترابط الجغرافي والتتابع التاريخ والروابط التي تربط فلسطين وشعبها مع الوطن العربي الكبير والأمة العربية.

د. البعد الإنساني العالمي، وجوهره مدى وعي الفلسطينيين بالانتماء إلى مجتمع إنساني/عالمي مترابط، وإلى حضارة إنسانية ساهمت المجتمعات الإنسانية في بنائه بأشكال وبدرجات متفاوتة عبر الأزمان المختلفة.

بناء عليه كيف تناول مقرر دراسات فلسطينية مسألة الهوية؟ وما هي أوزان الأبعاد الذي يسعى المقرر إلى إبرازها، وشكل العلاقة بينها، ويبيّن جدول رقم (12) تكرار الفقرات المعبرة عن محور الهوية في مقرر دراسات فلسطينية.

جدول رقم (12)

تكرار الفقرات المعبرة عن محور الهوية في مقرر دراسات فلسطينية.

المقرر الدراسي	مقرر دراسات فلسطينية	الترتيب

[1] - حسين توفيق إبراهيم وآخرون, **التنشئة السياسية في مصر- التوجهات السياسية في كتب التربية الدينية الإسلامية لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام**, (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية،1994)، ص187.

فئات التحليل	التكرار	النسبة المئوية	
البعد الوطني	336	% 44.5	1
البعد العربي	171	% 22.5	2
البعد العالمي– الإنساني	141	%18.5	4
البعد الإسلامي	109	%14.5	3
المجموع	757	% 100	

المصدر: اعداد الباحث

يتضح من جدول رقم (12) أن البعد الوطني تصدر المرتبة الأولى بين أبعاد الهوية في المقرر، بسبته (44.5 %)، واتى العربي للهوية الفلسطينية في المرتبة الثانية، وحظي على نسبته (22.5 %)، فيما جاء البعد العالمي/الإنساني في المرتبة الثالثة وحصل على نسبة (18.5%)، بينما جاء البعد الإسلامي للهوية الفلسطينية في المرتبة الرابعة وحصل على نسبة (14.5%)، بالنظر إلى الجدول أعلاه نلحظ أن هناك تفاوتا بين مجموع التكرارات والنسب المئوية لمختلف الأبعاد الخاصة بالهوية ويعزو الباحث ذلك إلى اختلاف معتقدات وأفكار المؤلفين، وبالتالي انعكس ذلك على سلم اهتماماتهم وتحليلاتهم السياسية بتناولهم لأبعاد الهوية. وفيما يلي عرض لأبعاد الهوية في مقرر دراسات فلسطينية:

أ. البعد الوطني للهوية الفلسطينية، ركز المقرر على إظهار الدور التاريخي والحضاري لفلسطين وشعبها، عبر تأكيده على البعد الوطني للهوية ورسوخه لدى الشعب الفلسطيني الذي ما انفك عن التصدي المتواصل غير المنقطع لمحاولات الاستعمار النيل من هويته الوطنية[1]، إذ واصل الفلسطينيون رفضهم بشدة تنفيذ وعد بلفور طوال فترة الانتداب على فلسطين، وبعد فشل جميع المحاولات لثني بريطانيا عن تنفيذه التجأ الفلسطينيون إلى الكفاح المسلح ضد الحركة الصهيونية وبريطانيا، وكانت أول مظاهره هي انتفاضة القدس عام 1920م، وتلتها اضطرابات يافا التي انفجرت في الأول من أيار 1921م بسبب النقمة على سياسة بريطانيا واستمرار تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومن ثم ثورة البراق في آب 1929م[2].

وحرص المقرر على عرض معلومات تبين أصالة المجتمع الفلسطيني ومكوناته ومدنه ودورها الوطني في التصدي للسياسات الاستعمارية[3]. وبعد هزيمة عام 1948م وصل الحاج أمين الحسيني إلى غزه من اجل ترتيب الأوضاع في فلسطين، فدعا إلى تشكيل مجلس وطني فلسطيني من شخصيات قطاع غزه، واجتمع المجلس وأعلن الاستقلال الوطني وتشكيل حكومة عموم فلسطين[4]، وفي العام 1964م انعقد المؤتمر الوطني الأول وحضره (397) شخصية فلسطينية اعتبروا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وتقرر في المؤتمر الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرت تلك الخطوة بمثابة اللبنة الأولى لإنشاء الجسم الوطني الفلسطيني لحشد الطاقات باتجاه التحرير الوطني[5].

ولم يغفل المقرر ذكر مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدلل على البعد الوطني للهوية الفلسطينية، فأكدت المادة الأولى منه أن "فلسطين وطن الفلسطينيين" وعززت هذه المادة النزعة الفلسطينية الى التمسك بالشخصية الفلسطينية والاستقلال الوطني، وقررت المادة الثانية أن " فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب وحده إقليمية لا تتجزأ"، في حين أن المادة الثالثة منه تناولت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن " الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره"، وتناولت المادة الرابعة من الميثاق الوطني الشخصية الفلسطينية فبينت أنها " صفة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء"، وعرفت المادة الخامسة الفلسطينيين بأنهم " المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947م سواء من أُخرج منها أم بقي فيها وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد

---

[1] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص ص 7،8.

[2]- المرجع السابق، ص76،78.

[3]- المرجع السابق ، ص 109.

[4] - المرجع السابق ، ص111

[5]- المرجع السابق ، ص 120، 121، 122.

هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني"، وجاء في المادة السابعة من الميثاق الوطني أن " الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتاهيلة للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه"، ووصفت المادة الثامنة من الميثاق الوطني المرحلة النضالية التي يمر بها الفلسطينيون فقالت" المرحلة التي يعيشها الفلسطينيون هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية تعمل كجبهة وطنية واحدة لاسترداد فلسطين[1].

نصت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق الوطني على أنه" تحقيقا لأهداف الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير بدورها الكامل في تحرير فلسطين"، كما نصت المادة السادسة والعشرين على أن "منظمة التحرير ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية ومسئوله عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حقه في تقرير مصيره"، فيما نصت المادة الثامنة والعشرون على أن" الشعب الفلسطيني يؤكد على أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية"، وحددت المادة التاسعة والعشرون أن " الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه"، في حين أكدت المادة الثلاثون من الميثاق الوطني أن " المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير، هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب الفلسطيني" ونصت المادة الحادية والثلاثون على أن يكون للمنظمة علم ونشيد وطني يقرر في نظام خاص"[2]. وبالرغم من هزيمة عام 1967م إلا أن ذلك زاد من إصرار الفلسطينيين على المضي قدما نحو تحرير وطنهم من الاحتلال، وتمسك بحقهم في النضال بجميع الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره أو الانسحاب منها[3].

وفي التاسع من شهر كانون الأول 1987م انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الاولى من مخيم جباليا[4]، وأحدثت تحولاً كبيراً في موقف القيادة الفلسطينية من مشروع الاستقلال الوطني وعملت على بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، فأصبحت القضية الفلسطينية قضية شعب له حقوقه الوطنية[5]، فدعت القيادة إلى عقد دورة طارئة للمجلس الوطني من أجل وضع تصور سياسي مستقبلي لمشروع الاستقلال الوطني[6].

وأشار المقرر إلى نص إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988م حيث تضمن الإعلان جملة من العبارات الدالة على البعد الوطني ومنها " الشعب الفلسطيني حرم من الاستقلال الوطني، وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد" ، وفي " قلب الوطن وعلى سياحة في المنافي القريبة والبعيدة لم يفقد الشعب الفلسطيني إيمانه الراسخ في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال الوطني" ، وواصل " نضاله الملحمي وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي"، " وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية، وقادت معارك شعبها العظيم المنصهر في وحدته الوطنية "، واستناداً للحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه، ودفاعه عن حرية وطنه" ، " وباسم الشعب الفلسطيني نعلن قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف" ، وأن " دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية"[7].

ولم يغفل المقرر تأكيد دور المدارس في التنشئة السياسية في فلسطين مثل المدرسة الصلاحية، والوطنية الأرثوذكسية،[8] والأحمدية في عكا، وروضة المعارف الوطنية في القدس،[9].

---

[1] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011) ، ص 124، 126،125.
[2] - المرجع السابق، ص 130، 131، 132.
[3]- المرجع السابق ، ص 168، 170.
[4] - المرجع السابق ، ص 180.
[5] - المرجع السابق، ص206.
[6] - المرجع السابق ، ص 207.
[7] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 294، 295.
[8]- المرجع السابق، ص 256، 257.
[9] - المرجع السابق، ص33.

ومن الملاحظ أن المقرر تجاهل دور مؤسسات التعليم العالي في مجال التنشئة السياسية، مكتفيا بالإشارة المقتضبة جدا حول السياسات الإسرائيلية تجاهها كإغلاق مؤسسات فلسطينية عامة وأهلية لفترة غير محدده كالجامعات، والمعاهد والمدارس، والجمعيات الخيرية[1].

ب. البعد العربي للهوية الفلسطينية، دلت الفقرات المعبرة عن البعد العربي للهوية الفلسطينية على عمق الترابط والتواصل بين فلسطين وباقي بقاع الوطن العربي الكبير، وعلى الترابط العميق بمستوى المصير والدم، ومواجهة التحديات والتهديدات للأمة العربية، من خلال إشارة المقرر إلى ذلك في الكثير من الجوانب في متنه، من حيث أن الكنعانيين ساميون عرب، والثابت تاريخيا أن العديد من القبائل العربية هاجرت إلى ارض فلسطين قبل الفتح الإسلامي بقرون عديدة من مجيء النبي موسى، ومن هؤلاء العرب العمالقة، وإن آخر الهجرات السامية من الجزيرة العربية إلى فلسطين كانت في القرن السابع الميلادي[2]، ومن الحقائق التاريخية وما تؤكده التواره نفسها أن الكنعانيين هم عرب سكان فلسطين الأصليين (الأوائل)، وأعطوها اسمهم العربي (ارض كنعان)، وبنوا فيها المدن العربية، مثل أريحا، واشدود (أسدود)، وعكو (عكا)، وغزه، والمجدل، ويافي (يافا)، ويبوس (القدس)، التي بناها اليبوسيون (فرع من القبائل العربية الكنعانية)، وشكيم (نابلس) التي كانت العاصمة لكنعان، ومن الثابت تاريخيا أيضا أن الكنعانيين من القبائل السامية العربية التي هاجرت إلى فلسطين من شبه جزيرة العرب، بلد المنشأ والموطن الطبيعي للعرب، ومن الثابت تاريخيا أيضا أن العديد من القبائل العربية كانت هاجرت إلى أرض فلسطين قبل الفتح الإسلامي بعدة قرون، ومنهم العرب العمالقة، إضافة إلى تلك الثوابت، فإن التاريخ يشهد بوقائعه وأحداثه لصالح حقوق الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، فالجغرافيا هي شاهد حي على أحقية الفلسطينيين العرب بوطنهم، فمن غير المنطقي أو العملي أن تكون فلسطين الواقعة في قلب الوطن العربي جغرافيا وليس على تخومه أرضا غير عربية، فكيف يمكن للمرء أن يتصور أن قلبه ليس منه وليس له؟.

وفي العهد العثماني 1516-1917م، حافظت فلسطين على طابعها العربي، وبقيت على تواصل مع باقي أجزاء الدولة العثمانية لا سيما منها العربية، وبسبب المركزية الشديدة وسياسة القمع والاستبداد والتتريك، وارتفعت الأصوات العربية المطالبة في بادئ الأمر بالإصلاحات السياسية والإدارية والحكم الذاتي واللامركزية، واعتبار اللغة العربية لغة القرآن لغة رسمية، ولم تتم المطالبة بالاستقلال، ولم يطالب المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس 1913م بالانفصال عن الدولة العثمانية، لكن سياسة التتريك أسهمت في حمل الزعماء العرب على المطالبة بالاستقلال[3]، وبقيت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم تنفصل عن بقية البلدان العربية المجاورة لها، إلا بعد ما أقر المجلس الأعلى للحلفاء في مؤتمر سان ريمو الانتداب البريطاني على فلسطين والعراق عام 1920م[4]، ووافقت عليه عصبة الأمم المتحدة عام 1922[5]م.

وأكد المقرر على عمق العلاقة والترابط بين فلسطين والعروبة، فكثرت تكرار العديد من العبارات الدالة على عروبة فلسطين مثل "الشعب العربي الفلسطيني"، و" مواجهة الإخطار التي تواجه فلسطين والأمة العربية"، و" القضية الفلسطينية ليست قضية الفلسطينيين وإنما قضية العرب جميعا، و" مسئوليته المحافظة على عروبته فلسطين تقع على عاتق العرب جميعا" ، و" فلسطين جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي" ، و" الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"، و" الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية"، وان " تصفية الوجود الصهيوني في فلسطين يقع مسؤوليته على الأمة العربية شعوبا وحكام وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني" [6].

وحرص المقرر على إبراز التضامن العربي مع القضية الفلسطينية من خلال تنظيم مؤتمرات عربية الأول في باريس 1919م، حيث سمحت بريطانيا لوفد عربي برئاسة فيصل بن الحسين بتمثيل

---

[1] - المرجع السابق، ص203.

[2] - المرجع السابق، ص 15، 18.

[3] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص33.

[4] - المرجع السابق، ص71.

[5]- المرجع السابق، ص67.

[6] - المرجع السابق، ص 62، 68،69، 82، 109، 119، 113.

المطالب العربية بما فيها الفلسطينية، وكان من أهم المطالب العربية، إنشاء الدولة العربية الكبرى، والثاني في مدينة القدس ليلة الإسراء في كانون أول 1931م، وحضر المؤتمر (145) مندوباً من (22) بلدا عربيا وإسلاميا، وأقر إنشاء لجنة عربية عليا مكونة من قيادات التنظيمات السياسية التي اضطرت للانخراط في الثورة، برئاسة الحاج أمين الحسيني، وبدعوة من اللجنة العربية العليا عقد في القدس بتاريخ 1936/5/8 مؤتمر اللجان القومية الذي تقرر فيه الاستمرار في الإضراب[1]، وعقد عام 1946م مؤتمر انشاص الذي دعا إلى دعم الشعب الفلسطيني بالمال من أجل المحافظة على الأرض العربية، وتلاه اجتماع الجامعة العربية في بلودان في حزيران عام 1946 وأعلن عن تشكيل الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، وعضوية كل من جمال الحسيني وأحمد حلمي عبد الباقي وحسين فخري الخالدي وإميل الغوري لتمثيل الشعب العربي الفلسطيني[2].

ويشير المقرر أن قضية فلسطين برزت على جدول أعمال الدول العربية خلال السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية، وبالتحديد أثناء التحضير لإقامة جامعة الدول العربية، فاتفق القادة العرب الذين اجتمعوا في الإسكندرية أواخر عام 1944م على أن فلسطين ركن أساس من أركان البلاد العربية، وأكد ميثاق الجامعة العربية على استقلال فلسطين كبلد عربي، وحذر القادة العرب من تقسيم فلسطين والتآمر على عروبتها، ودعوا إلى حشد الطاقات واتخاذ التدابير التي تضمن إبقاء فلسطين عربية، وفي إطار الرد على قرار التقسيم اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة عام 1947م، دعت إلى وقوف الحكومات العربية وشعوبها مع أهل فلسطين، وخوض المعركة من اجل منع التقسيم، وتماشياً مع ذلك، قررت الدول العربية حشد جيوشها من اجل دخول فلسطين، وبدا جيش الجهاد المقدس الذي أنشأته الهيئة العربية العليا بمساعدة الدول العربية بالاستعداد للحرب، وأخذت الدول العربية بحشد قواتها، حيث حشدت الأردن، ومصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والسعودية جيوشها بالإضافة إلى جيش الإنقاذ الذي تألف من متطوعين عرب بقيادة فوزي القاوقجي. ولاقت فلسطين أيضا دعماً من قبل مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة عام 1964م ، لا سيما موقف الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي قاد توجها نحو إنشاء كيان يمثل الفلسطينيين[3].

وفي أيلول 1967م عقد مؤتمر قمة في الخرطوم للتداول في ظروف هزيمة عام 1967م، خرج المؤتمر بما عرف باللاءات الثلاثة، لا اعتراف، ولا مفاوضات، ولا صلح مع إسرائيل، وقرر دعم دول المواجهة مصر وسوريا لبنان والأردن، من أجل إعادة بناء جيوشها وإزالة آثار العدوان وتحرير الأرض التي تم احتلالها في العدوان الأخير، وعاد القادة العرب من المؤتمر وهم مصممون على لقاء إسرائيل وهذا ما حصل فعلاً[4]، بواقع نتائج حرب تشرين أول عام 1973م[5] انتهت الحرب بنتائج هامة، أهمها تعزيز التضامن العربي الذي تجسد في ساحة القتال[6].

وفي خضم تلك الأجواء حصل تقارب في العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية فعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة في عمان في شهر تشرين الثاني 1974م فألقى الملك حسين خطاباً افتتاحيا دعا فيه لمزيد من التضامن والتلاحم بين الشعبين الاردني والفلسطيني، وأدت الضغوط الشعبية العربية إلى عقد مؤتمر قمة عربي لدعم الانتفاضة الفلسطينية في الجزائر عام 1988م، ووضعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى حدا للتجاهل العربي للقضية الفلسطينية، بعد سنوات من الإهمال والانشغال في الحرب العراقية/الإيرانية، وبذلك تكون الانتفاضة قد وضعت القضية الفلسطينية على جدول اعمال الجامعة العربية من جديد، وشدت العرب إلى طريق التضامن[7]، وزادت الانتفاضة من تعاطف وتأييد الرأي العام العربي تجاه الشعب الفلسطيني[8].

---

[1]- المرجع السابق ، ص89.

[2] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 109، 115.

[3] - المرجع السابق ، ص 121، 122، 123، 226.

[4]- المرجع السابق، ص128.

[5]- المرجع السابق، ص162.

[6]- المرجع السابق، ص 167.

[7] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص204.

[8] - المرجع السابق، ص 206.

وما لبثت العلاقات العربية تسير في مسارها الصحيح حتى اجتاحت القوات العراقية الكويت عام 1990م، الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات عربية/عربية كانت مؤشرا على مدى الانقسام الذي لم يسلم منه الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، فلم تعد فلسطين قضية إجماع عربي، وتباينت التصورات العربية نحو فلسطين، حسب طبيعة العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعد فلسطين تتربع على سلم أولويات العالم العربي، وكان للموقف العربي بشأن الاجتياح العراقي تأثيره على القضية الفلسطينية وخاصة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي لم يكن ينظر إليها كطرف محايد من الاجتياح العراقي للكويت، لكن مجمل الإحداث أثناء الحرب لم تؤثر بشكل جذري على مسار القضية بمقدار ما تأثرت به القضية بعد انتهاء الحرب، ودخول المنطقة مرحلة توازنات لقوى جديدة، كانت العراق خرجت منها بفعل الهزيمة التي تلقتها في حرب الخليج واضطرارها للخروج من الكويت[1]، مما أدى إلى انقسام عربي خلال حرب الخليج وغياب موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية، وفي نهاية حرب الخليج عقد مؤتمر مدريد للسلام، ومن أهم الملاحظات عليه، إقرار الدول العربية ومنظمة التحرير بمبدأ الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الامن الدولي (242) و (338) والتفاوض المباشر مع إسرائيل، وموافقة الدول العربية على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التفاوض رغم الاعتراف المسبق لجامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب العربي الفلسطيني[2].

ج. البعد الإنساني/العالمي، احتل البعد الإنساني العالمي ضمن محور الهوية المرتبة الثالثة بنسبة (18.5%)، ودلت العبارات المعبرة عن هذا البعد على الهوية ذات الطابع الإنساني/العالمي، سيما وأن هذا البعد متصل بأنظمة وقوانين وتشريعات إنسانية تبرز إنسانية الإنسان وحق الشعوب بالتمتع بإنسانيتها،علما أن الفلسطينيين عانوا الكثير من الاحتلال الذي يعد عملا غير قانوني من منظور القانون الدولي الإنساني[3]، وأكدت المادة السابعة عشر من الميثاق الوطني الفلسطيني على الدافع الإنساني الكامن خلف تحرير فلسطين كون تحرير فلسطين من ناحية إنسانية يعيد للإنسان كرامته وعزته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم[4]، وأكدت المادة الرابعة والعشرون على أن الشعب الفلسطيني يؤمن بمبادئ الكرامة الإنسانية، ومن خلال التحليل الدقيق والمعمق لفقرات المقرر، يجد الباحث أنها تريد إبراز الجانب الإنساني لمعاناة الشعب الفلسطيني والأمة العربية جراء تكرار تعرضها للاحتلال والغزو من قبل القوى الامبريالية منذ القدم[5].

وأبرز المقرر الاهتمام العالمي بمشكلة فلسطين[6]، مع بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م[7]، وفي العام 1916م أبرمت اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا[8]، وفي ظل تنصل بريطانيا من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني الذي أُخضع وطنه للانتداب بتصريح من عصبة الأمم المتحدة عام 1922م [9]، وأصرت بريطانيا على تسليم القضية لهيئة الأمم المتحدة، فصدر في 29 تشرين الثاني 1947م قرار تقسيم فلسطين رقم 181[10].

وبعد حرب عام 1967م صدر قرار 242 عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 / تشرين الثاني / 1967م[11] ، وفي 22 / أكتوبر/ 1973م أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً (338) اثناء حرب تشرين الثاني/ اكتوبر عام 1973م[12]، ومع بروز منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب

1- المرجع السابق، ص 216،220.
2- المرجع السابق، ص 230،232 .
3 - المرجع السابق، ص17.
4 - المرجع السابق، ص129.
5 - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية ،**(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 27 ، 28.
6 - المرجع السابق، ص34.
7 - المرجع السابق ، ص 58.
8 - المرجع السابق، ص 108.
9 - المرجع السابق، ص71.
10 - المرجع السابق، ص 119، 120.
11 - المرجع السابق، ص156.
12 - المرجع السابق، ص 166، 169.

الفلسطيني أتاحت نتائج حرب 1973م فرصة أمامها للدخول إلى الأمم المتحدة واصبحت لاعبا سياسيا يتم أخذه بعين الاعتبار على صعيد المداولات والقرارات التي يمكن اتخاذها داخل أروقة الجمعية العامة للامم المتحدة[1]. وعلى أثر ذلك انعقد مؤتمر جنيف الدولي للسلام حول الشرق الأوسط تطبيقا للقرار 338، وعلى الصعيد الدولي حققت منظمة التحرير إنجازات سياسية كبيرة على الساحة الدولية في الأمم المتحدة حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة قرارات داعمة للقضية الفلسطينية، وبعد خطاب الرئيس عرفات تبنت الجمعية العامة القرارين 3236 و 3237 اللذين يعتبران من القرارات الهامه التي تبنتها الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، وبموجب القرار 3237 منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير صفة مراقب، وكانت المرة الأولى التي تعترف فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة لشعب تحت الاحتلال بحق المقاومة[2].

وأبرز المقرر دور الانتفاضة الأول 1987م في زيادة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، كما أن سياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين عرضها لانتقادات من الأمم المتحدة والعالم[3]. ويشير المقرر الى أن وثيقة إعلان الاستقلال في 1988/11/15م استندت إلى قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947م، وبعد تعثر عملية السلام، طلبت القيادة الفلسطينية توسيع نطاق الإشراف والرعاية الدولية لعملية السلام، فتم تشكيل الرباعية الدولية لمساندة ودعم عملية السلام[4]، فاصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (1397) في 2002/3/12 الداعي لإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وبحدود معترف بها.

د. البعد الإسلامي للهوية الفلسطينية، في الواقع إن حصول البعد الإسلامي للهوية على المرتبة الرابعة لم يكن متوقعا سيما وأن فلسطين مهبط الديانات السماوية، ومسرى رسول الله محمد (ص)، كما أن فلسطين عبر قرون من الزمن تصدرت اهتمام الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، ودارت على أرضها العديد من المعارك التي سطر فيها المسلمون انتصارات على الغزاة، وانطلقت من أرضها العديد من الفتوحات الإسلامية التي ما زالت الذاكرة الإسلامية تستحضرها، لذا فمن المستغرب أن يحظى هذا البعد على هذه المرتبة في المقرر.

وأكد المقرر على إن ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية على يد الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وسلم)، شكل مصدر إشعاع فكري وتحول ثقافي وحضاري، ففي عهده تم توحيد القبائل العربية في شبه جزيرة العرب، فكانت هذه أول وحدة في تاريخ العرب تحت راية الإسلام، وتمكنت الجيوش العربية والإسلامية في فترة وجيزة لا تتجاوز العشرين عاما من الانتصار على أهم حضارتين عالميتين في تلك الفترة وهما الحضارة الفارسية والرومانية البيزنطية، وتطلع الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى حول الجزيرة العربية لنشر الدعوة الإسلامية، إذ أَلف جيشا لمواجهة الروم فكانت معركة مؤتة عام 629م أول معركة بين المسلمين والبيزنطيين الرومان، أما المعركة الأخيرة التي شارك فيها الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) فكانت معركة تبوك، التي تمكن المسلمون فيها من بسط نفوذهم على تخوم الشام[5].

وانتصر المسلمون في معركة أجنادين قرب الخليل عام 634م، الأمر الذي مكنهم من السيطرة على جنوب فلسطين، وتوجه القائد خالد بن الوليد بجيشه من العراق إلى فلسطين فخاض الجيش الإسلامي تحت قيادته حربا فاصلة في اليرموك عام 636م، فاستكمل فتح فلسطين، أما إلياء (القدس) فرفض بطريرقها صفرونوس أن يسلمها إلا للخليفة عمر بن الخطاب، الذي جاء وتسلمها بنفسه، ودخلها دون قتال عام 636م وتعهد خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب بوثيقة عرفت بالعهدة العمرية بتوفير الأمن والأمان لسكانها وأن للمسيحيين ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

---

[1] - المرجع السابق، ص137.

[2] - المرجع السابق، ص170 .

[3] - المرجع السابق، ص 204، 207.

[4]- عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 239،238.

[5]- المرجع السابق، ص 22، 23، 24، 25.

وأشار المقرر إلى أن الفتوحات الإسلامية بخلاف الفتوحات السابقة الفارسية والرومانية، وبخلاف بنو إسرائيل الذين أباحوا القتل والدمار والمذابح امتازت بالحرص على حقن الدماء، ومنذ الفتح الإسلامي لفلسطين طبعت بالطابع العربي الإسلامي المحض، وبحكم الفتح الإسلامي لفلسطين يكون الخليفة عمر بن الخطاب أوفى بوصية الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، ووصيته الخليفة الراشد الأول أبو بكر الصديق إلى عمرو بن العاص الذي قال له عليك بفلسطين وإلياء (القدس)، ففلسطين عند جميع المسلمين بحكم القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وأعمال الصحابة تعد أرضا مقدسة ومباركة، فهي أرض الإسراء والمعراج، وأرض الرباط، والقدس بعد مكة المشرفة تعتبر من أقدس بقاع الأرض، ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثاني المسجدين، وفيها قبة الصخرة ومسجد عمر بن الخطاب، وقبل هجرة رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة بعام واحد عام 621م أُسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى في القدس، ثم عرج به إلى السماوات العلى، وفي ليلة الإسراء فرضت على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الصلوات الخمس، ومثلت الإسراء والمعراج الربط الإلهي بين أهم بقعتين في العالم الإسلامي أي بين المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد الأقصى المبارك في القدس، ثم أن للإسراء والمعراج إلى السماء دلالات عظمى على أهمية وقداسة وواجبات المسلمين نحو القدس والأراضي المباركة، فضلاً عن ذكرها في القرآن الكريم بقوله تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله [1]) ، وذكرها في أحاديث نبوية على لسان الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) بقوله: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى".

وصف الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) سكان بيت المقدس بالمرابطين وأصحاب حق بقوله: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم لأراء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا يا رسول الله أين هم قال في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، وفي العهد الإسلامي كانت فلسطين جزءا لا يتجزأ من الدولة الإسلامية، وخصوصا في العهد الراشدي، وفي العهد الأموي ظلت تابعة لدمشق، وفي العهد العباسي غدت فلسطين ولاية تابعة لهم، وعندما تضعضعت الدولة العباسية في بغداد قامت الدولة الطولونية في مصر فتبعت فلسطين لمصر عام 1878م، وبقيت فلسطين تابعة لمصر في عهد الدولة الإخشيدية وفي عهد الدولة الفاطمية كذلك[2].

وعندما تعرضت فلسطين لمؤامرة دولية وهجرة استعمارية في بداية القرن العشرين، استعان الحاج أمين الحسيني مستغلا مركزه وزعامته الدينية بالتعاون مع الشخصية التونسية عبد العزيز الثعالبي، بدعوة كبار أئمة المسلمين وعلمائهم في العالمين العربي والإسلامي إلى عقد مؤتمر إسلامي في مدينة القدس، ليثبت لبريطانيا أن العرب والمسلمين يقفون مع الفلسطينيين في خندق واحد[3]، ومن أهم مقرراته التشديد على أهمية فلسطين بالنسبة للعالم الإسلامي وشجب الصهيونية، وإنشاء جامعة إسلامية تسمى جامعة المسجد الأقصى، وشجب الاستعمار الغربي بما في ذلك الاستعمار البريطاني في كافة البلاد الإسلامية، وإنشاء شركة أراض إسلامية لانقاد الأراضي العربية وللحيلولة دون سقوطها في أيدي الصهاينة، وكان هذا أول مؤتمر إسلامي يعقد من اجل فلسطين وعمل على ربط حركات التحرر الإسلامية بقضية فلسطين، وطرح قضية فلسطين أمام الرأي العام الإسلامي.

وأشار المقرر إلى السياسات البريطانية التي كانت تقف ضد الفلسطينيين وتدعم اليهود، الأمر الذي قاد إلى بروز الثورات ذات الطابع الديني ضد الحركة الصهيونية وسلطة الانتداب البريطاني، ومنها ثورة الشيخ عز الدين القسام، ولم يكن احد يعرف عن الشيخ عز الدين القسام سوى انه واعظ ومرشد ديني وخطيب مسجد الاستقلال في حيفا، [4] انضم إلى جمعية الشبان المسلمين وتولى رئاستها

---

[1] - صورة الاسراء، الاية1.

[2] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 26، 30.

[3]- المرجع السابق، ص 82، 83.

[4] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص231.

عام 1927 وعمل على تنظيم المقاتلين ضد الصهيونية والبريطانيين وكان الشعار الوحيد الذي ينضوي تحت لوائه جميع المجاهدين هو " هذا جهاد نصر واستشهاد"[1].

أما حول الانتفاضات اللاحقة التي فجرها الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، فكان العامل الديني من أهم أسبابها، فلم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في فلسطين والقدس خصوصاً منذ عام 1967م بدأً بحريق المسجد الأقصى وحفر الأنفاق أسفله بما يهدد وجوده [2] .

ومن الملاحظات العامة على تناول مقرر دراسات فلسطينية للبعد الديني للهوية الفلسطينية:

1. ربط مقرر دراسات فلسطينية ما بين البعد الديني الإسلامي والبعد العربي وبدا هامش التميز ما بين البعدين ضيقا جدا.
2. ولأفكار ومعتقدات مؤلفي المقرر تم إهمال تناول دور العديد من التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية ذات التوجه الإسلامي كحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي.
3. حرص المقرر على إبراز دور العديد من القيادات الوطنية وإهمال دور القيادات الدينية.

ه. العلاقة بين الأبعاد الخاصة بمحور الهوية.

أظهرت النتائج أن العلاقة بين أبعاد الهوية تتراوح ما بين التكامل والتضارب والصراع في أحيان أخرى ويمكن الاستدلال على ذلك بما يلي:

1. شهدت العلاقات العربية/الفلسطينية في بعض مراحلها تنافراً وفتوراً، وحاولت بعض الدول العربية فرض وصايتها على الشعب الفلسطيني والقرار السياسي الوطني، واتخذت تلك المحاولات سياقات عدة، تمثلت في استخدام القوة العسكرية كما حدث أبان الحرب الأهلية اللبنانية 1975م[3]. ودعم الدولة السورية للتنظيمات الفلسطينية المعارضة لحركة (فتح) عام 1983م، مما أدى إلى نشوب الاقتتال الداخلي بين مقاتلي حركة (فتح) من جهة والتنظيمات الفلسطينية الموالية لسوريا من جهة أخرى، وانتهت المواجهات بانتقال القيادة الفلسطينية إلى تونس، وبرحيل مقاتلي حركة (فتح) إلى عدة دول عربية[4].

أما فيما يتعلق بالدور المصري فأشار المقرر إلى أن فلسطين كانت تتبع الدولة القولونية 878م، وظلت فلسطين تابعة لمصر في عهد الدولة الإخشيدية، وفي عهد الدولة الفاطمية [5].

2. أشار المقرر إلى التحول من البعد القومي لصالح البعد القطري (الفلسطيني)، وهذا توجه ينسجم مع توجه حركة (فتح) فالحركة ذات توجه قطري (وطني) وتؤكد على أهمية الوحدة العربية، واستمرار البعد الوطني (الفلسطيني) في عملية التحرير[6]

3. لم يبرز تضارب بين البعد الوطني والعربي من جهة والبعد الإسلامي من جهة ثانية، إلا عندما تم الحديث عن فترة الوجود العثماني في البلدان العربية[7].

لم يشر المقرر إلى دور واضح للدول الإسلامية في دعم ومساندة القضية الفلسطينية في مقاومة الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، باستثناء الإشارة إلى المؤتمر الإسلامي الذي عمل على تنظيمه الحاج أمين الحسيني في مدينة القدس في 17 كانون الأول 1931م، وتحدث بإيجاز عن المقاومة الإسلامية ودور الإخوان المسلمين في مقاومة الاحتلال ، بل أن المؤلفين لم يذكروا أيا من التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي[8]، باستثناء الإشارة إلى ثورة الشيخ عز الدين القسام ذات التوجه الإسلامي، ولوحظ إن المقرر لم يشير إلى دور منظمة المؤتمر الإسلامي، مقارنة بالتركيز على دور جامعة الدول العربية.

---

[1] - المرجع السابق، ص84.
[2] - المرجع السابق، ص 226، 227.
[3] - المرجع السابق، ص171.
[4] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011) ، ص 190،189.
[5] - المرجع السابق، ص 30،26 .
[6] - المرجع السابق، ص124.
[7] - المرجع السابق، ص 59،58 .
[8] - المرجع السابق، ص 139، 142.

4. أشار المقرر إلى وجود تضارب واضح بين البعد العالمي والبعدين العربي والإسلامي من خلال إبرازه للقضايا العربية/الإسلامية، عند الحديث عن القوى الاستعمارية العالمية وعصبة الأمم المتحدة، ولاحقاً هيئة الأمم المتحدة[1].

المحور الثاني- الموقف من الآخر.

يتضمن محور الموقف من الاخر الارار والمواقف المضمنه في مقرر دراسات فلسطينية تجاه مجموعة من الدول، كما هو مبين في جدول رقم (13).

جدول رقم (13)

تكرار الفقرات المعبرة عن الموقف من الآخر في مقرر دراسات فلسطينية.

المقرر الدراسي	دراسات فلسطينية		الترتيب
فئات التحليل	التكرار	النسبة المئوية	
إسرائيل	786	% 56.5	1
الولايات المتحدة الأمريكية	270	% 19.5	2
بريطانيا	217	% 15.5	3
فرنسا	47	% 3	5
روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقا)	56	%4	4
ألمانيا	20	%1.5	6
الصين	2	% 0	7
المجموع	**1398**	**%100**	

المصدر: اعداد الباحث

وعند إجراء تحليل المضمون للمقرر فيما يتعلق بالموقف من الآخر تم مراعاة المسائل التالية:

1. تم وضع إسرائيل واليهود، واليهودية، والصهيونية في فئة تحليل واحدة.
2. تم وضع الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الاتحادية في فئة تحليل واحدة.

يتضح من جدول رقم (13) أن إسرائيل تصدرت المرتبة الأولى وحظيت على نسبة (56.5%)، ثم جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية وحظيت على نسبة (19.5%)، وتلى ذلك بريطانيا في المرتبة الثالثة بنسبة (15.5%)، وحصلت روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقا) على ما نسبته (4%) ، ثم فرنسا بنسبة (3%)، وألمانيا ما على نسبة (1.5%) وفي المرتبة الأخيرة جاءت الصين التي حصلت على نسبة (0%)، وفيما يلي عرض لفئات التحليل الفرعية لمحور الموقف من الآخر.

1. إسرائيل، إن صورة إسرائيل واليهود والحركة الصهيونية في المقرر سلبية جدا، وهذا ليس بالأمر الغريب أو المفاجئ، ويفند المقرر أسطورة الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين، عبر تأكيده على أن التاريخ اليهودي في فلسطين لا يعتبر تاريخا مميزا، ولم تكن إسرائيل التاريخية ولا التاريخ اليهودي في فلسطين إلا لحظة عابرة في مسيرة التاريخ الحضاري الطويل لفلسطين[2].

أوضح المقرر تاريخ الحركة الصهيونية، وروادها الأوائل وأطروحاتهم الفكرية منهم موزس هس، ليون بنسكر، والحاخام يهودا الكلعي، وثيودور هرتزل[3]، والمنطلقات الفكرية للحركة الصهيونية التي بدت واضحة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا عام 1897م، الذي

---

[1] - المرجع السابق، ص 35، 36.

[2] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 16،17.

[3] - المرجع السابق ، ص45،48.

تمخض عنه الهدف الأساسي للحركة الصهيونية المتمثل في خلق وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون الدولي[1].

وأبرز المقرر نشاط الحركة الصهيونية أثناء الحرب العالمية الأولي 1914/ 1918م، والتحالف مع القوى الاستعمارية التي قادت في نهاية المطاف إلى حصول اليهود على وعد بلفور عام 1917م [2]، وسبقه الاتفاق السري بين بريطانيا وفرنسا فيما عرف باتفاقية سايكس بيكو التي أسهمت في إخضاع فلسطين للانتداب البريطاني، ومن ثم إعطاء مزيد من التسهيلات لليهود بزيادة الهجرة إلى فلسطين، وامتلاك الأراضي[3]، وصولاً إلى قرار التقسيم الذي بموجبه حصلت إسرائيل على 56% من مساحة فلسطين[4]، وفي 1948/5/15م اندلعت الحرب بين العرب وإسرائيل[5]، وتبع ذلك حرب 1967م[6]، وحرب اكتوبر1973م[7]، وفي العام 1978م أقدمت إسرائيل على اجتياح الجنوب اللبناني[8]، واجتاحت إسرائيل لبنان عام 1982م، وارتكبت تحت أعين الجنود الاسرائيلين ومشاركتهم مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في 17\9\1982 م[9].

لم يغفل المقرر تناول ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى 1987م والانتفاضة الثانية عام 2000م.

2. **الولايات المتحدة الأمريكية،** أظهر المقرر الدور السلبي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وبالرغم من أن الرئيس الأمريكي رودرو ويلسون امتنع عن تأييد وعد بلفور في بداية صدوره [10]، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية انحازت لصالح الحركة الصهيونية وأهدافها،[11]، ووقّع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين على عريضة وجهوها إلى الرئيس الأمريكي روزفلت أيدوا فيها حقوق اليهود في فلسطين[12]، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة قرار التقسيم 181.

وأشار المقرر إلى أن الولايات المتحدة أصبحت لاعبة رئيسة في رسم السياسة الدولية، لذا تطور طموح لدى الفلسطينيين بالتحدث مع الولايات المتحدة على أمل أن تعترف بمأساتهم، علما أنهم كانوا غير متفائلين بضغط أمريكي يقود لاستعادة حقوقهم المسلوبة من قبل إسرائيل[13]، وذكر المقرر أن الولايات المتحدة أدانت العدوان على مصر عام 1956م، وحذرت من استمراره ، في حين أن الولايات المتحدة كانت معنية بحرب عام 1967م لكسر شوكة العرب، وتبين خلال الحرب أن الولايات المتحدة غير مستعدة للضغط على إسرائيل لوقف الحرب.

وفي أثناء حرب عام 1973م سارعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون بفتح جسر جوي لإمداد الجيش الإسرائيلي بالسلاح، وعملت المساعدات الأمريكية على إنقاذ الجيش الإسرائيلي من هزيمة محتمة[14]، ودعمت الولايات المتحدة إسرائيل لمواصلة الحرب بهدف محاصرة الجيش الثالث المصري، وفي العام 1976م احدث فوز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية تغيراً في موقف الولايات المتحدة من عملية السلام في الشرق الأوسط ، وكان الرئيس كارتر أول رئيس أمريكي يتحدث عن وطن قومي للفلسطينيين[15]، ورعت الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011) ، ص 50،52.
[2] - المرجع السابق ، ص 60،61.
[3] - المرجع السابق، ص70.
[4] - المرجع السابق، ص 99.
[5] - المرجع السابق، ص114.
[6] - المرجع السابق، ص149.
[7] - المرجع السابق، ص162.
[8] - المرجع السابق، ص178.
[9] - المرجع السابق، ص188.
[10] - المرجع السابق، ص 67، 68.
[11] - المرجع السابق، ص 55.
[12] - المرجع السابق، ص 101.
[13] - المرجع السابق، ص 137، 148، 156.
[14] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 164، 166.
[15] - المرجع السابق، ص 175، 177، 179.

المفاوضات المباشرة بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل ،[1] وبعد ذلك بات الموقف الأمريكي أقل اهتماماً بعملية السلام.

ويضيف المقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت إعطاء الرئيس عرفات تأشيره دخول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فتم نقل مكان انعقاد دورة الجمعية العامة إلى جنيف[2]، مما اتاح الفرصة أمام الرئيس ياسر عرفات لالقاء خطابه في الجمعية العامة، وفي اليوم التالي أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز أن الولايات المتحدة توافق على بدء حوار دائم وحقيقي مع منظمة التحرير، ويشير المقرر إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق فقادت تحالفا دوليا ضد العراق[3]. وبالرغم من ذلك بقي الموقف الأمريكي تجاه عملية السلام أسير السياسة الإسرائيلية.

ويضيف المقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت ملف الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية كمطلب أساسي قبل البدء بأي تفعيل لعملية السلام، ومنذ العام 2003م دخل على مسرح عملية السلام مجموعة من المحددات التي باتت تتحكم في مسارها، ومنها رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش والتغيرات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فرؤية الرئيس بوش متمثلة في إقامة دولتين لشعبين، فاعتبرت فلسطينينا من أكثر المواقف الأمريكية تقدما[4].

3. **بريطانيا،** أظهر المقرر الدور السلبي لبريطانيا تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية[5]، ويشير إلى أنه في أعقاب الفشل الذي مني به ثيودور هرتزل في الحصول على فلسطين لجأ إلى بريطانيا بحيث بدأت تتضح لديه الأمور أكثر وان بريطانيا المتحررة سوف تستوعب عمق المطالب اليهودية[6].

ويضيف المقرر أن الحكومة البريطانية استغلت الخلافات العربية/العثمانية، وتطلع العرب نحو الحرية والوحدة والاستقلال عن الدولة العثمانية، بادرت إلى الاتصال مع شريف مكة حسين بن علي لإقناعه بجدوى الثورة ضد الأتراك وجرت مراسلات بين الطرفين خلاصتها إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين مقابل تعهدات بريطانية بالاعتراف بالمطالب العربية المتمثلة بدولة عربية تضم الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام، ومن بينها فلسطين[7].

وفي 1917/11/2م أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور القاضي بمنح اليهود وطن قومي في فلسطين[8] ، ووضعت فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية في بداية حقبة الانتداب، وتم إنشاء الإدارة المدنية في فلسطين بعد عام 1920م، ومارست سلطات الانتداب البريطاني العديد من السياسات التعسفية والقمعية تجاه الفلسطينيين،[9].

وفي العام 1937م تم تشكيل لجنة بيل الملكية في أعقاب الإضراب العام الذي قرر الفلسطينيون أن يخوضوه ، وقبل وصول اللجنة إلى فلسطين صرح وزير المستعمرات البريطاني وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي 1937/7/7م أوصت اللجنة بإنهاء الانتداب البريطاني القائم كخطوه أولى إلى تقسيم فلسطين[10].

ويضيف المقرر أن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة وضعيفة وغير قادرة وحدها على حل القضية الفلسطينية، وفي محاولة من الحكومة البريطانية للتخلص من عبء القضية الفلسطينية قررت دعوة العرب واليهود إلى لندن بتاريخ 1946/9/10م فعرضت على العرب واليهود ما سمي في حينه مشروع (موريسون) ومن ثم مشروع (بيفن) للحل، إلا أن العرب رفضوا أي مشروع

---

[1] - المرجع السابق، ص 191

[2] - المرجع السابق، ص 210.

[3] - المرجع السابق، ص 232.

[4] - المرجع السابق، ص 263.

[5] - المرجع السابق، ص 30، 34، 38.

[6] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية ،** (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 54.

[7] - المرجع السابق، ص 59، 60.

[8] - المرجع السابق، ص 73.

[9] - المرجع السابق، ص 85.

[10] - المرجع السابق، ص 98، 99.

يقوم على أساس تقسيم فلسطين، وفي 1947/2/18م أعلن وزير خارجية بريطانيا بيفن في مجلس العموم أن الانتداب أثبت أنه غير عملي من الناحية التطبيقية.

4. **روسيا،** إن روسيا كانت تحاول منذ القدم أن يوجد لها موطئ قدم في المنطقة، فخاضت حربا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي مع الدولة العثمانية، واضطرت الأخيرة لإنهاء الحرب والتوقيع مع روسيا معاهدة كوجك قينرجي 1774م، ضمنت روسيا حقها في حماية الروم الاورثوذكس، وشكلت تلك المرحلة بروز مطامع روسيا في أراضي الدولة العثمانية[1].

وحرص المقرر ذكر أن الهجرة اليهودية ازدات من روسيا إلى فلسطين في أعقاب اتهام اليهود بالاشتراك في اغتيال القيصر الروسي، ويضيف المقرر إلى أن روسيا تحركت بشكل منفرد نحو إدانة العدوان على مصر عام 1956م[2]، وبعيد ذلك أخذت قوة الدول العربية خاصة القوة المصرية بالتصاعد مع مرور الأيام، بفعل التسهيلات الروسية واهتمام الروس في استمالة العرب أو بعضهم إلى جانبها في الحرب الباردة، وبعد حرب أكتوبر 1973م صدر قرار رقم 338 عن مجلس الأمن الدولي، وعكس هذا القرار توافق روسيا وأمريكا على ضرورة إنهاء الحرب، وانعقد مؤتمر جنيف للسلام في كانون أول 1973م تحت إشراف روسيا وأمريكا[3]، وأحدثت الحرب حالة انفراج في التوتر بين القوتين العظميين، ومنذ تلك الفترة بدأ دور روسيا يتراجع على المستوى العالمي[4]، إلا أن روسيا كانت تحاول أن تجد لها أصدقاء في المنطقة العربية فقامت بتزويد سوريا بما تحتاجه من أنظمة دفاع جوي وصواريخ أرض – أرض[5]، وفي العام 1982م طرح الرئيس الروسي يولينيد بريجنيف مبادرته من أجل بحث أزمة الشرق الأوسط عبر عقد مؤتمر دولي يشارك فيه جميع الأطراف المعنية [6].

5. **فرنسا،** يشير المقرر إلى دور فرنسا كقوة استعمارية منذ القدم وحرص المقرر على الإشارة إلى أن نابليون بنوبارت كان يدرك جيدا أن يهود العالم وفرنسا كان بمقدورهم أن يقدموا له الدعم لتحقيق أهداف حملته على مصر وفلسطين.

ويضيف المقرر أن المفكرين الصهاينة من أمثال موزس هس كان يؤكد في كتاباته على دور فرنسا ودبلوماسيتها الحكيمة التي تخطط على الدوام لضم الشرق إلى الأقاليم الحضارية[7]، وأشار المقرر إلى الأطماع الفرنسية في المنطقة العربية، حيث كانت فرنسا طرفاً في اتفاقية سايكس/ بيكو، وبموجبها اعتبرت لبنان وسوريا من مناطق النفوذ الفرنسي[8]، واتسم رد الفعل الفرنسي على وعد بلفور بالإيجاب، ووافقت عليه عام 1918م [9]، وفي ابريل 1920م اقر المجلس الأعلى للحلفاء في مؤتمر سان ريمو الانتداب الفرنسي الفعلي على لبنان وسوريا[10].

ويضيف المقرر أن الموقف الفرنسي السلبي تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية بدا يتضح أكثر بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952م ، وتقلد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مقاليد السلطة في مصر عام 1953م.

6. **ألمانيا،** قدم المقرر صورة سلبية عن ألمانيا، من حيث مساهمتها غير المباشرة في قيام إسرائيل من خلال السياسة التي اتبعتها تجاه اليهود، والتي خدمت أهداف الحركة الصهيونية في تهجير يهود أوروبا إلى فلسطين، ودعمها السياسي والاقتصادي ودفع التعويضات المالية لإسرائيل لقاء ما تعرض له اليهود في العهد النازي[11].

---

[1] - المرجع السابق، ص 32، 38.
[2]- عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 148، 149.
[3]- المرجع السابق، ص 166، 167.
[4]- المرجع السابق، ص 218.
[5]- المرجع السابق، ص 189.
[6]- المرجع السابق، ص 36.
[7]- المرجع السابق، ص 45.
[8]- المرجع السابق، ص 60.
[9]- المرجع السابق، ص 47.
[10]- المرجع السابق، ص 71.
[11]- عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 21.

وأشار المقرر أن الموجة الخامسة 1938/1932م من المهاجرين اليهود إلى فلسطين كان معظمهم من ألمانيا، ويستدل من ذلك على أن ألمانيا قدمت خدمات لأهداف ومساعي الحركة الصهيونية في تهجير اليهود إلى فلسطين[1].

يضيف أن ثيودور هرتزل استغل العلاقة الوطيدة التي كانت تربط القيصر الألماني فليهلم الثاني مع السلطان العثماني وطلب من القيصر الألماني المساعدة في تنفيذ مشروعة المتمثل في منح فلسطين لليهود[2]، وبشكل عام يؤكد المقرر على وقوف ألمانيا إلى جانب اليهود وعملت على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين[3].

7.**الصين،** كانت الصين تغطية قليلة جدا في المقرر فتم ذكرها مرتين، عندما أشار المقرر إلى الفوائد التي ستجنيها فرنسا من السيطرة على الطريق التجاري الواصل إلى الهند والصين[4]، وأن الصين فتحت أبوابها لتدريب بعض الفلسطينيين عسكريا وتقديم الخبرات العسكرية المختلفة[5]

ثالثا: محورا التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة ودور السلطة والشعب

المحور الأول: التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة.

يتضمن محمور التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة فئات تحليل كإرساء مبادئ الديمفراطية في الحكم، ودور التنظيمات السياسية الفلسطينية، ودور الصحافة والإعلام، ودور المراة، كما هو مبيّن في جدول رقم (14) .

جدول رقم (14)

تكرار الفقرات المعبرة عن محور التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة في مقرر دراسات فلسطينية.

المقرر الدراسي	مقرر دراسات فلسطينية		الترتيب
فئات التحليل	التكرار	النسبة المئوية	
إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم	105	%48.5	1
دور التنظيمات السياسية الفلسطينية	104	%48	2
دور الصحافة والإعلام	5	%2.5	3
دور المرأة	2	%1	4
المجموع	**216**	**%100**	

المصدر: اعداد الباحث

يتضح من جدول رقم (14) توجها وسطيا ما بين السلبية والإيجابية نحو المشاركة في الحياة العامة، فيما يتعلق بفئتين من فئات التحليل وهما إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم، ودور التنظيمات السياسية الفلسطينية، أما فيما يتعلق بدور الصحافة والإعلام ودور المرأة فأنهما لم يحصلان على تغطية في المقرر تشي بأهميتها بالمشاركة في الحياة العامة.

ويشير المقرر إلى إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم متضمنا إعلان الاستقلال، وتشكيل حكومة عموم فلسطين الذي صدر بتاريخ 1 تشرين أول 1948 م، وأن فلسطين دولة مستقلة حرة ديمقراطية ذات حكم برلماني وسيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم[6]، يضيف المقرر أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تعرضت لهزة عنيفة بعد حرب عام 1967م فجاءت الهزيمة كضربة قوية للفكرة القومية وأدت إلى تراجعها بشكل كبير وتراجع حامليها والمدافعين عنها، الأمر الذي أدى إلى إحلال الميثاق الوطني الفلسطيني محل الميثاق القومي الفلسطيني، وأشارت المادة الحادية والثلاثون من الميثاق الوطني الفلسطيني إلى أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية علم وقسم ونشيد يقرر في نظام

[1] - المرجع السابق، ص 41، 46.
[2] - المرجع السابق، ص 52.
[3] - المرجع السابق، ص 96.
[4] - المرجع السابق، ص 45.
[5] - المرجع السابق، ص 137.
[6] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 119، 122.

خاص، ونصت المادة الثانية والثلاثون من الميثاق على أن يلحق بالميثاق الوطني الفلسطيني نظاماً يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق، في حين أكدت المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق الوطني الفلسطيني على أن لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، في جلسة خاصة يدعى إليها من اجل هذا الغرض،[1] فتم تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأهمها المجلس الوطني، ويمثل المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويضع سياسات المنظمة وبرامجها وخططها، ينتخب أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر من قبل الشعب العربي الفلسطيني، وإذا تعذر ذلك يستمر المجلس قائما إلى أن تتهيأ ظروف عقد الانتخابات، ويلي ذلك اللجنة التنفيذية وهي أعلى سلطة تنفيذية في منظمة التحرير، وتكون دائمة الانعقاد ومسئولة أمام المجلس الوطني الفلسطيني، ويتم انتخاب أعضائها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وهي تقوم بانتخاب رئيسها، ثم المجلس المركزي وهو هيئة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني، ثم تشكيله عام 1973م من (32) عضوا، يضاف إليهم (16) أعضاء مراقبين، وينعقد المجلس مره كل ثلاث شهور، أو بدعوة من رئيسه، أو ثلث أعضائه[2].

وأشار المقرر إلى أن وثيقة إعلان الاستقلال التي أعلنت في 15 تشرين الثاني 1988م أرست أساس النظام السياسي الفلسطيني وفلسفته القائمة على الديمقراطية والتعددية واحترام مبادئ حقوق الإنسان، فحددت الوثيقة طبيعة هذا النظام، ووصفته بنظام برلماني ديمقراطي، يحترم حرية الرأي، وتكوين التنظيمات السياسة، ويرسخ سيادة القانون[3].

وأشار المقرر إلى الانتقال السلس للسلطة بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، فوفق القانون الأساسي المعدل لعام 2003م تنتقل رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وتم عقد انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما، إذ تمت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية خلال ستين يوما من وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عملاً بالقانون الاساسي الفلسطيني.

وتجلت مظاهر العملية الديمقراطية في تنافس سبعة مرشحين على منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وكمظهر ديمقراطي قاطعت ثلاث تنظيمات سياسية انتخابات الرئاسة، وكان من أبرز التنظيمات السياسية التي قاطعت الانتخابات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حيث قاطعت الانتخابات ترشيحا وتصويتا، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قاطعت الانتخابات بعدم ترشيح أي من أفرادها، وحركة الجهاد الإسلامي قاطعت الانتخابات ترشيحا وتصويتا، وفاز الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس، ومع تولي الرئيس لمنصب الرئاسة أصبحت موضوعات الإصلاح تتطلب بعدا آخر وهو الشراكة السياسية.

وأشار المقرر أنه تم عقد الانتخابات التشريعية الثانية في 2006/1/25، وتضافرت أسباب عديدة أدت إلى عقد الانتخابات التشريعية منها الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي فوز حركة حماس في الانتخابات البلديات والمجالس المحلية، واعتبار حماس أن الظروف مواتية تسمح لها الدخول في الانتخابات التشريعية، إما على الصعيد الخارجي تمثلت في المطلب الدولي في الإصلاح والديمقراطية، واعتبرت الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية من أهم المراحل التي مر بها الفلسطينيون كونها أول مرة تجري انتخابات تشريعية فلسطينية تضم كافة التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، ومثلت اختبارا للقدرة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت الاحتلال، ورفعت الانتخابات مستوى الديمقراطية والحراك السياسي في المجتمع الفلسطيني[4]، وأكدت الانتخابات رغبة الشعب الفلسطيني في إعادة هيكلة وديمقراطية المؤسسات التشريعية والقضائية الفلسطينية، وصياغة دستور فلسطيني[5].

---

[1] - المرجع السابق، ص 132، 133.

[2] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 134.

[3] - المرجع السابق ، ص 208.

[4] - المرجع السابق ، ص 244، 245، 246.

[5] - المرجع السابق، ص 236.

وشكل استحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني جدلا كبيرا على الساحة الفلسطينية[1].
وباستحداث منصب رئيس الوزراء، خلقت مشكلة الصلاحيات في النظام السياسي الفلسطيني إذ أن القانون الأساسي الفلسطيني أتى على محاولة توفيقية بين مؤسسة الرئاسة بقيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات، ومؤسسة رئاسة الوزراء، وهذا أوجد صراعا على الصلاحيات في العهد الأول لوجود مؤسسة رئاسة الوزراء[2].

وأشار المقرر إلى بعض الفقرات التي تضمنها خطاب تكليف السيد إسماعيل هنية لحكومة الوحدة الوطنية " من الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالقول "بصفتنا رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية، وبعد الاطلاع على القانون الأساسي، وبناء على الصلاحيات المخولة، نكلفكم بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة خلال الفترة المحددة في القانون[3].

وحرص المقرر على إبراز دور التنظيمات السياسية الفلسطينية، فمنذ 1918م[4] باشر أهل فلسطين بتشكيل التنظيمات السياسية والجمعيات الإسلامية والمسيحية وكانت أولى هذه المؤسسات الجمعية الإسلامية المسيحية التي تأسس في يافا في حزيران 1918م برئاسة راغب أبو السعود، وكانت جمعية إسلامية مسيحية تأسست في القدس في أكتوبر 1918م[5]، وتم إنشاء جمعية الشبان المسلمين التي تولى رئاستها الشيخ عز الدين القسام منذ عام 1927م[6].

وأشار المقرر إلى دور التنظيمات السياسية التي انخرطت في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ نشأتها، فاختارت حركة فتح أن تعلن عن انطلاقتها بالقيام بعمل عسكري ضد إسرائيل فزرعت قنبلة في ليلة 1964/12/28م في نفق عيلبون شمال – شرق فلسطين وفجرتها ثم أعقب ذلك بيان يعلن عن انطلاقة فتح[7]، وانبثقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن حركة القوميين العرب عام 1967م، وتأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1969م على أثر انشقاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في حين تعود الجبهة الشعبية القيادة العامة إلى عام 1959م عندما تشكلت جبهة التحرير الفلسطينية، وحرص المقرر على التأكيد على دور التنظيمات الفلسطينية في الانتفاضة الفلسطينية الأول 1987[8]، التي جرى تنظيم فعالياتها من قبل لجان وطنية وشعبية عملت تحت مظلتين منفصلتين وهما.

1. القيادة الموحدة للانتفاضة، ائتلاف ضم أربعة تنظيمات سياسية من منظمة التحرير الفلسطينية وهي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني.
2. التنظيمات الإسلامية تمثلت في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي.

ومن ناحية أخرى أشار المقرر الى دور التنظيمات الفلسطينية في انتفاضة الأقصى عام 2000م من حيث تطويرها لوسائل المقاومة، وظهور العمل المسلح، والمكثف وكان هذا الظهور على عدة مستويات، الأول، اشتراك جميع التنظيمات في العمليات العسكرية والفدائية ضد إسرائيل، والثاني، اشتراك قوات الأمن الفلسطيني في إحداث المقاومة ضد إسرائيل، والثالث الانخراط الواسع لأعداد كبيرة من أعضاء التنظيمات الفلسطينية في العمل المسلح ما رفع عدد ما يسمى بالمطلوبين الفلسطينيين حسب التعريف الإسرائيلي[9].

وتناول المقرر موضوع الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية باعتباره نقطة تحول في حياة الفلسطينيين الذي كان له انعكاساته الاجتماعية والسياسية والمؤسساتية[10]. وفيما يتعلق بدور الصحافة

---

[1] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 240، 242،
[2] - المرجع السابق، ص 253
[3] - المرجع السابق، ص 254، 255.
[4] - المرجع السابق، ص 91.
[5] - المرجع السابق، ص 68.
[6] - المرجع السابق، ص 83، 87.
[7] - المرجع السابق، ص 140.
[8]- المرجع السابق ، ص 200، 206.
[9] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011) ، ص 228، 231.
[10] - المرجع السابق، ص 257

والإعلام، فلم يحظ دور الصحافة والإعلام بتغطية ملموسة، فقد أشار المقرر إلى أنه أنشأت في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى أكثر من (20) صحيفة يومية وأسبوعية، منها صحيفة الكرمل وفلسطين، اللتان ساهمتا في إحداث النهضة الفكرية العربية[1]، أما دور المرأة الفلسطينية فقد كانت الإشارة مقتضبة لدورها بشكل عام، فأشار المقرر إلى العملية العسكرية التي نفذتها مجموعة فدائية بقيادة دلال المغربي[2]، والعملية الفدائية التي نفذتها وفاء إدريس في 2001/1/30م[3]، والإشارة إلى المرأة الفلسطينية في إعلان الاستقلال في العام 1988م[4].

المحور الثاني- السلطة والشعب.

جدول رقم (15)

تكرار الفقرات المعبرة عن محور السلطة والشعب في مقرر دراسات فلسطينية

المقرر الدراسي	مقرر دراسات فلسطينية		الترتيب
فئات التحليل	التكرار	النسبة المئوية	
السلطة	321	%71.5	1
الشعب	127	%28	2
المجموع	448	%100	

يتضح من جدول رقم (15) أن عدد تكرار الفقرات التي حصل عليها بعدي السلطة والشعب، وتظهر وجود فرق في عدد الفقرات لصالح السلطة، إذ بلغت 321 فقره بنسبة (71.5%) من مجموع التكرارات، مقابل (127) تكرار بنسبة (28.5%) للشعب.

إذ شدد المقرر على إبراز الدور الايجابي والتاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية[5]، من حيث تقديم الخدمات للشعب الفلسطيني عبر مؤسساتها التي أنشأت من اجل ذلك الغرض مثل اللجنة التنفيذية، والمجلس الوطني، والمجلس المركزي[6]، وأكد المقرر أن منظمة التحرير الفلسطينية لاقت قبولاً واسعاً عند دول العالم الثالث في إفريقيا واسيا ودول المنظومة الشيوعية سابقاً، وعوملت من قبل حكومات وشعوب كثيرة على أنها حركة تحرر وطني[7]، وقادت مسيرة العمل النضالي الفلسطيني الهادف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية[8].

وأبرز المقرر الدور الذي اضطلعت به منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الاممي فالقي الرئيس الفلسطيني كلمة إمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكان أول زعيم لحركة تحرر وطني يقوم بذلك، وفي ختام الكلمة ناشد الرئيس عرفات المجتمع الدولي بدعم التوجه الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية قائلا " جئتكم اليوم أحمل بندقية ثائر في يد، وغصن الزيتون في اليد الأخرى، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي "[9]. وعقدت الدورة (16) للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1983م وأكد المجلس على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها.

وأشار المقرر إلى الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987م وفي خضمها عقدت الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988م، وأحدثت الانتفاضة تحولاً كبيراً في موقف

---

[1] - المرجع السابق، ص 56

[2] - المرجع السابق، ص 178

[3] - المرجع السابق، ص 234.

[4] - المرجع السابق، ص 296.

[5] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص169.

[6] - المرجع السابق ، ص 133، 134.

[7] - المرجع السابق، ص138،137.

[8] - المرجع السابق، ص168

[9] - المرجع السابق، ص 177،170.

قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من مشروع الاستقلال الوطني واتخذت الدورة (19) عدد من القرارات الهامة منها: إعلان قيام دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية 1967م وعاصمتها القدس الشريف،[1]، وأعادت الانتفاضة لمنظمة التحرير مكانتها، ومكنت القيادة الفلسطينية من وضع تصورها السياسي المستقبلي، فتم تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتشكيل الحكومة المؤقتة وبعرضها على المجلس المركزي لنيل الثقة[2].

وأشار المقرر إلى " وثيقة القاهرة " وأهم ما تضمنته، لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع التنظيمات السياسية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[3]، كما تعامل المقرر بنفس المنطلق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وأشار المقرر إلى الآثار الايجابية لانتفاضة الأقصى على الشعب الفلسطيني التي عملت على توحيد كافة قواه في مواجهة الاحتلال، ورفعت مستوى تحديه من حيث قدرة الشعب الفلسطيني على إجراء انتخابات نزيهة وعلى مستويات عديدة محلية، وبرلمانية، ورئاسية[4].

كما أن المقرر أكد على دور الشعب العربي الفلسطيني بأنه صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد إن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره وان المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة كفاح وطني.[5].

في حين المقرر أشار إلى أساليب المقاومة الشعبية، فاستخدم الشعب العربي الفلسطيني وسائل لها دلالات رمزية كالحجر الذي كان يرمز إلى رفض الشعب الفلسطيني لاستمرار الاحتلال والإصرار الشعبي على مواجهته، والعمل على إنهائه بكل ما يملك الشعب الفلسطيني من أدوات يمكن استخدامها، كما لجا الشعب الفلسطيني إلى العصيان المدني والدعوة للإضرابات التجارية والعمالية[6]، وفي العام 2000م اشتعلت انتفاضة الأقصى وتميزت بأتساع نطاق مشاركة أبناء الشعب العربي الفلسطيني فيها، تعبيرا عن رفضهم لاستمرار الاحتلال[7].

ولم يغفل المقرر الإشارة إلى بعض الزعماء والقادة العرب والفلسطينيين الذين ساهموا في صناعة التاريخ الفلسطيني والعربي مثل الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر[8]، والرئيس المصري الراحل أنور السادات[9]، والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات[10]، والسلطان العثماني عبد الحميد الثاني[11]، وشريف مكة الشريف حسين بن علي، والملك حسين بن طلال[12]، وراغب أبو السعود [13]، وعارف الدجاني، وفيصل بن الحسيني ، وموسى كاظم الحسيني، وفؤاد حجازي، ومحمد جمجوم، وعطا الزير، والحاج أمين الحسيني، ومحمد رشيد رضا، وعبد العزيز الثعالبي، وضياء الدين الطباطبائي، ومحمد إقبال، وشكري القوتلي، ورياض الصلح، والشيخ عز الدين القسام، والشيخ محمد عبده ، وفوزي القاوقجي، وعبد العزيز بن سعود، وجمال الحسيني، ويحيى حمودة، وحسين الخالدي، وإميل الغوري[14]، وعبد القادر الحسيني، ومحمد مهدي العاني، وهارون بن حجازي، وعبد الله بن

---

[1] - المرجع السابق، ص206، 207.

[2] - المرجع السابق، ص210،209.

[3]- عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص247 .

[4] - المرجع السابق، ص126،125.

[5]- المرجع السابق، ص 131، 132.

[6]- المرجع السابق، ص201 ،202.

[7]- المرجع السابق، ص231 .

[8]- المرجع السابق، ص121.

[9]- المرجع السابق، ص177.

[10]- المرجع السابق، ص244.

[11]- المرجع السابق ، ص32.

[12]- المرجع السابق، ص 59، 195.

[13]- المرجع السابق، ص 68، 69، 80، 82، 83، 90.

[14]- المرجع السابق، ص 109، 110، 111، 114، 123،115.

الحسين، واحمد حلمي باشا[1]، واحمد الشقيري ، وخليل الوزير، وجورج حبش، ووديع حداد، وإسماعيل عبد السلام هنية[2]، سلام فياض، محمود عباس[3].

كما أن المقرر أشار للدور السلبي إلى بعض الزعماء والقادة الذي ساهموا في رسم سياسات واتخاذ قرارات وتنفيذها التي كبدت الشعب الفلسطيني خسائر فادحه وعلى كافة المستويات، وما زال الشعب الفلسطيني يدفع ثمن تلك السياسات والقرارات ومنهم : اليهودي موزس هس، وليون بنسكر، والحاخام يهودا الكلعي، وثيودرو هرتزل، وجوزيف تشمبرلن، والسير هنري مكماهون، والسير مارك سايكس، وجورج بيكو، آرثر جيمس بلفور، وادموند دي روتشيلد، ونستون تشرشل، ولويد جورج، الجنرال أللنبي، وحاييم ويزامن[4]، وهربرت صاموئيل[5]، ولويس اندروز[6]، وفرنكلين روزفلت، وارنست بيفن، وهري ترومان، وجوزيف ستالين، ومناحيم بيغن [7]، ورونالد ريغان ، وبشير الجميل، رفائيل ايتان، وارئيل شارون ، وايلي حبيقة، وايهود باراك، وآمنون شاحاك[8]، وجورج شولتز[9]، واسحق رابين[10]، وكولن باول، وأنتوني زيني[11]، وديك تشيني، وجورج بوش الابن[12]، وباروخ جولدشاين[13].

رابعا: محور القيم ذات الدلالة السياسية.

يتضمن محور القيم ذات الدلالة السياسية فئات تحليل ممثلة في قيم المقاومة، والحرية، والوحدة الوطنية والتعاون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، ونبذ العنف والتسامح المضمنه في مقرر دراسات فلسطينية كما هو مبين في جدول رقم (16).

جدول رقم (16)

تكرار الفقرات المعبرة عن القيم ذات الدلالة السياسية في مقرر دراسات فلسطينية.

المقرر الدراسي	مقرر دراسات فلسطينية		الترتيب
فئات التحليل	التكرار	النسبة المئوية	
المقاومة	106	%48	1
الحرية	35	%16	2
الوحدة الوطنية	30	%13.5	3
التعاون	17	%7.5	4
المساواة والعدالة الاجتماعية	14	%6.5	5
نبذ العنف	12	%5.5	6
التسامح	6	%3	7
المجموع	220	%100	

يتضح من جدول رقم (16) أن قيمة المقاومة حظيت نسبة (48%)، يليها قيمة الحرية نسبة (16%)، ثم قيمة الوحدة الوطنية نسبة (13.5%)، ثم قيمة التعاون ما نسبة (7.5 %)، والمساواة والعدالة الاجتماعية ما نسبة (6.5%)، ثم نبذ العنف بنسبة (5.5%)، والتسامح بنسبة(3%).

---

[1]- عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 139، 14.

[2]- المرجع السابق، ص 254 ،257.

[3]- المرجع السابق، ص255.

[4] - المرجع السابق، ص 45 ، 46، 47، 50، 54، 59، 60، 61، 64، 68، 69.

[5] - المرجع السابق، ص73 .

[6] - المرجع السابق، ص 92، 97، 98، 101، 103.

[7] - المرجع السابق، ص 179 ، 188، 187.

[8] - المرجع السابق، ص 204 .

[9] - المرجع السابق، ص 211 .

[10] - المرجع السابق، ص 222 .

[11] - المرجع السابق، ص 233، 234 ، 235

[12] - المرجع السابق، ص264

[13]- المرجع السابق، ص223

وفيما يلي شرح مفصل لذلك.

أ. المقاومة، حرص المقرر على إبراز أهمية قيمة المقاومة في تاريخ فلسطين، ووفق ما ذهب إليه المقرر فإن فلسطين تعرضت للحملة الفرنسية عام 1799م فهزم أمام سور عكا بفعل صمود أهلها وشدة مقاومتهم لحملته[1].

ويضيف المقرر أن البدايات الأولى للمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المشروع الصهيوني تعود لعام 1886م[2]، فقد تنبه النائب المقدسي محمد روحي الخالدي في مجلس النواب التركي – مجلس المبعوثان – إلى مخاطر الحركة الصهيونية داعيا إلى مقاومة مخططاتها، وبعد صدور وعد بلفور ظل الفلسطينيون يقاومون وبشده تنفيذه[3].

وشكلت ثورة عام 1936م بداية التدخل العربي في الشؤون الفلسطينية، وكشفت عن مدى الاعتماد العربي على الإدارة الخارجية لحل القضية الفلسطينية وعن مدى معارضتهم للعمل الثوري المقاوم للاحتلال.

ويضيف المقرر[4] أن المؤتمر التأسيسي الأول الذي تمخض عنه إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، أكد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وقررت المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، ووضعت هذه المادة بتأثير من التنظيمات الفلسطينية المقاومة.

ويضيف المقرر، أن إسرائيل ومنذ عقد السبعينيات من القرن الماضي تبنت إستراتيجية من شقين الأول يهدف إلى خلق بيئة معادية لعمل المقاومة الفلسطينية في لبنان[5]، والثاني تشويه صورة النضال الفلسطيني، وان المقاومة الفلسطينية ليست في حقيقة الأمر سوى عمل إرهابي يضع منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها في وضع حرج، ولم يغفل المقرر الإشارة إلى إن إسرائيل منذ عام 1978م شنت حروبا على لبنان، وكان الهدف المعلن حينئذ إخراج المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبناني وبيروت[6].

هذا وركز المقرر في تناوله للانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م التي امتازت بعفويتها ووسائل المقاومة الشعبية في مواجهة قوات الاحتلال على لجوء الفلسطينيون إلى استخدام وسائل مقاومة لا عنفيه اشتملت على أنواع مختلفة من العصيان المدني كالدعوة للإضرابات التجارية والعمالية والامتناع عن التعامل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، إن الدلالات الرمزية لاستخدام الفلسطينيون لمثل هذه الوسائل في مقاومة الاحتلال لا تكمن فقط في إلحاق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي وزيادة كلفتة الاحتلال، وإنما تهدف إلى تعزيز الصمود من خلال تنمية الشعور والحس الوطني لدى الفرد الفلسطيني، وفي محاولة يائسة من قبل إسرائيل لوقف المقاومة والانتفاضة، قامت وحدة إسرائيلية خاصة من الاستخبارات العسكرية بتاريخ 1988/4/16 بعملية اغتيال للقائد الكبير خليل الوزير – أبو جهاد – ذلك لدوره الكبير في توجيه المقاومة والانتفاضة وتنظيمها[7].

ولم يغفل المقرر الإشارة إلى خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1988/12/13م ، حيث أكد في الخطاب أن منظمة التحرير الفلسطينية لا ترتبط بالإرهاب ومن حقها مقاومة الاحتلال.

وشهدت انتفاضة الأقصى عام 2000م حالة مزواجة بين مشروع السلام ومشروع المقاومة، وتم تطوير وسائل المقاومة، إذ طورت التنظيمات الفلسطينية صواريخ محلية الصنع وأصبحت تستهدف

---

[1] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011) ، ص37

[2]- المرجع السابق، ص55، 57.

[3]- المرجع السابق، ص76، 77.

[4]- المرجع السابق، ص122 ، 127.

[5]- عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص164.

[6]- المرجع السابق، ص189، 196، 200، 201.

[7] - المرجع السابق ، ص202، 204، 207، 208.

القرى والبلدات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة [1]، ومن أثارها الايجابية عملت الانتفاضة على توحيد مختلف القوى الفلسطينية تحت شعار مقاومة إسرائيل، وهو ما افتقده الشعب الفلسطيني خلال سنوات أوسلو، ومن اثارها السلبية فقدان (5500) شهيداً من بينهم ما يقارب (450) شهيد من قيادات المقاومة المعروفة سواء العسكرية أم المدنية، وفقدت المقاومة في انتفاضة الأقصى القادة المؤسسيين الذين تم اغتيالهم بالصواريخ ، والرئيس ياسر عرفات إذ تتهم إسرائيل بأنها قتلته بالسم.

ولم يغفل المقرر الاشاره إلى برنامج حكومة الوحدة الوطنية، واهم ما جاء فيه التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها[2] .

ب. الحرية، ويشير المقرر أن الفلسطينيين واجهوا جميع أشكال الطغيان والاحتلال اللذين تناوبا على حكم فلسطين رافضين الخنوع والخضوع والإذلال والاستلام لقوى الاحتلال منذ القدم، ومطالبين دوما بحقوقهم المشروعة في العيش الكريم والحرية أسوه بباقي شعوب العالم، هذا ما تتضمنه إعلان الاستقلال بتاريخ 1 تشرين أول 1948 م، في الإشارة إلى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله زكي الدماء، وقدم من اجله الشهداء[3] علما إن بريطانيا باعتبارها قوة انتداب على فلسطين تجاهلت مطالب الفلسطينيين في الاستقلال والحرية[4].

ولم يغفل المقرر الإشارة إلى مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تؤكد على قيمة الحرية للشعب العربي الفلسطيني، فأكدت المادة الثالثة منه أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وتحريره وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره، واعتبرت المادة السابعة منه أن تحرير فلسطين واجب قومي، ودعت المادة الثامنة من الميثاق الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها على أرض الوطن أم في المهاجر تشكيل منظمات تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها.

ودعت المادة الخامسة عشر الأمة العربية لمساعدة الشعب العربي الفلسطيني وتقديم العون والتأثير المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه، وقررت المادة السادسة عشر أن تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيئ للبلاد جوا من الطمأنينة والسكينة، تصان في ظلاله جميع المقدسات وتكفل حرية العبادة، واتت المادة السابعة عشر مرتبطة بالدافع الإنساني الكامن وراء تحرير فلسطين لان تحرير فلسطين من ناحية إنسانية يعيد للإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم، وأكدت المادة الثامنة عشر أن تحرير فلسطين من ناحية دولية عمل دفاعي لذلك فان الشعب الفلسطيني يتطلع إلى تأييد الدولة المحبة للحرية لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية، وجاء في المادة الثامنة والعشرين أن الحركة الصهيونية معادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم ويناشدهم تقديم كل العون والتأييد له في نضاله المشروع لتحرير وطنه، ويؤمن بمبادئ الحرية، وان المذاهب العقائدية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم[5]

ج. الوحدة الوطنية، وركز المقرر على الدعوة للتوجه الفلسطيني نحو الوحدة الوطنية[6]، ومن ناحية أخرى لم يغفل المقرر الإشارة إلى الرغبة الفلسطينية الداخلية في تشكيل جسم سياسي يكون بمثابة المؤسسة القادرة على تكريس الوحدة الوطنية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية.

وعقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة بتاريخ 1968/7/10م واعتبرت دورة تاريخية، حيث اتسمت بالوحدة الوطنية وحضرها جميع التنظيمات السياسية الفلسطينية، وقررت

---

[1] - المرجع السابق، ص228 ، 229، 230.

[2] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص234 .

[3] - المرجع السابق، ص119

[4] - المرجع السابق، ص73

[5] - المرجع السابق ، ص125 ، 126، 127، 128، 129، 130.

[6] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص60 ، 61.

الدورة إحلال الميثاق الوطني محل الميثاق القومي الفلسطيني والتمسك به كدستور لمنظمة التحرير[1]، ونصت المادة الحادية عشرة من الميثاق الوطني على أن يكون لفلسطينيون ثلاثة شعارات منها الوحدة الوطنية، في حين أكدت المادة الثانية عشر منه أن الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، وأكدت المادة الثالثة عشر من الميثاق على العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين باعتبارهما هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منهما لتحقيق الأخر، والعمل بهما يسير جنبا إلى جنب.

وفي الاتجاه نفسه أشار المقرر إلى قرارات الدورة (16) للمجلس الداخلي الفلسطيني المنعقدة في الجزائر عام 1983 م، فعلى الصعيد الفلسطيني أكد المجلس على تعزيز الوحدة الوطنية بين التنظيمات الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وقرارها المستقل[2]، وحماية المسيرة الوطنية، وأكدت مقررات الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في الجزائر عام 1988م على ترسيخ الوحدة الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م [3].

ولم يغفل المقرر الإشارة إلى نتائج انتفاضة الأقصى عام 2000م التي وحدت الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة عام 1948م والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتمثل ذلك في انتفاضة العرب الفلسطينيين داخل فلسطين المحتلة واستشهاد 13 شخصا منهم[4]، وبعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات انعقدت الانتخابات الرئاسية في التاسع من يناير 2005م، ومن الملاحظ إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أعلنت أنها لن تشارك بمرشح في الانتخابات وأبقت الباب مفتوحا لدعم أي مرشح شريطة إن يلتزم بالتمسك بالثوابت الوطنية ويعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية[5].

وللتأكيد على أهمية قيمة الوحدة أشير إلى دور الدين باعتباره أهم الروابط الاجتماعية التي تؤدي إلى وحدة أفراد الأمة وترابطها وذلك بالإشارة إلى قدسية ارض فلسطين التي تحتاج إلى وحدة أبناء الأمة مقتدين بقولة تعالى: " سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله[6] صدق الله العظيم.

وذكرت هذه الآية في اتفاق مكة المكرمة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام 2007م، وتم التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون اراقة الدم الفلسطيني، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود والتصدي للاحتلال، وبالرغم من ذلك حدث الانقسام السياسي في السابع عشر من يونيو2007 م، وشكل ضربة قوية للوحدة الوطنية[7].

د. التعاون، لم تحظ قيمة التعاون بالتغطية في المقرر، ويدل ذلك على إغفال مؤلفي المقرر أن الهدف الأساسي من التغطية المناسبة لقيمة التعاون في المقرر هو غرس وترسيخ تلك القيمة في عقول الطلبة وبث روح التعاون بين أبناء المجتمع الفلسطيني، وهو ما يؤدي إلى توثيق وتوطيد العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع ومكوناته، وتم الإشارة إلى قيمة التعاون في أكثر من مكان بالمقرر بالمعنى العام والسياسي، فقد حذف المقطع القائل – إن الشعب العربي الفلسطيني يؤيد جميع المساعي الدولية التي تؤدي إلى إقرار السلم على أسس الحق والتعاون الدولي الحر – من المادة الرابعة والعشرين تجنبا لأي انطباع يفهم منه أن واضعيه قد يؤيدون المساعي الدولية التي كانت تبذل في ذلك الوقت لتحقيق تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242 [8]، وأكدت المادة السابعة والعشرون من الميثاق الوطني على تعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها. وأشار المقرر إلى مؤتمر الرياض المنعقد في عام 1967م على اثر اشتعال فتيل الحرب الأهلية اللبنانية

---

[1] - المرجع السابق، ص124، 127، 128.
[2] - المرجع السابق، ص194، 196.
[3] - المرجع السابق، ص208 .
[4] - المرجع السابق ، ص230.
[5] - المرجع السابق، ص245 .
[6] - المرجع السابق، ص252 ، 253.
[7] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية ،** (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011) ، ص257
[8] - المرجع السابق، ص130، 131.

وإحدى أهم مقرراته توجيه الحملات الإعلامية بما يكرس وقف القتال وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والإخاء بين جميع الإطراف[1].

ه. المساواة والعدالة الاجتماعية. حرص المقرر على إبراز أهمية التحلي بقيم العدل والمساواة، وجاء تناوله لقيمة العدل مرتبطا في بعض الأحيان بالإسلام، فتعهد خليفة المؤمنين عمر بن الخطاب في وثيقة الأمان التي عرفت بالعهدة العمرية بتوفير الأمن لسكان ايلياء (القدس)، وتضمنت أن ما للمسلمين يتساوى مع ما للمسيحيين وما عليهم على المسلمين[2].

كما أشار المقرر لحركة القسام التي كانت مترسخة في أوساط الفلاحين والفقراء الذي ألهمهم الشيخ عز الدين القسام بالأيمان الديني والعدالة الاجتماعية [3]، وفي إطار المواجهة مع قوة الانتداب البريطاني سعت الهيئة العربية العليا التي اعتمدت من قبل جامعة الدول العربية كهيئة قيادية للشعب الفلسطيني في اجتماعها المنعقد في بلودان عام 1946م، للوصول لدول كثيرة بهدف إقناعها بعدالة القضية الفلسطينية، وبطلان ادعاءات الحركة الصهيونية[4]، وفي نفس الإطار لم يتلكأ العرب في الرد على قرار التقسيم حيث اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وأعلنت العديد من القرارات، منها التأكيد على مبادئ الأمم المتحدة وانعكاساتها على الأرض المقدسة التي من المفروض إن تسودها العدالة والمساواة بين جميع الناس[5].

ولم يغفل مؤلفو المقرر تناول الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث أفادت المادة الثامنة عشر منه إن الشعب العربي الفلسطيني راغبا في مصادقة جميع الشعوب، ويتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين[6]، وأن مقتضيات الحق والعدل تتطلب من جميع الدول اعتبار الحركة الصهيونية غير مشروعة، وتحرم وجودها ونشاطها، والشعب العربي الفلسطيني يؤمن بمبادئ العدل والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

وتم الإشارة كذلك في المقرر لدوائر منظمة التحرير الفلسطينية، ومنها الدائرة الاجتماعية التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعانون الفاقة وضنك العيش في مختلف تجمعاتهم في البلاد العربية، وتقوم على رعاية أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين وتوفير التعليم اللازم لأبناء الشهداء. في حين إن دائرة الوطن المحتل مسئولة عن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة عام 1967م بهدف تطويرها بطريقة ترفع من المستوى التعليمي والمادي للمواطنين الفلسطينيين، وتعزز صمودهم في مواجهة الاحتلال، وتشرف دائرة التربية والتعليم على الوضع التعليمي للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بهدف الرقي بالعملية التعليمية من خلال بناء المدارس وتحسين ظروفها وإيفاد الطلبة الفلسطينيين إلى الخارج للدراسة الجامعية[7]. وأكد إعلان الاستقلال في العام 1988م على العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون. ولم يغفل المقرر ذكر السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في مدينة القدس، التي تنعدم فيها أسس العدالة والمساواة، حيث أقدمت الحكومة الإسرائيلية على مشروع لترحيل (1500) فلسطيني من المدينة، وهدم ما يقارب (88) منزلا بحجة عدم الترخيص، وهذا يأتي ضمن دراسة إسرائيلية تفيد أن سكان القدس العرب يشكلون ما نسبته (25%) من سكان المدينة ومع حلول عام 2040م سيصبح عدد سكان القدس من العرب هو(55%)، لذا عمدت السياسية الإسرائيلية على إتباع سياسة الترحيل والهدم والتضييق من اجل إجبار المقدسيين العرب على الرحيل من القدس، وتارة أخرى بالجدار الذي حرم (125) ألف فلسطيني من أن يكونوا من سكان القدس، والهدف هو الوصول

---

[1] - المرجع السابق الذكر، ص 175

[2] - المرجع السابق، ص23

[3] - المرجع السابق، ص87

[4] - المرجع السابق، ص110

[5] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية** ،(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص113 .

[6] - المرجع السابق ، ص123.

[7] - المرجع السابق، ص 130، 135،136.

إلى قضم ما نسبته (86%) من أراضي القدس الشرقية لصالح إسرائيل، وألا تزيد نسبة العرب المقدسيين عن 12% من سكان القدس لضمان البعد الديمغرافي اليهودي للمدينة[1].

ومن جانب آخر أكد المقرر أن المستوطنات تقام على ما نسبته (2%) من مساحة الضفة الغربية، إلا أنها تسيطر على ما نسبته (41%) من مساحة الضفة الغربية، ويستهلك اليهودي المستوطن في الضفة الغربية في المتوسط (2400) متر مكعباً من المياه سنويا، فيما يستهلك المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية (75) متر مكعباً من المياه سنويا، وتضاعف الاستيطان في الضفة الغربية منذ التوقيع على إعلان المبادئ المعروف بأوسلو بشكل ملموس، فقفزت الأنشطة الاستيطانية بنسبة (52%)، بينما زاد عدد المستوطنين بنسبة (54%) [2].

و. نبذ العنف، إن تغطية قيمة نبذ العنف في المقرر كانت ضعيفة، حيث تم الإشارة لتلك القيمة مره واحدة عندما أشار المقرر للمقررات الصادرة عن الدورة (16) للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر عام 1983م ، ذلك بتأكيد المجلس على رفض محاولات اللجوء للسلاح واستخدام العنف بهدف فرض نتائج معينة داخل صفوف الثورة الفلسطينية [3] .

في حين تضمن المقرر عبارات يفهم ضمناً منها نبذ العنف ضمنيا منها إن سياسة الفتوحات الإسلامية بخلاف غيرها من الفتوحات الفارسية واليونانية والرومانية وبخلاف أيضا إسرائيل الذين أباحوا القتل والدمار والخراب والمذابح الجماعية بحق الأقوام الأخرى التي وجدوها في فلسطين، فقد امتازت الفتوحات الإسلامية بالحرص على حقن الدماء، وحماية الصغير والكبير، وأوصى الخلفاء قادة الجيوش الإسلامية أن لا يخونوا أو يغدروا، وان لا يقطعوا شجرة، أو يذبحوا شاه، أو يهدموا بيتا، أو إن يجبروا أحدا على اعتناق الدين الإسلامي.

كما أن المقرر تناول إعلان الاستقلال عام 1988م وجاء فيه أن دولة فلسطين محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من اجل تحقيق السلام الدائم[4]، في سياق نضالها من اجل السلام على ارض المحبة والسلام، وتهيب دولة فلسطين بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام أن تعينها على تحقيق أهدافها ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له والعمل على إنهاء الاحتلال، كما تعلن أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي إي دولة أخرى.

ثامنا : التسامح، أشار المقرر إلى قيمة التسامح وخصوصا التسامح الديني، وتجسدت تلك القيمة في العهد الإسلامي على وجه التحديد وبقيت روح التسامح والمحبة وحسن المعاملة هي السياسة التي سادت في الفتوحات الإسلامية[5]، كما أن القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي عامل ملك القدس (غي دي لوز ينيان) برفق قائلا له "الملك لا يقتل ملكا" على اثر وقوعه في الأسر بمعركة حطين عام 1187م ، وبخلاف لإعمال القتل والذبح التي ارتكبها الصليبيين في بيت المقدس عندما استولوا عليها اتسمت معاملة القائد صلاح الدين الأيوني للصليبين من سكان المدينة باللين والأمن والأمان وعدم الاعتداء عليهم، ولم تتعرض دورهم وممتلكاتهم للنهب، وسمح للمسيحيين العرب بالاحتفاظ بممتلكاتهم وبشراء متاع الصليبيين، إما الصليبيين فقد سمح لهم أن يأخذوا ما يشاءون من الأموال معهم شريطة إن يدفعوا الفدية [6].

---

[1] - المرجع السابق، ص265،264 .

[2] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية ،**(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص267،266 .

[3] - المرجع السابق، ص196

[4] - المرجع السابق ، ص 294، 295 ، 296.

[5] - المرجع السابق، ص 24

[6] - عبد الستار قاسم وآخرون ، **دراسات فلسطينية ،**(نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011)، ص 30

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل عرضا شاملا ومفصلا لإجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها، وذلك في أربعة مباحث، يعرض المبحث الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ويتناول المبحث الثاني تحليل نتائج قياس مستوى المعرفة السياسية لطلبة جامعة النجاح الوطنية، ويعرض المبحث الثالث تحليل نتائج مستوى الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة النجاح نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي، والغرب وإسرائيل، أما المبحث الرابع فيعرض تحليل نتائج مستوى القيم السياسية لطلبة جامعة النجاح الوطنية من حيث الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

اولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث الخطوات والإجراءات ومنهجية الدراسة التي حاول الباحث من خلالها جمع البيانات للإجابة عن تساؤلات الدراسة، كما يتناول المبحث وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها.

أ. تساؤلات الدراسة.

سعت الدراسة إلى التعرف على مستوى المعرفة، والاتجاهات، والقيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات وفحص فرضياتها.

2. ما مستوى المعرفة ذات الدلالة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟.
3. ما مستوى الاتجاهات ذات الدلالة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟.
4. ما مستوى القيم ذات الدلالة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟.

ب. فرضيات الدراسة.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تعزى إلى المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية (الجنس، مكان السكن، مصدر دخل الوالدين، السنة الدراسية، الكلية، تعليم الأب، تعليم الأم، الدخل الشهري بالدولار، التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب).

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاتجاهات السياسية المتمثلة في: (الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والغرب وإسرائيل) تعزى للمتغيرات ذاتها.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيم السياسية المتمثلة في (الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية) تعزى للمتغيرات ذاتها.

ج. مجتمع الدراسة وعينتها.

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة النجاح الوطنية المقيدين خلال الفصل الثاني للعام الجامعي (2014/2013م)، وبلغ عددهم (19891) طالباً وطالبة وفق إحصاءات عمادة القبول والتسجيل والدليل الإحصائي للجامعات الفلسطينية.

وقام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية، لا يقل حجمها عن (5%) من مجتمع الدراسة، كما أخذ الباحث إمكانية عدم استرداد عدد من الاستبانات أو إهمالها من الطلبة قبل البدء بالتحليل، ولذلك وزّع الباحث (1000) استبانه، صلح منها للتحليل (969)، وهذا يعني أنّ النسبة المئوية للعينة يُشكّل (5.4%) من مجتمع الدراسة، وتم استبعاد (31) استبانه، (10) منها غير مستردة، و(21) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة.

وفيما يلي عرض مفصل لخصائص عينة الدراسة وفق متغيراتها الاجتماعية/الاقتصادية، كما هو موضح الجداول الآتية:

1. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس.** يبين جدول رقم (17) إلى توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس.

جدول رقم (17)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	522	53.9
أنثى	447	46.1
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (17) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من الذكور، بنسبة مئوية (53.9%)، وكانت النسبة المئوية للإناث (46.1%)، وتتفق هذه النسب مع نسب توزيع الذكور والإناث في مجتمع الدراسة.

2. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير مكان السكن.** يبين جدول رقم (18) توزيع عينة الدراسة وفق متغير مكان السكن.

جدول رقم (18)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن.

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية %
قرية	497	51.3
مدينة	439	45.3
مخيم	33	3.4
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (18) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من طلبة القرية، وبنسبة مئوية (51.3%)، وكانت النسبة المئوية لطلبة المدينة (46.1%)، أما نسبة طلبة المخيم فكانت (3.4%)، وتنسجم نسبة توزيع الطلبة وفق مكان السكن مع التوزيع الديمغرافي للسكان في الضفة

الغربية وقطاع غزة، إذ أن النسبة الأكبر من السكان تعيش في الريف، والنسبة الأقل هي من سكان المدن وتليها الخيمات.

3. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصدر دخل الوالدين.** يبين جدول رقم (19) توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

جدول رقم (19)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مصدر دخل الوالدين.

مصدر دخل الوالدين	التكرار	النسبة المئوية %
حكومي	271	28.0
خاص	631	65.1
أهلي	67	6.9
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (19) أن مصدر الدخل الأكبر هو المصدر الخاص إذ وصلت نسبته (65.1%)، تلاه مصدر الدخل الحكومي وبنسبة (28.0%)، وأتى مصدر الدخل الأهلي في المرتبة الأخيرة وبنسبة (6.9%)، ويُفسر الباحث النسب السابقة بأنّ المجتمع الفلسطيني يعتمد على المهن والحرف لتأمين مصدر دخله الخاص، كما أن الحكومة تغطي معاشات الموظفين المدنيين والعسكريين، بينما لا يوفر القطاع الأهلي الفرص والمساهمة المنشودة منه في الاقتصاد الفلسطيني.

3. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير السنة الدراسية.** يبين جدول رقم (20) توزيع عينة الدراسة وفق متغير السنة الدراسية.

جدول رقم (20)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير السنة الدراسية.

السنة الدراسية	التكرار	النسبة المئوية %
أولى	258	26.6
ثانية	234	24.1
ثالثة	178	18.4
رابعة	299	30.9
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (20) أن طلبة السنة الرابعة هم الأكثر تمثيلا في عينة الدراسة بنسبة بلغت (30.9%)، ثم حلّ طلبة السنة الأولى ثانياً بنسبة (26.6%)، وأتى ثالثا طلبة السنة الثانية بنسبة (24.1%)، وجاء طلبة السنة الثالثة في المرتبة الأخيرة بنسبة (18.4%)، ويعزو الباحث النسب السابقة أن طلبة السنة الرابعة يميلون إلى دراسة مقرر " دراسات فلسطينية " في السنة الأخيرة من الدراسة، بينما يكون هذا المقرر إجباريا لطلبة السنة الأولى الذين يدرسون في تخصص العلوم السياسية.

5. توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة. يبين جدول رقم (21) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة.

جدول رقم (21)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة.

الدخل الشهري بالدولار للعائلة	التكرار	النسبة المئوية %

300-0	91	9.4
600-301	285	29.4
1200-601	347	35.8
أكثر من 1200	246	25.4
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (21) أن الدخل الشهري الأكثر انتشاراً يقع بين (1200-601 دولاراً) إذ بلغت نسبته (35.8%)، بينما جاء الدخل الشهري (600-301 دولاراً) في المرتبة الثانية وبنسبة (29.4%) أما الدخل الشهري (أكثر من 1200 دولاراً) فحلّ ثالثاً ونسبته (25.4%)، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة، فقد جاء الدخل الأدنى (300-0 دولاراً)، ويفسر الباحث ذلك بأن متوسط دخل الفرد الفلسطيني متوسط أو أقل بقليل، وهذا يدعمه تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي ذكر أن متوسط الدخل في فلسطين (650) دولار شهريا.

6. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير الكلية.** يبيّن جدول رقم (22) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الكلية.

جدول رقم (22)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير الكلية.

الكلية	التكرار	النسبة المئوية %
إنسانية	608	62.7
علمية	361	37.3
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (22) أنّ أغلب الطلبة من الكليات الإنسانية، فقد بلغت نسبتهم (62.7%)، بينما حقق طلبة الكليات العلمية نسبة قدرها (37.3%)، وتتفق هذه النسب إلى حد بعيد مع نسب تفريع الطلبة في الثانوية العامة في الفرعين الأدبي والعلمي.

7. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الأب.** يبيّن جدول رقم (23) توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الأب.

جدول رقم (23)
توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى تعليم الأب.

مستوى تعليم الأب	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	64	6.6
ثانوية عامة	418	43.1
بكالوريوس	409	42.2
ماجستير فأعلى	78	8.0
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (27) أن النسبة الأكبر للمؤهل العلمي بين الآباء هو الثانوية العامة بنسبة (43.1%)، ويقترب منها نسبة الآباء الذين يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (42.2%)، وأتى مؤهل

الماجستير فأعلى في المرتبة الثالثة بنسبة (8.0%)، وحلّ الآباء الذين لا يحملون أي مؤهل دراسي في المرتبة الأخيرة بنسبة (6.6%)، ويرى الباحث أن النسبة المرتفعة جداً للمتعلمين إنما يعود لطبيعة المجتمع الفلسطيني، الذي يعد التعليم رأس ماله الوحيد والاستثمار الأنجع لقضيته العادلة في ظل التغيرات المتلاحقة التي طرأت على القضية الفلسطينية، فالاهتمام بالتعليم بجميع مراحله أصبح من أهم الضرورات بالنسبة للمجتمع الفلسطيني الذي فقد الكثير من مقومات صموده بعد النكبات المتتالية التي حلت بفلسطين.

8. توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الأم. يبين جدول رقم (24) توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الأم.

جدول رقم (24)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مستوى تعليم الأم.

مستوى تعليم الأم	التكرار	النسبة المئوية %
أمية	113	11.7
ثانوية عامة	520	53.7
بكالوريوس	308	31.8
ماجستير فأعلى	28	2.9
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (24) أن النسبة الأكبر للمؤهل العلمي بين الأمهات هو الثانوية العامة بنسبة (53.7%)، ويقترب منها نسبة الأمهات اللواتي يحملن مؤهل البكالوريوس بنسبة (31.8%)، وأتت الأمهات اللواتي لا يحملن أي مؤهل بنسبة (11.7%)، أما الأمهات اللواتي يحملن الماجستير فقد حققن نسبة (2.9%)، ويرى الباحث أن النسبة المرتفعة جداً للمتعلمات من الأمهات، تعزى الى اهتمام المجتمع الفلسطيني بشكل عام بمواصلة أبنائه للتعليم بغض النظر عن كونهم ذكوراً أو إناث، الأمر الذي جعل الأمهات الفلسطينيات يدركن أهمية العلم في إعدادهن لأبنائهن وتربيتهن لهم.

1. **توزيع عينة الدراسة وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.** يبين جدول رقم (25) توزيع عينة الدراسة وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه.

جدول رقم (25)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

التنظيم السياسي	التكرار	النسبة المئوية %
مستقل	552	57.0
تيارات إسلامية	86	8.9
حركة فتح	283	29.2
اليسار	48	5.0
المجموع	**969**	**100.0**

يتضح من جدول رقم (25) أن اغلب الطلبة اختاروا أن يكونوا دون تنظيم (مستقل) بنسبة (57.0%)، تلاهم الطلبة المنتمون إلى حركة فتح بنسبة (29.2%)، أما التيارات الإسلامية، فقد بلغت نسبتها (8.9%)، أما الطلبة المنتمون للتنظيمات اليسارية الفلسطينية بلغت نسبتهم (5.0%)، إن هذا التوزيع للعينية وفقا لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إلية الطالب جاء متوافقا مع مشكلة الدراسة حيث أن النسبة الأعلى من الطلبة اختاروا أن يكونوا دون تنظيم (مستقل) والنسبة الأدنى اختارت

اليسار، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأوضاع السائدة في فلسطين أثرت بشكل سلبي على اهتمامات وخيارات الطلبة السياسية، فالانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ترك بالغ الأثر على ممارسة الفلسطينيين بشكل عام وليس الطلبة الجامعين فقط لحرياتهم المدنية والسياسية، وأن الكثير من الطلبة الجامعين تعرضوا للاعتقال السياسي في الضفة الغربية من قبل أجهزة امن السلطة الوطنية الفلسطينية على خلفية النشاطات السياسية، وكذلك تعرض الكثير من الطلبة الجامعيين للاعتقال السياسي من قبل الأجهزة الأمنية للحكومة المقالة في قطاع غزة على خلفية الانتماء التنظيمي والنشاطات السياسية وفق التقارير الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، علاوة على أن الاحتلال ما زال قائما ويمارس عملياته الأمنية والعسكرية في كافة الأراضي الفلسطينية، وتعرض الكثير من الطلبة الجامعيين لعمليات الاعتقال والتنكيل والضرب المبرح على الحواجز الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، لذا لا يبدي الطلبة اهتماماً بالسياسة وقضاياها أو ملّوا منها، وبالتالي لا يحبذون الإفصاح عن انتمائهم للتنظيمات السياسية، وأن الانتماء لبعض التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية يشكل خطراً على حرياتهم، فالاحتلال يعتبر التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي، والأذرع العسكرية للتنظيمات ذات التوجه الوطني محظورة وأن الإفصاح عن الانتماء إليها يعرض الطلبة للاعتقال.

د. أداة الدراسة.

أعد الباحث اختباراً لقياس المعرفة السياسية ويرافقها صحيفة استبيان لقياس الاتجاهات والقيم السياسية لطلبة جامعة النجاح في العام الدراسي 2014/2013م، وتكوّن اختبار المعرفة السياسية من (26) بندا اختياريا من نوع الاختيار من متعدد بثلاثة بدائل لكل بند، وقام الباحث أثناء إعداده للاختبار بالخطوات التالية:

أ. الاطلاع على (6) نماذج من أسئلة اختبار مقرر دراسات فلسطينية للعام 2014/2013م، و(9) نماذج من أسئلة اختبار العام الدراسي 2013/2012م، علما أن امتحان المقرر يعقد (3) مرات في كل فصل دراسي (أول، ونصفي، ونهائي)، والعام الدراسي الجامعي يتكون من فصليين عاديين وفصل صيفي، ويعني ذلك أن الباحث اطلع على ما مجموعه (15) نموذج أسئلة من امتحانات المقرر، ولم يتسن للباحث الاطلاع على أسئلة امتحانات الفصل الصيفي من العام الدراسي 2014/2013م بسبب تزامن تطبيق اختبار قياس المعرفة السياسية لطلبة جامعة النجاح مع بداية الفصل الصيفي للعام الدراسي 2014/2013م.

ب. الاطلاع على مضمون مقرر دراسات فلسطينية وتوظيف المعلومات والحقائق السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية في إطار إعداد أسئلة اختبار قياس المعرفة السياسية لطلبة جامعة النجاح، ومن ثم قام الباحث بإعداد اختبار أولي يتكون من (33) سؤالا.

ج. تحكيم الاختبار بعرضه على مدرسي المقرر من قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، وذلك لخبرتهم الواسعة في تدريسه، وصياغتهم لأسئلته خلال الامتحانات.

د. أشارت نتائج تحكيم الاختبار إلى وجود (7) أسئلة ليست أساسية في قياس المعرفة السياسية لطلبة الجامعة، وبذلك أصبحت أسئلة اختبار قياس المعرفة السياسية مكونه من (26) سؤالا في صورته النهائية.

أبعاد صحيفة الاستبيان تم تقسيمها إلى بعدين على النحو التالي:

1. لبعد الأول: (الاتجاهات السياسية) تتكون من (الفقرات 27-90)، وتتفرع إلى (اتجاهات الطلبة نحو المشاركة السياسية، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والغرب وإسرائيل).
2. البعد الثاني: القيم السياسية وتتكون من (الفقرات 91-120)، وتتفرع إلى (الانتماء، والحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية).

ه. اختبار صدق الأداه، حتى يتحقق الباحث من صدق أداة الدراسة اعتمد على أنواع الصدق الآتية:

1. صدق المحكمين، يشير إلى قدرة أداة الدراسة على قياس الموضوع الذي صُممت من أجله، ويتعلق ذلك بآراء المحكمين الذين تم اختيارهم من أساتذة الجامعات المتخصصين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس، و طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات الدراسة من حيث صياغة الفقرات،

ومدى مناسبتها للبُعد الذي وُضعت له، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد تمّ التعديل في عدد من فقرات صحيفة الاستبيان، وشارك بتحكيم اختبار قياس المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان كل من الأساتذة الأفاضل.[1]

2. صدق الاتساق الداخلي: للتأكد من صدق الاتساق الداخلي قام الباحث بحساب علاقة الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه في هذه الدراسة، فأتت جميع فقرات أداة الدراسة ذات علاقة ارتباطيه موجبة ودالة إحصائيا مع مجالها عند مستوى دلالة (0.05)، مما يوضح إلى أن أداة الدراسة حققت درجة مرتفعة من الاتساق الداخلي، والجداول الآتية توضح ذلك:

جدول رقم (26)
قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
27	متابعة الاخبار والاحداث اليومية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي لازمة.	0.195	**0.000
28	المشاركة في حضور الندوات السياسية التي تتناول السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين ضرورية.	0.202	**0.000
29	تعمل الجامعة على تعزيز قيم الانتماء والحرية والعدالة الاجتماعية بين الطلبة.	0.504	**0.000
30	المشاركة في النشاطات غير الأكاديمية داخل الجامعة كالمهرجانات في المناسبات الوطنية مطلوبة.	0.461	**0.000
31	الانضمام إلى الكتل الطلابية التي تمثل التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية مرغوب فيه.	0.495	**0.000
32	تشجع الجامعة طلبتها على المشاركة في النشاطات المجتمعية السياسية ذات الطابع التطوعي.	0.440	**0.000
33	تشجع الجامعة طلبتها على الاقتراع في الانتخابات على المستويين المحلي والوطني.	0.444	**0.000
34	تعمل عمادة شؤون الطلبة في الجامعة على إشراك الطلبة في الانتخابات الجامعية.	0.453	**0.000
35	مشاركة الطلبة في تشييع جثامين الشهداء الفلسطينيين ضرورة.	0.482	**0.000
36	ارغب في قراءة الصحف والمجلات ذات الطابع السياسي.	0.522	**0.000
37	توفر الجامعة الفرص لمشاركة الطلبة في المؤتمرات والندوات السياسية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي.	0.561	**0.000
38	مشاركة الطلبة في الاحتجاجات المناهضة للقرارات الحكومية التي لا تراعي تحقيق المساواة والعدالة	0.481	**0.000

[1]-انظر: ملحق رقم (15).

	الاجتماعية ضرورة.		
39	تتيح الجامعة الفرص للطلبة المشاركة في ورشات عمل سياسية.	0.580	**0.000
40	المشاركة في النشاطات السياسية داخل الجامعة تؤهل للترشح لعضوية مجلس إتحاد الطلبة في الجامعة.	0.437	**0.000
41	الإلتزام بالأنظمة الداخلية للجامعة يعد واجب وطني.	0.463	**0.000
42	مشاركة الطلبة في النشاطات السياسية الداعية لإنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ضرورة وطنية.	0.468	**0.000

** داله إحصائية عند 0.05

يتضح من الجدول (26) أنّ جميع فقرات مجال اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

الجدول (27)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
43	مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ترغب في إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.	0.492	**0.000
44	الحكومات الفلسطينية المتعاقبة غير جادة في مكافحة الفساد.	0.446	**0.000
45	وزارة الداخلية الفلسطينية غير قادرة على تحقيق الامن للمواطن.	0.399	**0.000
46	مؤسسة الرئاسة تنال ثقة المواطنين الفلسطينيين.	0.465	**0.000
47	الحكومة الفلسطينية الحالية قادرة على تحقيق الرفاه للمواطن الفلسطيني.	0.469	**0.000
48	وزارة الاقتصاد الوطني مكبلة بالاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل.	0.431	**0.000
49	تضارب الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية يعيق تحقيق الأمن وفرض القانون في فلسطين.	0.530	**0.000
50	إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقود إلى مزيد من الشفافية والنزاهة في أدائها.	0.479	**0.000
51	تعمل وزارة العدل على ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية و سيادة القانون.	0.529	**0.000
52	منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية.	0.461	**0.000
53	دور وزارة الاعلام يتجسد في إبراز الرأي الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية.	0.464	**0.000
54	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية عطل الدور الرقابي للمجلس التشريعي.	0.449	**0.000

55	التشريعات التي صدرت عن المجلس التشريعي الفلسطيني لم تراع مصالح كافة المواطنين.	0.487	**0.000
56	مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة القضائية والتنفيذية والتشريعية مجرد شعار يردد في النظام السياسي الفلسطيني.	0.424	**0.000

** داله إحصائية عند (0.05)

يتضح من الجدول (27) أنّ جميع فقرات مجال إتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول رقم (28)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو عملية السلام.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
57	إسرائيل منذ نشأتها لا تسعى إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين.	0.452	**0.000
58	لعدم التكافؤ في ميزان القوة فان المفاوضات هي الطريق الأفضل لتحقيق المطالب الفلسطينية.	0.436	**0.000
59	الربيع العربي أدى إلى تراجع الموقف العربي الضاغط على إسرائيل في إطار عملية السلام.	0.561	**0.000
60	الربيع العربي اغرق الدول العربية في قضاياها الداخلية على حساب المواجهة الدبلوماسية مع إسرائيل.	0.591	**0.000
61	إسرائيل تبتغي من عملية السلام تحقيق أهدافها بالتوسع والمزيد من مصادرة أرضي الفلسطينيين.	0.564	**0.000
62	الاستيطان يعد عقبة في طريق تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.	0.543	**0.000
63	التوجه إلى الأمم المتحدة من جديد يضيق الخناق على إسرائيل مما يدفعها إلى تحقيق مطالب الفلسطينيين	0.477	**0.000
64	المطلب الإسرائيلي في اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل ينسف فرص تحقيق تقدم في عملية السلام.	0.548	**0.000
65	السلطة الوطنية الفلسطينية غير محقة في تحديد فترة زمنية محددة للمفاوضات مع إسرائيل.	0.437	**0.000
66	المقاومة الشعبية أفضل الطرق لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.	0.496	**0.000

** داله إحصائية عند (0.05)

يتضح من الجدول (28) أنّ جميع فقرات مجال اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو عملية السلام مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول رقم (29)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	معامل	مستوى الدلالة

		الارتباط	
67	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يحقق مكاسب فئوية للعديد من التنظيمات السياسية في فلسطين.	0.462	**0.000
68	إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يقوي من موقف المفاوض الفلسطيني.	0.599	**0.000
69	إتمام المصالحة الفلسطينية أفضل الخيارات للضغط على إسرائيل.	0.577	**0.000
70	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع على تفشي العنف السياسي.	0.630	**0.000
71	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع حالة الاستقطاب التي قد تؤدي إلى عدم المساواة بين المواطنين الفلسطينيين.	0.590	**0.000
72	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيداً على الحريات المدنية والسياسية للمواطنين في فلسطين.	0.605	**0.000
73	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية عقبة امام اقامة دولة فلسطينية مستقلة.	0.535	**0.000
74	هناك رغبة جادة لدى الدول العربية لإنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.	0.317	**0.000
75	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع على بروز التيارات المتطرفة في فلسطين.	0.544	**0.000

** داله إحصائية عند (0.05)

يتضح من الجدول (29) أنّ جميع فقرات مجال إتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول رقم (30)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الغرب وإسرائيل.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
76	السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أكثر حيادية من السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية.	0.496	**0.000
77	الموقف الأوروبي اتجاه الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة مبهم وغير واضح.	0.357	**0.000
78	السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية تسير نحو تهيئة السبل لإقامة دوله فلسطينية قادرة على البقاء.	0.583	**0.000
79	إن دولا محورية في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وبريطانيا وألمانيا تدعم إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.	0.540	**0.000
80	إسرائيل يمكن ان تقبل بعودة اللاجئين الفلسطينيين	0.551	**0.000

	إلى الأراضي التي احتلتها في العام 1948م.		
81	المفاوضات الدائرة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني غير مجدية كون الفلسطينيين والعرب من خلفهم لا يمثلون قوة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.	0.377	**0.000
82	الموقف الإسرائيلي المتصلب في المفاوضات ناتج عن دعم مؤسسات سيادية في النظام السياسي الأمريكي.	0.391	**0.000
83	تلقي إسرائيل النسبة الكبيرة من المساعدات الخارجية الأمريكية يعد مؤشر على موافقة الولايات المتحدة على السياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين.	0.368	**0.000
84	معارضة أمريكا للقرارات الدولية الصادرة ضد إسرائيل أدى إلى رفض إسرائيل تقديم أية تنازلات في المفاوضات مع الفلسطينيين.	0.387	**0.000
85	إطروحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تمثل أساسا مقبولاً لحل القضية الفلسطينية.	0.519	**0.000
86	الاتحاد الأوروبي سيضغط على إسرائيل لإلزامها على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م والقبول بإقامة دولة فلسطينية.	0.567	**0.000
87	استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي غير متوازن حيال الصراع العربي الإسرائيلي.	0.469	**0.000
88	سعت أمريكا إلى التفاوض على حقوق الشعب الفلسطيني وليس تطبيق القرارات الدولية.	0.466	**0.000
89	هدفت أمريكا من خارطة الطريق إلى الالتفاف على المبادرة العربية للسلام عام 2002م	0.514	**0.000
90	عملت أمريكا على بناء الثقة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني	0.572	**0.000

** داله إحصائية عند (0.05)

يتضح من الجدول (30) أنّ جميع فقرات مجال اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الغرب وإسرائيل مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول رقم (31)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجال الانتماء.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
91	فهمي للانتماء يعني إبراز قيمة الوحدة الوطنية وجعلها هدفا يعمل الجميع على تحقيقه والمحافظة عليه.	0.420	**0.000
92	أن أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحاً.	0.497	**0.000
93	جنسيتي الفلسطينية هي المفضلة عن الجنسيات الأخرى.	0.448	**0.000

94	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة أفضل الهجرة إلى أية دولة أخرى.	0.457	**0.000
95	الجنسية الأجنبية تفتح لي آفاقا جديدة.	0.540	**0.000
96	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.	0.509	**0.000
97	لا أمانع من الزواج من أجنبي/ة لغرض الحصول على الجنسية.	0.550	**0.000
98	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.	0.483	**0.000
99	قراري في الدراسة بالجامعات الفلسطينية يعبر عن انتمائي لفلسطين	0.543	**0.000
100	المقررات الدراسية في جامعة النجاح الوطنية تعزز من انتماء الطلبة إلى فلسطين.	0.556	**0.000
101	أرى أن النشاطات غير الأكاديمية في جامعة النجاح الوطنية ذات الطابع السياسي تعزز انتماء الطلبة إلى فلسطين.	0.477	**0.000

** داله إحصائية عند(0.05)

يتضح من الجدول (31) أنّ جميع فقرات مجال الانتماء مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول رقم (32)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجال الحرية.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
102	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الانسان وإنتاجه سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية.	0.537	**0.000
103	الحرية تعني قدرة الانسان على التقرير والاختيار وانتخاب إمكانية بين عدد من الإمكانيات الموجودة والمختلفة.	0.640	**0.000
104	القانون الاساسي الفلسطيني يصون الحريات الفردية للمواطن الفلسطيني.	0.471	**0.000
105	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك لأنه يحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة.	0.578	**0.000
106	أن وجود الحرية يؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.	0.603	**0.000
107	الاكراه يجعل من الدولة قوة كابتةٌ للحريات ومن القانون حالة تعسفية.	0.598	**0.000
108	الحرية تقود إلى مشاركة الطلبة في صنع القرار.	0.702	**0.000
109	توافر أجواء الحرية تدفع الطلبة لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم.	0.695	**0.000
110	سياسات جامعة النجاح الوطنية توفر مساحة من الحرية للطلبة للتعبير عن الراي وممارسة النشاطات	0.480	**0.000

	اللامنهجية ذات الطابع السياسي.		
111	الحرية تقود إلى نمو مطرد لمعنويات الطلبة واحساسهم الداخلي بالاستقلال.	0.620	**0.000

** داله إحصائية عند (0.05)

يتضح من الجدول (32) أنّ جميع فقرات مجال الحرية مرتبطة ودالة إحصائية عند مستوى (0.05).

جدول رقم (33)

قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجال المساواة والعدالة الاجتماعية.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
112	الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني تعزز فرص المساواة بين الرجل والمرأة.	0.513	**0.000
113	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين الفلسطينيين.	0.446	**0.000
114	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك وأخلاق أفراد المجتمع	0.469	**0.000
115	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.	0.455	**0.000
116	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات ولا فرق بينهما.	0.481	**0.000
117	الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.	0.441	**0.000
118	الواسطة غير متفشية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مما يعزز تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	0.644	**0.000
119	سياسات الحكومة الفلسطينية الحالية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	0.658	**0.000
120	القوانين والتشريعات في فلسطين تساهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	0.612	**0.000

** داله إحصائية عند(0.05)

يتضح من الجدول (33) أنّ جميع فقرات مجال المساواة والعدالة الاجتماعية مرتبطة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.05).

و. المعالجات الإحصائية.

لأجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، فقد قام الباحث باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، إذ تم إدخال البيانات وترميزها، ومن ثم تحليلها، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة.

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف المعرفة السياسية والاتجاهات السياسية والقيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

2- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيري الجنس والكلية.

3- تحليل التباين الأحادي، لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات مكان السكن، ومصدر دخل الوالدين، والسنة الدراسية، والدخل الشهري بالدولار للعائلة، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.
4- اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية بين المتوسطات في الفرضيات التي تم رفضها عند استخدام تحليل التباين الأحادي.

ثانيا: نتائج تحليل مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

تعد المعرفة السياسية المكون الثقافي لمجموعة الحقائق والمفاهيم السياسية للقضية الفلسطينية، وهي تؤثر في تكوين الاتجاهات والآراء السياسية نحو الشؤون السياسية الفلسطينية، كما أنها قد تلعب دورا مهما في تعميق الانتماء السياسي، وتعرف إجرائيا بأنها ذلك المستوى المعين من المعلومات والحقائق السياسية التي يمتلكها طلبة جامعة النجاح الوطنية حيال القضية الفلسطينية بغية تمكينهم من التعامل مع قضيتهم بإسلوب يتسم بالوعي والإدراك، ويحاول الباحث في هذا المبحث الإجابة عن السؤال الثاني، وفحص الفرضية الثانية المتعلقين بالمعرفة السياسية، وهما:
السؤال الثاني- ما مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟.
الفرضية الثانية- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغيرات الجنس، ومكان السكن، ومصدر دخل الوالدين، والسنة الدراسية، والدخل الشهري بالدولار للعائلة، والكلية، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب".

وللإجابة عن سؤال الدراسة، فقد أعد الباحث اختبارا مكون من (26) سؤالا من نوع الاختيار من متعدد ويختار المبحوث الإجابة الصحيحة من بين الخيارات الثلاث.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني.

ما مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي لإجابة طلبة جامعة النجاح الوطنية على اختبار المعرفة السياسية، وجدول رقم (34) يبين نتيجة الإجابة عن السؤال الأول.

جدول رقم (34)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار قياس المعرفة السياسية لطلبة جامعة النجاح الوطنية.

العدد	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
969	11.35	2.49	43.65

* الدرجة القصوى للاختبار (26)

يتضح جدول رقم (34) أنّ مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، قد حققّ متوسطا حسابيا (11.35) بانحراف معياري (2.49)، وبلغت النسبة المئوية للمعرفة السياسية (43.65)، وهذه النسبة تعني مستوى متدنيا للمعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، ويمكن تفسير ذلك أن المقرر الذي يناط به رفع مستوى المعرفة السياسية حيال القضية الفلسطينية لدى الطلبة يحتوي على مادة علمية كبيرة تفوق إمكانية فهم واستيعاب الطالب لها، كونه تضمن عرضا لتاريخ فلسطين منذ1227ق.م حتى عام 2011م، وهذا ما يشتت الطلبة ويضعف استيعابهم لمجريات القضية

الفلسطينية وتطوراتها، كما أن نتيجة اختبار المعرفة السياسية جاءت متوافقة مع الخلاصة السلبية لتحليل محتوى مقرر دراسات فلسطينية الذي تم الاعتماد علية في اعداد اختبار قياس المعرفة السياسية للطلبة، فضلا عن قصور في أداء البنى الجامعية التي تناط بها مهمة التنشئة السياسية، الأمر الذي يتطلب إجراء مراجعة لأداء الأبنية الرسمية وغير الرسمية في جامعة النجاح الوطنية المناط بها دور رئيس في عملية التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين، لا بل أن التنشئة السياسية وظيفتها الرئيسة، وفق دليل جامعة النجاح الوطنية 2008/2007م، ودليل الجامعة الجديد 2014/2013م اللذين وضحا المهام المناطة بها، سيما فيما يتعلق باقتراح وتنسيق النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية مع الكتل الطلابية، والإشراف على تنفيذها كما ورد في الفصل الثالث من الدراسة، وكذلك دور الكتل الطلابية والهيئة التدريسية فيما يتعلق بالتنشئة السياسية.

نتائج فحص الفرضية الثانية.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تعزى إلى المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية (الجنس، مكان السكن، مصدر دخل الوالدين، السنة الدراسية، الكلية، تعليم الأب، تعليم الأم، الدخل الشهري بالدولار، التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب).

أ- المعرفة السياسية والجنس.

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الجنس؟، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم (35) يبين النتائج.

جدول رقم (35)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في المعرفة السياسية، وفق متغير الجنس.

المجال	ذكور (ن=522)		اناث (ن=447)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة السياسية	11.23	2.48	11.50	2.49	1.703	0.089

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (967).

يتضح من جدول رقم (35) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الجنس، ويعزى ذلك إلى أنّ الطلبة يعيشون الظروف السياسية نفسها، وتشابه البيئة الاجتماعية والثقافية إلى حد كبير بغض النظر عن جنسهم، وفي المدرسة قبل التحاقهم بالجامعة درسوا نفس المنهاج الذي يحتوي على الكثير من المقررات التي تتحدث عن تاريخ فلسطين وجغرافيتها، والتربية المدنية، وعند التحاقهم بالدراسة الجامعة يدرسون نفس المقررات الإجبارية ومنها مقرر دراسات فلسطينية، بالإضافة الى أن توزيع عينة الدراسة حسب الجنس جاء متقارباً إلى حد كبير، ما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية عند هذا المتغير.

ب- المعرفة السياسية ومكان السكن.

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مكان السكن"، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، والجدول (36) يبين النتائج.

الجدول (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير مكان السكن.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعرفة السياسية	بين المجموعات	2.586	2	1.293	0.208	0.812
	خلال المجموعات	6005.001	966	6.216		
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (36) أن مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مكان السكن، ويُمكن تفسير ذلك في أنّ البيئة السياسية في المدينة والقرية والمخيم تحمل السمات نفسها، وأن المجتمع الفلسطيني صغير ذات طبيعة جغرافية واحدة تقريباً، علاوة على أن توزيع عينة الدراسة حسب متغير السكن جاء إلى حد كبير متجانساً ومنسجماً مع التوزيع الديمغرافي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أن النسبة الأكبر من السكان تقطن الريف، والنسبة الأقل تقطن مخيمات اللاجئين. ما يدعونا الى عدم رفض الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

ج- المعرفة السياسية ومصدر دخل الوالدين.

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين"، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (37) يبين النتائج.

جدول رقم (37)
نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعرفة السياسية	بين المجموعات	15.251	2	7.626	1.229	0.293
	خلال المجموعات	5992.336	966	6.203		
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (37) أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين، ويعزى ذلك إلى أنّ اهتمامات المؤسسات سواء كانت حكومية أم أهلية أم قطاع خاص متشابهة في فلسطين ولا تترك اثراً يُوجد تباين في مستوى المعرفة السياسية للآباء وبالتالي يتأثر الأبناء بها، كما أن الوضع السياسي الذي يمتاز بالجمود فيما يتعلق بعملية السلام، والشأن الداخلي المرتبط بالانقسام السياسي أوجد حالة من اللامبالاة عند المواطنين، علاوة على غلاء المعيشة، إذ أن الأولية الأولى للمواطن توفير الدخل الذي يفي باحتياجات أسرته وليس الاهتمام بالسياسة وهمومها، علاوة على أن مصدر الدخل الأكبر لتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمصدر دخل الوالدين هو القطاع الخاص إذ وصلت نسبته (65.1%)، ما يدعونا ذلك إلى عدم رفض الفرضية عند هذا المتغير.

د- المعرفة السياسية والسنة الدراسية.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير السنة الدراسية"، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (38) يبين النتائج.

جدول رقم (38)
نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير السنة الدراسية.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة

المعرفة السياسية	بين المجموعات	16.658	3	5.553	0.894	0.443
	خـــــــــــلال المجموعات	5990.930	965	6.208		
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (38) أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير السنة الدراسية، ويُمكن تفسير ذلك في أنّ المعرفة السياسية التي حصل عليها الطلبة في المدرسة قبل التحاقهم بالدراسة الجامعة مازالت حاضرة في عقول الطلبة، علاوة على أن الطلبة في الجامعة يدرسون مقرر " دراسات فلسطينية " بغض النظر عن المستوى الدراسي، إذ أنه مقرر جامعة إجباري، ويُطلب دراسته من كل طلبة جامعة النجاح الوطنية، ما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

هـ- المعرفة السياسية والدخل الشهري بالدولار للعائلة.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة"، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (43) يبين النتائج.

جدول رقم (39)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعرفة السياسية	بين المجموعات	10.772	3	3.591	0.578	0.630
	خـــــــــــلال المجموعات	5996.815	965	6.214		
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (39) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة، ويعزى ذلك إلى تقارب الدخل الشهري وفق عينة الدراسة إذ بلغ الدخل الشهري الأكثر انتشاراً يقع بين (601- 1200 دولار) بنسبة (35.8%) ، وأدنى نسبة كانت (9.4%) بلغ (0- 300 دولار) وإن دل ذلك على شيئ فإنما يدل على محدودية الدخل الشهري، فأغلب الأسر الفلسطينية تتقاضى رواتب شهرية تكاد تفي بحاجتها، وهذا ما يدعونا إلى قبول الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

و- المعرفة السياسية والكلية.

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الكلية"، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم (40) يبين النتائج.

جدول رقم (40)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في المعرفة السياسية، وفق متغير الكلية.

المجال	إنسانية (ن=608)		علمية (ن=361)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة السياسية	11.39	2.47	11.29	2.52	0.634	0.526

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (967).

يتضح من جدول رقم (40) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الكلية، ويعزى ذلك إلى أنّ الطلبة يدرسون مقرر " دراسات فلسطينية " بغض النظر عن كلياتهم وتخصصاتهم العلمية، كما أنهم يدرسونه مع بعضهم البعض ولدى المدرسين أنفسهم، ويُقدمون الامتحانات نفسها، ويعيشون في نفس الأجواء الجامعية، ولنفس الممارسات التي تنتهجها عمادة شئون الطلبة والكتل الطلابية فيما يتعلق بالتنشئة السياسية، ما يدعونا إلى قبول الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

ز- المعرفة السياسية ومستوى تعليم الأب.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأب".استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (41) يبين النتائج.

جدول رقم (41)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير مستوى تعليم الأب.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعرفة السياسية	بين المجموعات	32.985	3	10.995	1.776	0.150
	خلال المجموعات	5974.602	965	6.191		
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (41) أنّ مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأب، ويعزى ذلك إلى تشابه ثقافة الآباء فيما يتعلق بالمعلومات عن القضية الفلسطينية وتاريخها، وأن الآباء قبل أبنائهم خضوعوا إلى تنشئة سياسية تمتاز في الكثير من جوانبها بالتعقيد فمن عهد الاحتلال الى السلطة وطنية فلسطينية وما بينهما من بون شاسع في مجال المعرفة والقيم والاتجاهات، علاوة على أن النسبة الكبرى من الآباء حسب توزيع عينة الدراسة من حملة الثانوية العامة بنسبة (43.1) والبكالوريوس بنسبة (42.2)، ما يدعونا الى قبول الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

ح- المعرفة السياسية ومستوى تعليم الأم.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأم". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (42) يبين النتائج.

جدول رقم (42)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير مستوى تعليم الأم.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعرفة السياسية	بين المجموعات	17.701	3	5.900	0.951	0.416
	خلال	5989.886	965	6.207		

	المجموعات					
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (42) أنّ مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأم، ويعزى ذلك إلى تقارب المعلومات لدى الأمهات عن القضية الفلسطينية، وتدني مناقشة الأمهات مع الأبناء حول موضوعات المعرفة السياسية ذات العلاقة بفلسطين، وأن إجابة النسبة الكبرى من عينة الدراسة حسب هذا المتغير جاءت متجانسة فالأمهات من حملة الثانوية العامة بلغت نسبتها (53.7%) والأمهات من حملة البكالوريوس بلغت نسبتها(31.8%)، ما يدعونا إلى قبول الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

طـ المعرفة السياسية والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب ".استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (43) يبين النتائج.

جدول رقم (43)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية، وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المعرفة السياسية	بين المجموعات	24.961	3	8.320	1.342	0.259
	خلال المجموعات	5982.627	965	6.200		
	المجموع	6007.587	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (43) أنّ مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب، ويُمكن تفسير ذلك في أن التنظيمات الفلسطينية جميعها لا تُغذي أعضاءها بمعلومات وثقافة سياسية، وهذا يجعل مستوى المعلومات السياسية ضحلة وسطحية، وهذا ما يدعونا إلى قبول الفرضية الثانية عند هذا المتغير.

ثالثا: نتائج تحليل مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

إن الاتجاه بالمعنى السياسي يُكتسب عبر الخبرات السابقة التي يتعرض لها الفرد في مسيرة تنشئته السياسية ومحور أساسي من محاورها، والمعتقد أن أكثر الاتجاهات أهمية هي تلك التي تتبلور عند الطلبة أثناء دراستهم في الجامعات كونها تأخذ طابعا قويا في الديمومة والاستمرار باعتبار الاتجاه تعبيراً عن موقف الطلبة إزاء القضايا الحاصلة في مجتمعاتهم، وما يزيد من قوة الاتجاه في تلك المرحلة، أن قبول أو رفض موضوع الاتجاه يتبلور نتيجة قناعة تكون مستنده إلى معرفة سياسية حصل الطلبة عليها من خلال دراستهم للمقررات الدراسية ذات الصلة بالعملية السياسية أو الاطلاع على الكتب والمراجع السياسية، أو من خلال النقاش مع مدرسيهم وزملائهم أو تأثرهم بالأنشطة السياسية التي يمارسونها في الجامعة.

لذا يعرف الباحث الاتجاهات السياسية إجرائيا بأنها: محصلة استجابات طلبة جامعة النجاح الوطنية بالموافقة أو عدم الموافقة إزاء مجموعة من المفردات السياسية وهي التوجه نحو المشاركة

السياسية، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونحو عملية السلام، ونحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ونحو الغرب وإسرائيل.

ويحاول الباحث في هذا المبحث الإجابة عن السؤال الثالث، وفحص الفرضية الثالثة المتعلقين بالاتجاهات السياسية، وهما:

السؤال الثالث- ما مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

الفرضية الثالثة- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً للمتغيرات ذاتها، وللإجابة على ذلك، أعدّ الباحث مقياساً للاتجاهات السياسية، مقسماً إلى خمسة أبعاد تمثلت في الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونحو عملية السلام، ونحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ونحو الغرب وإسرائيل.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث:

ما مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونحو عملية السلام، ونحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ونحو الغرب وإسرائيل، وتم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على فقرات أبعاد الاتجاهات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل معرفة اتجاهات وآراء المبحوثين (أفراد عينة الدراسة) وعمل المقارنات المختلفة، حيث يعتبر مقياس ليكرت الخماسي من أفضل الأساليب لقياس الاتجاهات، كما هو مبين في جدول رقم (44).

جدول (44)

مقياس ليكرت الخماسي

القيمة	الوزن
موافق	1
موافق بشدة	2
محايد	3
معارض	4
معارض بشدة	5

واعتمد الباحث المقياس التالي لحساب المتوسط المرجح كما هو مبين في جدول رقم (45).

جدول (45)

قياس حساب المتوسط المرجح للاتجاهات السياسية

المتوسط	الوزن
4.21 فأكثر	درجة مرتفعة جدا
4.20-3.41	درجة مرتفعة
3.40-2.61	درجة متوسطة
2.60-1.81	درجة منخفضة
أقل من 1.81	درجة منخفضة جدا

وجدول رقم (46) يبين نتائج الإجابة عن السؤال الثالث.

جدول رقم (46)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية، ونحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ونحو عملية السلام، ونحو الانقسام السياسي، ونحو الغرب وإسرائيل.

البعد	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	3.75	0.58	مرتفع	2
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	3.59	0.56	مرتفع	4
الاتجاهات نحو عملية السلام	3.69	0.56	مرتفع	3
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية	3.78	0.57	مرتفع	1
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	3.50	0.57	مرتفع	5

* الدرجة القصوى للمتوسط الحسابي (5)

يوضح جدول رقم (46) إلى أن أعلى مستوى اتجاهات كان نحو الانقسام السياسي بمتوسط (3.78) ، وبانحراف معياري (0.57)، ويعزى ذلك إلى اهتمام الطلبة بالوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بات الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية موضوع النقاش الدائر على أكثر من مستوى منذ العام 2007م، وبدأ يتشكل اتجاه عام رافض لاستمراره كونه ترك أثرا سلبيا على حياة الفلسطينيين أينما وجدوا وحلوا، فعلى المستوى المحلي دفع الفلسطينيون ثمنا باهظا بفعل استمرار الانقسام فعطلت المؤسسات، وشكل قيدا على الحريات المدنية والسياسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأسهم في بروز تيارات متطرفة، وشجع على تفشي العنف السياسي، ورفع من وتيرة التميز بناء على الانتماء السياسي الذي أدى إلى عدم المساواة بين المواطنين الفلسطينيين، وعطل دور العديد من المؤسسات كالبرلمان الذي لم يعد قادرا على القيام بأدواره التشريعية والرقابية.

أما مستوى الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي فكان الانقسام السياسي مبررا لإسرائيل في انتهاج العديد من السياسات العقابية تجاه الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وان إتمام المصالحة الفلسطينية أفضل الخيارات للضغط على إسرائيل، ويقوي من موقف المفاوض الفلسطيني

تلاه مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية بمتوسط حسابي (3.75) وبانحراف معياري (0.58)، ويدلل ذلك على أن الطلبة راغبون في المشاركة السياسية، وأن الشباب الجامعي يرغب في المشاركة السياسية باعتبار أن كافة مظاهر المشاركة السياسية تندرج في خانة مقاومة الاحتلال، فأبدى الطلبة استجابة عالية لرغبتهم في المشاركة بحضور الندوات السياسية التي تتناول السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ومتابعين للأخبار والأحداث اليومية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وراغبين في قراءة الصحف اليومية ذات الطابع السياسي، ويعتبرون أن مشاركتهم في النشاطات السياسية الداعية لإنهاء الانقسام على الساحة الفلسطينية بوصفه ضرورة وطنية، ووافق الطلبة على أن جامعة تعمل على تعزيز قيم الانتماء والحرية والعدالة الاجتماعية، وتوفر لهم فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات السياسية المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي، وتتيح لهم ورشات العمل ذات الطابع السياسي.

وأتى ثالثاً مستوى الاتجاهات نحو عملية السلام بمتوسط حسابي (3.69) وبانحراف معياري (0.56)، فمن منظور الطلبة وقطاعات أخرى من المجتمع الفلسطيني مازالت عملية السلام تراوح مكانها منذ العام 1993م، وأن إسرائيل منذ نشأتها لا تسعى إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين، فعملت

على مصادرة مزيد من الأراضي وتكثفت من بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية لفرض أمر واقع يحول دون إقامة دولة فلسطينية.

وجاء مستوى الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.59) وبانحراف معياري (0.56)، وذلك يعود إلى سطحية ثقة الطلبة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعزى ذلك إلى فشل السلطة الوطنية الفلسطينية في وضع حد لحالة الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، وتراجع عملية السلام والتوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية كل تلك العوامل جعلت من اتجاهات الطلبة نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تأخذ هذا المستوى المتدني.

واتى مستوى الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.50) وبانحراف معياري (0.57) ويعزى ذلك إلى اعتقاد الطلبة من خلال إجابتهم على الاستبانة أن الغرب ما زال يعتبر إسرائيل من مجاله الحيوي ويقدم لها المساعدات على أكثر من مستوى، فعلى المستوى الاقتصادي والعسكري تتلقى إسرائيل المعونات والمساعدات بغية جعلها متفوقه على جيرانها العرب، وعلى المستوى السياسي تتلقى إسرائيل الدعم المباشر من قبل الغرب عبر المؤسسات الأممية وغيرها، فتاريخ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تدلل على ذلك، وتكرار استخدام حق النقض الفيتو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي قرار يدين إسرائيل جراء ممارساتها العقابية بحق الفلسطينيين يدلل على الانحياز الأمريكي لإسرائيل، فضلا عن الموقف الغربي الداعم لإسرائيل في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الدائرة منذ 21 عاما دون حدوث أي من التغيرات الإيجابية لصالح الفلسطينيين، بل إن الأمر ازداد سوءاً على الأرض فإسرائيل عززت من الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م، الأمر الذي أصبح يترك علامات استفهام كبرى حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء في الأراضي المحتلة عام 1967م. كل هذه العوامل أثرت بشكل سلبي على الاتجاهات السياسية لدى الطلبة حيال الغرب وإسرائيل، تبيّن الجداول(47- 51) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير لفقرات اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والغرب وإسرائيل.

جدول رقم (47)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
34	تعمل عمادة شئون الطلبة في الجامعة على إشراك الطلبة في الانتخابات الجامعية.	3.97	1.17	مرتفع	8
30	المشاركة في النشاطات غير الأكاديمية داخل الجامعة كالمهرجانات في المناسبات الوطنية مطلوبة.	3.94	1.11	مرتفع	4
33	تشجع الجامعة طلبتها على الاقتراع في الانتخابات على المستويين المحلي والوطني.	3.82	1.22	مرتفع	7
35	مشاركة الطلبة في تشييع جثامين الشهداء الفلسطينيين ضرورة.	3.79	1.09	مرتفع	9
32	تشجع الجامعة طلبتها على المشاركة في النشاطات المجتمعية السياسية ذات الطابع التطوعي.	3.73	1.23	مرتفع	6

38	مشـــاركة الطلبـــة فـــي الاحتجاجـــات المناهضـة للقـرارات الحكوميـة التـي لا تراعـــي تحقيـــق المســـاواة والعدالـــة الاجتماعية ضرورة.	3.59	1.22	مرتفع	12
39	تتيح الجامعة الفرص للطلبة المشاركة في ورشات عمل سياسية.	3.55	1.31	مرتفع	13
29	تعمل الجامعة على تعزيز قيم الانتماء والحريـــة والعدالـــة الاجتماعيـــة بـــين الطلبة.	3.53	1.33	مرتفع	3
42	مشاركة الطلبة في النشاطات السياسية الداعية لانهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ضرورة وطنية.	3.53	1.33	مرتفع	16
37	توفر الجامعة الفرص لمشاركة الطلبة فـــي المـــؤتمرات والنـــدوات السياســـية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي.	3.51	1.27	مرتفع	11
36	أرغب في قراءة الصحف والمجلات ذات الطابع السياسي.	3.46	1.33	مرتفع	10
31	الانضمام إلى الكتل الطلابية التي تمثل التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية مرغوب فيه.	3.25	1.34	متوسط	5
27	متابعـــة الأخبـــار والأحـــداث اليوميـــة المتعلقة بالصـراع العربـي الاسـرائيلي لازمة.	3.20	1.35	متوسط	1
40	المشاركة في النشاطات السياسية داخل الجامعة تؤهل للترشح لعضوية مجلس اتحاد الطلبة في الجامعة.	3.20	1.35	متوسط	14
28	المشاركة في حضور الندوات السياسية التي تتناول السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين ضرورية.	3.01	1.28	متوسط	2
41	الالتزام بالأنظمة الداخلية للجامعة يعد واجب وطني.	3.01	1.28	متوسط	15
الدرجة الكلية لبُعد الاتجاهات نحو المشاركة السياسية		**3.75**	**0.58**	**مرتفعة**	

يتضح من جدول رقم (47) أن الدرجة الكلية لبُعد الاتجاهات نحو المشاركة السياسية حقق متوسطاً حسابي (3.75)، وانحرافاً معيارياً (0.58)، ما يعني أن درجة اتجاهات عينة الدراسة مرتفعة نحو المشاركة السياسية، فقد حققت الفقرة (34) أعلى متوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (1.17) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى ان عمادة شئون الطلبة في جامعة النجاح الوطنية تنشط في مجال تذليل العقبات امام الطلبة وتلتزم بعقد الانتخابات الدورية لمجلس اتحاد الطلبة، فضلا عن المساهمة في عقد الدورات وورشات العمل ذات الطابع السياسي، واقامة المهرجانات والاحتفالات في المناسبات الوطنية والقومية والدينية وتتيح المجال امام الطلبة للمشاركة في التحضير وتنفيذ تلك النشاطات.

فيما حققت الفقرة (30) متوسطا حسابيا (3.94)، وانحرافا معياريا (1.11) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى ان طلبة جامعة النجاح الوطنية راغبين بالمشاركة في النشاطات غير الأكاديمية داخل

الجامعة كالمهرجانات في المناسبات الوطنية، علماً ان احياء المناسبات الوطنية في فلسطين يعد مظهر من مظاهر المشاركة السياسية، وحققت الفقرة 33 متوسطا حسابيا (3.82)، وانحرافا معياريا (1.22) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى ان الجامعة تشجع طلبتها على الاقتراع في الانتخابات على المستويين المحلي والوطني، وتعقد عمادة شئون الطلبة بالاشتراك مع الكتل الطلابية محاضرات وورش عمل توعوية حول المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية، كما تعطل الدراسة يوم الانتخابات على المستوى الوطني لاتاحة الفرصة امام الطلبة للمشاركة في انشتطها.

بينما حققت الفقرة (41) متوسطا حسابيا (3.01) وانحرافا معياريا (1.28) بتقدير متوسط، يعزى ذلك إلى شعور الطلبة بأن الانظمة الداخلية التي تطبقها الجامعة تتسم بالصرامة والشدة لذا جاء تقدير تلك الفقرة متوسطا، كما حققت الفقرة (28) حققت متوسطا حسابيا (3.01) وانحرافا معيارياً(1.28) بتقدير متوسط، يعزى ذلك إلى ان التغيرات التي طرأت على القضية الفلسطينية القت بضلالها على اهتمامات الطلبة وأولوياتهم، هذا ما جعل اهتمام الطلبة في اطار المشاركة في حضور الندوات السياسية التي تتناول السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين تأخذ هذا التقدير، حيث ان الطلبة شأنهم شان قطاع عريض من المجتمع الفلسطيني سأم من الحديث في مجريات العملية السياسية التي تتسم باللاستقرار في فلسطين على المستويين الداخلي والخارجي.

جدول رقم (48)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
43	مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ترغب في انهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.	3.96	1.16	مرتفع	1
53	دور وزارة الاعلام يتجسد في إبراز الرأي الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية.	3.96	1.04	مرتفع	11
45	وزارة الداخلية الفلسطينية غير قادرة على تحقيق الأمن للمواطن.	3.95	1.04	مرتفع	3
44	الحكومات الفلسطينية المتعاقبة غير جادة في مكافحة الفساد.	3.90	1.05	مرتفع	2
52	منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية.	3.82	1.17	مرتفع	10
47	الحكومة الفلسطينية الحالية قادرة على تحقيق الرفاه للمواطن الفلسطيني.	3.80	1.09	مرتفع	5
46	مؤسسة الرئاسة تنال ثقة المواطنين الفلسطينيين.	3.75	1.38	مرتفع	4
51	تعمل وزارة العدل على ضمان احترام حقوق الانسان والحريات المدنية والسياسية و سيادة القانون.	3.73	1.16	مرتفع	9
56	مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة القضائية والتنفيذية والتشريعية مجرد شعار يردد في النظام السياسي الفلسطيني.	3.67	1.21	مرتفع	14

48	وزارة الاقتصاد الوطني مكبلة بالاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل.	3.60	1.17	مرتفع	6
54	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية عطل الدور الرقابي للمجلس التشريعي.	3.42	1.33	مرتفع	12
55	التشريعات التي صدرت عن المجلس التشريعي الفلسطيني لم تراع مصالح كافة المواطنين.	3.28	1.26	متوسط	13
49	تضارب الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية يعيق تحقيق الأمن وفرض القانون في فلسطين.	3.16	1.38	متوسط	7
50	إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقود إلى مزيد من الشفافية والنزاهة في أدائها.	2.84	1.39	متوسط	8
الدرجة الكلية لبُعد اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية		**3.59**	**0.56**	**مرتفعة**	

يتضح من جدول رقم (48) أن الدرجة الكلية لبُعد اتجاهات عينة الدراسة نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حقق متوسطا حسابيا (3.59)، وانحرافاً معيارياً (0.56)، ما يعني أن درجة إتجاهات عينة الدراسة مرتفعة نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد حققت الفقرة (43) متوسطا حسابيا (3.96) وانحرافا معياريا (1.16) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى ان الطلبة متابعين للجهود التي تبذلها مؤسسة الرئاسة الفلسطينية لإنهاء حالة الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية باعتباره يمثل عقبة امام تحقيق طومح الفلسطينيين بالوحدة والاستقلال الوطني.

فيما حققت الفقرة (53) متوسطاً حسابياً (3.96)، وانحرافاً معيارياً (1.04) بتقدير مرتفع، ويعزى ذلك إلى ادراك الطلبة ان دور وزارة الإعلام الفلسطينية منصب حول ابراز الرأي الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأن دور الوزارة ضعيف في مراعاة الاختلاف والتعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني من خلال ادارتها لوسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وما يبث عبرها للمجتمع الفلسطيني، كما ان الفقرة (45) حققت متوسطا حسابيا (3.95)، وانحرافا معياريا (1.04) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى ان طلبة الجامعة يدركون التعقيدات الأمنية على الساحة الفلسطينية وعلى اكثر من صعيد، فالاحتلال يمثل أهم تحدي أمني امام وزارة الداخلية، وينفذ الكثير من العمليات الامنية داخل المدن والمخيمات والقرى الخاضعة للولاية الامنية الفلسطينية بهدف اضعاف دور الوزارة وعرقلة قوات الشرطة الفلسطينية في عملية حفظ الامن والنظام وتطبيق القانون، ومن جانب آخر يدرك الطلبة أن الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يمثل تحدي ليس بالأقل خطورة من الاحتلال أمام وزارة الداخلية، واستمراره على الساحة الفلسطينية قاد إلى بروز اتجاهات واجنحة متطرفه في قطاع غزة بشكل خاص، فضلاً عن ان استمراه أطال من عمر الحصار المفروض على قطاع غزة، مما ادى إلى اتساع دائرة الفقر وشيوع البطالة بين أوساط الشباب، الأمر الذي ساهم في إنتشار ظواهر سلبية كتعاطي المخدرات والإتجار بها، ومنها العقاقير الطبية المخدرة التي اصبحت منتشرة على نطاق واسع في قطاع غزة، هذا بمجملة يضعف دور وزارة الداخلية في تحقيق الأمن للمواطن الفلسطيني.

بينما حققت الفقرة (55) متوسطا حسابيا (3.28)، وانحرافا معياريا (1.26) بتقدير متوسط، يعزى ذلك إلى اعتقاد الطلبة أن التشريعات التي صدرت عن المجلس التشريعي الفلسطيني لم تراع مصالح جميع المواطنين الفلسطينيين، كون أن معظم التشريعات التي اقرت منذ عام 1996م بداية الولاية الاولى للمجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب لم تحدث نقله ملموسه يستشعرها المجتمع الفلسطيني، لا بل أن الطبقه الوسطى وفق المفهوم الاقتصادي لدى الشعب الفلسطيني بدأت تنحسر

وبزرت نخبة اقتصادية أخذت تسيطر على المفاصل الاقتصادية في فلسطين، وتلى ذلك الفقرة (49) التي حققت متوسطا حسابيا (2.84)، وانحرافا معياريا (1.38) بتقدير متوسط، يعزى ذلك إلى ضعف وعي الطلبة حيال المهام المناطة بالاجهزة الأمنية الفلسطينية، وأن تضارب صلاحياتها يعيق تحقيق الأمن وفرض القانون، ومن جانب آخر يدلل ذلك على رغبة الطلبة بوجود قوانين واضحة وتعليمات محددة تحدد صلاحيات الاجهزة الأمنية بغية الحد من تضارب صلاحياتها التي تعيق تأديتها لواجباتها.

وأخيرا حققت الفقرة (50) متوسطا حسابيا (2.84)، وانحرافا معياريا (1.39) بتقدير متوسط، ويعزى ذلك إلى أن قناعة الطلبة في أن إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقود إلى مزيد من الشفافية والنزاهه في أدائها، وأن الاحتلال الإسرائيلي سيحد من تطورها ويعيق امكانية اصلاحها.

جدول رقم (49)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات نحو عملية السلام.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
60	الربيع العربي اغرق الدول العربية في قضاياها الداخلية على حساب المواجهة الدبلوماسية مع إسرائيل.	4.15	.82	مرتفع	4
63	التوجه إلى الأمم المتحدة من جديد يضيق الخناق على إسرائيل مما يدفعها إلى تحقيق مطالب الفلسطينيين	3.86	1.05	مرتفع	7
64	المطلب الاسرائيلي في اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل ينسف فرص تحقيق تقدم في عملية السلام.	3.83	1.01	مرتفع	8
65	السلطة الوطنية الفلسطينية غير محقة في تحديد فترة زمنية محددة للمفاوضات مع إسرائيل.	3.83	.99	مرتفع	9
57	إسرائيل منذ نشأتها لا تسعى إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين.	3.77	1.07	مرتفع	1
59	الربيع العربي أدى إلى تراجع الموقف العربي الضاغط على إسرائيل في إطار عملية السلام.	3.74	1.11	مرتفع	3
62	الاستيطان يعد عقبة في طريق تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.	3.73	1.12	مرتفع	6
58	لعدم التكافؤ في ميزان القوة إن المفاوضات هي الطريق الأفضل لتحقيق المطالب الفلسطينية.	3.71	1.10	مرتفع	2
66	المقاومة الشعبية أفضل الطرق لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي.	3.30	1.33	متوسط	10
61	إسرائيل تبتغي من عملية السلام تحقيق أهدافها بالتوسع والمزيد من مصادرة ارضي الفلسطينيين.	3.19	1.41	متوسط	5
الدرجة الكلية لبُعد الاتجاهات نحو عملية السلام		**3.69**	**0.56**	**مرتفعة**	

يتضح من جدول رقم (49) أن الدرجة الكلية لبعد الاتجاهات نحو عملية السلام حقق متوسطا حسابيا(3.69)، وانحرافا معياريا (0.56)، مما يعني أن درجة اتجاهات عينة الدراسة مرتفعة نحو

عملية السلام، فحققت الفقرة (60) متوسطا حسابيا (4.15) وانحرافا معياريا (1.12) بتقدير مرتفع، ويعزى ذلك إلى ادراك الطلبة ان الربيع العربي أغرق الدول العربية في قضاياها الداخلية على حساب المواجهه مع اسرائيل، ففي بدايته كان يعتقد بأن الدول العربية التي خاضت غمار التغيير السياسي ستستقر سياسياً، لكن الواقع الحالي يدلل على أن اوضاعها الداخلية لم تتغير بل ساءت أكثر وطفت على السطح العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى إنغماسها في معالجة قضاياها الداخلية، مما اعطى اسرائيل فرصة نحو الإسراع في تنفيذ سياساتها القمعية بحق الفلسطينيين، فازدات وتيرة الإستيلاء على الاراضي في الضفة الغربية، وتوسعة المستوطنات القائمة، واقامة مستوطنات جديدة، فضلا عن الحروب المتكررة على قطاع غزة التي ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء والجرحى، وهدم الآلاف من المنازل وتدمير البنية التحتية في قطاع غزة.

في حين أن الفقرة (63) حققت متوسطا سحابيا (3.86)، وانحرافا معياريا (1.05) بتقدير مرتفع، ويعزى ذلك إلى متابعة الطلبة لأداء القيادة الفلسطينية على المستوى السياسي، وجهودها لتحقيق المطالب الفلسطينية من خلال التوجه إلى الامم المتحدة، كما حققت الفقرة (64) متوسطا حسابيا (3.83)، وانحرافا معياريا (1.01) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى متابعة الطلبة لمسيرة المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية والشروط التعجيزية التي تضعها اسرائيل امام الجانب الفلسطيني، كالإعتراف الفلسطيني بيهودية اسرائيل وهذا ما قوض فرص تحقيق التقدم في عملية السلام، سيما وأن الاعتراف الفلسطيني بيهودية اسرائيل يعني أنها دولة يهودية خالصة ويقصي زهاء مليون فلسطيني عربي يعيشون داخل اسرائيل الآن.

بينما حققت الفقرة (66) متوسطا حسابيا (3.30)، وانحرافا معياريا (1.33) بتقدير متوسط، يعزى ذلك إلى ضعف في قناعة الطلبة أن المقاومة الشعبية تعد افضل الطرق لمواجهة الاحتلال، وقد لا تؤتي ثمارها، علماً ان اسرائيل لم تقدم تنازلات جوهرية في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي الا بعدما استخدمت القوة ضدها من منظور الطلبة.

وحققت الفقرة (61) متوسطا حسابيا (3.19) وانحرافا معياريا (1.41) بتقدير متوسط، يعزى ذلك إلى ترسخ اتجاه الطلبة حيال اسرائيل أنها تبتغي من عملية السلام تحقيق اهدافها بالتوسع والمزيد من مصادرة اراضي الفلسطينيين، وهذا في الواقع ما حصل بعد التوصل إلى اعلان المبادئ عام 1993م، حيث تضاعف عدد المستوطنين في المستوطنات المقامة على الاراضي المحتلة عام 1967م في الضفة الغربية.

جدول رقم(50)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الانقسام السياسي.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
70	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع على تفشي العنف السياسي.	3.97	1.11	مرتفع	4
72	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيداً على الحريات المدنية والسياسية للمواطنين في فلسطين.	3.87	1.01	مرتفع	6
74	هناك رغبة جادة لدى الدول العربية لإنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.	3.86	1.04	مرتفع	8
73	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية عقبة أمام إقامة دولة	3.84	1.03	مرتفع	7

	فلسطينية مستقلة.				
75	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع على بروز التيارات المتطرفة في فلسطين.	3.84	1.04	مرتفع	9
71	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع حالة الاستقطاب التي قد تؤدي إلى عدم المساواة بين المواطنين الفلسطينيين.	3.79	1.03	مرتفع	5
67	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يحقق مكاسب فئوية للعديد من التنظيمات السياسية في فلسطين.	3.75	1.10	مرتفع	1
69	إتمام المصالحة الفلسطينية أفضل الخيارات للضغط على إسرائيل.	3.70	1.10	مرتفع	3
68	إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يقوي من موقف المفاوض الفلسطيني.	3.60	1.13	مرتفع	2
الدرجة الكلية لبُعد الاتجاهات نحو الانقسام السياسي		**3.78**	**0.57**	**مرتفعة**	

يتضح من جدول رقم (50) أن الدرجة الكلية لبعد الاتجاهات نحو الانقسام السياسي حقق متوسطاً حسابياً (3.78)، وانحرافاً معيارياً (0.57)، ما يعني أن درجة اتجاهات عينة الدراسة مرتفعة نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، كما يبين الجدول الى أن جميع فقرات البُعد حققت متوسطا مرتفعا، ويعزى ذلك إلى ادراك الطلبة لخطورة استمرار الانقسام السياسي على القضية الفلسطينية والمستقبل السياسي للشعب الفلسطيني ووحدته الوطنية.

جدول رقم (51)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات طلبة جامعة الوطنية نحو الغرب وإسرائيل.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
90	عملت أمريكا على بناء الثقة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني	4.15	0.97	مرتفع	15
79	ان دولا محورية في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وبريطانيا والمانيا تدعم إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.	4.02	1.20	مرتفع	4
76	السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أكثر حيادية من السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية.	3.98	0.91	مرتفع	1
86	الاتحاد الأوروبي سيضغط على إسرائيل لإلزامها على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م والقبول بإقامة دولة فلسطينية.	3.87	1.01	مرتفع	11
78	السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية تسير نحو تهيئة السبل لإقامة دوله فلسطينية قادرة على البقاء.	3.85	1.08	مرتفع	3

80	إسرائيل يمكن أن تقبل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي احتلتها في العام 1948م.	3.81	1.08	مرتفع	5
85	أطروحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تمثل أساسا مقبولاً لحل القضية الفلسطينية.	3.81	0.99	مرتفع	10
84	معارضة أمريكا للقرارات الدولية الصادرة ضد إسرائيل أدى إلى رفض إسرائيل تقديم أية تنازلات في المفاوضات مع الفلسطينيين.	3.76	1.07	مرتفع	9
87	استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي غير متوازن حيال الصراع العربي الاسرائيلي.	3.75	1.03	مرتفع	12
88	سعت أمريكا إلى التفاوض على حقوق الشعب الفلسطيني وليس تطبيق القرارات الدولية.	3.17	1.25	متوسط	13
82	الموقف الاسرائيلي المتصلب في المفاوضات ناتج عن دعم مؤسسات سيادية في النظام السياسي الأمريكي.	3.10	1.31	متوسط	7
89	هدفت أمريكا من خارطة الطريق إلى الالتفاف على المبادرة العربية للسلام عام 2002م	3.07	1.32	متوسط	14
77	الموقف الأوروبي اتجاه الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة مبهم وغير واضح.	3.06	1.37	متوسط	2
81	المفاوضات الدائرة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني غير مجدية كون الفلسطينيين والعرب من خلفهم لا يمثلون قوة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.	2.98	1.41	متوسط	6
83	تلقي إسرائيل النسبة الكبيرة من المساعدات الخارجية الامريكية يعد مؤشر على موافقة الولايات المتحدة على السياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين.	2.75	1.46	متوسط	8
الدرجة الكلية لبُعد الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل		**3.50**	**0.57**	**مرتفعة**	

يتضح من جدول رقم (51) أن الدرجة الكلية لبعد الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل حقق متوسطا حسابيا (3.50)، وانحرافا معياريا (0.57)، ما يعني أن درجة اتجاهات عينة الدراسة مرتفعة نحو الغرب وإسرائيل، فحققت الفقرة (90) متوسطا حسابيا (4.15)، وانحرافا معياريا (0.97) بتقدير مرتفع، ويعزى ذلك اعتقاد الطلبة أن الولايات الوتحدة الأمريكية بذلت جهوداً لبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وحاولت الادارات الامريكية المتعاقبة منذ بداية عملية السلام عام 1993م حث

الجانبين للتوصل لإتفاق سلام نهائي ينهي الصراع بين الجانبين، إلا تلك لجهود كانت تواجه بالتسويف والمماطلة الإسرائيلية ما حد من فرص التوصل لسلام عادل وشامل في المنطقة، وحققت الفقرة (79) متوسطا حسابيا (4.02)، وانحرافا معياريا (0.91) بتقدير مرتفع، يعزى ذلك إلى اعتقاد الطلبة بوجود دول محورية في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وبريطاني والمانيا تدعم إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، ويشي ذلك بمتابعة الطلبة للمواقف التي تبدر عن الاتحاد الأوروبي حيال الصراع العربي/الإسرائيلي، لاسيما منها موقف الاتحاد الأوروبي من الاستيطان في الضفة الغربية وموقفة الاخير من امكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، في حين أن الفقرة (76) حققت متوسطا حسابيا (3.98)، وانحرافا معياريا (0.91) بتقدير مرتفع، لاعتقاد الطلبة أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اكثر حيادية من السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية، ويدلل لك على متابعة الطلبة للسياسات الخارجية لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وقادرين على المقارنه بينها من خلال النظر بمواقفهما حيال القضية الفلسطينية.

بينما حققت الفقرة (88) متوسطا حسابيا (3.17)، وانحرافا معياريا (1.25) بتقدير متوسط، ويعزى ذلك إلى ادراك الطلبة ان الولايات التمدة الأمريكية سعت إلى التفاوض على حقوق الشعب الفلسطيني وليس على تطبيق القرارات الدولية، فالقرارات الدولية واضحة المعالم منها 181 حول تقسيم فلسطين إلى دولتين الاولى عربية والثانية يهودية، والقرار 194 حول حق عودة الاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويض من لا يرغب بالعودة عن املاكه، والقرار 242 الصادر عن مجلس الامن الدولي داعياً للانسحاب الإسرائيلي من الاراضي التي احتلت في حرب عام 1967م.

في حين أن الفقره (82) حققت متوسطا حسابيا (3.10)، وانحرافا معياريا (1.31) بتقدير متوسط، يعزى ذلك لادراك الطلبة أن الموقف الإسرائيلي المتصلب في المفاوضات ناتج عن دعم مؤسسات سيادية في النظام السياسي الأمريكي، ومعلوم أن اليهود في الولايات المتحدة الامريكية يتمتعون في نفوذ يؤثر على صناعة القرار وتحديد اولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، كما حققت الفقرة (89) متوسطا حسابيا (3.07)، وانحرافا معياريا بتقدير متوسط، ويدلل ذلك على ادراك الطلبة للهدف الأساسي للويات المتحدة الأمريكية من طرح خطة خارطة الطريق عام 2003م لاعطاء اسرائيل فرصة للالتفاف على المبادرة العربية التي طرحت في القمة العربية عام 2002م.

نتائج فحص الفرضية الثالثة.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً للمتغيرات ذاتها.

أ- الاتجاهات السياسية والجنس.

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الجنس". إستخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم (52) يبين النتائج.

جدول رقم (52)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير الجنس.

البُعد	ذكور (ن=522)		إناث (ن=447)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	3.75	0.57	3.76	0.58	0.208	0.836
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	3.58	0.57	3.60	0.55	0.529	0.597

الاتجاهات نحو عملية السلام	3.67	0.58	3.72	0.54	1.174	0.241
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	3.78	0.56	3.78	0.58	0.030	0.976
الاتجاهات نحو الغرب واسرائيل	3.52	0.57	3.48	0.57	0.922	0.357

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (967).

يتضح من جدول رقم (52) أنّ مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فرق ذي دلالة احصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الجنس، ويعزى ذلك أن طلبة الجامعة بغض النظر عن جنسهم يخضعون قبل التحاقهم الى منهاج دراسي معد من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني يدرسوا نفس المنهاج، سواء في المدارس الحكومية والخاصة، وتشرف عليهما وزارة التربية والتعليم ما يساعد ذلك في بناء اتجاهات موحدة حيال العديد من القضايا واتخاذ مواقف موحدة تجاهها، بالاضافة الى أن الطلبة في الجامعة يدرسون نفس المقررات الاجبارية والاختيارية كمتطلبات جامعة، ونفس المقررات الإجبارية والاختيارية في مجال التخصص العلمي، بالاضافة الى أن الاتجاهات اكثر رسوخاً في ذهن الطلبة من المعرفة السياسية فهم قبل التحاقهم الى الجامعة يحملون اتجاهات حيال العديد من القضايا ذات الصلة بواقع حياتهم، وهذا ما يدعم عدم وجود فروق في مستوى الاتجاهات السياسية عند الطلبة في المرحلة الثانوية، ويدعم محافظة الطلبة تبعا لمتغير الجنس في الجامعة على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الاتجاهات السياسية، ما يدعونا الى عدم رفض الفرضية الثالثة عند هذا المتغير.

ب- الإتجاهات السياسية ومكان السكن.

"لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مكان السكن". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (53) يبين النتائج.

جدول رقم (53)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير مكان السكن.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	1.443	2	0.722	2.183	0.113
	خلال المجموعات	319.290	966	0.331		
	المجموع	320.733	968			
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	0.798	2	0.399	1.263	0.283
	خلال المجموعات	305.352	966	0.316		
	المجموع	306.151	968			
الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	0.221	2	0.110	0.349	0.706
	خلال المجموعات	305.818	966	0.317		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	0.102	2	0.051	0.158	0.854
	خلال	311.633	966	0.323		

	المجموعات					
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب واسرائيل	بين المجموعات	1.123	2	0.562	1.716	0.180
	خلال المجموعات	316.116	966	0.327		
	المجموع	317.240	968			

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (53) أنّ مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مكان السكن، ويعزى ذلك إلى تشابه البيئة الاجتماعية والسياسية للطلبة الفلسطينيين، فالمجتمع الفلسطيني متجانس إلى حد كبير، ولا توجد هناك اختلافات في العادات والتقاليد السائدة في المجتمع بين المدينة والقرية والمخيم، ما يدعونا الى عدم رفض الفرضية عند هذا المتغير.

ج- الاتجاهات السياسية ومصدر دخل الوالدين.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين". استخدم الباحث تحليل التباين الاحادي، وجدول (54) يبين النتائج.

جدول رقم (54)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	2.598	2	1.299	3.945	*0.020
	خلال المجموعات	318.135	966	0.329		
	المجموع	320.733	968			
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	1.623	2	0.812	2.574	0.077
	خلال المجموعات	304.527	966	0.315		
	المجموع	306.151	968			
الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	1.060	2	0.530	1.679	0.187
	خلال المجموعات	304.979	966	0.316		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	3.514	2	1.757	5.506	*0.004
	خلال المجموعات	308.221	966	0.319		
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب واسرائيل	بين المجموعات	0.601	2	0.301	0.917	0.400
	خلال المجموعات	316.639	966	0.328		
	المجموع	317.240	968			

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (54) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في أبعاد اتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والغرب واسرائيل، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية وفقاً لهذه الابعاد المذكورة تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين، يعزى ذلك الى أن نسبة (65.1%) من عينة الدراسة وفقاً للمتغير المذكور كانت من القطاع الخاص، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية الثالثة عند هذه الاتجاهات.

كما يوضح جدول رقم (54) أن مستوى الدلالة أصغر من (0.05) في بُعدي الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لنفس المتغير عند هذين البُعدي، ما يدعونا الى رفض الفرضية الثالثة عندهما، وللتعّرف على مصدر الفروق، استخدم الباحث اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية، وجدول رقم (55) يبيّن نتائج المقارنة البعدية لبعدي الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية وفق نفس المتغير.

جدول رقم (55)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات بعدي الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح، وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

البعد	مصدر دخل الوالدين	حكومي	خاص	أهلي
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	حكومي		0.074	*0.210
	خاص			0.135
	أهلي			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	حكومي		0.096	*0.235
	خاص			0.139
	أهلي			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)

يشير جدول رقم (55) إلى وجود فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، بين مصدري الدخل (حكومي وأهلي)، ولصالح مصدر الدخل (حكومي)، وكذلك وجود فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، وبين مصدري الدخل (حكومي وأهلي)، ولصالح مصدر الدخل (حكومي)، ويعزى ذلك إلى أن الأسر التي تحصل على دخلها من مصدر حكومي تكون متابعة للأحداث السياسية وتطوراتها على الساحة الفلسطينية، وبالتالي تُكثر من النقاش أمام أبنائها حول تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وهذا يترك أثرا على الأبناء من حيث بلورة الاتجاهات وتعديلها حيال الأحداث الحاصلة على الساحة الفلسطينية، لذا فمن المنطقي أن يكون هناك فرق دال إحصائيا فيما يتعلق بالاتجاهات نحو المشاركة السياسية عند الطلبة الحاصل والديهم على راتب من قبل الحكومة ومعلوم أن رواتب موظفي الحكومة الفلسطينية في مستوييه المدني والأمني توقفت في فلسطين بعيد فوز حركة (حماس) في الانتخابات التشريعية عام 2006م بسبب توقف الدعم الدولي، وحجز إسرائيل لعوائد الضرائب التي يجب أن تحول إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، ما قاد ذلك الى شلل شبه تام في أداء المؤسسات الحكومية وأثر بدوره على نمط الحياة لدى الأسر التي تتقاضى رواتب من الحكومة.

أما فيما يتعلق بالفرق الدال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية لصالح مصدر الدخل الحكومي، فالانقسام السياسي حالة وطنية وتستقطب انتباه جميع شرائح المجتمع الفلسطيني، بل يتأثر من إفرازات استمراه السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني، ومنطقيا أن يكون موظفي الحكومة أكثر اهتماماً بهذا الشأن، وأن يكون النقاش الدائر وعلى أكثر من مستوى رافض

لاستمراه، وبالتالي يتأثر أبناء الموظفين الحكوميين أكثر من غيرهم بسبب هذا النقاش الذي يدور إمامهم الرافض لاستمرار تلك الحالة في فلسطين.

د- الاتجاهات السياسية والسنة الدراسية.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير السنة الدراسية"، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (56) يبين النتائج.

جدول رقم (56)
نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير السنة الدراسية.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	0.331	3	0.110	0.333	0.802
	خلال المجموعات	320.402	965	0.332		
	المجموع	320.733	968			
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	0.717	3	0.239	0.755	0.519
	خلال المجموعات	305.433	965	0.317		
	المجموع	306.151	968			
الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	1.499	3	0.500	1.583	0.192
	خلال المجموعات	304.540	965	0.316		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	0.367	3	0.122	0.379	0.768
	خلال المجموعات	311.368	965	0.323		
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	بين المجموعات	1.885	3	0.628	1.922	0.124
	خلال المجموعات	315.355	965	0.327		
	المجموع	317.240	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (56) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير السنة الدراسية، وبغض النظر عن السنة الدراسية للطلبة فان مستوى اتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والغرب وإسرائيل متقاربة، ويعزى ذلك لتجانس المجتمع الفلسطيني، حيث أن الطلبة بمختلف سنواتهم

الدراسية يتقارب مستوى وعيهم نحو أبعاد الاتجاهات السياسية، ما يدعونا إلى قبول الفرضية الثالثة عند هذا المتغير.

هـ- الاتجاهات السياسية والدخل الشهري بالدولار للعائلة.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة"، استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (57) يبين النتائج.

جدول رقم (57)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح، وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	1.744	3	0.581	1.759	0.153
	خلال المجموعات	318.989	965	0.331		
	المجموع	320.733	968			
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	1.208	3	0.403	1.274	0.282
	خلال المجموعات	304.942	965	0.316		
	المجموع	306.151	968			
الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	0.129	3	0.043	0.136	0.939
	خلال المجموعات	305.910	965	0.317		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	1.591	3	0.530	1.650	0.176
	خلال المجموعات	310.144	965	0.321		
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	بين المجموعات	0.657	3	0.219	0.668	0.572
	خلال المجموعات	316.583	965	0.328		
	المجموع	317.240	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (57) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة، ما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الثالثة عند هذا المتغير، ويمكن أن يعزو ذلك إلى التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، والمتمثلة في سياسيات الاحتلال التي تطال جميع فئات الفلسطينيين الأمر الذي لا يجعل للمال أثرا في الاتجاهات السياسية للطلبة، بالإضافة إلى أن الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ينظر إليه من منظور وطني، وبالتالي لا تباين في اتجاه الطلبة حياله كون آثاره طالت جميع فئات الفلسطينيين، كما أن أمن الوطن والمواطن مطلب ينشده كل الفلسطينيين، وبالتالي لا تباين في اتجاهات الطلبة حيال مؤسسات السلطة الوطنية التي تعمل على تحقيقه، ما يدعونا الى قبول الفرضية الثالثة عند هذا المتغير.

و- الاتجاهات السياسية والكلية.

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الكلية"، استخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم (58) يبين النتائج.

جدول رقم (58)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح، وفق متغير الكلية.

البعد	إنسانية (ن=608)		علمية (ن=361)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	3.73	0.57	3.78	0.58	1.164	0.245
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	3.58	0.58	3.61	0.54	0.902	0.367
الاتجاهات نحو عملية السلام	3.71	0.56	3.66	0.57	1.366	0.172
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	3.78	0.55	3.79	0.59	0.387	0.699
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	3.50	0.58	3.51	0.56	0.482	0.630

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (967).

يتضح من جدول رقم (58) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الكلية، ويدلل ذلك على أن طلبة جامعة النجاح الوطنية يدرسون نفس المقررات الإجبارية ومنها مقرر دراسات فلسطينية، الذي يتضمن مجموعة من الحقائق والمفاهيم السياسية المتصلة بالقضية الفلسطينية، علاوة على مقررات أخرى تساهم في رفع مستوى معرفتهم حيال مجالات معرفية أخرى متصلة بفلسطين كجغرافيا واقتصاد وديمغرافيا وزراعة .... الخ من المقررات الاختيارية.

هذا بالإضافة الى دراستهم لنفس المنهاج قبل التحاقهم الى الجامعة، ومعلوم أن المنهاج المدرسي في فلسطين خاضع لإشراف ورقابة وزارة التربية والتعليم، ويشرب الطلبة معرفة سياسية وقيما واتجاهات ذات دلالة سياسية محددة ومدروسة، وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية الثالثة عند هذا المتغير.

ز- الاتجاهات السياسية ومستوى تعليم الأب.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأب". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (59) يبين النتائج.

جدول رقم (59)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح، وفق متغير مستوى تعليم الأب.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	1.053	3	0.351	1.060	0.365
	خلال المجموعات	319.680	965	0.331		

	المجموع	320.733	968			
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	0.316	3	0.105	0.332	0.802
	خلال المجموعات	305.835	965	0.317		
	المجموع	306.151	968			
الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	1.281	3	0.427	1.352	0.256
	خلال المجموعات	304.758	965	0.316		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	0.361	3	0.120	0.373	0.773
	خلال المجموعات	311.374	965	0.323		
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	بين المجموعات	1.179	3	0.393	1.200	0.309
	خلال المجموعات	316.061	965	0.328		
	المجموع	317.240	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (59) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأب، ويعزى ذلك الى أن نسبة الآباء المتعلمين الحاصلين على درجة البكالوريوس (42.2%)، والحاصلين على درجة الماجستير فأعلى (8.0%)، والحاصلين على الثانوية العامة (43.1%) عالية بمعنى أن معظم الآباء متعلمين، وبات من المعروف أن الأسرة إحدى أهم قنوات التنشئة السياسية التي تترك اثر واضح على مستوى المعرفة والقيم والاتجاهات عند أبنائها، فهناك إجماع من قبل الباحثين في حقل النظم السياسية المقارنة على أهمية ربط التنشئة والمشاركة السياسية بمستوى تعليم الوالدان والاتجاهات السياسية التي يتبنونها وتلقينها لأبنائهم، فكلما كان الوالدان متعلمان يكون الأبناء ميالين للمشاركة السياسية والاجتماعية، لهذا أتت مستوى الدلالة اكبر من (0.05) ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعا لمتغير تعليم الأب، ما يدعونا ذلك إلى عدم رفض الفرضية الثالثة عند هذا المتغير.

ح- الاتجاهات السياسية ومستوى تعليم الأم.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأم". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (60) يبين النتائج.

جدول رقم (60)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير مستوى تعليم الأم.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	0.168	3	0.056	0.168	0.918
	خلال المجموعات	320.566	965	0.332		
	المجموع	320.733	968			

الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	0.213	3	0.071	0.223	0.880
	خلال المجموعات	305.938	965	0.317		
	المجموع	306.151	968			
الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	0.046	3	0.015	0.048	0.986
	خلال المجموعات	305.993	965	0.317		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	0.190	3	0.063	0.196	0.899
	خلال المجموعات	311.545	965	0.323		
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	بين المجموعات	0.282	3	0.094	0.286	0.836
	خلال المجموعات	316.958	965	0.328		
	المجموع	317.240	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (60) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأم، يعزى ذلك إلى أن نسبة الأمهات المتعلمات عالية، حيث بلغت نسبة اللواتي يحملن درجة البكالوريوس (31.8%)، والحاصلات على الثانوية العامة بلغت (53.7%)، ويعني ذلك أن التنشئة السياسية بما تضمنته من معرفة وقيم ذات دلالة سياسية خضعت لها الأمهات وتلقنها الى أبنائهن تركت أثرا ايجابياً على شخصية الأبناء، لذلك أتت مستوى الدلالة اكبر من (0.05) ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعا لمتغير مستوى تعليم الأم، وهذا ما يقودنا إلى عدم رفض الفرضية الثالثة عند هذا المتغير.

طـ الاتجاهات السياسية والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب ". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (61) يبين النتائج.

جدول رقم (61)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	بين المجموعات	3.470	3	1.157	3.518	*0.015
	خلال المجموعات	317.264	965	0.329		
	المجموع	320.733	968			
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	بين المجموعات	3.083	3	1.028	3.272	*0.021
	خلال المجموعات	303.068	965	0.314		
	المجموع	306.151	968			

الاتجاهات نحو عملية السلام	بين المجموعات	1.232	3	0.411	1.300	0.273
	خلال المجموعات	304.807	965	0.316		
	المجموع	306.039	968			
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	بين المجموعات	2.954	3	0.985	3.077	*0.027
	خلال المجموعات	308.781	965	0.320		
	المجموع	311.735	968			
الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	بين المجموعات	1.717	3	0.572	1.750	0.155
	خلال المجموعات	315.523	965	0.327		
	المجموع	317.240	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (61) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في بعدي الاتجاهات نحو عملية السلام، والغرب وإسرائيل، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب عند هذين البعدين، ما يدعونا الى قبول الفرضية الثالثة عندهما، كما يشير الجدول (61) أنّ مستوى الدلالة أصغر من (0.05) في أبعاد الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب عند هذه الأبعاد، وهذا ما يدعونا الى رفض الفرضية الثالثة عندها، وللتعرف على مصدر الفروق، استخدم الباحث اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية، والجدول (62) يبين نتائج المقارنة البعدية لإبعاد الاتجاهات الثلاثة وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

جدول رقم (62)

نتائج اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية بين متوسطات أبعاد الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

البعد	التنظيم السياسي	مستقل	تيارات إسلامية	فتح	يسار
الاتجاهات نحو المشاركة السياسية	مستقل		0.044	-*0.121	0.026
	تيارات إسلامية			0.165-	0.019-
	فتح				0.147
	يسار				
الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	مستقل		0.015-	-*0.122	0.032
	تيارات إسلامية			0.107-	0.047
	فتح				0.154
	يسار				
الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	مستقل		0.061-	-*0.095	0.127

	تيارات إسلامية			0.034-	0.188
	فتح				0.222
	يسار				

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)

يتضح من جدول رقم (62) وجود فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، بين التنظيمين السياسيين (مستقل وفتح)، ولصالح التنظيم السياسي (فتح)، ويعزى ذلك أن حركة فتح كما تعبر عن نفسها في نظامها الداخلي بأنها حركة جماهيرية لا تتبني أيدلوجية معينة، وتتيح لجميع الفلسطينيين بأن ينضموا إليها بغض النظر عن الديانة والمعتقدات والأفكار التي يحملونها، والعضو المنتسب لحركة (فتح) علية واجب الالتزام بالبرنامج السياسي والقرارات، والتعليمات الصادرة عن الحركة، وتتيح له المشاركة السياسية سواء بالترشح لتقلد مناصب قيادية في البناء الهرمي للحركة، أو المشاركة في النشاطات التنظيمية سواء منها الندوات وحلقات النقاش والدعاية الانتخابية، والمشاركة في الفعاليات الحركية كالمظاهرات والمسيرات ... الخ من مظاهر المشاركة السياسية، لذا فمن المنطقي أن يكون هناك فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية لصالح (فتح)، ووجود فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بين التنظيمين السياسيين (مستقل، وفتح)، ولصالح التنظيم السياسي (فتح)، ويعزى ذلك الى أن التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية تعتبر أن إقامة السلطة الوطنية بشكل عام هو مشروع لحركة (فتح)، وأن كثير من هذه التنظيمات كالإسلامية منها تحجم عن المشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبالتالي تنشئ أبنائها على هذا الاتجاه، وبالرغم من ذلك إلا أن الشريحة الكبيرة من طلبة جامعة النجاح عبروا عن اتجاه ايجابي نحو مؤسسات السلطة الوطنية، وإن دل هذا على أمر، فإنما يدل على ارتياح عام من أداء مؤسسات السلطة لا سيما منها الأمنية التي تعمل على حفظ الأمن والنظام في فلسطين. ووجود فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، بين التنظيمين السياسيين (مستقل، وفتح)، ولصالح التنظيم السياسي (فتح). ويعزى ذلك إلى أن الطلبة الأعضاء في حركة فتح تم تنشئتهم على قيم الحرية والانتماء لفلسطين أرضا وهوية، وبالتالي كانت استجابتهم ذات دلالة تشير الى وجود فرق دال إحصائيا في مستوى الاتجاهات نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، ويعزى ذلك الى أن الطلبة على وعي بالآثار السلبية للانقسام السياسي على مستوى تماسك الجبهة الداخلية، وصمود الفلسطينيين في مواجهة سياسات الاحتلال الاسرائيلي.

رابعا: نتائج تحليل مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

تعد القيم تنظيمات معقدة لأحكام عقلية وانفعاليه نحو الأشخاص أو الأشياء أو القضايا، وهي مجموعة من المعايير والأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته يراها جديرة لتوظيف إمكانياته، وتتجسد في القيم من خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتعرف إجرائيا بأنها إطار مرجعي يستخدم للحكم على الأشياء المادية والمعنوية في مواقف التفضيل والاختيار كقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، تعمل على توجيه أفكار وقرارات وأحكام طلبة جامعة النجاح الوطنية في المواقف المختلفة وبشكل منظم ومنسق، وتختلف القيم في ترتيب أولوياتها من شخص لآخر حسب أهميتها.

ويحاول الباحث في هذا المبحث الإجابة عن السؤال الرابع، وفحص الفرضية الرابعة المتعلقين بالقيم السياسية، وهما:

السؤال- ما مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

الفرضية- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغيرات الجنس، ومكان السكن، ومصدر دخل الوالدين، والسنة الدراسية، والكلية، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، والدخل الشهري بالدولار للعائلة، والتنظيم السياسي الذي ينتمي الطالب إليه". وللإجابة عن ذلك، فقد أعدّ الباحث مقياساً للقيم السياسية، مقسماً إلى ثلاثة أبعاد تمثلت في الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع.

ما مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى عينة الدراسة، وتم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على فقرات أبعاد القيم باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من أجل معرفة آراء المبحوثين (أفراد عينة الدراسة) وعمل المقارنات المختلفة، كما هو مبين في في جدول رقم (63).

جدول رقم (63)
مقياس ليكرت الخماسي لقياس القيم

القيمة	الوزن
موافق	1
موافق بشدة	2
محايد	3
معارض	4
معارض بشدة	5

وأعتمد الباحث المقياس الاتي للمتوسطات الحسابية لتقدير درجة القيم السياسية، كما هو مبين في جدول رقم (64).

جدول رقم (64)
مقياس حساب المتوسط المرجح للقيم السياسية

المتوسط	الوزن
4.21 فأكثر	درجة مرتفعة جدا
4.20-3.41	درجة مرتفعة
3.40-2.61	درجة متوسطة
2.60-1.81	درجة منخفضة
أقل من 1.81	درجة منخفضة جدا

وجدول رقم (65) يبين نتائج الإجابة عن السؤال الرابع.

جدول رقم (65)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

البعد	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
الانتماء	3.59	0.60	مرتفعة	2
الحرية	3.88	0.62	مرتفعة	1
المساواة والعدالة الاجتماعية	3.55	0.63	مرتفعة	3

* الدرجة القصوى للمتوسط الحسابي (5)

يتضح من جدول رقم (65) أنّ أعلى مستوى للقيم السياسية كان لقيمة الحرية بمتوسط حسابي (3.88) درجة مرتفعة، وبانحراف معياري (0.62)، تلاها قيمة الانتماء بمتوسط حسابي (3.59) درجة مرتفعة، وبانحراف معياري (0.60)، وأتت قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.55) درجة مرتفعة، وبانحراف معياري (0.63).

يعزى ذلك إلى أن طلبة جامعة النجاح تواقين لممارسة حرياتهم، وراغبين في التحرر من القيود التي تكبل طاقاتهم وإنتاجهم سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية، ومدركين أن الحرية تعني قدرة الانسان على التقرير والاختيار وانتخاب إمكانية بين عدد من الإمكانيات الموجودة والمختلفة، وان الحرية تقود إلى نمو مطرد لمعنوياتهم وإحساسهم الداخلي بالاستقلال.

ويعتقدون أن الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتة للحريات ومن القانون حالة تعسفية، والاستبداد يقود المجتمع الى الانشقاق والتفكك لأنه يحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة. كما أن طلبة جامعة النجاح مدركين أن الانتماء يعني يكونوامتسامين وعاملين على إبراز قيمة الوحدة الوطنية وجعلها هدفاً يعمل الجميع على تحقيقه والمحافظة عليها.

إن الأوضاع السائد في فلسطين يحد من ممارسة الطلبة لحرياتهم المدنية والسياسية، فالاحتلال الاسرائيلي من جانبه عمل وما زال على تقويض حرية المواطنين الفلسطينيين، ومن الجانب الأخر أَثر الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية منذ عام 2007م على ممارسة الافراد لحرياتهم المدنية والسياسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إن تلك الأجواء التي تمر بها فلسطين من احتلال وانقسام وتناحر على السلطة دفع الطلبة إلى التشبث بالأرض والاندفاع باتجاه المقاومة الشعبية للاحتلال ما عزز ذلك من قيمة الانتماء إلى فلسطين لديهم، وجعلهم راغبين بالمساواة والعدالة الاجتماعية في فلسطين.

وتبين الجداول (66-68) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير لقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (66)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير لفقرات بُعد الانتماء.

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التقدير	الترتيب

		الحسابي	المعياري		
91	فهمي للانتماء يعني إبراز قيمة الوحدة الوطنية وجعلها هدفا يعمل الجميع على تحقيقه والمحافظة عليه.	4.27	0.97	مرتفع جداً	1
93	جنسيتي الفلسطينية هي المفضلة عن الجنسيات الأخرى.	3.78	1.09	مرتفع	3
98	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.	3.72	1.11	مرتفع	8
92	أن أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحا.	3.70	1.12	مرتفع	2
96	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.	3.67	1.21	مرتفع	6
95	الجنسية الأجنبية تفتح لي آفاقاً جديدة.	3.58	1.31	مرتفع	5
99	قراري في الدراسة بالجامعات الفلسطينية يعبر عن انتمائي لفلسطين	3.57	1.18	مرتفع	9
101	أرى أن النشاطات غير الأكاديمية في جامعة النجاح الوطنية ذات الطابع السياسي تعزز انتماء الطلبة إلى فلسطين.	3.53	1.19	مرتفع	11
100	المقررات الدراسية في جامعة النجاح الوطنية تعزز من انتماء الطلبة إلى فلسطين.	3.30	1.32	متوسط	10
94	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة أفضل الهجرة إلى أية دولة أخرى.	3.24	1.32	متوسط	4
97	لا أمانع من الزواج من أجنبي/ة لغرض الحصول على الجنسية.	3.09	1.39	متوسط	7
الدرجة الكلية لبُعد الانتماء		3.59	0.60	مرتفعة	

يتضح من جدول رقم (66) أن الدرجة الكلية لبعد الانتماء حقق متوسطا حسابيا (3.59)، وانحرافا معياريا (0.60)، ما يعني مستوى مرتفع لقيم الانتماء، فقد حققت الفقرة (91) حققت مستوى مرتفع جدا، ويعزى ذلك إلى أن طلبة جامعة النجاح الوطنية مهتمين بالوحدة الوطنية ويولونها اهتماماً خاصاً كونهم يعيشون نفس معطيات الحياة، ومتأثرين بشكل عميق بالحالة السياسية التي تعيشها فلسطين من حيث استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعدما انعقدت الآمال على انتهائه بعد التوقيع على اعلان المبادئ عام 1993م، واستمراره في مصادرة الاراضي وفرض وقائع جديدة على الارض من خلال التوسع في بناء المستوطنات الاسرائيلية على الاراضي المحتلة منذ عام 1967م، الأمر الذي يتطلب مزيدا من التماسك الوطني وتقوية الجبهة الداخلة الفلسطينية لمواجهة الاحتلال ، بالاضافة إلى أن الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية منذ عام 2007م يمثل خطرا يهدد المسقبل السياسي للشعب الفلسطيني ووحدته الوطنية.

بينما حققت الفقرة (93) متوسطا حسابيا (3.78)، وانحرافا معياريا (1.09) بتقدير مرتفع، يدلل ذلك على أن التنشئة السياسية عبر قنواتها المتعددة التي خضع لها الطلبة عززت من تمسكهم بجنسيتهم الفلسطينية وحثتهم على تفضيلها عن الجنسيات الاخرى كونها تعطيهم بعدا وطنيا خالصا،

وأن الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني لم تؤثر على الانتماء الوطني للطلبة وتمتعهم بالجنسية الفلسطينية، وحققت الفقرة (92) متوسطا حسابيا (3.70)، وانحرافا معياريا (1.12) بتقدير مرتفع، ويدلل ذلك على أن قيمة التسامح متجذرة في نفوس الطلبة، وأن انتمائهم لفلسطين يعمق من قيمة التسامح لديهم.

بينما حققت الفقرة (100) متوسطا حسابيا (3.30)، وانحرافا معياريا (1.32) بتقدير متوسط، يدلل ذلك على أن المقررات الدراسية في جامعة النجاح الوطنية مساهمتها متوسطة في تعزيز انتماء الطلبة لفلسطين وهذا في الواقع جاء متوافقاً مع نتيجة تحليل محتوى مقرر دراسات فلسطينية الذي اخضع لتحليل محتوى المضمون، في حين ان الفقرة (94) حققت متوسطا حسابيا (3.24)، وانحرافا معياريا (1.32) بتقدير متوسط، ويدلل ذلك على أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها فلسطين منذ عام 2000م بداية انتفاضة الاقصى بفعل الاجراءات التي يفرضها الاحتلال أدت إلى تقويض التنمية الاقتصادية مما ادى إلى قلة فرص العمل للشباب وضعف في مقدرة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على استعاب الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات الفلسطينية في الوظائف الحكومية، ما جعل التفكير بالهجرة لدى الطلبة الفلسطينيين واردا، وحققت الفقرة (97) متوسطا حسابيا (3.09)، وانحرافا معياريا (1.39) بتقدير متوسط، ويدلل ذلك على أن تفضيل الطلبة للجنسية الفلسطينية متوسطا، وقد يكون ذلك ناتج عن تردي الاوضاع المعيشية في فلسطين، وأن الطلبة ينظرون إلى مستقبل افضل قد يتأتي من خلال الإرتباط بأجنبي/ة بقصد الحصول على الجنسية في اطار السعي نحوتحسين ظوفهم المعيشية.

جدول رقم (67)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحرية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
102	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الانسان وانتاجه سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية.	4.18	0.93	مرتفع	1
106	أن وجود الحرية يؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.	4.05	0.93	مرتفع	5
103	الحرية تعني قدرة الإنسان على التقرير والاختيار وانتخاب إمكانية بين عدد من الإمكانيات الموجودة والمختلفة.	3.98	0.95	مرتفع	2
108	الحرية تقود إلى مشاركة الطلبة في صنع القرار.	3.98	0.99	مرتفع	7
109	توافر أجواء الحرية تدفع الطلبة لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم.	3.96	1.07	مرتفع	8
107	الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتةً للحريات ومن القانون حالة تعسفية.	3.95	1.00	مرتفع	6
111	الحرية تقود إلى نمو مطرد لمعنويات الطلبة وإحساسهم الداخلي بالاستقلال.	3.95	1.07	مرتفع	10
105	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك لأنه يحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة.	3.76	1.11	مرتفع	4
104	القانون الاساسي الفلسطيني يصون الحريات الفردية للمواطن الفلسطيني.	3.53	1.19	مرتفع	3

110	سياسات جامعة النجاح الوطنية توفر مساحة من الحرية للطلبة للتعبير عن الرأي وممارسة النشاطات اللامنهجية ذات الطابع السياسي.	3.44	1.31	مرتفع	9
	الدرجة الكلية لبُعد الحرية	3.88	0.62	مرتفعة	

يتضح من جدول رقم (67) أن الدرجة الكلية لبعد الحرية حقق متوسطا حسابيا (3.88)، وانحرافا معياريا (0.62)، ما يعني أن مستوى مرتفع لقيم الحرية، فقد حققت الفقرة (102) متوسطا حسابيا (4.18)، وانحرافا معياريا (0.93) بتقدير مرتفع، يدلل ذلك على أن طلبة جامعة النجاح الوطنية مدركين أن الحرية تعني التحرر من القيود التي تكبل طاقات الفرد وإنتاجة سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية، فطلبة الجامعات الفلسطينية يعانون من الإجراءات والتعقيدات التي تفرضها سلطات الاحتلال التي تحد من حرية التنقل ووصولهم إلى جامعاتهم واغلاقها، فضلا عن فرض الحصار ومنع التجوال على المدن والمخيمات والقرى، ومن جانب آخر إن الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية حد من ممارسة الطلبة لحرياتهم السياسية والمدنية، فأجهزة أمن الحكومة المقالة في قطاع غزة منعت الطلبة المنتمين لحركة فتح ممارسة أنشطتهم السياسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة واعتقلت العشرات منهم، وكذلك في الضفة الغربية فرضت قيود على الطلبة المنتمين لحركة حماس فمنعوا من ممارسة أنشطتهم السياسية داخل حرم الجامعات في الضفة الغربية الامر الذي يجعل الطلبة تواقين لممارسة حرياتهم دون قيود.

في حين أن الفقرة (106) حققت متوسطا حسابيا (4.05)، وانحرافا معياريا (0.93) بتقدير مرتفع، يدلل ذلك على قناعة طلبة جامعة النجاح الوطنية أن توافر الحرية وتطبيقاتها تؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون، بينما حققت الفقرة (103) متوسطا حسابيا (3.98)، وانحرافا معياريا (0.95) بتقدير مرتفع، يدلل ذلك على ادراك طلبة جامعة النجاح الوطنية أن الحرية تعزز قدرة الانسان على التقرير والاختيار وانتخاب امكانية من بين عدد من الامكانيات الموجوده والمختلفة، فحالة القهر والظلم التي فرضت على المجتمع الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال جعلت طلبة جامعة النجاح مدركين أن المجتمع الفلسطيني لعقود طويلة أُرغم على قبول سياسات فرضها الاحتلال، ولم يكن منذ عشرات السنين قادر على التقرير بعيداً عن قيوده، هذا ما جعل الطلبة تواقين لتذوق الحرية.

جدول رقم (68)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد المساواة والعدالة الاجتماعية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
114	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيرا كبيراً على سلوك وأخلاق أفراد المجتمع.	4.00	0.94	مرتفع	3
113	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين الفلسطينيين.	3.96	1.02	مرتفع	2
115	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.	3.90	0.95	مرتفع	4
116	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات ولا فرق بينهما.	3.81	1.14	مرتفع	5
117	الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع	3.81	1.08	مرتفع	6

	الفلسطيني.				
112	الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني تعزز فرص المساواة بين الرجل والمرأة	3.58	1.35	مرتفع	1
120	القوانين والتشريعات في فلسطين تساهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	3.09	1.35	متوسط	9
119	سياسات الحكومة الفلسطينية الحالية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	3.01	1.31	متوسط	8
118	الواسطة غير متفشية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ما يعزز تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.	2.78	1.48	متوسط	7
الدرجة الكلية لبُعد المساواة والعدالة الاجتماعية		3.55	0.63	مرتفعة	

يتضح من جدول رقم (68) أن الدرجة الكلية لبُعد المساواة والعدالة الاجتماعية حقق متوسطا حسابيا (3.55)، وانحرافا معياريا (0.63)، ما يعني أن مستوى مرتفع لقيم المساواة والعدالة الاجتماعية، فقد حققت الفقرة (114) متوسطا حسابيا (4.00)، وانحرافا معياريا بتقدير مرتفع، ويعزى ذلك إلى ادراك الطلبة أن الظلم الاجتماعي يؤثر على سلوك الافراد وأخلاقهم، فالظلم الذي مارسته سلطات الاحتلال ترك بالغ الأثر على نفوس الطلبة وسلوكهم، فالجامعات الفلسطينية منذ نشأتها الاولى مثلت بؤر ساخنه في مواجهته، وإنخرط الالآف من طلبة الجامعات في صفوف التنظيمات السياسية الفلسطينية لمقاومته ، وخرجت المئات من القيادات السياسية والعسكرية واستشهد العشرات منهم على يد قوات الاحتلال.

وفي حين ان الفقرة (113) حققت متوسطا حسابيا (3.96)، وانحرافا معياريا (1.02) بتقدير مرتفع، ويدلل ذلك على رغبة الطلبة بتوافر المساواة والعدالة الاجتماعية باعتبارها تساعد على استتباب الأمن والطمأنينه، وتعزز من تكافؤ الفرص لجميع المواطنين الفلسطينيين، وبرزت تلك المسألة بعد الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية الذي كرس مفاهيم وسياسات لم تكن موجوده من ذي قبل في المجتمع الفلسطيني، أن ضعف تطبيقات المساواة والعدالة الاجتماعية اصبح يلمسها جميع ابناء المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لذا يرى الطلبة ضرورة تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية في ربوع المجتمع الفلسطيني. كما ان الفقرة (115) حققت متوسطا حسابيا (3.90)، وانحرافا معياريا (0.95) بتقدير مرتفع، ويعزى ذلك إلى ادراك الطلبة لاهمية قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية كون المجتمع الذي تُغّيب فيه تلك القيمة يعلوه الظلم ويسوده القهر، وهذا في الواقع ما هو قائم في فلسطين حيث أمعن في ممارسة الظلم والقهر بحق الفلسطينيين.

بينما الفقرة (120) حققت متوسطا حسابيا (3.09)، وانحرافا معياريا (1.32) بتقدير متوسط، يدلل على ضعف قناعة الطلبة في أن القوانين والتشريعات في فلسطين مساهمتها في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية متوسطة، وحققت الفقرة (119) متوسطا حسابيا (3.01)، وانحرافا معياريا (1.39) بتقدير متوسط، ويعزى ذلك إلى ضعف في قناعة الطلبة بأن سياسات الحكومة الفلسطينية الحالية ستحقق المساواة والعدالة الاجتماعية كونها لم تستطع أن تضع حد للانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية الذي ترك بالغ الاثر على السياسات الحكومة في اطار تحقيق قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

كما ان الفقرة (118) حققت متوسطا حسابيا (2.78)، وانحرافا معياريا (1.48) بتقدير متوسط، ويعزى ذلك إلى ضعف في قناعة الطلبة بان الواسطة غير متفشية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

نتائج فحص عن الفرضية الرابعة.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً للمتغيرات ذاتها.

أ- القيم السياسية والجنس.

"لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الجنس". واستخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم (69) يبين النتائج.

جدول رقم (69)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وفق متغير الجنس.

البُعد	ذكور (ن=522)		إناث (ن=447)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الانتماء	3.58	0.60	3.59	0.61	0.083	0.934
الحرية	3.88	0.62	3.88	0.62	0.130	0.897
المساواة والعدالة الاجتماعية	3.55	0.62	3.55	0.65	0.190	0.850

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (967).

يتضح من جدول رقم (69) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الجنس. ويعزى ذلك الى أن الطلبة ذكورا وإناثا يعيشون نفس الظروف المتصلة بوجود الاحتلال الاسرائيلي والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، وإحساسهم بالتهميش من قبل السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفشي البطالة في صفوف الشباب بشكل عام، مما مسهم في تعزيز رغبتهم بالحرية والخلاص من الاحتلال الاسرائيلي الذي كان سببا رئيسا كامن خلف جملة من الإشكاليات التي يعاني منها الفلسطينيين، والخلاص من الاحتلال من وجهة نظر أخرى يعني أن الطلبة على مستوى رفيع من الانتماء الى فلسطين وراغبين بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية الرابعة عند هذا المتغير.

ب- القيم السياسية ومكان السكن.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مكان السكن". واستخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (70) يبين النتائج.

جدول رقم (70)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية، وفق متغير مكان السكن.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	0.397	2	0.198	0.547	0.579
	خلال المجموعات	350.305	966	0.363		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	0.168	2	0.084	0.219	0.804
	خلال المجموعات	371.819	966	0.385		
	المجموع	371.988	968			

المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.852	2	0.426	1.062	0.346
	خـــــــــــلال المجموعات	387.393	966	0.401		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (70) أنّ مستوى الدلالة اكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مكان السكن، ويعزى ذلك إلى أن حالة التجانس التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، حيث لا تبدو هناك خطوط فاصلة بين العادات والتقاليد والقيم السائدة في كل من المدينة والقرية والمخيم، فمن الطبيعي أن تأتي قيمة الحرية في أولى اهتمامات الطلبة في جامعة النجاح، ويليها الانتماء الى فلسطين، ومن ثم المساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا ما يدعونا إلى قبول الفرضية الرابعة عند هذا المتغير.

ج- القيم السياسية ومصدر دخل الوالدين.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين". واستخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (71) يبين النتائج.

جدول رقم (71)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية، وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	1.000	2	0.500	1.381	0.252
	خـــــــــــلال المجموعات	349.702	966	0.362		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	2.295	2	1.147	2.998	*0.049
	خـــــــــــلال المجموعات	369.693	966	0.383		
	المجموع	371.988	968			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	1.367	2	0.684	1.707	0.182
	خـــــــــــلال المجموعات	386.877	966	0.400		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (71) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في قيمتي الانتماء والمساواة والعدالة الاجتماعية، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قيمتي الانتماء والمساواة والعدالة الاجتماعية تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين وهذا ما يدعونا الى قبول الفرضية عند الاتجاهين، كما يشير الجدول إلى أنّ مستوى الدلالة أصغر من (0.05) في قيمة الحرية، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة الحرية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مصدر دخل الوالدين، وللتعرف مصدر الفروق، استخدم الباحث اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية، وجدول رقم (72) يبين نتائج المقارنة البعدية لقيمة الحرية وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

جدول رقم (72)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات قيمة الحرية لدى طلبة جامعة الوطنية وفق متغير مصدر دخل الوالدين.

البعد	مصدر دخل الوالدين	حكومي	خاص	أهلي
الحرية	حكومي		*0.102	0.143
	خاص			0.041
	أهلي			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)

يشير جدول رقم (72) إلى: وجود فرق دال إحصائياً في مستوى قيمة الحرية، بين مصدري الدخل (حكومي وخاص)، ولصالح مصدر الدخل (حكومي)، ويعزى ذلك الى أن العاملين في القطاع الحكومي يشاركون في كافة المناسبات الوطنية ويساهمون في الفعاليات ذات العلاقة بالقضايا السياسية مثل المشاركة في الاعتصامات الداعمة للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، والاحتفالات في المناسبات الوطنية، والمسيرات ذات الطابع الاحتجاجي على الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

د- القيم السياسية والسنة الدراسية.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير السنة الدراسية". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (73) يبين النتائج.

جدول رقم (73)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية ، وفق متغير السنة الدراسية.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	0.550	3	0.183	0.505	0.679
	خلال المجموعات	350.152	965	0.363		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	0.290	3	0.097	0.251	0.861
	خلال المجموعات	371.698	965	0.385		
	المجموع	371.988	968			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	2.133	3	0.711	1.777	0.150
	خلال المجموعات	386.111	965	0.400		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (73) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير السنة الدراسية، ما يدعونا الى قبول الفرضية الرابعة عند هذا المتغير، ويعزى ذلك الى أن الطلبة على مختلف سنواتهم الدراسية يعيشون نفس الظروف، ويمكن القول أن الطلبة مازالوا متأثرين بالمنهاج الدراسي الذي خضعوا له قبل التحاقهم بالجامعة، ومن المعروف إن المرحلة الثانوية تعد من المراحل الهامة في التعليم ما قبل الجامعي، بحيث تولي وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تلك المرحلة رعاية خاصة لما لها من أهمية فارقة في حياة الطالب الفلسطيني، لذا فان القيم التي تشربها الطلبة في تلك المرحلة ما زالت حاضرة وتؤثر على قراراته وخياراته.

هـ- القيم السياسية والدخل الشهري بالدولار للعائلة.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة". واستخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (74) يبين النتائج.

جدول رقم (74)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية ، وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	0.112	3	0.037	0.103	0.958
	خلال المجموعات	350.590	965	0.363		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	2.511	3	0.837	2.186	0.088
	خلال المجموعات	369.477	965	0.383		
	المجموع	371.988	968			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.626	3	0.209	0.520	0.669
	خلال المجموعات	387.618	965	0.402		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (74) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الدخل الشهري للعائلة بالدولار، يعزى ذلك الى تقارب قيمة الدخل الشهري للعائلة، كما أن جميع الأسر الفلسطينية على اختلاف مداخليها الشهرية تنشئ أبنائها على القيم الوطنية الحاثة على التطلع الى ممارسة الحرية، وتعزيز الانتماء لفلسطين والعروبة والإسلام، والراغبة بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، مما يدعونا الى قبول الفرضية الرابعة عند هذا المتغير.

و- القيم السياسية والكلية.

"لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الكلية". واستخدم الباحث اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وجدول رقم (75) يبيّن النتائج.

الجدول (75)

نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية، وفق متغير الكلية.

البُعد	إنسانية (ن=608)		علمية (ن=361)		قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		

الانتماء	3.60	0.60	3.56	0.60	1.169	0.243
الحرية	3.89	0.61	3.86	0.64	0.620	0.535
المساواة والعدالة الاجتماعية	3.54	0.61	3.57	0.66	0.713	0.476

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، ودرجات حرية (967).

يتضح من جدول رقم (75) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير الكلية، ويعزى ذلك الى تشابه البيئة الاجتماعية والسياسية لطلبة الجامعة، وخضوع الطلبة الى الممارسات نفسها التي ينتهجها الاحتلال الاسرائيلي، ويتعرضون إلى وسائل الإعلام نفسها لذلك فهم يشعرون بالحاجة الى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، مما يدعونا ذلك الى قبول الفرضية الرابعة عند هذا المتغير.

ز- القيم السياسية ومستوى تعليم الأب.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأب". استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم(76) يبين النتائج.

الجدول (76)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية، وفق متغير مستوى تعليم الأب.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	1.076	3	0.359	0.990	0.397
	خلال المجموعات	349.626	965	0.362		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	1.120	3	0.373	0.972	0.405
	خلال المجموعات	370.867	965	0.384		
	المجموع	371.988	968			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.686	3	0.229	0.569	0.635
	خلال المجموعات	387.559	965	0.402		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (76) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأب، ويعزى ذلك أن الآباء وبغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية مارسوا أدوار المعلمين، وعلموا

أبناءهم حب الوطن والانتماء إليه والتضحية من اجله، ونشئوا أبناءهم على قيم هامة كالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، مما يدعو إلى قبول الفرضية الرابعة عند هذا المتغير.

ح- القيم السياسية ومستوى تعليم الأم.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأم". واستخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (77) يبيّن النتائج.

جدول رقم (77)
نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية، وفق متغير مستوى تعليم الأم.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	0.006	3	0.002	0.006	0.999
	خلال المجموعات	350.696	965	0.363		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	1.721	3	0.574	1.495	0.214
	خلال المجموعات	370.267	965	0.384		
	المجموع	371.988	968			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.731	3	0.244	0.607	0.610
	خلال المجموعات	387.513	965	0.402		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (77) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير مستوى تعليم الأم، ما يدعونا إلى عدم رفض الفرضية الرابعة عند هذا المتغير، ويعزى ذلك الى أن الأمهات في فلسطين بغض النظر عن مستوى تعليمهن عملن على تنشئة أبنائهن على قيم الحرية والانتماء إلى فلسطين، ورفض الخنوع والهوان لجبروت الاحتلال الاسرائيلي، فالأمهات في فلسطين اعتبرن مدرسة في الصبر والحث على الصمود، وتحدي صلف الاحتلال، فمن اللافت للنظر أنه عندما تودع الأم الفلسطينية ابنها الشهيد تطلق الزغاريد وتبدأ برمي الأرز على رؤوس من يحملون جثمانه دلالة على الابتهاج والسرور، وهذه من العادات الفلسطينية التي تقوم بها الأمهات في وقت الأفراح، وكثير من الأمهات الفلسطينيات قمن بتوديع أبنائهن قبل تنفيذهم لعمليات فدائية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وعندما يأتيها خبر استشهاد ابنها تبدأ بإطلاق الزغاريد وليس البكاء فهذا مثال على ما مثلته الأم الفلسطينية كحالة رمزية في الصبر والجلد وقوة التحمل وتنشئة أبنائها على العزة وعدم قبول الهوان والقهر.

ط- القيم السياسية والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب ". واستخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، وجدول رقم (78) يبين النتائج.

جدول (78)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية لدى طلبة جامعة الوطنية، وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانتماء	بين المجموعات	1.731	3	0.577	1.596	0.189
	خلال المجموعات	348.971	965	0.362		
	المجموع	350.702	968			
الحرية	بين المجموعات	3.039	3	1.013	2.650	*0.048
	خلال المجموعات	368.949	965	0.382		
	المجموع	371.988	968			
المساواة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	3.137	3	1.046	2.620	*0.050
	خلال المجموعات	385.108	965	0.399		
	المجموع	388.245	968			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$).

يتضح من جدول رقم (78) أنّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) في قيمة الانتماء، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة الانتماء لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي، ما يدعونا إلى قبول الفرضية عند هذا البعد وفقاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب، كما يشير الجدول الى أنّ مستوى الدلالة أصغر من (0.05) في قيمتي الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية في قيمتي الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية تبعاً لمتغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب ما يدعونا الى رفض الفرضية عند هذين البعدين وفقاً للمتغير ذاته، وللتعرف على مصدر الفروق، واستخدم الباحث اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية، وجدول رقم (79) يبين نتائج المقارنة البعدية لقيمتي الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وفق متغير التنظيم السياسي.

جدول رقم (79)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين قيمتي الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى طلبة جامعة الوطنية وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

البعد	التنظيم السياسي	مستقل	تيارات إسلامية	فتح	يسار
الحرية	مستقل		-0.066	-0.088	0.148
	تيارات إسلامية			-0.012	0.215
	فتح				*0.236
	يسار				
المساواة والعدالة الاجتماعية	مستقل		0.009	-*0.116	0.062
	تيارات إسلامية			-0.125	0.053
	فتح				0.178
	يسار				

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)

يشير جدول رقم (83) إلى وجود فرق دال إحصائياً في قيمة الحرية، بين التنظيمين السياسيين (فتح، يسار)، ولصالح التنظيم السياسي (فتح)، ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن حركة (فتح) تنشئ أبناءها على قيمة الحرية أكثر من التنظيمات السياسية الأخرى لا سيما منها اليسارية، فهذا ليس بجديد على (فتح)، فالنظام الداخلي للحركة يؤكد قيمة الحرية، الأمر الذي جعل من حركة (فتح) تنظيماً سياسياً رائداً على الساحة الفلسطينية ويضم بعضويته كل شرائح وديانات الفلسطينيين، وعليه كانت ومازالت (فتح) تنظيماً سياسياً فاعلاً على الساحة الفلسطينية، حيث أن (فتح) قدمت أكبر عدد من الشهداء المسلمين والمسيحيين، وقامت بتنفيذ عدد كبير من العمليات الفدائية ضد الاحتلال الاسرائيلي، سعياً للحرية والخلاص من الاحتلال، وهي تنشئ أعضاءها منذ صغرهم على قيمة الحرية، ففي المدارس تقيم حركة الشبيبة الطلابية الذراع الطلابي لحركة (فتح) الندوات والمسرحيات التمثيلية التي من شانها أن ترسخ الحرية وممارساتها، وكذلك في الجامعات، فمنتسبو حركة (فتح) تواقون للحرية ويعرفون من خلال تنشئتهم على معنى الحرية ويتعلمون رفض الذل والمهانة، ويرغبون بغد أفضل، وتحرير الأسرى من سجون الاحتلال، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، وحياة أكثر عدالة وموضوعية.

بالإضافة إلى وجود فرق دال إحصائياً في قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، بين التنظيمين السياسيين (مستقل، وفتح)، ولصالح التنظيم السياسي حركة (فتح). ويعزى ذلك إلى أن حركة (فتح) تنشئ أعضاءها على قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ويتجلى ذلك في السلوك التنظيمي داخل الهياكل التنظيمية فمظاهر النوع الاجتماعي تتجلى في تقلد المناصب التنظيمية داخل هياكل حركة (فتح)، وممارسة النشاطات التنظيمية، وهذا ينعكس في واقع الحال على نشاط منظمة الشبيبة الطلابية، فكثير من الطالبات تدرجن في الهياكل التنظيمية في صفوف منظمة الشبيبة الطلابية إلى أن أصبحن من النخبة السياسية في فلسطين، والطلبة بدورهم يدركون ذلك، ويدركون أن (فتح) تعمل على تحقيق قيمة العدالة والمساواة الاجتماعية أكثر من التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية، فتعمل على إنصاف الفئات المهمشة في إطار سعيها الى تحقيق قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية.

الخاتمة:

هدفت الرسالة إلى التعرف على التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية: دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية، ولا أدعي أنها حققت هدفها بعمق أو أنها وصلت إلى الكمال، فالكمال للحقيقة فقط، وما إنجازنا كطلبة لرسائل الدكتوراه إلا محاولة متواضعة في طريق كشف الحقيقة وبداية واعدة نحو المضي قدما في إنجاز مزيد من الأبحاث العلمية التي تخدم مجتمعاتنا وأوطاننا.

إن هذه الرسالة تتعرض للكثير من الانتقادات وأهمها ذلك الإيجاز الشديد الذي ينتاب بعض أجزائها مراعاة لعاملي الوقت والتكلفة، وأثناء إعدادها كنت أتذكر دوما توجيهات مشرفي أ.د السيد غانم عبد المطلب و أ.د صفي الدين خربوش قولهم لي أثناء إعدادي لمقترح الرسالة على الطلبة أن يكونوا حريصين في اختيارهم لمواضيع رسائلهم وتحديدا منها التطبيقية التي تحتاج لمزيدا من الوقت والتكلفة، فأول المنتقدين للرسالة الباحث نفسه كون أن بعض أجزائها بحاجة للمزيد من التعمق إلا أن عاملي الوقت والتكلفة حدا من ذلك.

إن التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية عملية تشترك في إتمامها مجموعة من البنى الرسمية التي تخضع لتعليمات وقوانين الجامعات، وغير الرسمية كمجالس اتحاد الطلبة والكتل الطلابية، التي ترتبط في الغالب بالتنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية، وهي عملية ليست سهلة بسبب الحالة السياسية غير المستقرة في فلسطين، فعقب كل مرحلة تتكون معارف تتولد عنها قيم واتجاهات ذات دلالة سياسية تنعكس على النشء وعملية التعليم بشكل عام، بالاضافة إلى الحالة السياسية المتصلة بالشأن الداخلي الفلسطيني التي أصبحت تعرف بالانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية منذ عام 2007م، التي تركت بالغ الأثر على أدق التفاصيل في حياة الشعب الفلسطيني.

وكان هدف الفصل الأول من الرسالة هو تعريف مفهوم التنشئة السياسية، وتحديد موضع المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية من التنشئة السياسية، بالإضافة الى تحديد موضع الثقافة السياسية من التنشئة السياسية، مما أثار لدى الباحث سؤالاً هاماً، أين موضع التنشئة السياسية من حالة اللاإستقرار التي تعيشها فلسطين منذ عقود من الزمن وعند نقاش ذلك اتضح:

أولا، أن مفهوم التنشئة السياسية كغيرة من المفاهيم التي تقاطعت في دراسته حقول معرفية شتى أهمها علما السياسة والاجتماع، وتعددت تعريفاته تبعاً لتعدد تبعية المفكرين الذين تناولوه بالبحث وللمدارس الفكرية التي ينتمون اليها، وخلص الباحث إلى تحديد موضع المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية من التنشئة السياسية إلى أن الفرد يتلقن معرفة قوامها معلومات وحقائق ودلائل وبراهين ذات دلالة سياسية - عبر قنوات التنشئة السياسية التي تتباين أهميتها النسبية وفقاً لعمق تأثيرها في عملية التنشئة السياسية - تسهم في تهيئته أي الفرد للنزوع نحو تبني قيم معينة، وهذا ما يسهم بشكل كبير في بلورة وتعديل اتجاهات الأفراد إزاء القضايا السياسية التي تحدث في المجتمع. إذا عملية التنشئة تحدث بالترتيب اكتساب معرفة، غرس قيم، ومن ثم بلورة وتعديل الاتجاهات ذات الدلالة السياسية.

ثانيا، إن عملية التنشئة السياسية مرتبطة ارتبطاً عميقاً بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فقنوات التنشئة السياسية يتحدد نشاطها وحركتها وطرائقها ومعارفها ذات الدلالة السياسية في إطار إعداد الفرد وفقاً لنمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

ثالثا، إن التنشئة السياسية التي يخضع لها النشء في فلسطين أقل ما توصف به بأنها تنشئة سياسية مرتبكة بمعنى أن حالة اللاستقرار التي يعيشها المجتمع الفلسطيني منذ عقود من الزمن أوجدت معارف وقيماً واتجاهات ذات دلالة سياسية تمتاز بالتعقيد ما يحد من التأثير المأمول لقنوات التنشئة السياسية في إعداد النشء، فعلى سبيل المثال: بعد سنوات طويلة من الاحتلال الاسرائيلي أقيمت سلطة وطنية فلسطينية تمارس مهام الدولة تحت حراب الاحتلال، وهذا ما يشوه أداءها على الأرض من منظور المواطنين الفلسطينيين، ورافق ذلك بروز معرفةً، وقيماً، واتجاهات ذات دلالة سياسية تتسم بالارتباك مما يزيد من إرباك النشء، فضلاً عن على حالة الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية منذ عام 2007م التي كرست معارف وقيماً واتجاهات ذات دلالة سياسية متناقضة في المجتمع الفلسطيني.

وإزاء ذلك يثور لدى الباحث السؤال التالي ما هي الثقافة السياسية التي تحتاجها التنشئة السياسية؟، وينبثق عنه أسئلة أخرى: من هو محور عملية التنشئة السياسية؟، وما هدفها؟، ومن

يحركها؟، الفرد هو العامل المشترك للإجابة عن هذه التساؤلات، وهو بؤرة تركيزها، ومحور اهتمامها، بما تتضمنه عملية التنشئة السياسية من تزويده بالمعرفة، وغرس القيم، وبلورة الاتجاهات ذات الدلالة السياسية وتعديلها.

وبالعودة إلى السؤال المثار ما هي الثقافة السياسية التي تحتاجها التنشئة السياسية؟

إن الثقافة السياسية التي تحتاجها التنشئة السياسية تتمثل في - تنشئة سياسية متوازنة- قائمة على وجود نظام سياسي ديمقراطي ترتكز على مؤسسات فاعلة ومؤثرة منها الجامعات؛ التي تنتج ثقافة سياسية مشاركة، تسهم في تنشئة سياسية متوازنة وتُعدُ فرداً متحلياً بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعه ووطنه.

وفيما كان يهدف الفصل الثاني من الدراسة إلى التعرف على نشأة الجامعات الفلسطينية في عهدي الانتداب البريطاني والاحتلال الاسرائيلي، وطبيعة عملها وتطورها باعتبارها جزءاً من نظام التعليم العالي في فلسطين، وعمليات نظام التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، والتعرف على التنشئة السياسية في جامعة النجاح الوطنية من خلال التركيز على دور البنى الجامعية الرسمية كعمادة شئون الطلبة، والهيئة التدريسة، وغير الرسمية كالكتل الطلابية، والمقررات الدراسية، حيث اجى تحليل محتوى لمقرر دراسات فلسطينية الذي يعد مقررا اجباريا يدرسة كافة طلبة جامعة النجاح الوطنية بهدف رفع مستوى المعرفة السياسية، وغرس قيم واتجاهات ذات دلالة سياسية ذات دلالة سياسية لدى الطلبة حيال القضية الفلسطينية وفق وصف المقرر.

واخيرا هدف الفصل الثالث من الدراسة إلى التعرف على مستوى القيم والاتجاهات السياسية، وقياس مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح حيال القضية الفلسطينينة بغية تمكين الباحث من تقديم توصيات تثري تجربة الجامعات الفلسطينية في عملية التنشئة السياسية.

وعليه أظهرت نتائج تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية أن البعد الوطني للهوية الفلسطينية تصدر مختلف أبعاد الهوية بنسبة (44.5%)، يليه البعد العربي للهوية الفلسطينية بنسبة (22.5%)، ثم البعد العالمي/الإنساني بنسبة (18.5%)، بينما جاء البعد الإسلامي للهوية الفلسطينية في المرتبة الأخيرة بنسبة (14.5%)، وفيما يتعلق بالموقف من الآخر أظهرت نتائج تحليل مضمون المقرر صورة سلبية لإسرائيل من حيث تصدرها للمرتبة الأولى بنسبة (56.5%)، وهذه نتيجة منطقية بسبب أنها منذ قيامها عام 1948م عملت على احتلال المزيد من الأراضي العربية، وتمارس الظلم والقهر، ونفذت قواتها العسكرية عشرات المجازر بحق الفلسطينيين، كما أن تحليل المضمون كشف عن صورة سلبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا، وبنسب متفاوتة (19.5%)، (15.5%)، (3%)، (4%)، (1.5%) على التوالي نتيجة لمساهمتها في قيام إسرائيل، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لها في كل الأوقات. ومن ناحية أخرى قدم المقرر بإيجاز شديد احتراماً وتقديراً للصين، لتقديمها الخبرة العسكرية في تدريب المقاتلين الفلسطينيين في سبعينيات القرن الماضي.

وفيما يتعلق بالتوجه نحو المشاركة في الحياة العامة أظهرت نتائج تحليل المقرر توجها عاما إيجابيا حيال بعدي إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم، ودور التنظيمات السياسية الفلسطينية، وبنسب متقاربة (48.5%) و(48%) على التوالي، وكشفت نتائج تحليل المضمون إغفال مؤلفي المقرر لدور الصحافة والإعلام ودور المرأة الفلسطينية وبنسب متقاربة (2.5%) و(1%) على التوالي. أما دور السلطة والشعب أظهرت نتائج تحليل مضمون المقرر تحيز واضح للسلطة على حساب الشعب، حيث حظي بُعد السلطة على نسبة (71.5%)، مقابل الشعب نسبة (28%).

في حين أظهرت نتائج تحليل مضمون المقرر حيال القيم السياسية، أن قيمة المقاومة حظيت بالقدر الأعلى من تكرار الفقرات بنسبة (48%)، يليها قيمة الحرية التي حظيت على نسبة (16%)، ثم قيمة الوحدة الوطنية بنسبة (13.5%)، في حين أن قيمة التعاون حظيت على نسبة (7.5%)، وقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية حظيت على نسبة (6.5%)، وقيمة نبذ العنف حققت ما نسبته (5.5%)، وآخيراً قيمة التسامح حققت ما نسبته (3%).

إن القراءة المتأنية لمقرر دراسات فلسطينية تشير إلى وجود درجة عالية من الصعوبة في محتواه من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها من تاريخ فلسطين 1227 ق.م حتى عام 2011م، وطريقة سرد التطورات التي واكبت القضية الفلسطينية، وإذا كان الهدف من المقرر إنماء الوعي السياسي الذي يعد أحد جوانب أو أبعاد الثقافة السياسية لدى الطلبة في جامعة النجاح الوطنية فإنه يمكن إبداء بعض الملاحظات العامة المبنية على نتائج تحليل مضمون المقرر وفقا للمحاور وفئات التحليل، ذلك على النحو التالي:

اولاً، إن الخلاصة التي خرج بها عمل الباحث من تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية تبعا لمحاور وفئات التحليل خلاصة سلبية، فالباحث أثناء تحليل مضمون المقرر تلمس مدى صعوبته وكثرة التركيز على التاريخ وذكر السنوات والأحداث المتتالية التي تعرضت لها فلسطين، الأمر الذي قد يحد من قدرة الطالب على الإحاطة والإلمام بكل تلك الأحداث التي تعرضت لها القضية الفلسطينية في مقرر واحد، فضلاً عن الموقف السلبي الذي كان يبدر عن طلبة جامعة النجاح الوطنية أثناء تطبيق اختبار قياس المعرفة السياسية تجاه مقرر دراسات فلسطينية.

ثانيا، هناك تجاهل للأسباب التي أدت إلى حالة الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، علما أن المقرر تعمق في تحليل الأحداث التي تلت حالة الانقسام السياسي.

ثالثاً، هناك تجاهل لموضوع حقوق الإنسان فلا بد من إدخاله إلى المقرر ليس بوصفه موضوعا محل اهتمام دولي وإنساني إنما بوصف أن القضية الفلسطينية جوهرها مرتبط بحقوق إنسان هدرت من قبل قوى الاحتلال التي تعاقبت على حكم فلسطين، فضلاً عن أنها مسالة تتعلق بالإنسان ذاته، وعلاقاته السياسية/الاجتماعية، ويمكن للطالب الجامعي أن يفهم دوره المجتمعي وحال قضيته الفلسطينية في اطارها الوطني والإقليمي والعالمي.

رابعاً، فيما يتعلق بمحور الهوية بالرغم من أن تغطية المقرر جاءت متوازنة لأبعاد الهوية الفلسطينية، إلا أن الملاحظة التي يمكن أن نبديها في هذا الاطار هي حصول البعد الإسلامي على المرتبة الرابعة في تغطية المقرر لأبعاد الهوية الفلسطينية، وهذا في الواقع لم يكن متوقعا باعتبار أن القضية الفلسطينية تأخذ الطابع الديني في كثير من جوانبها.

خامساً، الجزء الخاص بمحور الموقف من الآخر بالرغم من أن التغطية جاءت متوازنة في المقرر وتسهم في خلق وعي سياسي لدى طلبة الجامعة بالأطراف الخارجية التي تحيط بالقضية الفلسطينية، إلا أنه لم يتم إعطاء الصين حقها في التغطية سيما وأنها وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني في الكثير من الأحداث.

سادساً، الجزء الخاص بمحور التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة، جاءت تغطية المقرر غير متوازنة لفئات التحليل، ففي الوقت الذي ركز فيه المقرر على تغطية إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم، ودور التنظيمات السياسية الفلسطينية، كانت تغطية دور الصحافة والإعلام، ودور المرأة سطحية، وفي الواقع هذان أمران متناقضان إلى حد بعيد في التغطية، فكيف يتم التركيز على إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم؟، والإعلام يمثل السلطة الرابعة في الدول الديمقراطية، والمرأة تمثل نصف المجتمع بشكل عام في المجتمعات، والمرأة الفلسطينية مثلت حالة رمزية في الصمود والصبر أمام قسوة الأوضاع التي عاشها الشعب الفلسطيني، ومن جانب آخر شاركت المرأة الفلسطينية مشاركة فاعله في مواجهة جبروت الاحتلال، إن هذه التغطية تسهم في تكريس صورة نمطية حول دور محدود للصحافة والإعلام والمرأة في المشاركة بالحياة العامة، ولا تسهم في إنماء الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة.

سابعا، ركز المقرر على دور التنظيمات السياسية ذات التوجه الوطني واغفل دور التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي، وجاء ذلك متطابقا مع تغطية البعد الإسلامي للهوية الفلسطينية في المقرر، الأمر الذي يقود الباحث للاعتقاد بأن ذلك مقصود، وفي الواقع لا يمكن للمرء إغفال دور التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي في فلسطين لا سيما في إطار مقاومة الاحتلال، ودورها على صعيد المجتمع الفلسطيني، وتغطية المقرر على هذا النحو قد تخلق وعي سياسي غير متسق مع الحقيقة

لدى الطلبة الجامعيين حيال ما قدمته التنظيمات السياسية ذات التوجه الإسلامي في إطار مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وكذلك دورها على صعيد المجتمع الفلسطيني.

ثامنا، فيما يتعلق بمحور السلطة والشعب، جاءت تغطية المقرر لدور السلطة والشعب غير متوازنة، فركز في تغطيته على دور السلطة في مختلف الحقب الزمنية التي عاشتها فلسطين، فقدم المقرر صورة إيجابية لدور السلطة والحاكم سواء في الفترة التي كانت فلسطين ضمن الدولة الإسلامية، أو في الفترة اللاحقة حيث خضعت فلسطين لقوى الاحتلال، فركز المقرر على دور الرؤساء العرب في تقديم الدعم السياسي للقيادة الفلسطينية، وكذلك دور منظمة التحرير الفلسطينية على الكثير من المستويات، ودور السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما كانت تغطية المقرر لدور الشعب الفلسطيني في المرتبة الثانية مع فارق كبير في التغطية وهذا يندرج في إطار إغفال مؤلفي المقرر للهدف المرجو من تغطية دور الشعب في المقررات الدراسية، علما أن دور الشعب الفلسطيني في مواجهة قوى الاحتلال حاضرا لا يمكن إغفاله ففجر الشعب الفلسطيني العديد من الانتفاضات في وجه قوى الاحتلال التي تعاقبت على حكم فلسطين، كما إن تلك التغطية في المقرر لدور السلطة والشعب لا تسهم في إنماء الوعي السياسي لدى الطالب الجامعي بقدر ما تسهم في تكريس صورة نمطية حول دور السلطة على حساب دور الشعب.

تاسعا، فيما يتعلق بمحور القيم ذات الدلالة السياسية، جاءت تغطية المقرر غير متوازنه للقيم السياسية فعمل مؤلفي المقرر على اعلاء قيم على أخرى، فحظيت قيمة المقاومة على التغطية الاعلى في المقرر، وهذا في الواقع ليس بالأمر السلبي باعتبار أن فلسطين مازالت تحت الاحتلال وأن غرس قيمة المقاومة في عقول الطلبة تمثل ضرورة، ولا يعني ذلك تبريرا لاغفال مؤلفي المقرر عدم توازنهم في تغطية باقي القيم مناط التحليل انما قد تكون الحالة الفلسطينية بحاجة الى التركيز على قيمة المقاومة مع إعطاء قدر من التوازن في تغطية القيم السياسية الاخرى.

أما الدراسة الميدنية فقد توصلت إلى النتائج التالية:

أولا، كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية إزاء القضية الفلسطينية حققت متوسطاً حسابياً (11.35) وانحرافاً معيارياً (2.49)، وبلغت النسبة المئوية للمعرفة السياسية (43.35%)، وهذه النسبة تعني مستوى متدنياً للمعرفة السياسية لدى الطلبة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغيرات الدراسة، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتائج تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية الذي يناط به رفع مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية حيال القضية الفلسطينية.

ثانيا، القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى مستوى للقيم السياسية كان عند قيمة الحرية بمتوسط حسابي (3.88)، وبإنحراف معياري (0.62)، تلاها قيمة الانتماء بمتوسط حسابي (3.59) وبانحراف معياري (0.60)، واتت قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.63).

ولم تظهر نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير الجنس، ومكان السكن، والسنة الدراسية، والدخل الشهري للعائلة بالدولار، والكلية، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، بينما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغيري مصدر دخل الوالدين، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

ثالثا، الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى مستوى للاتجاهات كان نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية بمتوسط حسابي (3.78) وبانحراف معياري (0.58)، ويليه مستوى الاتجاهات نحو المشاركة السياسية بمتوسط حسابي (3.75) وبانحراف معياري (0.58)، ثم الاتجاهات نحو عملية السلام بمتوسط حسابي (3.69) وبانحراف معياري (0.58)، في حين أن الاتجاهات نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حققت متوسطاً

حسابياً (3.59) وانحرافاً معيارياً (0.56)، بينما جاءت اتجاهات الطلبة نحو الغرب وإسرائيل في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.5) وبانحراف معياري (0.57).

ولم تظهر نتائج الدراسة الميدانية فروقاً ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير الجنس، ومكان السكن، والسنة الدراسية، والدخل الشهري بالدولار للعائلة، والكلية، ومستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، فيما انتهى التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغيري مصدر دخل الوالدين، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.

أما بعد عرض نتائج الدراسة ماذا يمكن فعلة بعد الدراسة؟

1. يجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية للخروج بمزيد من التوصيات التي من شأنها أن تثري تجربة الجامعات الفلسطينية في تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وتسلط الضوء على دور المقررات الدراسية، ودور عمادات شؤون الطلبة، ودور الكتل الطلابية، ودور دوائر العلاقات العامة، ومجالس الكليات والأقسام العلمية، ودور الهيئات التدريسية في عملية التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين.
2. يجب إعادة النظر من قبل عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية في مقرر دراسات فلسطينية الذي يُدرس لطلبة الجامعة من حيث حجمه، والفترة الزمنية التي يغطيها، والقيم السياسية المضمنة فيه.
3. يجب العمل على تجزئة مقرر دراسات فلسطينية إلى جزأين، الأول بعنوان دراسات فلسطينية مستوى (1) ويغطي فترة زمنية محدده من تاريخ فلسطين القديم، ويدرس لطلبة سنة أولى وثانية، والثاني بعنوان دراسات فلسطينية مستوى (2) ويغطي الأحداث المعاصرة للقضية الفلسطينية، ويدرس لطلبة سنة ثالثة ورابعة، مع تضمين كليهما قدرا متوازنا من القيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية، وتعميم ذلك على الجامعات الفلسطينية.

ويبدو للباحث بأن مقرر دراسات فلسطينية الذي استند إليه اختبار قياس المعرفة السياسية، وأخضع لتحليل محتوى المضمون يمتاز بالصعوبة والتعقيد في الكثير من جوانبه، فيسرد تاريخاً طويلاً للأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية منذ 1227ق.م لغاية عام 2011م، وهذا ما يربك الطلبة ويحد من استيعابهم، وبالتالي يكون هذا المقرر منفرا وليس محببا للطلبة، وهذا ما لمسه الباحث أبان تطبيق اختبار قياس مستوى المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان على طلبة الجامعة، حيث كان رد فعل كثير من الطلبة تجاهه سلبياً.
4. يجب العمل على استحداث مقررات جديدة تدرس لطلبة الجامعات الفلسطينية متصلة بالعملية السياسية، تسهم في رفع مستوى معارفهم السياسية، على أن تكون مضمنه قدراً متوازنا من القيم السياسية لغرسها في عقول الطلبة مما يسهم في بناء اتجاهات ايجابية تعزز العملية الديمقراطية، وتكرس لغة الحوار والتفاهم حول القضايا الخلافية.
5. على أساتذة الجامعات الفلسطينية اتباع أساليب غير تقليدية في التدريس الجامعي من شأنها أن تعزز من اعتماد الطالب على نفسه، وتنمي لديه قدرة الحوار البناء والهادف المبني على أسس علمية، ويثير المشاعر الوطنية ويحفزهم على المشاركة في الحياة العامة.
6. على أساتذة الجامعات الفلسطينية تعزيز نشر المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية الإيجابية، ونشرها بين الطلبة والتأكيد على أهمية المصلحة العليا للفلسطينيين.
7. بذل عمادات شؤون الطلبة في الجامعات الفلسطينية مزيد من الاهتمام في مختلف الأنشطة السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والمساهمة مع الكتل الطلابية في اقتراحها وتنفيذها، وأن لا تحول دون تنفيذ أي من النشاطات للكتل الطلابية، وأن تشارك إدارات الجامعات مع الطلبة في تلك النشاطات، كون ذلك متصلاً بعملية غرس القيم والاتجاهات السياسية في عقول الطلبة.
8. التنظيمات السياسية يجب أن تعيد النظر في آليات التنشئة السياسية لديها، وأن تحث الكتل الطلابية العاملة في الجامعات الفلسطينية على المساهمة الفعلية في عملية التنشئة السياسية للطلبة، عبر تكثيف النشاطات السياسية وإصدار النشرات التوعوية، والبيانات التي تتضمن مواقف الكتل الطلابية من الأحداث والتطورات السياسية الجارية على الساحة الفلسطينية.

9. تعزيز ممارسات المشاركة والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتعاون والانتماء لدى الطلبة من قبل الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي من شأنها أن تعزز دورها في التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين.
10. مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة السياسية والتعاون مع الجامعات والتنظيمات السياسية، من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديها، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب الفلسطيني لنشر مفاهيم الديمقراطية، وتقبل الآخر، والتداول السلمي للسلطة، وعقد لقاءات ومؤتمرات خاصة بطلبة الجامعات حول أهمية إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية والحفاظ على الوحدة الوطنية.
11. توجيه المزيد من الاهتمام من قبل إدارات الجامعات الفلسطينية للأنشطة والفعاليات التي من شأنها أن ترفع من مستوى المعرفة السياسية وتغرز القيم السياسية وتبلور الاتجاهات السياسية الإيجابية، وذلك من خلال تشكيل منتديات ثقافية طلابية، وإتاحة الفرصة للطلبة، لممارسة الأنشطة السياسية السلمية، دون تميز بناءً على الانتماء التنظيمي للطلبة.

وننهي بالقول لعل ما ورد أعلاه يستفاد منه على مستويين الاول: إثراء التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية، والمستوى الثاني: للمهتمين بالشأن الفلسطيني نحو متابعته بالمزيد من الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة لتصويب مسار التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية والعربية.

قائمة الأشكال:

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	نموذج تنشئة سياسية متوازنة	81
2	نموذج آلية عمل النظام	104

قائمة الملاحق:

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	اختبار المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان	295
2	تسهيل مهمة باحث	307
3	شهداء الحركة الطلابية من جامعة النجاح الوطنية خلال الانتفاضة الأولى 1993/1987م	308
4	شهداء الحركة الطلابية من جامعة النجاح الوطنية خلال انتفاضة الأقصى عام 2000م	308
5	المساعدات التي قدمتها جامعة النجاح الوطنية للطلبة 2000/1983م	309

6	المساعدات التي قدمتها جامعة النجاح الوطنية للطلبة 2013/2001م	309
7	المقررات الإجبارية التي تدرس في جامعة النجاح الوطنية 2014/2013م	310
8	المقررات الاختيارية التي تدرس لطلبة جامسسسعة النجاح الوطنية2014/2013م	310
9	الجوائز التي حصلت عليها جامعة النجاح الوطنية 2012/2004م	311
10	عدد الكليات العلمية وبرامج البكالوريوس المعتمدة في جامعة النجاح الوطنية عام 2013م.	314
11	طريقة حساب درجات المقررات الدراسية المعتمدة في جامعة النجاح الوطنية 2014/2013م	322
12	تقدير المعدل التراكمي لطلبة البكالوريوس باستثناء دكتور طب المعتمد في جامعة النجاح 2014/2013م	323
13	أعضاء مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية 2014/2013م	323
14	قائمة باسماء الأساتذة الأفاضل المشاركين في إعداد كتاب التعليم والتنشئة السياسية في مصر	324
15	قائمة باسماء الأساتذة الأفاضل المشاركين في تحكيم اختبار قياس المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان	324

قائمة الجداول:

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	توزيع الطلبة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل التعليم 1983/48م	88
2	تكرار إغلاق الجامعات الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال 1992/1979م والخسائر المترتبة عليها	97
3	الطلبة الجدد الملتحقين في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م	108
4	الطلبة المقيدون في الجامعات الفلسطينية 2013/2003م	109
5	العاملين في الجامعات الفلسطينية 2003/ 2013م	111
6	الجامعات الفلسطينية وفق تصنيفها وموقعها وسنة تأسيسها 2014/2013م	120
7	الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية 2003/ 2013م	127
8	الطلبة الجدد الملتحقين في جامعة النجاح الوطنية لدرجة البكالوريوس 2013/2003م	139
9	الطلبة المقيدين في جامعة النجاح الوطنية لدرجة البكالوريوس 2013/2003م	140
10	الأكاديميين التعليميين العاملين في جامعة النجاح الوطنية 2003/ 2013م	142
11	الطلبة المتخرجين من جامعة النجاح الوطنية حملة درجة البكالوريوس 2013/2003م	149
12	تكرار الفقرات المعبرة عن محور الهوية في مقرر دراسات فلسطينية	169
13	تكرار الفقرات المعبرة عن محور الموقف من الآخر في مقرر دراسات فلسطينية	180
14	تكرار الفقرات المعبرة عن محور التوجه نحو المشاركة في الحياة العامة في مقرر دراسات فلسطينية	186
15	تكرار الفقرات المعبرة عن محور السلطة والشعب في مقرر دراسات فلسطينية	190

16	تكرار الفقرات المعبرة عن القيم ذات الدلالة السياسية في مقرر دراسات فلسطينية	193
17	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس	206
18	توزيع عينة الدراسة وفق متغير مكان السكن	206
19	توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصدر دخل الوالدين	207
20	توزيع عينة الدراسة وفق متغير السنة الدراسية	208
21	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة	208
22	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الكلية	209
23	توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الأب	209
24	توزيع عينة الدراسة وفق متغير مستوى تعليم الأم	210
25	توزيع عينة الدراسة وفق متغير التنظيم السياسي	211
26	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية	213-214
27	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	214-215
28	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو عملية السلام	216
29	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية	217
30	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الغرب وإسرائيل	218-219
31	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجال الانتماء	219-220
32	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجال الحرية	220-221
33	قيم معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجال المساواة والعدالة الاجتماعية	221-222
34	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاختبار المعرفة السياسية	223
35	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير الجنس	224
36	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير مكان السكن	225
37	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير مصدر دخل الوالدين	226
38	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير السنة الدراسية	227
39	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة	227
40	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير الكلية	228
41	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق	229

	متغير مستوى تعليم الأب	
42	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير مستوى تعليم الأم	230
43	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في المعرفة السياسية وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب	230
44	مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاتجاهات السياسية	232
45	درجات حساب المتوسط المرجح للاتجاهات السياسية	232
46	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لاتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وعملية السلام، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والغرب وإسرائيل	233
47	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية	235-237
48	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	238-239
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الاتجاهات نحو عملية السلام	240
50	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الاتجاهات نحو الانقسام السياسي	243-244
51	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الاتجاهات نحو الغرب وإسرائيل	244-246
52	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير الجنس	247-248
53	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير مكان السكن	248
54	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير مصدر دخل الوالدين	250
55	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات بعدي الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية وفق متغير مصدر دخل الوالدين	251
56	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير السنة الدراسية	252
57	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة	254
58	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير الكلية	255
59	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير مستوى تعليم الأب	256-257
60	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير مستوى تعليم الأم	258
61	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في الاتجاهات السياسية، وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب	259-260
62	نتائج اختبار "شيفيه" للمقارنة البعدية بين متوسطات أبعاد الاتجاهات نحو	260-

	المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام السياسي، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب	261
63	مقياس ليكرت لقياس القيم ذات الدلالة السياسية	263
64	مقياس حساب المتوسط المرجح للقيم السياسية	263
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لقيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية	263
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير لفقرات بُعد الانتماء	264-265
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الحرية	267-268
68	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد المساواة والعدالة الاجتماعية	268-269
69	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في القيم السياسية، وفق متغير الجنس	271
70	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير مكان السكن	271-272
71	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير مصدر دخل الوالدين	272-273
72	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات قيمة الحرية وفق متغير مصدر دخل الوالدين	273
73	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير السنة الدراسية	274
74	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير الدخل الشهري بالدولار للعائلة	275
75	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين لفحص دلالة الفرق في القيم السياسية، وفق متغير الكلية	276
76	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير مستوى تعليم الأب	277
77	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير مستوى تعليم الأم	278
78	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق في القيم السياسية، وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب	279
79	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين قيمتي الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وفق متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب	280

الملاحق:

ملحق رقم (1)

اختبار المعرفة السياسية وصحيفة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

أعزائي طلبة جامعة النجاح الوطنية

تحية وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان **" التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية (دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية)"**، استكمالا للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية مسار النظم السياسية المقارنة من جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-، وتم إعداد صحيفة الاستبيان هذه للتعرف على دور جامعة النجاح الوطنية في عملية التنشئة السياسية وتأثيرها في تنمية الثقافة السياسية لدى الشباب الجامعيين.

لذا نأمل منكم أعزائي الطلبة الإجابة على كل الفقرات الواردة في صحيفة الاستبيان بكل صدق وأمانة وعدم إهمال أية فقرة علماً أن المعلومات المطلوبة عبر صحيفة الاستبيان هي لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الباحث- ياسر أبو حامد

بيانات أولية:

1- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

2- مكان السكن: ☐ قرية ☐ مدينة ☐ مخيم

3- مصدر دخل الوالدين: ☐ حكومي ☐ خاص ☐ أهلي

4- السنة الدراسية: ☐ أولى ☐ ثانية ☐ ثالثة ☐ رابعة

5- الدخل الشهري بالدولار للعائلة: ☐ 300 - ☐ 600 - ☐ 600 - 1200 ☐ 1200 -2400 فأكثر

6- الكلية: ☐ انسانية ☐ علمية

7- مستوى تعليم الأب: ☐ أمي ☐ ثانوية عامة ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

8 – مستوى تعليم الأم: ☐ أمية ☐ ثانوية عامة ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

9- التنظيم السياسي الذي تنتمي إليه الطالب: .....

البعد الأول: المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية بالقضية الفلسطينية.

ضع/ي دائرة حول رمز الإجابة الصحيحة:

1. بدأت حملة نابليون بونابرت على فلسطين عام	أ – 1799م ب- 1899م جـ- 1866م
2. صدر قرار تقسيم فلسطين من الأمم المتحدة عام	أ- 1940م ب- 1945م جـ- 1947م
3. وافقت الحكومة البريطانية عام 1903م على توطين اليهود في	1- أ- أوغندا ب- مصر جـ- كينيا
4. صدر وعد بلفور الداعي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عام	أ- 1912م ب- 1916م جـ- 1917م
5. في مؤتمر سان ريمو أقر الانتداب البريطاني على	أ- سوريا والعراق ب- سوريا ولبنان جـ- العراق وفلسطين
6. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م قرار التقسيم الذي يحمل رقم	أ- 184 ب- 18 جـ- 181

7. يرأس المجلس الوطني الفلسطيني الحالي	أ- سليم الزعنون ب- نايف حواتمة جـ- محمود العالول
8. أقر مجلس النواب الأردني عام 1951م	أ- الانفصال بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن ب- وحدة الضفتين جـ- دخول القوات الأردنية للضفة الغربية.
9. نالت فكرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية دعماً قوياً من قبل الرئيس المصري	أ- جمال عبد الناصر ب- أنور السادات جـ- حسني مبارك
10. أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية كان	أ- أحمد الشقيري ب- ياسر عرفات جـ- موسى العلمي
11. وفق الميثاق الوطني الفلسطيني فإن أعضاء المجلس الوطني	أ- يتم تعيينهم من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ب- يتم انتخابهم مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني جـ- يتم تعيينهم من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.
12. انبثقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن	أ- حزب البعث العربي الاشتراكي ب- حركة القومين العرب جـ- حزب الأحرار العرب
13. صدر قرار 242 عن مجلس الأمن الدولي بعيد حرب	أ- العدوان الثلاثي على مصر 1956م ب- حزيران عام 1967م جـ- أكتوبر عام 1973م
14. المدة القانونية للمجلس الوطني الفلسطيني	أ- 3 سنوات ب- أربع سنوات جـ- 5 سنوات
15. ارتكبت مجزرة صبرا وشاتيلا من قبل إسرائيل عام	أ- 1982م ب- 1983م جـ- 1984م
16. وفق النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نصت المادة 21 منه على أن جيش تحرير فلسطين تعمل قيادته تحت إشراف	أ- المجلس الوطني ب- المجلس المركزي جـ- اللجنة التنفيذية
17. تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إثر انشقاق عن	أ- حركة فتح ب- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جـ- جبهة النضال الشعبي
18. تم التوقيع على إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو عام	أ- 1995م ب- 1996م جـ- 1993م
19. عام 2003م ألقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خطابا أمام المجلس التشريعي دعا فيه إلى	أ- استحداث منصب نائب للرئيس ب- استحداث منصب رئيس للوزراء جـ- استحداث منصب نائب ثان لرئيس الوزراء
20. رئيس المجلس التشريعي الحالي	أ- حسن خريشة ب- أحمد قريع جـ- عزيز الدويك
21. يتسلم منصب رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية وفق القانون الأساسي الفلسطيني في حال شغوره	أ- رئيس الحكومة ب- رئيس المجلس التشريعي جـ- وزير العدل
22. وفق القانون الأساسي في حال شغر منصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتم الإعداد لانتخابات رئاسية خلال	أ- 70 يوما ب- 80 يوما جـ- 60 يوما
23. قاطعت انتخابات الرئاسة الفلسطينية الأولى	أ- حماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي

عام 1996م انتخابا أو ترشيحا كل من الفصائل التالية	ب- الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب جـ- حركة فتح والنضال الشعبي
24. حصلت حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية على	أ- 45 عضوا ب- 43 عضوا جـ- 40 عضوا
27. يتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل	أ- الشعب مباشرة ب- المجلس التشريعي الفلسطيني جـ- المجلس الوطني
25. المجلس المركزي هو هيئة منبثقة عن المجلس الوطني، تنعقد دورته بدعوة من رئيسه أو ثلث أعضائه مرة كل	أ- خمسة شهور ب- سبعة شهور جـ- ثلاثة شهور
26. أعلن عن وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في عام	2002م ب- 2003م جـ- 2004م

البعد الثاني: الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

ضع علامة (×) في الخانة التي تعبر عن اتجاهك:

1- اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو المشاركة السياسية:

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
27.	متابعة الأخبار والأحداث اليومية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي لازمة					
28.	المشاركة في حضور الندوات السياسية التي تتناول السياسات الإسرائيلية تجاه فلسطين ضرورية					
29.	تعمل الجامعة على تعزيز قيم الانتماء والحرية والعدالة الاجتماعية بين الطلبة					
30.	المشاركة في النشاطات غير الأكاديمية داخل الجامعة كالمهرجانات في المناسبات الوطنية مطلوبة					
31.	الانضمام إلى الكتل الطلابية التي تمثل التنظيمات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية مرغوب فيه					
32.	تشجع الجامعة طلبتها على المشاركة في النشاطات المجتمعية السياسية ذات الطابع التطوعي					
33.	تشجع الجامعة طلبتها على الاقتراع في الانتخابات على المستويين المحلي والوطني.					
34.	تعمل عمادة شؤون الطلبة في الجامعة على إشراك الطلبة في الانتخابات الجامعية					
35.	مشاركة الطلبة في تشييع جثامين الشهداء الفلسطينيين ضرورة					
36.	أرغب في قراءة الصحف والمجلات ذات الطابع السياسي					
37.	توفر الجامعة الفرص لمشاركة الطلبة في المؤتمرات والندوات السياسية المتعلقة بالصراع العربي – الاسرائيلي					
38.	مشاركة الطلبة في الاحتجاجات المناهضة للقرارات					

	الحكومية التي لا تراعي تحقيق العدالة الاجتماعية ضرورة.					
39.	تتيح الجامعة الفرص للطلبة المشاركة في ورشات عمل سياسية.					
40.	المشاركة في النشاطات السياسية داخل الجامعة تؤهل للترشح لعضوية مجلس اتحاد الطلبة في الجامعة.					
41.	الالتزام بالأنظمة الداخلية للجامعة يعد واجب وطني.					
42.	مشاركة الطلبة في النشاطات السياسية الداعية لإنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية ضرورة وطنية.					

أ- **اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية:**

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
43.	مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ترغب في إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.					
44.	الحكومات الفلسطينية المتعاقبة غير جادة في مكافحة الفساد.					
45.	وزارة الداخلية الفلسطينية غير قادرة على تحقيق الأمن للمواطن.					
46.	مؤسسة الرئاسة تنال ثقة المواطنين الفلسطينيين.					
47.	الحكومة الفلسطينية الحالية قادرة على تحقيق الرفاه للمواطن الفلسطيني.					
48.	وزارة الاقتصاد الوطني مكبلة بالاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل.					
49.	تضارب الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية يعيق تحقيق الأمن وفرض القانون في فلسطين.					
50.	إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية يقود إلى مزيد من الشفافية والنزاهة في أدائها.					
51.	تعمل وزارة العدل على ضمان احترام حقوق الانسان والحريات المدنية والسياسية وسيادة القانون.					
52.	منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية.					
53.	دور وزارة الإعلام يتجسد في إبراز الرأي الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية.					
54.	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية عطل الدور الرقابي للمجلس التشريعي.					
55.	التشريعات التي صدرت عن المجلس التشريعي الفلسطيني لم تراع مصالح كافة المواطنين.					
56.	مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة القضائية والتنفيذية والتشريعية مجرد شعار يردد في النظام السياسي الفلسطيني.					

ج- اتجاهات طلبة جامعة النجاح نحو عملية السلام والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية:

1. اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو عملية السلام.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
.57	إسرائيل منذ نشأتها لا تسعى إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين.					
.58	لعدم التكافؤ في ميزان القوة فإن المفاوضات هي الطريق الأفضل لتحقيق المطالب الفلسطينية.					
.59	الربيع العربي أدى إلى تراجع الموقف العربي الضاغط على إسرائيل في إطار عملية السلام.					
.60	الربيع العربي أغرق الدول العربية في قضاياها الداخلية على حساب المواجهة الدبلوماسية مع إسرائيل.					
.61	إسرائيل تبتغي من عملية السلام تحقيق أهدافها بالتوسع والمزيد من مصادرة أرضي الفلسطينيين.					
.62	الاستيطان يعد عقبة في طريق تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.					
.63	التوجه إلى الأمم المتحدة من جديد يضيق الخناق على إسرائيل مما يدفعها إلى تحقيق مطالب الفلسطينيين					
.64	المطلب الإسرائيلي في اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل ينسف فرص تحقيق تقدم في عملية السلام.					
.65	السلطة الوطنية الفلسطينية غير محقة في تحديد فترة زمنية محددة للمفاوضات مع إسرائيل.					
.66	المقاومة الشعبية أفضل الطرق لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي.					

2. اتجاهات طلبة نحو الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.

.67	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يحقق مكاسب فئوية للعديد من التنظيمات السياسية في فلسطين.					
.68	إنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يقوي من موقف المفاوض الفلسطيني.					
.69	إتمام المصالحة الفلسطينية أفضل الخيارات للضغط على إسرائيل.					
.70	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع على تفشي العنف السياسي.					
.71	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع حالة الاستقطاب التي قد تؤدي الى عدم المساواة بين المواطنين الفلسطينيين.					
.72	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية شكل قيداً على الحريات المدنية والسياسية للمواطنين في فلسطين.					
.73	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية عقبة أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة.					
.74	هناك رغبة جادة لدى الدول العربية لإنهاء الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية.					

.75	الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية يشجع على بروز التيارات المتطرفة في فلسطين.					

د- اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو الغرب وإسرائيل.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
.76	السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أكثر حيادية من السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضية الفلسطينية.					
.77	الموقف الأوروبي اتجاه الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة مبهم وغير واضح.					
.78	السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية تسير نحو تهيئة السبل لإقامة دوله فلسطينية قادرة على البقاء.					
.79	إن دولا محورية في الاتحاد الأوروبي كفرنسا وبريطانيا وألمانيا تدعم إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.					
.80	إسرائيل يمكن أن تقبل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي احتلتها في العام 1948م.					
.81	المفاوضات الدائرة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني غير مجدية كون الفلسطينيين والعرب من خلفهم لا يمثلون قوة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.					
.82	الموقف الإسرائيلي المتصلب في المفاوضات ناتج عن دعم مؤسسات سيادية في النظام السياسي الأمريكي.					
.83	تلقي إسرائيل النسبة الكبيرة من المساعدات الخارجية الأمريكية يعد مؤشر على موافقة الولايات المتحدة على السياسات الاسرائيلية اتجاه الفلسطينيين.					
.84	معارضة أمريكا للقرارات الدولية الصادرة ضد إسرائيل أدى إلى رفض إسرائيل تقديم أية تنازلات في المفاوضات مع الفلسطينيين.					
.85	أطروحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تمثل أساساً مقبولاً لحل القضية الفلسطينية.					
.86	الاتحاد الأوروبي سيضغط على إسرائيل لإلزامها على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م والقبول بإقامة دولة فلسطينية.					
.87	استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي غير متوازن حيال الصراع العربي الإسرائيلي.					
.88	سعت أمريكا إلى التفاوض على حقوق الشعب الفلسطيني وليس تطبيق القرارات الدولية.					
.89	هدفت أمريكا من خارطة الطريق إلى الالتفاف على المبادرة العربية للسلام عام 2002م					
.90	عملت أمريكا على بناء الثقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني					

البعد الثالث: القيم السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية.

أ- الانتماء.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
.91	فهمي للانتماء يعني إبراز قيمة الوحدة الوطنية وجعلها هدفا يعمل الجميع على تحقيقه والمحافظة عليه.					
.92	أن أكون منتمياً للوطن يعني أن أكون متسامحا.					
.93	جنسيتي الفلسطينية هي المفضلة عن الجنسيات الأخرى.					
.94	بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة أفضل الهجرة إلى أية دولة أخرى.					
.95	الجنسية الأجنبية تفتح لي آفاقاً جديدة.					
.96	انتمائي لفلسطين في مقدمة دوائر الانتماء الأخرى كالعروبة و الإسلام و العائلة.					
.97	لا أمانع من الزواج من أجنبي/ة لغرض الحصول على الجنسية.					
.98	البقاء في فلسطين يندرج في إطار مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.					
.99	قراري في الدراسة بالجامعات الفلسطينية يعبر عن انتمائي لفلسطين					
.100	المقررات الدراسية في جامعة النجاح الوطنية تعزز من انتماء الطلبة إلى فلسطين.					
.101	أرى أن النشاطات غير الأكاديمية في جامعة النجاح الوطنية ذات الطابع السياسي تعزز انتماء الطلبة إلى فلسطين.					

ب- الحرية.

.102	الحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الإنسان وإنتاجه سواء كانت قيوداً مادية أو معنوية.					
.103	الحرية تعني قدرة الإنسان على التقرير والاختيار وانتخاب إمكانية بين عدد من الإمكانيات الموجودة والمختلفة.					
.104	القانون الأساسي الفلسطيني يصون الحريات الفردية للمواطن الفلسطيني.					
.105	الاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك لأنه يحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة.					
.106	إن وجود الحرية يؤدي إلى قوة الدولة وضمان طاعة القانون.					
.107	الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتةً للحريات ومن القانون حالة تعسفية.					
.108	الحرية تقود إلى مشاركة الطلبة في صنع القرار.					

.109	توافر أجواء الحرية تدفع الطلبة لتقبل النقاش بروح التمحيص والفهم.					
.110	سياسات جامعة النجاح الوطنية توفر مساحة من الحرية للطلبة للتعبير عن الرأي وممارسة النشاطات اللامنهجية ذات الطابع السياسي.					
.111	**الحرية تقود إلى نمو مطرد لمعنويات الطلبة وإحساسهم الداخلي بالاستقلال.**					

ج- المساواة والعدالة الاجتماعية.

الرقم	الفقرات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
.112	الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني تعزز فرص المساواة بين الرجل والمرأة .					
.113	المساواة والعدالة الاجتماعية تساعد على استتباب الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين الفلسطينيين.					
.114	الظلم الاجتماعي يؤثر تأثيرا كبيرا على سلوك وأخلاق أفراد المجتمع.					
.115	المجتمع الذي تغيب فيه المساواة والعدالة الاجتماعية يعلوه الظلم ويسوده القهر.					
.116	المساواة بين اثنين يعني أن لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات ولا فرق بينهما.					
.117	الفساد والمحسوبية تحد من المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.					
.118	الواسطة غير متفشية في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مما يعزز تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.					
.119	سياسات الحكومة الفلسطينية الحالية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.					
.120	القوانين والتشريعات في فلسطين تساهم في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.					

شكرا لتعاونكم

ملحق رقم(2)
تسهيل مهمة باحث

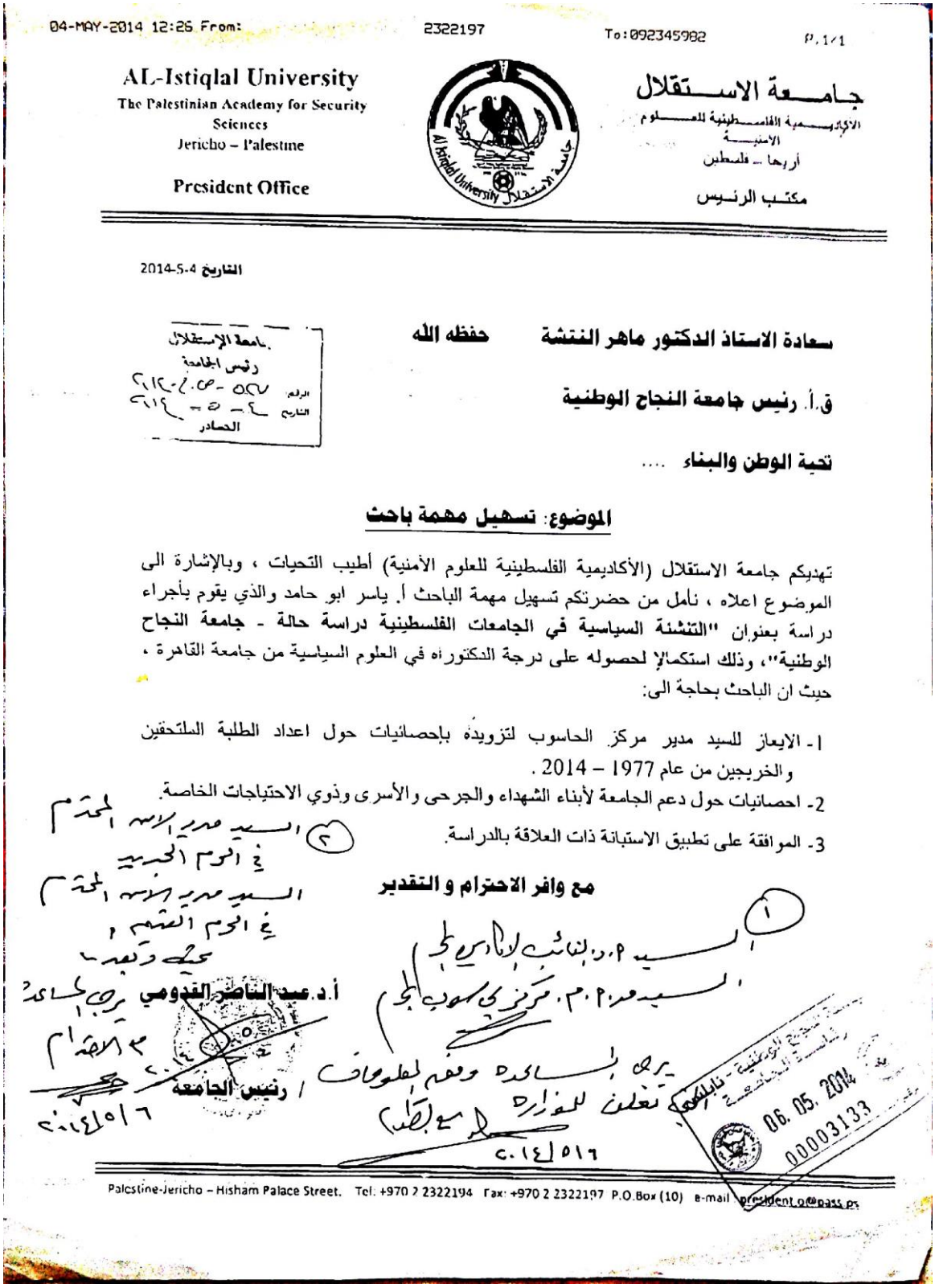

04-MAY-2014 12:26 From: 2322197 To:092345982 P.1/1

AL-Istiqlal University
The Palestinian Academy for Security Sciences
Jericho – Palestine
President Office

جامعة الاستقلال
الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية
أريحا – فلسطين
مكتب الرئيس

التاريخ 2014-5-4

جامعة الإستقلال
رئيس الجامعة
الرقم ٥٢٧-ص-٢٠١٤
التاريخ ٤-٥-٢٠١٤
الصادر

سعادة الاستاذ الدكتور ماهر النتشة حفظه الله

ق.أ. رئيس جامعة النجاح الوطنية

تحية الوطن والبناء ....

الموضوع: تسهيل مهمة باحث

تهديكم جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية) أطيب التحيات ، وبالإشارة الى الموضوع اعلاه ، نأمل من حضرتكم تسهيل مهمة الباحث أ. ياسر ابو حامد والذي يقوم بأجراء دراسة بعنوان "**التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية دراسة حالة - جامعة النجاح الوطنية**"، وذلك استكمالا لحصوله على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة ، حيث ان الباحث بحاجة الى:

1- الايعاز للسيد مدير مركز الحاسوب لتزويده بإحصائيات حول اعداد الطلبة الملتحقين والخريجين من عام 1977 – 2014 .

2- احصائيات حول دعم الجامعة لأبناء الشهداء والجرحى والأسرى وذوي الاحتياجات الخاصة.

3- الموافقة على تطبيق الاستبانة ذات العلاقة بالدراسة.

مع وافر الاحترام و التقدير

أ.د. عبد الناصر القدومي
رئيس الجامعة

Palestine-Jericho – Hisham Palace Street. Tel: +970 2 2322194 Fax: +970 2 2322197 P.O.Box (10) E-mail: president.o@pass.ps

06. 05. 2014
00003133

ملحق رقم (3)

شهداء الحركة الطلابية من جامعة النجاح الوطنية خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987/ 1993م

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	إلهام أبو	7	أكرم محمود أبو نخلة	13	إبراهيم الزر	19	شادي عزايم

	زعرور				يقي		
2	بلال النجار	8	إبراهيم عبد الرحيم منصور	14	أحمد دقة	20	عبد الله علاونة
3	يوسف إدكيك	9	محمد فارس الزين	15	أحمد سنجق	21	عبد الرحيم جردان
4	محمد راشد عمر	10	موسى صالح بني شمسية	16	باسم بدارين	22	عصام أبو خليفة
5	إبراهيم الراعي	11	بلال محمد عناب	17	جاسر أبو رميلة	23	فيصل جبارين
6	محمد غالب شقير	12	ياسين محمد المصري	18	جمال حسين	24	محمد حوشيه

ملحق رقم (4)
شهداء الحركة الطلابية من جامعة النجاح الوطنية خلال انتفاضة الأقصى عام 2000م

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
1	زكريا الكيلاني	10	فادي سماعنة	19	محمد القادري	28	باهر أحمد
2	جهاد العالول	11	مصطفى رمضان	20	دارين عيشة	29	نشأت جبارة
3	مهند عودة	12	عماد هزاهزة	21	طالب هرماس	30	محمد البسطامي
4	هاشم النجار	13	سامر شواهنة	22	أحمد عبد الجواد	31	محمد حنيني
5	محمود المدني	14	أيمن الجلاد	23	طاهر جرارعة	32	خالد زكارنة
6	جمال ناصر	15	مؤيد صلاح الدين	24	علي الحضيري	33	محمد البشتاوي
.7	همام عبد الحق	16	عاصم ريحان	25	محمد صبح	34	عثمان قطناني
8	محمد بشارات	17	جميل أبو عطوان	26	مهند الطاهر	35	قيس عدوان
9	ياسر البدوي	18	فرج نزال	27	بلال عبد اللطيف	36	محمد الغول

ملحق رقم (5)
المساعدات التي قدمتها جامعة النجاح للطلبة 1983/2000م[1]

الرقم	الفئة المستفيدة	83/82	86/83	88/87	90/91	93/94	99/2000
1	**أبناء الشهداء وأخوة الشهداء**				**100**	**120**	**25**
2	**تأهيل الأسرى والمحررين**		**140**	**170**	**185**	**200**	**360**
3	**تفوق علمي**	**240**	**620**	**500**	**870**	**800**	**1240**

ملحق رقم(6)
المساعدات التي قدمتها جامعة النجاح للطلبة 2001/2013م[2]

[1]- عدنان السلقان، **الدور الوطني والسياسي لجامعة النجاح الوطنية**، مرجع سابق الذكر، ص389.
[2]- جامعة النجاح الوطنية، دائرتي المالية والحاسوب، (2013/2014م).

الرقم	الفئة المستفيدة	2001/ 2002	2004/ 2005	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013
1	أبناء الشهداء وأخوة الشهداء	400	420	500	550	530	497	529	494
2	تأهيل الاسرى والمحررين	310	290	390	474	390	332	269	194
3	تفوق علمي	550	600	1000	1326	1196	951	826	750

ملحق رقم (7)
المقررات الإجبارية التي تدرس في جامعة النجاح الوطنية
2014/2013[1]

الرقم	المقرر	الساعة المعتمدة
1	ثقافة إسلامية	3 ساعات معتمدة
2	لغة عربية	3 ساعات معتمدة
3	لغة إنجليزية-1	3 ساعات معتمدة
4	لغة إنجليزية- 2	3 ساعات معتمدة
5	دراسات فلسطينية	3 ساعات معتمدة
6	خدمة المجتمع	1 ساعة معتمدة
7	مهارات القيادة والاتصال	1 ساعة معتمدة
8.	مدخل في علم النفس	1 ساعة معتمدة
	المجموع	18 ساعة معتمدة

ملحق رقم (8)
المقررات الاختيارية التي تدرس في جامعة النجاح الوطنية 2013
/2014[2]

الرقم	المقرر	الساعات المعتمدة
1	الحيوان وصحة الإنسان	ساعتين معتمدتين
2	الرياضيات في خدمة المجتمع	ساعتين معتمدتين

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 2014/2013**، مرجع سابق الذكر،ص23.
[2] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل جامعة النجاح الوطنية2007/ 2008**، مرجع سابق الذكر، ص- ص42- 43.

3	الفيزياء في خدمة المجتمع	ساعتين معتمدتين
4	الكيمياء والمجتمع	ساعتين معتمدتين
5	الاتصال السكاني	ساعتين معتمدتين
6	تاريخ القدس	ساعتين معتمدتين
7	جغرافية فلسطين	ساعتين معتمدتين
8	نظام الأسرة في الإسلام	ساعتين معتمدتين
9	مبادئ العقيدة الإسلامية	ساعتين معتمدتين
10	السيرة النبوية	ساعتين معتمدتين
11	مبادئ عامة في الإدارة	ساعتين معتمدتين
12	المحاسبة ومسك الدفاتر	ساعتين معتمدتين
13	الديمقراطية وحقوق الإنسان	ساعتين معتمدتين
14	مبادئ الاستثمار	ساعتين معتمدتين
15	الهندسة والمجتمع	ساعتين معتمدتين
16	البيئة في فلسطين	ساعتين معتمدتين
17	الزلازل وتخفيف مخاطرها	ساعتين معتمدتين
18	الثقافة النفسية في حياتنا المعاصرة	ساعتين معتمدتين
19	التربية والتعليم في فلسطين	ساعتين معتمدتين
20	الفن الشعبي الفلسطيني	ساعتين معتمدتين
21	مدخل لعلم الموسيقى	ساعتين معتمدتين
22	رعاية حيوانات المزرعة	ساعتين معتمدتين
23	العناية بالحدائق المنزلية	ساعتين معتمدتين
24	السموم والعناية منها	ساعتين معتمدتين
25	السلامة المهنية	ساعتين معتمدتين

ملحق رقم (9)
الجوائز التي حصلت عليها جامعة النجاح خلال السنوات 2012/2004م[1]

السنة	جوائز وانجازات الجامعة
2004	جائزة البنك الإسلامي للتنمية في مجال العلوم والتكنولوجيا وقد تقدم لهذه الجائزة مئات الجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية العربية والإسلامية في 52 دولة.
2005	جائزة المونديالوغو (Mondialogo) الدولية التي تقدمها شركة مرسيدس الألمانية بالتعاون مع منظمة اليونسكو.
10 مرات -1984 2002	جائزة عبد الحميد شومان.
2000	جائزة سانت أندروز العالمية.
11 مرة -1986	جائزة هشام أديب حجاوي للعلوم التطبيقية.

[1] - سام فقهاء، **تبني استراتيجيات التميز في التعلم والتعليم ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي: جامعة النجاح الوطنية حالة دراسية**، (عمان: بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول استراتيجيات التعليم العالي وتخطيط الموارد البشرية الذي عقدته المنظمة العربية الإدارية بالتعاون مع الجامعة الهاشمية، وجامعة القاهرة، واتحاد الجامعات العربية في الفترة 24- 26/ 4/ 2012)، ص- ص17- 19.

2011	
4 مرات 2004-2009	جائزة المهندس زهير حجاوي للبحث العلمي للهندسة.
2004	جائزة معهد تكنولوجيا المعلومات في مصر عن أفضل مشروع تخرج في مجال معالجة الإشارات والوسائط المتعددة، من بين 42 دولة مشاركة.
2004	جائزة عبد المحسن القطان للقصة القصيرة.
2005	الملتقى الأدبي لشباب الجامعات العربية الذي عقد في جامعة الإمارات العربية المتحدة.
2005	جائزة أفضل بحث في مجال التكنولوجيا الدقيقة من جامعة Calgary في كندا.
2006	جائزة المركز الفلسطيني الأمريكي للأبحاث PARC 2005 -2006.
2006	المرتبة الأولى لجائزة التميّز (BE Award of Excellence 2006) التي تنظمها شرطة بنتلي إم بورد في ولاية كارولينا الأمريكية لمستخدمي برمجياتها.
2007	حصلت الجامعة على أعلى تقدير لبرامج كليات التربية من حيث نظام توكيد الجودة المتّبع في الجامعة، لرفع جودة برامجها ومساقاتها المتنوعة، وذلك من بين 23 جامعة عربية، وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2007	جائزة النجاح للأبحاث.
2007	خريجو الجامعة يحصدون المرتبة الأولى والثانية في المؤتمر الفلسطيني الدولي الثاني للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في جامعة بوليتكنك في الخليل.
2008	حصلت الجامعة على أعلى تقدير لبرنامج الهندسة الكهربائية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.
2008	الجائزة العالمية Merial Gustav Rosenberger Memorial Prize" والمقدمة من" Rosenberger Award Fund Merial Gustav.
2008	طالب من الجامعة يفوز بمنصب المنسق الإقليمي للجنة حقوق الإنسان واللاجئين لمنطقة الشرق الأوسط.
2008	جائزة فلسطين الدولية للتميز والإبداع.
2008	الحصول على درجة ممتازة في تقويم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي لديوان الرقابة المالية والإدارية.
2009	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP يوصي بنشر تجربة جامعة النجاح في مجال أنظمة الجودة وتعميمها.
2009	جائزة جمعية السبق للإبداع الفكري في مجال العلوم الإنسانية على مستوى جامعات القدس (أبو ديس) وجامعة النجاح الوطنية، وجامعة بير زيت.
2009	جوائز المعرض الوطني الأول للتعليم التقني والتدريب المهني.
2009	إدراج كلية الطب في جامعة النجاح الوطنية في القائمة الدولية لكليات الطب.
2009	جائزة التميّز الأكاديمي في الجامعات الفلسطينية.
2010	الحصول على عضوية من الوكالة الجامعية للفرانكفونية الناطقة بالفرنسية.
2010	جائزة التميّز والتفوق في التدريس التابعة لبرنامج تطوير الكوادر التعليمية في الجامعات الفلسطينية PFDP.
2010	مجلة جامعة النجاح للأبحاث لـ (العلوم الطبية والصحية) تحصل على الرقم المعياري الدولي للدوريات.
2010	جائزة الكاتب الشاب التابعة لمؤسسة عبد المحسن القطان في حقل القصة القصيرة.

2010	المرتبة الأولى والثانية في مسابقة المدرسة الخضراء التي نظمتها مؤسسة "CHF" الدولية.
2011	الجائزة الدولية لتطوير الفراغات الحضرية في بلدة بير زيت.
2011	د. أنسام صوالحه عميدة كلية الصيدلة أول عالمة فلسطينية في قاعة المشاهير للنساء العالمات.
2011	الجامعة تنال المرتبة الأولى في فلسطين، والسابعة على مستوى الوطن العربي، لتقع من بين أول 5% على مستوى اثنين وعشرين ألف جامعة ومؤسسة تعليمية في العالم.
2011	تسجيل برنامج دكتور في الطب (Medical Doctor Program) في قائمة GMC البريطانية.
2011	اختيار طالبين من خريجي كلية الطب في الجامعة لمنحة كرسي فؤاد جبران.
2012	المرتبة الأولى لأفضل خطة عمل للرياديات في فلسطين.

ملحق رقم(10)

عدد الكليات العلمية وبرامج البكالوريوس المعتمدة في جامعة النجاح الوطنية عام 2013م

1. كلية العلوم[1].

الرقم	البرنامج	الساعات المعتمدة					
		إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
1	برنامج العلوم الحياتية	18	90	18	–	–	126
2	برنامج الأحياء البيوتكنولوجي	18	89	18	–	–	125
3	برنامج الرياضيات	18	84	21	–	–	123
4	برنامج الإحصاء	18	84	21	–	–	123
5	برنامج الفيزياء	18	94	3+12 تربية	–	–	127
6	برنامج الفيزياء وفرعي الكترونيات	18	103	3+3 تربية	–	–	127
7	برنامج الكيمياء	18	88	16	–	–	125
8	برنامج الكيمياء	18	85	18	–	–	124

[1]- جامعة النجاح الوطنية **دليل الطالب 13/ 2014**، مرجع سابق الذكر، ص17.

	التطبيقية					

2. كلية العلوم الإنسانية.

		الساعات المعتمدة					
الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
9	برنامج اللغة العربية وآدابها	18	90	12	–	4	124
10	برنامج اللغة الإنجليزية وآدابها	18	93	9	–	4	124
11	برنامج اللغة الفرنسية	18	94	9	–	4	125
12	برنامج السياحة والآثار	18	84	18	–	6	126
13	برنامج التاريخ	18	84	18	–	6	126

3. كلية الشريعة.

		الساعات المعتمدة					
الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
14	برنامج الفقه والتشريع	18	95	12	–	4	129
15	برنامج أصول الدين	18	94	12	–	4	129
16	برنامج الشريعة والمصارف الإسلامية	18	94	12	–	4	128

4. كلية العلوم التربوية وإعداد المعلمين.

		الساعات المعتمدة					
الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
17	برنامج معلم مرحلة أساسية دنيا	18	90	12	–	4	124
18	برنامج رياض الأطفال	18	84	18	–	6	126
19	برنامج معلم	18	96	6	–	4	124

	مرحلة أساسية- معلم رياضيات						
20	برنامج معلم مرحلة أساسية- معلم علوم	18	100	6	–	4	128
21	برنامج معلم مرحلة أساسية- معلم لغة عربية	18	96	6	–	4	124
22	برنامج معلم مرحلة أساسية عليا- معلم لغة عربية	18	93	6	–	4	121
23	برنامج معلم مرحلة أساسية عليا- معلم اجتماعيات	18	96	6	–	4	124
24	برنامج معلم مرحلة أساسية عليا- معلم تكنولوجيا	18	98	6	–	4	126
25	برنامج معلم مرحلة أساسية عليا- معلم التربية الرياضية	18	58+42	12	–	4	130

5. كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات[1].

		الساعات المعتمدة					
الرقم	**البرنامج**	**إجباري جامعة**	**إجباري تخصص**	**اختياري تخصص**	**إجباري من كليات أخرى**	**حرة**	**المجموع**
26	برنامج هندسة مدنية	18	129	12	–	2	161
27	برنامج هندسة معمارية	18	132	12	–	2	164
28	برنامج هندسة بناء	18	79	12	38	2	167
29	برنامج تخطيط عمراني	18	129	12	–	2	161

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 13/ 2014**، مرجع سابق الذكر، ص19.

30	برنامج هندسة ميكانيك	18	129	12	–	2	161
31	برنامج هندسة كيميائية	18	96	9	33	2	158
32	برنامج هندسة صناعية	18	91	12	38	2	161
33	برنامج هندسة حاسوب	18	126	15	–	2	161
34	برنامج هندسة كهربائية	18	94	15	32	2	161
35	برنامج هندسة اتصالات	18	97	12	32	2	161
36	برنامج هندسة ميكاتروتكس	18	132	9	–	2	161
37	برنامج هندسة طاقة وبيئة	18	95	12	32	2	159
38	برنامج هندسة علوم الوارد	18	130	9	–	2	159
39	برنامج هندسة علم الحاسوب	18	75	21	12	–	126
40	برنامج أنظمة معلومات إدارية	18	73	18	12	–	121
41	برنامج أنظمة معلومات حاسوبية	18	73	15	15	4	125

6. كلية الطب[1].

أ. برامج يتم الدخول عليها مباشرة

42. برنامج بكالوريوس صيدلة.

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	18
2	متطلبات العلوم الطبية الحيوية	62
3	متطلبات القسم إجباري	66
4	متطلبات القسم اختياري	6
	المجموع	152

43. برنامج بكالوريوس بصريات.

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	18
2	متطلبات تخصص إجباري	133

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 2014/13**، مرجع سابق الذكر، ص30.

المجموع	151

44. برنامج بكالوريوس تمريض.

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	18
2	متطلبات العلوم طبية حيوية	33
3	متطلبات تخصص إجباري	82
	المجموع	133

45. برنامج بكالوريوس القبالة[1].

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	18
2	متطلبات العلوم الطبية الحيوية إجباري	37
3	متطلبات تخصص إجباري	87
	المجموع	142

46. برنامج بكالوريوس علوم طبية مخ7برية.

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	18
2	متطلبات العلوم طبية أساسية	29
3	متطلبات تخصص إجباري	75
4	متطلبات تخصص اختياري	8
	المجموع	130

ب. برامج يتم الدخول إليها عبر بكالوريوس علوم طبية حيوية

47. برنامج بكالوريوس علوم طبية حيوية.

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	18
2	متطلبات تخصص إجباري	87
3	متطلبات تخصص اختياري	25
	المجموع	130

48. برنامج بكالوريوس دكتور طب[2].

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات العلوم الطبية الحيوية	130
2	متطلبات المرحلة السريرية لبرنامج دكتور طب	135
	المجموع	265

48. برنامج بكالوريوس دكتور صيدلة.

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 2014/13**، مرجع سابق الذكر، ص31.
[2] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 13/ 2014**، مرجع سابق الذكر، ص32.

الرقم	نوع الساعات	عدد الساعات المعتمدة
1	متطلبات جامعة إجباري	130
2	متطلبات المرحلة السريرية لبرنامج دكتور صيدلي	110
	المجموع	240

7. كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعي[1].

الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
50	الاقتصاد	18	90	18	–	4	130
51	علوم سياسية	18	87	18	–	4	127
52	جغرافيا	18	92	12	–	4	126
53	علم اجتماع وخدمة اجتماعية	18	81	21	–	4	124
54	علم نفس وفرعي إرشاد نفسي	18	89	15	–	4	126
55	صيانة الكترونية ومكتوبة	18	93	12	–	3	126
56	إذاعة وتلفزيون	18	93	15	–	–	126
57	علاقات عامة واتصال	18	93	12	–	3	126
58	محاسبة	18	93	12	–	4	127
59	إدارة أعمال	18	87	18	–	4	127
60	علوم مالية ومصرفية	18	90	15	–	4	127
61	تسويق	18	90	15	–	4	127

8. كلية الزراعة- الطب البيطري[2].

		الساعات المعتمدة					
الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
62	الطب البيطري	18	119	6	24	–	167
63	الإنتاج النباتي والوقاية	18	82	13	24	3	140
64	الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان	18	79	16	24	3	140
65	التغذية والتصنيع الغذائي	18	81	14	24	3	140

9. كلية القانون.

		الساعات المعتمدة					
الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات	حرة	المجموع

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب13 / 2014**, مرجع سابق الذكر, ص34.
[2]جامعة النجاح الوطنية, **دليل الطالب 2014/13**، مرجع سابق الذكر،ص33.

66	القانون	18	96	24	—	—	138
					أخرى		

10. كلية الفنون الجميلة.

		الساعات المعتمدة					
الرقم	البرنامج	إجباري جامعة	إجباري تخصص	اختياري تخصص	إجباري من كليات أخرى	حرة	المجموع
67	الموسيقى	18	92	12	—	—	122
78	التصميم الداخلي- ديكور	18	91	12	—	—	121
79	الرسم والتصوير	18	94	12	—	—	124
70	التصميم الجرافيكي	18	91	12	—	—	121
71	فن الخزف	18	94	12	—	—	124

ملحق رقم (11)
طريقة حساب درجات المقررات الدراسية المعتمدة في جامعة النجاح [1]

المعدل المئوي	قيمة الحرف	العلامة بالحرف	نتيجة المساق
100 -90	4	A	ناجح
89.99 -88	3.75	-A	ناجح
87.99 -85	3.5	+B	ناجح
84.99 -80	3.0	B	ناجح
79.99 -78	2.75	-B	ناجح
77.99 -74	2.5	+C	ناجح
73.99 -70	2	C	ناجح
69.99 -65	1.75	-C	ناجح
64.99 -63	1.5	+D	ناجح
62.99 -60	1	D	ناجح
59.99 -45	0.75	-D	راسب
44.99 -0	0.0	E	راسب

ملحق رقم (12)
تقدير المعدل التراكمي لطلبة البكالوريوس باستثناء دكتور طب مهني المعتمد في جامعة النجاح الوطنية[2]

المعدل التراكمي لطلبة درجة البكالوريوس	
تقدير الطالب	المعدل التراكمي
ممتاز	3.65 -4.0

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 2014/13**، مرجع سابق الذكر، ص42.
[2] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 13/ 2014**، مرجع سابق الذكر، ص43.

جيد جداً	3.0 -3.64
جيد	2.35 -2.99
مقبول	1.7 -2.34
ضعيف	1.69 فما دون

ملحق رقم (13)
أعضاء مجلس أمناء جامعة النجاح الوطنية [1]

السيد صبيح طاهر المصري رئيسا.
الدكتور فاروق زعيتر نائب الرئيس.
ويضم المجلس في عضويته السادة

1- المهندس مصطفى عماد سليم
2- السيد أكرم هنية
3- الدكتور محمد هاني النابلسي
4- الأب يوسف سعادة
6- السيد فاروق طوقان
5- الأستاذة عدله غانم
7- الدكتور مازن عنبتاوي
8- السيد وليد السبع
9- الأستاذ سمير زريق
10- الأستاذ ناصر العالول
11- السيد بشار المصري

ملحق رقم (14)
قائمة الاساتذه الافضل المشاركين في اعداد كتاب التعليم والتنشئة السياسية في مصر

1- أ. د. صيفي الدين خربوش.
2- أ. د. علي الدين هلال.
3- أ. د. كمال منوفي (محرراً).
4- أ. د. عبد المنعم المشاط.
5- أ. د. نفين مسعد.
6- أ. د. حسنين توفيق.
7- أ. إيمان نور الدين.

ملحق رقم (15)
قائمة أسماء الاساتذه الأفاضل المشاركين في تحكيم صحيفة الاستبيان

- أ.د صفي الدين خربوش، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
2- أ. د. أماني مسعود، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
3- أ. د. عبد الناصر القدومي، رئيس جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية)
4- أ د. تيسير عبد الله، قسم علم النفس، جامعة القدس.
5- د. أمل حمادة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
6- د. نايف جراد، جامعة الاستقلال، معهد التدريب الأمني والتنمية.
7- د. نايف أبو خلف، جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية.
8- د. حسن أيوب، جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية.
9- د. رائد نعيرات، جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية

[1] - جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب 2013/ 2014**، مرجع سابق الذكر، ص5.

10- د. سهيل صالحة، جامعة النجاح الوطنية ، كلية التربية، رئيس قسم المناهج.

قائمة المراجع:

أولا. مصادر أولية

1. بيان صادر عن كتلة الوحدة الطلابية- كتلة الشهيد عمر القاسم الاطار الطلابي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في جامعة النجاح الوطنية، **ذكرى 30 من آذار يوم الأرض الخالد 29/ آذار 2012م،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2012م).
2. بيان صادر عن مجلس اتحاد الطلبة - جامعة النجاح الوطنية، **في ذكرى استشهاد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013م).
3. بيان صادر عن كتلة الوحدة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية، **في ذكرى وعد بلفور1917/11/2م، ويستذكر نفس البيان قائمة من شهداء الثورة الفلسطينية فؤاد حجازي وعز الدين القسام وعبد القادر الحسيني وياسر عرفات وعمر القاسم واحمد ياسين وأبو على مصطفى وفتحي الشقاقي،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/11/2م).
4. بيان صادر عن مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية، **في ذكرى إعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات استقلال فلسطين عام 1988م،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013م).
5. بيان صادر عن حركة الشبيبة الطلابية، **تهنئه للطلبة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013م).
6. بيان صادر عن حركة الشبيبة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية الذراع الطلابي لحركة (فتح)، **تعلن عن مشاركتها في انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في جامعة النجاح الوطنية يوم الثلاثاء الموافق 2008/11/4م،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2008م).
7. بيان صادر عن كتلة الوحدة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية الذراع الطلابي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **ترحيب الكتلة بقرار إدارة جامعة النجاح الوطنية المتمثل في إجراء انتخابات مجلس اتحاد الطلبة 2012م، وعودة الأنشطة الطلابية للكتل الطلابية،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2012).
8. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب مجلس اتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط مجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على حفل استقبال الطلبة الجدد ومعرض صور السلامة على الطرق،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2012/9/23م).
9. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عبد الرحمن ماهر الدقة، الجهة القائمة على النشاط حملة مكافحة الأفلام الإباحية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة تعريفية بالحملة الهادفة للتوعية من مخاطر مشاهدة الأفلام الإباحية،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/8/21م).
10. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب سعد جودة، الجهة القائمة على النشاط مجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة بيت عزاء لأحد طلبة الجامعة،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/6/2م).

11. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، اسم مقدم الطلب أمير محمد إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة بيت عزاء لمدة ساعة لأخ الشهيد محمد مغامرة،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/12/1م).
12. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب مجلس اتحاد الطلبة ومجلس اتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة ومجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة ومجلس اتحاد الطلبة على ورشة عن النظافة في الجامعة ،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/11/21م).
13. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عمر محمد عبد اللطيف، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي الاطار الطلابي لحزب التحرير، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على ندوة بعنوان المرأة بين تكريم الإسلام وامتهان الغرب،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/12/2م).
14. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عمر جعابيص، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد مسابقة ثقافية،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/30).
15. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة عمادة شؤون الطلبة، **عقد أمسية فنية وثقافية لطلبة الجامعة،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/16م).
16. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **ندوة حول المواقع الإباحية،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/8/26م).
17. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، اسم مقدم الطلب أمير محمد إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة حماس، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة بيت عزاء لمدة ساعة للشهيد محمد مغامرة،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/12/1م).
18. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب عوني مازن الشخشير، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة حماس، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على تعليق جداريات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية،** (نابلس**: جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/26م).
19. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب أمير محمد إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة حماس، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد مسابقة ثقافية وتهنئة بعيد الأضحى المبارك بعنوان فرحة عيد،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/120م).
20. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عمر جعابيص، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد مسابقة ثقافية،** (**جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/30).
21. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة عمادة شؤون الطلبة، **عقد أمسية فنية وثقافية لطلبة الجامعة،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/16م).
22. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب إبراهيم بسام، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة سياسية عن الشهيد ياسر عرفات،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/9/17م).
23. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عوني مازن الشخشير، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة بعنوان لبيك يا أقصى ،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 22/ 9/ 2013م).
24. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب عبد الحميد جودة، الجهة القائمة على النشاط حركة الشبيبة الطلابية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عقد ندوة سياسية بعنوان الوضع السياسي الحالي،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2014/8/31م).

25. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب أمير إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة معرض يجسد حرب الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/11/24م).
26. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب مجلس إتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة معرض ياسر عرفات للصور**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 13 /2013/10م).
27. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب يسار خندقجي، الجهة القائمة على النشاط كتلة إتحاد الطلبة التقدمية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة معرض كتاب بعنوان أدب السجون**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 29/ 2013/10).
28. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب إبراهيم بسام، الجهة القائمة على النشاط مجلس اتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عرض فلم وثائقي عن حياة الشهيد ياسر عرفات**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/9/15م).
29. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب أمير إشتية، الجهة القائمة على النشاط الكتلة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على عرض مسرحية وسكتش تتحدث عن معاناة الأسرى وأمراضهم واستشهادهم داخل السجون الإسرائيلية**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/11/6م).
30. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، نموذج طلب نشاط، مقدم الطلب إبراهيم فقيه، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على إقامة عرض فلم وثائقي بعنوان المقاومة الشعبية في بلدة كفر قدوم** ، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/10/23م).
31. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **رعاية احتفال بمناسبة يوم الاستقلال** ، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 19/11/ 2013).
32. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **رعاية احتفال ديني بمناسبة العشر الأوائل من ذي الحجة**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/9/29م).
33. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب عمر محمد عبد اللطيف جعابيص، الجهة القائمة على النشاط كتلة الوعي ، **رعاية تعليق كراتين على الألواح في ذكرى الهجرة النبوية المشرفة** ، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/11/3م).
34. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، الجهة القائمة على النشاط عمادة شؤون الطلبة، **رعاية احتفال ديني بمناسبة رأس السنة الهجرية**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/10/29م).
35. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب نمر هندي، الجهة القائمة النشاط على الكتلة الإسلامية ، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على نشاط وفقه تضامنية مع الأسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي** ، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/3/29م).
36. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب هنداوي هنداوي، الجهة القائمة على النشاط جبهة العمل الطلابية التقدمية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على نشاط مهرجان خطابي تضامن مع الأسير أحمد سعدات والحركة الأسيرة في سجون الاحتلال**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/10/20م).
37. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب مجلس إتحاد الطلبة، الجهة القائمة على النشاط مجلس إتحاد الطلبة، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على نشاط إسبوع القدس والأسرى في سجون الاحتلال**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية** ،2013/9/22م).
38. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب عبد الله محمود بني عودة، الجهة القائمة على النشاط الرابطة الإسلامية، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على فعالية إحياء ذكرى استشهاد فتحي الشقاقي وانطلاقة حركة الجهاد الإسلامي**، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية**، 2013/10/20م).
39. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب ايمن عاكف حمد الله، الجهة القائمة على النشاط جبهة العمل الطلابي التقدمية الذراع الطلابي للجبه الشعبية لتحرير فلسطين، **إشراف عمادة**

شؤون الطلبة على فعالية إحياء ذكرى استشهاد أبو على مصطفى، (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/8/29م).
40. جامعة النجاح الوطنية، عمادة شؤون الطلبة، مقدم الطلب ميسرة محمد النير، الجهة القائمة على النشاط حركة الشبيبة الطلابية الذراع الطلابي لحركة فتح، **إشراف عمادة شؤون الطلبة على فعالية إحياء ذكرى استشهاد ياسر عرفات،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2013/10/29م).

ثانيا. المراجع العربية:

أ. الكتب.

1. إبراهيم إبراش، **علم الاجتماع السياسي،** ط1(غزة: مكتبة ومطبعة دار المناره، 2011م)
2. ـــــــــــــــــــــ، **علم الاجتماع السياسي،** ط1، (غزة: دار الشروق، 1998م).
3. إبراهيم ناصر، **علم الاجتماع التربوي،** ط2، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، 1996م).
4. ابن منظور، **لسان العرب،** (القاهرة: دار المعارف ، المجلد الأول، 1970م).
5. أحمد بلقيس، **الاتجاهات وطرائق تكوينها وتعديلاتها في التعليم الدراسي،** (عمان: وكالة غوث الدولية، معهد التربية، دائرة التربية، قسم المعلمين والتعليم العالي، 1986م).
6. احمد محمد الزعبي، **أسس علم النفس الاجتماعي،** ط1(صنعاء: الحكمة اليمانية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1994م).
7. أسامه الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث،** (الكويت: عالم المعرفة، سلسة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 117، 1990م).
8. إسماعيل علي سعد، **أصول علم الاجتماع السياسي،** (بيروت: مطابع دار النهضة، 1988م).
9. ـــــــــــــــــــــ، **قضايا في علم الاجتماع،** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981م).
10. إسماعيل محمد عماد الدين، **الأطفال مرآة المجتمع،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (الكويت: عالم المعرفة، 1986م).
11. باسم زبيدي، **الثقافة السياسية الفلسطينية،** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 2003م).
12. تفيده جرباوي وآخرون، **تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة،** ط1، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مركز مواطن، 2008م) .
13. تيسير عاروري، **أزمة الحزب السياسي – بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها،** (رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995م).
14. ثابت عبد الرحمن إدريس، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة،** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
15. جامعة القدس، كلية الدعوة وأصول الدين، (ألرام: الكتاب النبوي، مطبعة الأمل، 1983م).
16. جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني،** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 2006م).
17. ـــــــــــــــــــــ، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو،** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 1998م).
18. جورج مارشال، **موسوعة علم الاجتماع ،** المجلد الأول، ترجمة: د. محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000م).
19. حامد زهران، **علم النفس الاجتماعي،** ط2، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989م).
20. حسن الحسن، **علم الاجتماع السياسي،** (القاهرة: دار وائل للنشر، 2005).
21. داود حلس، **دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية،** ط1،(غزة: آفاق للطباعة والنشر، 2006م).

22.ربحي قطامش وآخرون، **النظام التربوي الفلسطيني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعايير الدولية**، (رام الله: مركز إبداع المعلم، 2004م).
23.رفيق المصري وآخرون، **فلسطين تاريخ وقضية**، (غزو: هيئة الكتاب الجامعي، جامعة الأقصى، ط1، 2005م).
24.رباح جبر وحلمي الأعرج، **الحركة الطلابية بين مهام استكمال التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي**، في: مجدي المالكي، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن ، 2000م).
25.ريتشارد داوسن وكادرن داوسن وكنيث برويه، **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية**، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم وآخرون، ط1، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس،1990م).
26.سامية خضر صالح، **التنشئة السياسية للنشء – دراسة تطبيقية على تلاميذ الصف الثالث الإعدادي**، ط1، (القاهرة: دار العدد لخدمات الطباعة، 1989م).
27. سعد عبد الرحمن، **السلوك الإنساني: تحليل وقياس المتغيرات**، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1991).
28.سعيد إسماعيل علي، **الهوية والتعليم**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب للنشر والطباعة، 2005م).
29.سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، (القاهرة: استراك للنشر والتوزيع، 2004م).
30. سيد جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984م).
31. السيد عليوة ومنى محمود، **مفهوم المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).
32. السيد ياسين، **الثورة والتغير الاجتماعي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام، 1977).
33. شعبان طاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، (الدار المصرية اللبنانية، 1999م).
34.شفيق الحوت، وبيان الحوت، **الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية 1988/87م**، ط1، (بيروت: الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، القسم الثاني: دراسات خاصة، 1990م).
35.صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، (بغداد: بدون دار للنشر، 1990).
36. صلاح الدين شروخ، **علم الاجتماع التربوي**، ط1(عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004م).
37.طارق حمادة، **نظام معالجة المعلومات الإدارية**، (عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1987م).
38.طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، (القاهرة: دار غريب، 1999م).
39. طلعت همام، **مئة سؤال حول وسائل الإعلام**، (عمان: دار الفرقان، 1983م).
40. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي: **محاولة نظرية نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعة، 1990).
41.عبد الجواد صالح، **المشكلات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، (القدس: دار العمود العربي، 1992م).
42.عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار الفكر، 2002م).
43.عبد الستار قاسم وآخرون، **دراسات فلسطينية**، (نابلس: مطبعة النصر- حجاوي، 2011م).
44. عبد السلام الجقندي، **دليل المعلم العصري في التربية وطرق التدريس**،(دمشق: دار قتيبة، 2008م).
45. عبد العظيم المصدر، **محاضرات علم النفس الاجتماعي المعاصر**، (غزة: جامعة الأزهر، 2002م).
46.عبد الغفار القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي في مصر**، ط2، (القاهرة: الكتاب الأول، 2006م).
47. ـــــــــــــــــــــــــ، **مناهج البحث في علم السياسية** – الكتاب الثاني بناء المقاييس، (القاهرة : مكتبة الآداب – ميدان الأوبرا، 2004م).
48. ـــــــــــــــــــــــــ، **الرأي العام – دراسة في النتائج السياسية**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984م).
49. عبد الفتاح دويدار، **علم النفس الاجتماعي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1994م).

50. عبد الكريم كلاب، **أزمة الهوية وانحراف التفكير**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، 1998).
51. عبد اللطيف خليفة، **سيكولوجية الاتجاهات**، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر، 1990م).
52. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2001م).
53. عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، (أسيوط: مكتبة الطليعة، 1979م).
54. ـــــــــــــــــــــــ ، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981م).
55. ـــــــــــــــــــــــ، **قاموس علم الاجتماع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998م).
56. عبد اللطيف خليفة، **سيكولوجية الاتجاهات**، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر، 1990م).
57. عفيف البوني، **في الهوية القومية العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 57، شباط 1984م).
58. علي راشد، **خصائص المعلم العصري وأدواره**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م).
59. علي عبد الرزاق جلبي، **الشباب والمشاركة السياسية في مجالات علم الاجتماع المعاصر**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1082م).
60. عماد غياظة، **الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفعالية**، ط1، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، 2000م).
61. عيسى السفيري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، (يافا: 1937م).
62. فاطمة الكتاني، **الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية**، (الرباط: دار الشروق، 2000م).
63. فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة عرب حاميلا، ط1،(بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1998م).
64. فؤاد العاجر،**البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية: التحديات والتوجهات المستقبلية**،(غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التربية).
65. كسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006م).
66. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط1، (الكويت: شركة الربيعيان للنشر و التوزيع، 1979م).
67. ماهر محمود، **سيكولوجية العلاقات الاجتماعية**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988م).
68. مجدي فارس تركس، **تنمية الثقافة السياسية للمرأة في صعيد مصر**، (أسيوط: البرنامج التنموي للمرأة والطفل في سوهاج، 2007م).
69. مجمع اللغة العربية، **معجم الوجيز**، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2000م).
70. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها الحاضرة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012م).
71. محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، (القاهرة: دار الشروق، الكتاب الأول، 1996م).
72. محمد عاطف غيث وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1982م).
73. محمد عبد الرؤوف عطية، **التعليم وأزمة الهوية الثقافية**، (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2009م).
74. محمد علي العويني، **العلوم السياسية – دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، (القاهرة: عالم الكتاب، 1986م).

75. محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية : دراسة في أخبار التلفزيون** ، ط1 ،(القاهرة : دار النشر للجامعات، 1997).
76. المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، أحوال التعليم في الأراضي الفلسطينية، (القاهرة: المطابع الأميرية، 1973م).
77. منيرة أحمد، **ثلاث نظريات في تغير الاتجاهات**، (القاهرة: مكتبة الإنجلو- مصرية، 1978م).
78. مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007م).
79. ميشيل دنيكن، **معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان الحسن**، (بيروت: دار الطليعة، 1986م).
80. نبيل بدران، **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني في عهد الانتداب**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1969م).

ب. الرسائل العلمية.

1. أمين بلعفية، **التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1956م**، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خده، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **رسالة ماجستير**، 2008م).
2. إيمان الشامي، **دور التلفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة دكتوراه**، 2001م).
3. أيمن أبو شماله، **تصور مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، **رسالة ماجستير**، 2001م).
4. باسل أبو بكر، الأبعاد **الوطنية والسياسية في فكر وممارسة الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية منذ اتفاق أوسلو وأثرها على التنمية السياسية**، (جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**، 2004م).
5. برهان حافظ عبد الرحمن، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثرة على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين: جامعة النجاح أنموذجاً**،(نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**، 2010م).
6. برهان حافظ عبد الرحمن، **دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين: جامعة النجاح الوطنية أنموذجاً**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**، 2010م).
7. جهاد قمحية، **البناء القيمي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، **رسالة ماجستير** ، 2003م).
8. جهاد إسعيد، **دور المجالس الطلابية في جامعات الضفة الغربية في تعزيز المشاركة السياسية للحركة الطلابية وأثر هذا الدور في إحداث التنمية السياسية في فلسطين 1979- 2000م**،(نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**، 2003م).
9. حنان العلوي، **دور المدرسة في تنمية الوعي السياسي لطلاب التعليم الثانوي العام بمحافظة غزة - دراسة ميدانية**، (القاهرة- غزة: برنامج الدراسات العليا المشترك بين جامعة عين شمس والأقصى، كلية التربية- كلية العلوم التربوية، **رسالة ماجستير**، 2005م).
10. سعيد العجمي، **التنشئة السياسية في دولة الكويت: دراسة حالة المؤسسة الإعلامية الكويتية 1991- 2005م**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير**،2007م).
11. سليم عثمان، **مشكلات طلبة الدراسات العليا في جامعات الضفة الغربية**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، **رسالة ماجستير** ، **2000م).**
12. سهيل الهندي، **دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات غزة من وجهة نظرهم**، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التربية، قسم أصول التربية، **رسالة ماجستير** ، 2001م).

13. السيد أحمد، **دور الثقافة السياسية في مواقف الشباب نحو العمل السياسي: دراسة ميدانية في فترة السبعينات،** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، **رسالة دكتوراه،** 1993م).
14. شرين الضاني، **دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة،** (غزة : جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، **رسالة ماجستير،** 2010م).
15. عاطف أبو مطر، **دور التلفزيون الفلسطيني في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة،** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، **رسالة ماجستير،** 2004م).
16. عبد السلام نوير، **الثقافة السياسية للمعلم في مصر: دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة دكتوراه، 1998م**).
17. فتحي صبح، **إدارة التعليم العالي بالضفة الغربية وقطاع غزة، (** المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التربية، **رسالة دكتوراه،** 1990م).
18. فتحي خضر، **دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1990- 2000م،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير** ، 2008م).
19. فضل المزيني، **التمكين الأساسي لبناء المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، **رسالة دكتوراه،** 2010م).
20. كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: مع دراسة ميدانية في قرية مصرية** (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، **رسالة دكتوراه،** 1978م).
21. مأمون أبو الرعد، **دور الإعلام في التنشئة السياسية،** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، **رسالة ماجستير،** 2004م).
22. ماهر غنيم، **دور نظم المعلومات الإدارية المحسوبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة،** (غزة: الجامعة الإسلامية، **رسالة ماجستير،** 2004م).
23. محمد عبد النبي، **الوعي الاجتماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالريف المصري- دراسة ميدانية بقرية مصرية،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، **رسالة دكتوراه،** 1985م).
24. محمد عليوة، **الفروق بين الجنسين في سلوك المخاطرة وعلاقته ببعض أشكال المشاركة السياسية،** (القاهرة: جامعة عين شمس، **رسالة دكتوراه،** 1996م).
25. محمد حرب، **الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة في مصر: واقعه ومستقبله،** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التربية، قسم أصول التربية، **رسالة ماجستير،** 2001م).
26. محمد عتران، **دور الاتصال في المشاركة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية- دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين،** (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الإعلام، **رسالة دكتوراه،** 1991م).
27. محمد الدقس، **قيم مديري ومديريات المدارس الأساسية في الأردن وعلاقتها في الجنس والمؤهل العلمي و الخبرة والمرحلة الأساسية،** (عمان: الجامعة الأردنية، **رسالة ماجستير،** 1990م).
28. محمود محمد الشامي، **الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني- دراسة ميدانية على عينه من الشباب الفلسطيني في محافظة رفح،** (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، **رسالة دكتوراه** ، 2006م).
29. ناجي رجب سكر، **تقويم الكفاية الداخلية للنظام التعليمي في كلية التربية الحكومية في مدينة غزة،** (القاهرة: جامعة عين شمس، برنامج الدراسات العليا المشترك بين كلية التربية وجامعة عين شمس، **رسالة دكتوراه** ، 2001م).
30. نذير احمد مصطفى حسين، **منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين- دراسة حالة محافظة نابلس 1994- 2006م،** (نابلس : جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، **رسالة ماجستير،** 2007م).

31. هدية محمد سلامه، **تنمية الوعي السياسي لدى معلمات الحلقة الثانية من التعليم الأساسي: دراسة ميدانية في محافظة الغربية**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التربية، قسم أصول التربية، **رسالة ماجستير** ، 2006م).

ج. الدوريات.

1. الأب بونيه، **الجامعات الفلسطينية في مواجهة الإرهاب الصهيوني**، (**مجلة اليوم السابع**، عدد 183، 1978م).
2. ابراهيم ابراش، **جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 78، ربيع 2009م).
3. أحمد جمال ظاهر، **اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في الأردن: دراسة تطبيقية لمنطقة شمال الأردن**، (عمان: الجامعة الأردنية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد3، مجلد 14، 1991م).
4. أحمد عبد القادر عبد الباسط، **العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة**، (الكويت: **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد4، السنة السادسة، 1979م).
5. إكرام بدر الدين، **أزمة التكامل والتنمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **مجلة السياسة الدولية**، عدد68، 1982م).
6. آمال سليمان العبيدي، **الهوية في ليبيا (دراسة ميدانية)**، (لبنان: **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة والعشرين، عدد 276، أيار 2001م).
7. برقوق عبد الرحمن، **عضو هيئة التدريس وأخلاقيات وأدبيات الجامعة**، (الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، **مجلة المخبر**- أبحاث في اللغة و والأدب الجزائري).http://univ-biskra.dz/lab/lla/images/pdf/revue2/barkouke.pdf
8. بيومي ضحاوي، نظام الساعات المعتمدة بكليات التربية في سلطنة عمان، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التربية، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، مجلد1، عدد3، يناير 1996م).
9. تيسير محيسن، **التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة رؤية**، العدد 13، تشرين أول 2011م).
10. جابي برامكي، مشكلات التعليم العالي في فلسطين، (رام الله: **مجلة السياسية الفلسطينية**، آذار 2000 م).
11. جميل هلال، **الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب**، (رام الله: **مجلة الدراسات فلسطينية**، العدد56، خريف 2003م).
12. جورج جقمان، **النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة الى انقلاب " التفكير"**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد73، شتاء 2008م).
13. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطيني، **قرار رئاسي رقم 8 بشان تشكيل مجلس التعليم العالي الفلسطيني لسنة 1994م**، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد 1 ، 1994م).
14. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار رئاسي رقم 12 بشأن تأسيس مجلس البحث العلمي**، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد 155 ، 2013م).
15. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار مجلس الوزراء رقم 9 بشأن تسمية أعضاء مجلس البحث العلمي**، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد 155 ، 2013م).
16. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون رقم 11 لسنة 1998م بشأن التعليم العالي**، (رام الله: ديوان الفتوى والتشريع، **مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد 27، 1998م).
17. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 4 لسنة 2009م بشأن النظام الأساسي للجامعات الحكومية، (رام الله: مجلة الوقائع الفلسطينية**، عدد 83، 2009م).
18. حسن غنام، **الانتهاكات الاسرائيلية ضد طلبة ومؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة رؤية**، العدد 12، أيلول 2001م).

19. خالد الصوفي وعلي البريهمي، **دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو الربيع العربي،** (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية الإعلام، **مجلة رؤى إستراتيجية**، 2014م).
20. خالد شعبان وغادة حجازي، **التنشئة السياسية وعلاقتها بتوكيد الذات لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة رفح،** (غزة: الجامعة الإسلامية ، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2013م).
21. خليل شاهين، عشرون عاما على أوسلو- مفاوضات عقيمة وتعميق الانقسام، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 96، خريف 2013م).
22. خليل هندي، **معضلات التعليم العالي في فلسطين،** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 93، شتاء 2013م).
23. سامي محمد نصار وآخرون، **الوعي السياسي والانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية الأساسية بدولة الكويت،** (القاهرة: **مجلة البحث التربوي**، المركز الحقوقي للبحوث التربوية والتنمية، السنة الرابعة، العدد الأول، 2005م).
24. سائد أبو فرحة، **مؤتمر مواطن حول المنهاج الفلسطيني، أسئلة تفرض نفسها حيال تجربة فتية وجديدة على الساحة الفلسطينية،** (رام الله مركز القدس للإعلام والاتصال، **مجلة فلسطيننا**، العدد 1، شتاء 2007م).
25. سليم تماري وريما حمامي، **انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص،** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 45-46، شتاء – ربيع 2001).
26. شفيق غبرا، **الانتفاضة الفلسطينية أسبابها، وآلية استمرارها، وأهدافها،** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطيني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 113، السنة 11، تموز 1988م).
27. عاطف السعداوي، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية،** (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، ربيع 2012م).
28. عايدة فؤاد عباس، **إعداد المعلم بكليات التربية في اليمن في ضوء الاتجاهات المعاصرة،** (القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، **مجلة التربية**، عدد 5، المجلد الخامس, 2001م).
29. عبد العزيز السيد، **معاناة الأحزاب السياسية العربية وهمومها – نظرة تقيميه لدور الأحزاب العربية وأوضاعها،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 280، السنة 33، أكتوبر 2010م).
30. عبد اللطيف خليفة، **إتجاهات طلاب الجامعة نحو الشعوب: دراسة مقارنة بين الطلاب الوافدين والطلاب المغتربين،** (القاهرة: جامعة عين شمس، **مجلة علم النفس**، عدد 6-7، 1990م).
31. عبد المنعم المشاط، **التعليم والتنشئة،** (القاهرة: **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الأول، العدد2).
32. عبوري رعد بطرس، **أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي،** (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 206، ابريل 1996م).
33. عيسى أبو زهره، **المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل الفلسطيني،** (غزة: الهيئة العامة للاستعلامات، **مجلة رؤية**، العدد 8، نيسان 2001م).
34. عيسى علي، **أثر التعليم الرسمي والخاص في مستوى تحصيل طلبة ثانويات دمشق،** (دمشق: **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية**، عدد1، مجلد17، 2001م).
35. كمال منوفي، **التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت،** (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، عدد 91، يناير 1988م).
36. كولفرني محمد، **المشاركة السياسية للمرأة في المغرب: الدلالة الاتفاقية والاجتماعية،** (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية و مركز دراسات الوحدة العربية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد37، شتاء 2013م).
37. ليلى عبد الستار علم الدين، **تنمية الوعي السياسي لطلاب الجامعة في مصر – دراسة تحليلية،** (القاهرة : **مجلة التربية والتنمية**، السنة الثانية، عدد4، آب 1993م).

38. ماجد كيالي، **السمات العامة الأساسية للانتفاضة،** (دمشق: مؤسسة الأرض المقدسة، **مجلة الأرض،** السنة 16، العدد 2، شباط 1989م).
39. ماجد كيالي، **صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين،** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 90، ربيع 2012م).
40. ماري فرانسيس جيابزي، **تصريح بلفور: أصول النزاع العربي- الاسرائيلي،** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 95، صيف 2013م).
41. ماهر الزيادات ومحمود قطاوي، **مستوى المعرفة السياسية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في الأردن وعلاقته ببعض المتغيرات،** (غزة: الجامعة الإسلامية، **مجلة الجامعة الإسلامية** ، مجلد10، عدد2، 2010م).
42. محمود أبو سمره وآخرون، **مشكلات البحث العلمي في العالم العربي،** (غزة: **مجلة الجامعة الإسلامية،** عدد 2، مجلد 15،2007م).
43. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **التعليم العالي في فلسطين،** (رام الله: **مجلة السياسات الفلسطينية،** آذار 2000م).
44. موسى البديري، **الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية،** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 21، شتاء 1995م).
45. نبيل حليلو، **التنمية السياسية والثقافة السياسية: أية علاقة،** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ،** عدد8، 2012م).
46. نسرين بغدادي، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر: دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية ،** (القاهرة: **المجلة الاجتماعية القومية،** مجلد 25، عدد1)

د. الصحف.

1. نعمة عبد اللطيف، **متى نشرع بالتغيير في مناهجنا،** (الكويت: جريدة الصباح، 11/ 7/ 2009م).

ه. الوثائق.

1. جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012/2013م).
2. الجامعة العربية الأمريكية، **دليل الطالب،** (جنين: الجامعة العربية الأمريكية، 2012/2013م).
3. جامعة النجاح الوطنية، **دليل الطالب،** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013- 2014م).
4. جامعة النجاح الوطنية، **دليل جامعة النجاح الوطنية 2007/ 2008**, (نابلس: جامعة النجاح الوطنية 2008/07م).
5. جامعة النجاح الوطنية، **النظام الأساسي لجامعة النجاح الوطنية، المادة (9)،** (نابلس: **جامعة النجاح الوطنية،** 2008).
6. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار رئاسي بشأن تأسيس مجلس البحث العلمي،** (رام الله: **ديوان الرئاسة الفلسطينية،** 2013 م).
7. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار مجلس الوزراء رقم (14/53/12/م.و/س.ف) لعام 2013 م بشأن تسمية أعضاء مجلس البحث العلمي،** (رام الله: **مجلس الوزراء الفلسطيني،** 2013).
8. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي، **شهادة تسجيل مؤسسة تعليم عالي رقم 0815/A2 EH/2007،** الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية – كلية جامعية حكومية معتمدة لدى الوزارة، برقم (و ت ع /3855/3/154، 2009/10/24م)، (رام الله: **وزارة التربية والتعليم العالي،** 2009م).
9. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار رئاسي بقانون رقم (12) لسنة 2013م بشأن جامعة الاستقلال،** (رام الله: **ديوان الرئاسة الفلسطينية،** 2013).
10. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م،** المادة (59) و(24)، (غزة: مطابع مركز رشاد الشوا الثقافي، 2004م).

11. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **قرار رئاسي رقم (12) بشأن تأسيس مجلس البحث العلمي، (رام الله: ديوان الرئاسة الفلسطينية، 2013).**
12. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء الفلسطيني، **قرار مجلس الوزراء رقم(14/53/12 م.و/ س.ف) لعام 2013م بشأن تسمية أعضاء مجلس البحث العلمي**، (رام الله: **مجلس الوزراء الفلسطيني**، 2013م).
13. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، **مجلس الوزراء الفلسطيني، قرار مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 2006 بشأن نظام معادلة الشهادات غير الفلسطينية**، (رام الله: مجلس الوزراء الفلسطيني، 2006/2/23م).

و. التقارير.

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإسقاطات السكانية في الأراضي المحتلة، تقديرات منقحة،(رام الله : 2010م).
2. منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013م، (رام الله: منتدى شارك الشبابي، 2013م). http://www.sharek.ps/new/sharek_report_2013_arabic.pdf
3. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2013/2012م**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي2013/2012م).
4. جامعة بيرزيت، **تقرير التنمية البشرية 2004**، (رام الله: برنامج دراسات التنمية البشرية، 2004م).
5. السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أحوال السكان المقيمين في فلسطين 2013م**،(رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013م).
6. السلطة الوطنية الفلسطينية، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات لمسح التعليم للعام الدراسي 2013/2012م**،(رام الله: قاعدة بيانات لمسح التعليم للعام الدراسي 2013/12م).
7. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2004/2003م** ، (رام الله وزارة التربية والتعليم العالي 2004/03م).
8. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2005/2004م** ، (رام الله وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني 2005/2004م).
9. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2006/2005م**،(رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني 2006/2005م).
10. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2007/2006م**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني 2007/2006م).
11. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2008/2007م**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني 2008/2007م).
12. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2009/2008م**، (رام الله: وزارة التعليم العالي الفلسطيني2009/2008م).
13. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2011/2010م**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، 2011/2010م).
14. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي 2012/2011م**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، 2012/2011م).
15. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني 2013/2012م**، (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، 2013/2012م).

16. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التعليم العالي الفلسطيني، **واقع التعليم العالي الفلسطيني أرقام إحصائيات**،(رام الله: وزارة التعليم العالي الفلسطيني، الإدارة العامة للتطوير والبحث، 2010م).
17. دولة فلسطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التربية والتعليم العالي، **تقرير التربية والتعليم**, (رام الله: وزارة التربية والتعليم، 2010/2011م).
18. فاهوم الشلبي، **ورشة عمل لمناقشة تقرير بيئية النزاهة والشفافية والمسائلة فى الجامعات الفلسطينية**، (رام الله: مؤسسة أمان، 2012م).
19. جامعة بيرزيت، **التقرير السنوي لجامعة بيرزيت لسنة ،** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2010/2009م).

ز. الأبحاث.

1. إيمان نور الدين أمين، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر, التوجهات السياسية في كتب التربية الدينية المسيحية**، في: كمال منوفي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية، قسم العلوم السياسية، 1994م).
2. حسين توفيق إبراهيم وآخرون، **التعليم والتنشئة السياسية فى مصر، التوجهات السياسية فى كتب التربية الدينية الإسلامية لمراحل التعليم الابتدائى والإعدادي والثانوي العام**، في: كمال منوفي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،1994م).
3. سمير الجمل، **دور الجامعات الفلسطينية فى محافظة الخليل فى تنمية الوعى السياسى من وجهة نظر أعضاء التدريس**، (أريحا: جامعة الاستقلال، الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، بحث مقدم في المؤتمر التربوي الرابع، 2013م).
4. لوران زياد الزعيم، **دور الإذاعات المحلية الفلسطينية فى التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين** : دراسة ميدانية، (غزه : الجامعة الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الصحافة والإعلام، 2007م).
5. علا رباح عطا الله، **دور الصحف اليومية الفلسطينية فى التنشئة الثقافية لطلبة الجامعات : دراسة ميدانية**، (غزة : الجامعة الإسلامية، قسم الصحافة،2002م).
6. علي الدين هلال، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر، القضايا النظرية والتراث المصري**، في: كمال المنوفي، ط1،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994م).
7. عبد المنعم المشاط، **التعليم والتنشئة السياسية في مصر، التوجهات السياسية في كتب الدراسات الاجتماعية لمراحل التعليم الابتدائى والإعدادي والثانوي**، في: كمال منوفي محرراً، ط1(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز الدراسات السياسية،1994م).
8. ليلي أبو خضر، **دور الصحف المحلية فى التنشئة السياسية لطلاب الجامعات: دراسة ميدانية**، (غزة: الجامعة الإسلامية، قسم الصحافة، 2000م).
9. رفيق محمود المصري، **اتجاهات طلبة جامعات قطاع غزة نحو العملية السلمية الفلسطينية ـ الإسرائيلية فى ظل انتفاضة الأقصى**، (غزة: جامعة الأقصى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2006م).
10. مراد زعيمي، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، (عنابه: منشورات جامعة باجي مختار).
11. خالدة جرار، **الشباب والحركة الطلابية، ملف الشباب فى فلسطين**، (رام الله: منتدى شارك الشبابي، 2012م).
12. سالم حسن هيكل، **تربية وتنشئة الفرد في إطار متوازن بين ثقافة مجتمعية والاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى، دراسة تحليلية**، (جامعة الملك سعود، كلية التربية، 2002م).

13. نورهان الشيخ، **النشاط الطلابي والحزبي في الجامعات، الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، في: كمال المنوفي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان،2007م).
14. أميمه مصطفى عبود، **من خبرات الجامعات الحكومية في التثقيف السياسي والتدريب على المواطنة: قراءه في خبرة جامعة القاهرة ، الجامعة وبناء المواطنة في مصر**، في: كمال المنوفي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الديمقراطية وحقوق الانسان، 2007م).
15. خليل معشي، **أوضاع التعليم العالي العربي في الأرض المحتلة وأسس تطوره ودعمه**، (رام الله: جامعة بير زيت، 1978م).
16. أحمد علي كنعان، **التعليم العام والعالي في القدس والأراضي الفلسطينية (مشكلاته ومتطلباته)**، (دمشق: جامعة دمشق، كلية التربية الرابعة بالقنيطرة، 2009م).
17. عدنان إدريس السلقان، **جامعة النجاح الوطنية، تاريخ وتطور**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، قسم الرياضيات، حزيران 2003م).
18. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (عمان: جامعة الزرقاء، 2011م).

ح. المواقع الالكترونية

1. **الخدمات التعليمية زمن الانتداب البريطاني قبل عام 1948م، تاريخ الزيارة 2013/12/30م. http://nazweb.arabblogs.com/services/education.htm /**
2. الموقع الرسمي لجامعة بيت لحم على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/1م، www.bethlehem.edu**
3. الموقع الرسمي لجامعة النجاح الوطنية على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/29م، www.najah.edu**
4. الموقع الرسمي للجامعة الإسلامية على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/1م، www.iugaza.edu.ps**
5. الموقع الرسمي لجامعة بوليتيكنيك فلسطين على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/2م،www.ppi.edu**
6. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الفلسطيني على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/4م، www.mohe.pna.ps**
7. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الفلسطيني على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/6م، www.mohe.pna.ps**
8. الموقع الرسمي لجامعة القدس المفتوحة على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/5م، www.qou.edu**
9. الموقع الرسمي لجامعة الاستقلال على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/20م، www.pass.ps**
10. الموقع الرسمي لجامعة فلسطين التقنية خضوري على شبكة الانترنت، تاريخ الزيارة 2013/12/6م،**www.ptuk.edu.ps**
11. الموقع الرسم لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، تاريخ الزيارة 2013/12/4م، **www.mohe.pna.ps**
12. الموقع الرسمي لجامعة الأقصى، تاريخ الزيارة **2013/12/4م،www.alaqsa.edu.ps**
13. الموقع الرسمي لجامعة الخليل على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/11/29م، www.hebron.edu**
14. الموقع الرسمي لجامعة بيرزيت على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/1م،www.birzeit.edu**

15. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي الفلسطيني، **تاريخ الزيارة 2013/11/27م،** **www.mohe.pna.ps**
16. الموقع الرسمي لجامعة القدس على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/12/1م، www.alquds.edu**
17. الموقع الرسمي لجامعة الأزهر على شبكة الانترنت، **تاريخ الزيارة 2013/10/5م،** **www.alazhar.edu.ps**
18. الموقع الرسمي لجامعة غزة على شبكة الانترنت، تاريخ الزيارة 2013/12/7م، **www.gu.edu.ps**

خ. الآيات القرآنية

1. صورة هود، الآية 61.
2. صورة المؤمنون، الآية 14.

ر. المؤتمرات

1. جميل خضر، **تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية،** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، (عمان: جامعة الزرقاء، 2011م).

ثانيا: المراجع الأجنبية

A. Books

1. Adler, Norman and Charles Harrington. **The Learning of Political Behavior**. (New York: Folseman, 1976).
2. Almond, Gabriel and Bingham Powell. **Comparative Political Today**: A World View. (Boston & Toronto: Brown Company, 1989).
3. Anna Stilz, **Liberal Loyalty: Freedom, obligation, and the State**, (New Jersey: Princeton University Press, 2009).
4. Atwood, Joan D. **Family Therapy and Chronic Illness**. (New Brunswick: Aldine Transaction
5. Baglioni, Simone. **"The Effects of Direct Democracy and City Size on Political Participation: The Swiss Case". Thomas Zittel, Dieter Fuchs (eds.) Participatory Democracy and Political Participation: Can Participatory Engineering Bring Citizens Back in?** (Oxon: Routledge, 2007).
6. Beer, Samuel. **Patterns of Government**.(New York: Routledge, 1970).
7. Berman, Sheldon. **Children's Social Consciousness and the Development of Social Responsibility**.(Albany: State University of New York Press, 1997).
8. Brown, B. and Macridis. **Comparative Politics, Notes and Readings**. 6th . (Homewood: Dorsey Press, 1986).
9. Buckingham, David. **The Making of Citizens: Young People News and Politics**. (New York: Routledge, 2000).
10. Chilcote, Ronald H. **Theories of Comparative Policies: The Search for Paradigm Reconsidered**. (San Francisco: West View Press Boulder, 1994).
11. David Buckingham, **The Making of Citizens: Young People News and Politics**, (New York: Routledge, 2000).

12. Easton, David and Robert, Hess. **The Child's Political World.** (New York: Johns Publishing, 1980).
13. Elcok, H. **Political Behavior**. (New York: Methuen & Co. Ltd., 1976).
14. Gorden, Alport. **Attitudes in Carl Murchison (editor): A hand book of Social Psychology**. (Worcester: Mass Chark University Press, 1954).
15. Greenberg, Edward S. "Consensus and Dissent: Trends in Political Socialization Research". **Political Socialization**. (New Jersey: Transaction Publishers, 2009).
16. Greenstein, Fred. **Children and Political**. (New Haven: Yale University Press, 1987).
17. Hayes, Niky. **Foundation of Psychology**. (London: Thomas Nelson & Sons Ltd., 1996).
18. Hooghe, Marc. **Political Socialization and the Future of Politics, Acts Political.** (Hants: Palgrave Macmillan, 2004).
19. Hyman, Herbert. **Political Socialization: A Study in the Psychology of the Political Behavior**. (London: Free Press of Glencoe, 1959).
20. Kavanagh, Dennis**. Political Culture**. (London: The Macmillan Press, 1972).
21. Konrad H. Jarausch, **Students, Society and Politics in Imperial Germany: The Rise of Academic Illiberalism**, (New Jersey: Princeton University Press, 1982).
22. Kenneth, P. Langton. **Political Socialization**. (London: Oxford University Press, 1969).
23. Langton, Kenneth. **Political Socialization**. (Boston: Little Brown, 1969).
24. Laudon, Kenneth C., Jane P Laudon**. *Management Information Systems, Managing the Digital Firm.*** 7th. (New Jersey: Prentice- Hall, 2002).
25. Liao, Hsiang Ann. **Communication and Political Socialization, the Case of Kids Voting**. (New York: ATB Buffalo, 2003)
26. Mclean, Lain. **Concise Dictionary of Politics**. (Ford: Ford University Press., 1966).
27. Michae,Rush and Phillip , Altoff, **An Introduction to Political Sociology**, (London : Nelson and Sons Ltd., 1971).
28. Michael, Rush l., and Altoff Phillip. **An Introduction to Political Sociology**. (London: Nelson and Sons Ltd., 1971).
29. Nie & Verba. **Political Participation In Freed&Nelson, Nongovernmental Politics.** (Greenstein: Addison-Wesley Publishing Company, 1975).
30. Philip, Chalk. **Invitation to Social Psychology**. (London: Harcourt Brace & Company, 1995).
31. Paul W. Zagorski, **Comparative Politics: Continuity and Breakdown the Contemporary World**, (Oxon: Routledge, 2009).

32. Peter Robert Sawyer, **Socialization to Civil Society: A life History Study of Community Leaders**, (Albany: State University of New York, 2005).
33. Resemboum, Water. **Political Culture**. (New York: Precagerpibies, 1975).
34. Row, Erik. **Modern Political: An Introduction to Behavior and Institute**. (London: Routledge and Kegan Paul, 1969).
35. Roberta M. Berns, **Child, Family, School, Community: Socialization and Support**, 9th edition, (CA: Wadsworth, 2010).
36. S. P. Udayakumar. **Presenting the Past: Anxious History and Ancient Future in Hindutva India**. (USA: Greenwood Publishing Group, 2005).
37. Scott, John and Gordon Marshall. **A Dictionary of Sociology.** (Oxford: Oxford University Press, 2009).
38. Stilz, Anna. **Liberal Loyalty: Freedom, obligation, and the State**. (New Jersey: Princeton University Press, 2009).
39. Subrata K. Mitra, **Politics in India: Structure, Process and Policy**, (Oxon: Routledge, 2011).
40. Sheldon Berman ,**Children's Social Consciousness and the Development of Social Responsibility**, (Albany: State University of New York Press, 1997).
41. Verba, Sidney. "Comparative Political Culture". Lucian Pay and Sidney Verba (eds.). **Political Culture and Political Development.** (New Jersey: Princeton University Press, 1965).
42. Zagorski, Paul W. **Comparative Politics: Continuity and Breakdown the Contemporary World**. (Oxon: Routledge, 2009).

B. Periodicals

1. Almond, Gabriel. "Comparative Political Systems". **Journal of Political**. Chicago: The University of Chicago Press, No. 18, 1956

2. Almond, Gabriel A. "A Functional Approach to Comparative Politics". **In Howard J, Wlarda** (ed.). Comparative Politics: Critical Concepts in Political Science. Vol. 1. Oxon: Routledge, 2005.

3. Greenstein, F & N Polsby (e.d). Non-governmental Politics, Hand Book of Political Science. Vol 4. **California: Addisonwesley Publishing Company**, Inc., 1975.

4. Greenstein, Fred. "Political Socialization". *International* Encyclopedia of the Social Sciences. Vol. 14. New York: **MacMillan Company and the Free Press**, 1968.

5. Hillygus, D. Sunshine. "The Missing Link: Exploring the Relationship between Higher Education and Political Engagement". **Political Behavior**. Chicago: Springer Science, Vol. 27, No. 1, March 2005.

6. Howe, Paul. "Political Knowledge and Electoral Participation in the Netherlands: Comparisons with the Canadian Case". **International Political Science Review. Rotterdam: SAGE**, Vol. 27, No. 2, April 2006.

7. Julianna Sandell Pacheco, **Political Socialization in Context: The Effect of Political Competition on Youth Voter Turnout**, Political Behavior, no. 30, 2008.
8. McFarland, Daniel A. and Reuben J. Thomas. "Bowling Young: How Youth Voluntary Associations Influence Adult Political Participation**." American Sociological Review**. Washington: Vanderbilt University Vol. 71, No. 3, June 2006.
9. Nelson, Dale C. Assimilation, Acculturation & Political Participation, Polity. **Oxford: Polity**, Vol. 15, no. 1, Autumn, 1982.
10. Pay, Lucian. "Political Culture**". International Encyclopedia of the Social Sciences**. Chicago: Thomson Gale, Vol 12, 1968.
11. Pacheco, Juliana Sandell. "Political Socialization in Context: The Effect of Political Competition on Youth Voter Turnout." **Political Behavior.** Chicago: Springer Science, no. 30, 2008.
12. Seongyi Yun and Woo Young Chang, **New Media and Political Socialization of Teenagers: The Case of the 2008 Candlelight Protests in Korea**, Asian Perspective, no. 35, 2011,

C. Other

1. Gonga, Marsha Lyle. The Impact of Political Socialization on Women State Legislators' Decisions. Ph.D Thesis. Walden University, 2000.
2. Oyvind, Wistrom. What Is a Good Teacher? A Comparison of Norwegian and Gaza Teacher Training Workshop in Gaza. Alazhar University, 28 Oct 2009.

ملخص

الاسم- ياسر نمر محمد أبو حامد

تاريخ وجهة الميلاد- 1972/8/15م فلسطين

الدرجة- دكتوراه

التخصص- علوم سياسية

المشرفان- أ. د/ السيد غانم عبد المطلب

أ. د/ محمد صفي الدين خربوش

عنوان الرسالة- التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية

"دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية"

هدفت الدراسة للتعرف على الدور المتوقع لجامعة النجاح الوطنية في عملية التنشئة السياسية وتأثيرها في خلق وعي سياسي لدى الطلبة الجامعيين، وقياس مستوى المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية لدى طلبة الجامعة، ومن ثم التوصل إلى مجموعة من التوصيات تسهم في إثراء عملية التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية من خلال تزويد المسئولين في إدارة الجامعة، وأعضاء هيئة التدريس بتغذية راجعة حول التنشئة السياسية للطلبة، وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- كيف تسهم جامعة النجاح الوطنية في عملية تنشئة الطلبة سياسيا؟

2- ما مستوى المعرف السياسي لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

3- ما مستوى الاتجاهات ذات الدلالة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

4- ما مستوى القيم ذات الدلالة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية؟

تحقيقاً لأهداف الدراسة، استعان الباحث بالمنهج البنائي الوظيفي، والوصفي التحليلي، كما تم الاستعانة بالأدوات البحثية التالية: أداة تحليل المضمون، اختبار لقياس المعرفة السياسية، وصحيفة استبيان لقياس الاتجاهات والقيم السياسية لدى جامعة النجاح الوطنية، وتم تحكيم صحيفة الاستبيان من نخبة من المتخصصين في مجال موضوع الدراسة، كما تمّ التأكد من صدقها وثباتها إحصائيا، واعتمد الباحث بعض الأساليب الإحصائية، والبرنامج الإحصائي للرزم الاجتماعية (SPSS)، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة النجاح الوطنية المقيدون في العام الدراسي 2014/2013م البالغ عددهم (19891)، وأجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية بلغت (1000) مفردة صلح منها للتحليل (969)، تم إهمال (31) منها، (10) غير مسترده، و(21) لم تصلح للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة.

أشارت نتائج تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية وفقا لمحور الهوية إلى أن البعد الوطني تصدر المرتبة الأولى بتكرار 336 ونسبة مئوية 44.5%، واتى البعد الإسلامي للهوية الفلسطينية في المرتبة الأخيرة بتكرار 109 ونسبة مئوية 14.5%، ووفقا لمحور الموقف من الآخر تصدرت إسرائيل المرتبة الأولى بتكرار786 ونسبة مئوية 56.5%، واتت الصين في المرتبة الأخيرة 0.0%، ووفقا لمحور التوجه نحو المشاركة العامة، أتى توجه إرساء مبادئ الديمقراطية في الحكم المرتبة الأولى وحصل على تكرار 105 بنسبة 48.5%، بينما دور المرأة الفلسطينية جاء في المرتبة الأخيرة بتكرار 2 وبنسبة مئوية 1%، أما محور السلطة والشعب، فجاءت السلطة في المرتبة الأولى بتكرار 321 وبنسبة مئوية 71.5%، والشعب حصل على تكرار 127 بنسبة مئوية 28.5، ووفقا لمحور القيم ذات الدلالة السياسية تصدرت قيمة المقاومة المرتبة الأولى وحصلت على تكرار 106 بنسبة مئوية 48%، وجاءت قيمة التسامح في المرتبة الأخيرة وحصلت على تكرار 6 مرات بنسبة مئوية 3%.

وأشارت نتائج تطبيق اختبار المعرفة السياسية إلى أن مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية متدن، ووفقا لنتائج تحليل مستوى الاتجاهات السياسية كان أعلى مستوى الاتجاهات السياسية نحو الانقسام السياسي بمتوسط حسابي 3.75، وانحراف معياري 0.58، وأدنى الاتجاهات كانت

نحو الغرب وإسرائيل بمتوسط حسابي 3.50، وانحراف معياري 0.57، ووفقا لنتائج تحليل القيم السياسية كان أعلى مستوى للقيم السياسية لقيمة الحرية بمتوسط حسابي3.88، وانحراف معياري 0.62، وأدنى مستوى كان لقيمة المساواة والعدالة الاجتماعية بمتوسط حسابي 3.55، وانحراف معياري 0.63.

بناء على ما أوردته نتائج الدراسة، فإن أهم توصيات الدراسة ما يلي:

يجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية، إعادة النظر من قبل عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية في مقرر دراسات فلسطينية والعمل على تجزئته إلى جزأين، كما يجب العمل على استحداث مقررات جديدة تدرس لطلبة الجامعات الفلسطينية متصلة بالعملية السياسية، تسهم في رفع مستوى معارفهم السياسية، وإلزام أساتذة الجامعات الفلسطينية بإتباع أساليب غير تقليدية في التدريس الجامعي من شأنها أن تعزز من اعتماد الطالب على نفسه وتنمي لديه قدرة الحوار البناء والهادف المبني على أسس علمية، ويثير المشاعر الوطنية ويحفزهم على المشاركة في الحياة العامة، وتعزيز نشر المعرفة والقيم والاتجاهات ذات الدلالة السياسية الإيجابية ونشرها بين الطلبة، وإلزام عمادات شؤون الطلبة في الجامعات الفلسطينية لمزيد من الاهتمام بمختلف الأنشطة السياسية، والثقافية، والاجتماعية والإسهام مع الكتل الطلابية في اقتراحها وتنفيذها، وأن لا تحول دون تنفيذ أي من النشاطات للكتل الطلابية، وأن تشارك إدارات الجامعات الطلبة في تلك النشاطات، كون ذلك متصلاً بعملية غرس القيم السياسية في عقول الطلبة.

توقيع المشرفين:

أ. د/ السيد عبد المطلب غانم

أ. د/ محمد صفي الدين خربوش

مستخلص

خلصت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية بحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث المعمقة حول مضمون المقررات الدراسية التي تدرس للطلبة والمتعلقة بالعملية السياسية للوقوف على ما تحويه من معارف وقيم واتجاهات، بالإضافة إلى بحوث ودراسات تستهدف أداء البنى الرسمية كعمادات شئون الطلبة ومجالس الكليات والأقسام العلمية، وغير الرسمية كالكتل الطلابية في عملية التنشئة السياسية، سيما وأن خلاصة تحليل مضمون مقرر دراسات فلسطينية تبعا لمحاور وفئات تحليل في مضمون مقرر دراسات فلسطينية جاءت خلاصة سلبية، كما كشفت الدراسة الميدانية عن تدن في مستوى المعرفة السياسية لدى طلبة جامعة النجاح حيال القضية الفلسطينية، وفروق دالة إحصائيا في الاتجاهات السياسية نحو المشاركة السياسية، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية حسب متغير التنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب، وجود فروق دالة إحصائيا في بعدي قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية عند المتغير ذاته، وكذلك وجود فروق دالة إحصائيا في الاتجاه نحو المشاركة السياسية والانقسام السياسي حسب متغير مصدر دخل الوالدين، وهذا مؤشر يدعو إلى مزيد من الاهتمام بعملية التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية.

توقيع المشرفين:

أ. د/ السيد عبد المطلب غانم

أ. د/ محمد صفي الدين خربوش

الكلمات الدالة

التنشئة السياسية – المعرفة السياسية – القيم السياسية – الاتجاهات السياسية – الجامعات الفلسطينية – جامعة النجاح الوطنية.

توقيع المشرفين:
أ. د/ السيد عبد المطلب غانم
أ. د/ محمد صفي الدين خربوش

Name: Yasser Nemr Mohammed Abu Hamed

Date and place of birth: 15/08/1972 AD Palestine

Degree: Ph.D.

Major: Political Science

Supervisors:
Prof. Dr. Sayed Abdulmutallab Ghanem
Prof. Dr. Mohamed Safyeddin Kharboush

Thesis title: Political Socialization in Palestinian Universities

"Case Study of Najah National University"

Summary:

The study aims to identify the role expected from Najah National University in the process of political socialization and its impact in creating political awareness among university students, including measuring the level of knowledge, values, and trends of political significance among the students of the university, The target is to reach a set of recommendations that contribute to the enrichment of the process of political socialization in Palestinian universities by providing officials in the university administration and teaching staff with feedback about the political socialization of the students. The study attempts to answer the following questions:

1- How can Najah National University contribute in the process of bringing up the students politically?
2- What is the level of political knowledge among Najah National University students?
3- What is the level of trends of political significance among the students of Najah National University?
4- What is the level of values of political significance among the students of Najah National University?

To achieve the objectives of the study, the researcher used the constructivist functional approach and the descriptive and analytical approach.

In addition, he used the following research tools: content analysis tool, a test to measure the political knowledge, and the questionnaire form to measure political trends and values at Najah National University.

The study tools have been validated by a panel of experts to examine the validity, as its validity and reliability were confirmed statistically. The researcher adopted some of the statistical methods including the Statistical Program for Social Packages (SPSS).

The study population consisted of Najah National University Students enrolled in the academic year 2013-2014 AD and totaling 19891 students. The study was conducted on a stratified random sample of 1000 items, of which

969were valid for analysis, 31 have been neglected thereof, 10 non-returnable, and 21 not suitable for analysis because of incomplete answers.

The results of the analysis of the content of the curriculum of Palestine Studies indicated the following:

1- The National dimension occupied the first rank in the analysis of the content of curriculum according to the theme of identity, followed by the Arab dimension, then the world human dimension, and finally the Islamic dimension.

2- Israel achieved highest frequency in the analysis of the content of the curriculum according to the theme of the position of the other, and the position of which was characterized by being negative, followed by the United States, Britain, France, Germany, and China successively .

3- Establishing the democratic principles in the governance was ranked first in the analysis of the content of curriculum according to the theme of orientation towards participation in public life, followed by the role of the Palestinian political organizations, and the press and media, and women.

4- Power achieved the highest frequency, followed by the people in the analysis of the content of the curriculum according to the theme of power and people

5- The resistance value topped the analysis of the content of the curriculum of Palestine Studies according to the theme of the values of significant political at the first rank, followed by freedom, national unity, and cooperation, equality and social justice, and the rejection of violence, tolerance, respectively.

The Field study indicated the most important results as follows:

1- The level of political knowledge among the students of Najah National University is low with a mean of 11.35 and standard deviation of 2.49.

2- Higher level of political trends toward political divide with a mean of 3.78, and a standard deviation 0.57. The lowest trends were towards the West and Israel, with a mean of 3.50 and standard deviation of 0.57.

3- The highest level of political values was for the value of freedom with a mean of 3.88 and a standard deviation of 0.62.

Based on the reported results of the study, the most important recommendations of the study include the following:

1- We must conduct more research and studies on political socialization in Palestinian universities to conclude more recommendations that will enrich the experience of the Palestinian universities in the process of political socialization for university students.

2- The Deanship of Scientific Research at Najah University should reconsider the curriculum of Palestine Studies and work on its segmentation into two parts: the first entitled “Palestinian Studies” level (1) and covers the period of time specified from the ancient history of Palestine, and be taught to students of the first and second year; and the second entitled “Palestinian Studies” level (2) and covers contemporary events for the Palestinian cause, to be taught to

students of the third and fourth year, with a balanced deal of the values of political significance, and generalizing them to the Palestinian universities.
3- We must work to develop new courses taught to Palestinian university students connected to the political process that contribute to raising the level of political knowledge.
4- Compelling the Palestinian university professors to follow non-traditional methods of teaching in the university that would promote the student self-dependence and develop his constructive, pacific dialogue based on scientific grounds, which raises their patriotic feelings and motivates them to participate in public life.
5- Palestinian university professors must promote the dissemination of knowledge, values and trends of political positive significance and its dissemination among students as well as emphasize the importance of the higher interest of the Palestinians.
6- Obliging the heads of Student Affairs in the Palestinian universities to pay more attention in the various political, cultural, and social activities and contributing with the student blocs in its proposals and its implementation, in a way that does not prevent the implementation of any of the activities of the student blocks. Additionally, university administrations shall join students in these activities; the fact being that this is related to the process of instilling political values in the minds of students.
7- Political organizations must reconsider the mechanisms of their political socialization and urge the student blocs operating in Palestinian universities to be involved in the actual contribution to the process of political socialization of the students.

Signing of supervisors:

Prof. Dr/ Sayed Abdulmutallab Ghanem
Prof. Dr / Mohamed Safyeddin Kharboush

Abstract:

The study reached the conclusion that political socialization in Palestinian universities needs to conduct further in-depth studies and research about the content of courses that are taught to students regarding the political process to determine what it includes of knowledge and values. In addition, further studies should be conducted on the performance of the official departments such as heads of Student Affairs, boards of colleges, and academic departments including informal organizations such as student blocs in the process of political socialization, especially since the study revealed a low level of political knowledge among the students of the Najah University toward the Palestinian cause. There are statistically significant differences in political trends toward political participation and institutions of the Palestinian National Authority, and the political divide according to the variable of the political organization to which the student belongs. Furthermore, there are significant differences in the dimensions of the values of freedom, equality and social justice at the same variable, as well as the presence of statistically significant differences in the trend towards political participation and political divide according to the variable of source of income of the parents. This index calls for paying attention to the process of socialization in Palestinian universities.

Signing of supervisors:
Prof. Dr. Sayed Abdulmutallab Ghanem
Prof. Dr. Mohamed Safyeddin Kharboush

Keywords

Political socialization - political knowledge - political values - political trends - Palestinian universities - Najah National University.

Signing of supervisors:
Prof. Dr. Sayed Abdulmutallab Ghanem
Prof. Dr. Mohamed Safyeddin Kharboush

Cairo University
Faculty of Economic and Political Science
Department of Political Science

Political Socialization in Palestinian Universities

"Case Study of Najah National University"

A thesis proposed to achieve the requirements needed to fulfill a Ph.D. in political science

By
Yasser Nemr Mohammed Abu Hamed

Supervisors

Prof. Dr.Sayed Abdulmutallab Ghanem
Prof. Dr.Mohamed Safyeddin Kharboush

2014